



جون جراي

الفجر الكاذب

أوهام الرأسمالية العالمية

ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

مكتبة الشروق

124

الفجـــر الكـــاذب
أوهام الرأسمالية العالمية

الطبعـة الأولـــى
١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م



المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومى للترجمة

مكتبة الشروق
القاهرة - كوالالومبور - جاكارتا



المجلس الأعلى للثقافة

المشروع القومى للترجمة

مكتبة الشروق

القاهرة ـ كوالالومبور ـ جاكارتا

الفجــــر الكـــــاذب

أوهــام الرأسماليــــة العالميــــة

چون جراى

ترجمة : أحمد فؤاد بلبع

هذه ترجمة لكتاب :

THE FALSE DAWN

The Delusions of Global Capitalism

By : John Gray

First published in Great Britain by :
Granta Books, 1998
Second edition by Granta Books, 1999 (with a new postscript)

چون جراى پروفيسور السياسة فى جامعة أكسفورد، مؤيد سابق لليمين الجديد، تنشر كل من جريدة الجارديان والتايمز البريطانيتين مقالاته بانتظام.

يحذر جراى فى كتابه من أوهام رأسمالية العولمة والسوق الحرة - أى النظام الأنجلوساكسونى - التى ترفع علمها الولايات المتحدة وحواريوها فى بريطانيا وفى أنحاء العالم، وأنه - إن ترك هذا النظام يأخذ مداه ويحكم سيطرته - سيجلب حروبًا وصراعات وفقرًا، وسيلحق بالعالم كوارث مثيلة لتلك التى أنزلها به النظام الشيوعى.

يطرح جراى حقائق وأفكارًا تستوجب إعادة النظر والتقييم لما أصبح الكثير منا - بفضل الإعلام - يعتبره بديهيات ومسلمات.

* أتدعم السوق الحرة الديمقراطية أم تهدمها؟

* كيف أمكن / ويمكن تطبيق السوق الحرة، ونتائج ذلك على الاقتصاد والمجتمع؟

* هل عنى انهيار الاتحاد السوفييتى انتصار النظام الأمريكى كالبديل الوحيد للبشرية؟ أم عنى أن ذلك النظام قابل لانهيار مماثل - مالم تلحقه الاصلاحات - خاصة أن كلا من الشيوعية ورأسمالية الغرب نتاج المشروع التنويرى الغربى، خرجا من نفس الرحم ورضعا من نفس الثدى؟

* فى عالم متعدد الأعراق والثقافات، تختلف فيه مصادر الثروة والتراكيب الاقتصادية والاجتماعية - وما إلى ذلك - إلى أى مدى يمكن أن ينجح نظام واحد؟

* هل للرأسمالية شكل واحد(*)؟ وهل هى اختراع غربى؟

جال البروفيسور جراى - باحثًا ومحللاً - فى العالم، من اليابان والصين إلى الولايات المتحدة، مرورًا بنيوزيلندا وروسيا وأوروبا والمكسيك، ورجع لنشأة رأسمالية أوروبا وشعارات دعه يعمل..... السوق الحرة..... النظام العالمى..... ثم جمع ذلك فى كتابه «الفجر الكاذب».

صدر الكتاب باللغة الإنجليزية عن دار نشر Granta فى لندن عام ١٩٩٨، ونفدت الطبعة الأولى فى شهور قليلة، فأضاف إليها المؤلف بابًا أخيرًا، وصدرت الطبعة الثانية فى عام ١٩٩٩، وتباع النسخة الإنجليزية من الكتاب بـ ١٧,٩٩ إسترلينى، أى ما يزيد على مائة جنيه مصرى.

عادل المعلم

(*) وضع فى ذلك المفكر الفرنسى ميشيل البير كتاب «الرأسمالية ضد الرأسمالية»، يناقش فيه ثلاث رأسماليات رئيسية فى: اليابان - وسط أوروبا - أمريكا وبريطانيا. تُرجم الكتاب إلى عدة لغات، وبيعت منه مئات الآلاف من النسخ، بأسعار تصل إلى ثمانين جنيها للنسخة الواحدة. ونشرت مكتبة الشروق ترجمة عربية له.

■ الفصل الأول ■

مــن التحــول الكبــــير إلى السوق الحرة العالمية

إن انهيار السوق العـالمية سيكون حدثا مؤلما يسفر عن نتـائج يتعذر تصورها ، ومع ذلك أجد أن تصور هذا الانهيار أيسر من تصور استمرار النظام الراهن .

چورچ سوروس (١)(*)

إن منشأ الكارثة يكـمن فى المسعى اليوتوپى لليـبرالية الاقـتصادية لإقـامة نظام سوقى قادر على تنظيم نفسه بنفسه .

كارل پولانيى (٢)

كانت إنجلترا فى منتصف القرن التاسع عشر محكّا لتجارب بعيدة الأثر فى الهندسة الاجتماعية كان مقصدها تحرير الحياة الاقتصادية من التحكم الاجتماعى والسياسى . وقد فعلت ذلك عن طريق تشييد مؤسسة جديدة ، هى السوق الحرة ، وتفكيك الأسواق ذات الجذور الاجتماعية العميقة التى عرفتها إنجلترا لقرون عديدة . وقد خلقت السوق الحرة نمطًا جديداً من الاقتصاد تتغير فيه جميع أسعار السلع ، ومن بينها أسعار الأيدى العاملة ، دون مراعاة

---

(١) چورچ سوروس ، Soros on Soros ، نيويورك : چون ويلى ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٩٤ .

(*) **چورچ سوروس** : مجرى المولد أمريكى الجنسية . يُعَدّ أكبر مضارب فى العالم ، ومع ذلك يحلو له أن يقدم نفسه كمفكر فى شؤون المال والاقتصاد : اكتسب شهرته من مضارباته الواسعة على الجنيه الإسترلينى فى عام ١٩٩٢ التى حقق فيها أرباحا هائلة ، ثم ازدادت شهرته بعد مضارباته المحمومة على العملات الآسيوية فى بداية عام ١٩٩٧ التى أدت إلى تعميق الأزمة المالية فى بلدان جنوب شرق آسيا . له كتابات متفرقة منها أيضا The Alchemy of Finance (ومعناه بلغتنا العامية «كيمياء تحويل التراب إلى ذهب») ، ولهذا الكتاب عنوان فرعى هو «قراءة فى عقل السوق» ؛ وآخر كتبه وأهمها The Crisis of Global Capitalism (أزمة الرأسمالية العالمية) ـ المترجم .

(٢) كـــارل پولانيى ، The Great Transformation : The Political and Economic Origins of our Time ، بوسطن : بيكون پرس ، ١٩٤٤ ، الصفحة ١٤ .

لآثار هذا التغيير على المجتمع . ففى الماضى كانت الحياة الاقتصادية تحكمها الحاجة إلى المحافظة على التماسك الاجتماعى ، وكانت تدار فى الأسواق الاجتماعية ـ أى الأسواق التى كانت راسخة فى المجتمع وتخضع لأنواع كثيرة من الضوابط والقيود . وكان هدف التجارب التى أجريت فى منتصف **العصر الڤيكتورى** (*) فى إنجلترا هو تدمير هذه الأسواق الاجتماعية ، والاستعاضة عنها بأسواق متحررة من الضوابط تعمل بصورة مستقلة عن الاحتياجات الاجتماعية . وقد أطلق على هذا التمزيق فى حياة إنجلترا الاقتصادية الذى أحدثه خلق السوق الحرة ، إسم «التحوّل الكبير» . (٣)

ويُعَدّ إنجاز تحوّل مماثل الهدفَ الغالبَ الحالى للمنظمات عبر الوطنية ، مثل **منظمة التجارة العالمية** (**) ، وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . وهذه المنظمات ، بتقديمها هذا المشروع الثورى ، إنما تسير على هدى آخر نظم **«التنوير»** (***) الكبرى ، وهو الولايات المتحدة . إن مفكرى التنوير ، مثل توماس چيفرسون ، وتوم پين ، وچون ستيوارت مل ، وكارل ماركس ، لم تساورهم أبدا أي شكوك فى أن مستقبل كل أمة فى العالم هو أن تقبل صورة ما من صور المؤسسات والقيم الغربية . فهم يرون أن تنوع الثقافات ليس من الأوضاع الدائمة للحياة البشرية ، وإنما هو مرحلة على الطريق إلى حضارة عالمية . وكان هؤلاء المفكرون جميعا يدافعون عن خلق حضارة

(*) نسبة إلى الملكة ڤيكتوريا التى حكمت إنجلترا لأطول فترة فى تاريخها . وقد شهد عصرها ذروة الازدهار الاقتصادى والتوسع الاستعمارى . ويدل اصطلاح العصر الڤيكتورى على ما كان لشخصيتها القوية من آثار على غالبية مناحى الحياة فى إنجلترا ـ المترجم .

(٣) المرجع نفسه .

(**) **World Trade Organisation** : كانت جولة أوروجواى آخر جولات «الجات» ، وقد انتهت بإقرار «اتفاقية الجات» التى كان من أهم بنودها إنشاء «منظمة التجارة العالمية» لتولى المهام التالية : الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء ؛ تنظيم المفاوضات التى ستجرى مستقبلا فيما بينها ؛ الفصل فى النزاعات التى تنشأ حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية ؛ مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بما يضمن تمشيها مع القواعد المتفق عليها ؛ التعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتأمين الاتساق فى عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولى ـ المترجم .

(***) **التنوير** : يستخدم هذا المصطلح عادة كتعبير عن الفكر العقلانى البعيد عن السلفية . ولكن المؤلف يستخدمه هنا للتعبير عن حركة تاريخية تخطاها الزمن بعدة قرون فى أوروپا ، وكان من أعلامها ڤولتير وروسو فى فرنسا ، وكانط فى ألمانيا ، وآدم سميث وهيوم فى إنجلترا ـ المترجم .

عالمية واحدة يحل فيها مجتمع عالمى جديد مؤسس على العقل محل أعراف الماضى وثقافاته المتنوعة . (٤)

إن الولايات المتحدة هى اليوم آخر الدول العظمى التى تقيم سياساتها على أساس فرضية التنوير هذه . واستنادا إلى **«توافق واشنطن»** (*) ، فإن «الرأسمالية الديمقراطية» سرعان ما ستُقبل على نطاق العالم ، كما أن السوق الحرة العالمية ستصبح واقعا . ولن تعود هناك حاجة إلى الثقافات والأنظمة الاقتصادية المتعددة التى اتسع لها العالم دائما ، إذ ستندمج هذه الثقافات والأنظمة فى سوق حرة عالمية واحدة .

وقد سعت المنظمات عبر الوطنية التى تلقى تشجيعا من هذه الفلسفة إلى فرض الأسواق الحرة على الحياة الاقتصادية للمجتمعات على نطاق العالم ، ونفذت برامج لسياسات

---

(٤) سبق أن ناقشت «مشروع التنوير» فى كتابى **Enlightenment's Wake : Politics and Culture at the Close of Modern Age** ، لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٥

(*) **Washington Consensus** : مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التى تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وحكومة الولايات المتحدة ، ومقر هذه الأطراف الثلاثة العاصمة الأمريكية واشنطن . وقد أولى المؤلف أهمية لهذا التوافق من حيث آثاره على مسار التنمية الاقتصادية وتطور الحياة السياسية فى مختلف أرجاء العالم ، وتناوله بالتفسير والتقييم فى مواضع متفرقة من الكتاب . ولذا فلا مفر من إلقاء بعض الضوء على «توافق واشنطن» ، وعلى ما أصبح يطلق عليه الآن «ما بعد توافق واشنطن» . «Post - Washington Consensus» .

كان من أهم توجيهات هذا التوافق مبدأ حكومة الحد الأدنى وأقل تدخل ممكن من جانب الدولة (انظر الحاشية أدناه ، الصفحة ٤٠) ؛ التثبيت الاقتصادى بغرض السيطرة على التضخم (التضخم المنخفض) ؛ عدم الحرص الزائد على خفض البطالة ، وتجنب العمالة الكاملة ؛ إحلال الواردات ؛ عدم وجود معدلات شديدة الارتفاع للادخار ، مثل تلك الموجودة فى اليابان ، تيسير الخصخصة ؛ دعم حرية الأسواق ، إلخ .

وفى فترة ما بعد التوافق ، ومع الدروس المستفادة من أزمة دول جنوب شرق آسيا ، أعادت أطرافه النظر فيما حققته توجيهاته من إيجابيات وما شابها من سلبيات ، مثل رد الاعتبار لدور الدولة (انظر الملحق ص٣٣١وما بعدها) ؛ والتساهل فى نسبة التضخم المسموح بها ؛ ووضع ضوابط على حركة رؤوس الأموال ؛ وتيسير نقل التكنولوجيا ؛ إلخ . . . وبينما كان التوافق يؤيد استخدام مجموعة صغيرة من الأدوات من أجل هدف ضيق نسبيا (هو النمو الاقتصادى) ، أصبحت هناك دعوة إلى استخدام مجموعة أوسع من الأدوات والأهداف ، مثل رفع المستويات المعيشية عن طريق مكافحة الفقر وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ، وليس مجرد زيادة الناتج القومى الإجمالى ؛ تحقيق التنمية المستدامة عن طريق صيانة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة ؛ ضمان تنمية عادلة وديمقراطية يكون فيها باستطاعة فئات أوسع من المجتمع ، وليس فقط من هم عند قمته ، التمتع بثمارها والمشاركة بوسائل مختلفة فى صنع القرارات ـ المترجم .

مقصدها النهائى هو إدماج اقتصادات العالم المتنوعة فى سوق حرة عالمية واحدة ، وتلك يوتوبيا لا يمكن أن تتحقق أبدا . وقد أدى اتباعها إلى إحداث تفكك اجتماعى واضطراب اقتصادى وسياسى على نطاق واسع .

وفى الولايات المتحدة أسهمت الأسواق الحرة فى انهيار اجتماعى على نطاق لم يعرف فى أى بلد متقدم آخر . فالأسر الأمريكية أضعف منها فى أى بلد . وفى الوقت نفسه يجرى دعم النظام الاجتماعى بسياسة قوامها فتح أبواب السجون على مصراعيها . وليس هناك بلد صناعى آخر ، دعك من روسيا ما بعد الشيوعية ، يستخدم السَّجْن كوسيلة للضبط الاجتماعى على النطاق الموجود فى الولايات المتحدة . فالأسواق الحرة ، وخراب الأسر والمجتمعات المحلية ، واستخدام العقوبات الجنائية كملاذ أخير ضد الانهيار الاجتماعى ، تتقاطر بعضها فى إثر بعض .

كما أن الأسواق أضعفت أيضا ، أو دمرت ، مؤسسات أخرى يتوقف عليها التماسك الاجتماعى ، وولدت فترة رخاء اقتصادى طويل الأمد لم يحقق منها معظم الأمريكيين فائدة تذكر . فالفوارق الاجتماعية فى الولايات المتحدة تشبه الفوارق فى بلدان أمريكا اللاتينية بأكثر مما تشبه مثيلاتها فى أى بلد أوروبى . ومع ذلك فإن هذه النتائج المباشرة للسوق الحرة لم تقلل ما تحظى به من دعم وتأييد ، وهى ما زالت **البقرة المقدسة**(*) للسياسات الأمريكية ، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من زعم أمريكا بأنها نموذج لحضارة عالمية . وهكذا أصبح مشروع «التنوير» متشابكا بصورة فاجعة مع السوق الحرة .

ذلك أن سوقا عالمية واحدة هى مشروع التنوير لحضارة عالمية فيما يرجح أن يكون شكلها النهائى . وهى ليست الصورة الوحيدة لذلك المشروع الذى تمت تجربته خلال هذا القرن الذى حفل بيوتوبيا كاذبة . **فقد كان الاتحاد السوفييتى تجسيدًا «ليوتوبيا تنوير» منافسة ، يوتوبيا حضارة عالمية حل فيها التخطيط المركزى محل الأسواق . وكانت التكاليف البشرية لتلك اليوتوبيا تفوق الحصر . إذ فقدت الملايين من أرواح البشر من خلال إرهاب شمولى ، وفساد يعم كل مكان ، وتدهور بيئى ينذر بالكوارث . إن ثمن المعاناة البشرية الذى اقتضاه المشروع السوفييتى كان ثمنا يتعذر قياسه ـ ومع ذلك أخفق فى إنجاز التحديث الذى وعد به روسيا . فعند نهاية العصر السوفييتى كانت روسيا من بعض الأوجه أبعد عن التحديث مما كانت فى المرحلة الأخيرة من العصر القيصرى .**

(*) **The Sacred Cow** : تبجيل البقرة عند الهندوس ، وهى شيىء يعلو ، دون سبب معقول ، على النقد والمساءلة ـ المترجم .

إن يوتوپيا السوق الحرة لم تقتض من التكلفة البشرية قدر ما اقتضته الشيوعية . ومع ذلك فإنها قد تصبح بمضى الوقت نظيرا فيما تجلبه من معاناة . وهى بالفعل أسفرت عن تحول أكثر من مائة مليون فلاح إلى «عمال تراحيل» فى الصين ، واستبعاد عشرات الملايين فى المجتمعات المتقدمة من العمل والمشاركة فى المجتمع ، وانتشار حالة تقرب من الفوضى ، وتسلط الجريمة المنظمة فى أجزاء من عالم ما بعد الشيوعية ، ومزيد من التدمير للبيئة .

وبرغم أن وجود سوق حرة، عالمية لا يمكن أن يتوافق مع أى نوع من الاقتصاد، فإن ما يجمع بين هاتين الفكرتين أكثر أساسية مما بينهما من خلافات . فهما فى إعجابهما الشديد بالعقل والكفاءة ، وجهلهما بالتاريخ ، واحتقارهما لعادات الحياة التى تريان أنها مصدر للبؤس أو الفناء ، إنما تجسدان نفس العجرفة العقلانية والإمبريالية الثقافية اللتين تميزت بهما الأعراف المحورية لتفكير «التنوير» طوال تاريخه .

إن السوق الحرة العالمية تفترض مسبقا أن تحديث الاقتصاد يعنى الشىء نفسه فى كل مكان . وهى تفسر عولمة الاقتصاد ـ أى انتشار المنتجات الصناعية فى اقتصادات السوق المترابطة فى كل أرجاء العالم ـ على أنها التفوق الساحق لنمط فريد من الرأسمالية الغربية : هو السوق الحرة الأمريكية .

أما التاريخ الحقيقى لعصرنا فأقرب إلى النقيض . إذ إن التحديث الاقتصادى لا يستنسخ نظام السوق الحرة الأمريكية على نطاق العالم ، بل إنه يعمل ضد هذا النظام . فهو يُفرِّخ أنماطا محلية للرأسمالية لا تدين بشىء لأى نموذج غربى . فاقتصادات السوق الحرة فى شرقى آسيا تختلف بعضها عن بعض اختلافا عميقا ، واقتصادا الصين واليابان يمثلان صورتين مختلفتين للرأسمالية . وبالمثل تختلف الرأسمالية الروسية اختلافا أساسيا عن الرأسمالية فى الصين . وكل ما يجمع بين هذه الأنواع المختلفة من الرأسمالية هو أنها لا تتجه نحو أىّ نموذج غربى .

كما أن ظهور اقتصاد عالمى حقًا لا يعنى امتداد القيم والمؤسسات الغربية إلى باقى البشر ، وإنما يعنى نهاية حقبة السيادة الغربية على العالم . فالاقتصادات المتميزة الحديثة فى إنجلترا وأوروپا وأمريكا الشمالية ليست نماذج للأنماط الجديدة من الرأسمالية التى خلقتها الأسواق العالمية . ولن يكون باستطاعة غالبية البلدان التى تحاول تكييف اقتصاداتها وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلوسكسونية تحقيق حداثة قادرة على الاستمرار .

إن اليوتوبيا الحالية لسوق عالمية واحدة تفترض إمكانية إعادة تكييف الحياة الاقتصادية لكل أمة فى صورة السوق الحرة الأمريكية . ومع ذلك فإنه فى الولايات المتحدة أدت السوق الحرة إلى انفجار الحضارة الرأسمالية الليبرالية القائمة على مبدأ **«النيو ديل»** (*) الذى وضعه الرئيس روزفلت ، والذى استند إليه رخاء هذه الحضارة فى فترة ما بعد الحرب . ولكن الولايات المتحدة ليست إلا الحالة المحدِّدة لصدق عام . فحيثما يجرى فى المجتمعات الحديثة الترويج للأسواق الحرة المتحررة من الضوابط ، فإن هذه الأسواق تولّد أنواعا جديدة من الرأسمالية .

فهى قد أفرخت فى الصين نوعا جديدا من الرأسمالية يمارسه صينيو الشتات فى كل أرجاء المعمورة . وفى روسيا لم يسفر انهيار المؤسسات السوفييتية عن قيام أسواق حرة ، بل عن قيام نوع جديد من الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الشيوعية .

وبالمثل فإن نمو الاقتصاد العالمى لا يشجع الانتشار العالمى للديمقراطية الليبرالية الغربية . ففى روسيا أحدث هذا النمو نمطًا هجينا من الحكومة الديمقراطية محوره سلطة رئاسية قوية . وفى سنغافورة وماليزيا تحقق التحديث والنمو الاقتصادى دون أن تؤدى سياسة حكومتيهما الرافضة للسلطة العالمية للديمقراطية الليبرالية إلى فقدان التماسك الاجتماعى . وبقدر من الحظ يمكن أن تقوم فى الصين حكومة مماثلة عندما تصبح فى مرحلة ما بعد الشيوعية تماما .

إن الاقتصاد العالمى لا يصنع نظاما مفردا عالميا ـ هو نظام «الرأسمالية الديمقراطية» ، وإنما هو يعمل على تكاثر أنماط جديدة من الأنظمة ، إذ إنه يفرِّخ أنواعا جديدة من الرأسمالية . كما أن الاقتصاد العالمى الذى يجرى بناؤه فى الوقت الحالى لن يكون ضمانًا لمستقبل السوق الحرة ، ولكنه سيقدح زناد المنافسة بين اقتصادات الأسواق الاجتماعية المتبقية والأسواق الحرة التى يتعين فيها على الأسواق الاجتماعية إما أن تصلح نفسها بعمق أو أن تدمر . ومع ذلك فمن المفارقات أن اقتصادات الأسواق الحرة لن تكون هى الفائز فى هذه المباراة ، لأنها بدورها تتحول نتيجة للمنافسة العالمية ويتغير طابعها .

(*) **New Deal** : البرنامج التشريعى والإدارى الذى وضعه الرئيس الأمريكى فرانكلين ديلانو روزفلت فى عام ١٩٣٣ ، فى أعقاب الكساد الكبير ، وذلك لتشجيع الانتعاش الاقتصادى والإصلاح الاجتماعى وتوفير الوظائف . وكان من أهم ملامح هذا البرنامج إصدار قانون التأمينات الاجتماعية . كما كان البرنامج يمثل مبادئ الجناح التقدمى فى الحزب الديمقراطى بالولايات المتحدة ـ المترجم .

وقد أخفقت حكومات الأسواق الحرة فى العقدين الأخيرين من هذا القرن فى تحقيق أيٍّ من أهدافها . فمستويات الضرائب والإنفاق الحكومى فى بريطانيا ، بعد ثمانية عشر عاما من وجود مارجريت تاتشر فى السلطة ، كانت عالية ، بل وأعلى مما كانت عليه عندما خرجت حكومة العمال من السلطة فى عام ١٩٧٩ .

وتصوغ حكومات الأسواق الحرة سياساتها على أساس عصر «دعه يعمل» (*) ـ أى فترة منتصف القرن التاسع عشر التى كانت الحكومة فيها تزعم أنها لا تتدخل فى الحياة الاقتصادية . والحقيقة أن مذهب «دعه يعمل» ـ أى اقتصاد تحرر فيه الأسواق من الضوابط ، ويصبح خارج إمكانية السيطرة السياسية أو الاجتماعية ـ لا يمكن أن يبتدع من جديد ، بل إنه حتى فى عنفوانه كان اسما على غير مسمى . فقد خلقه قهر الدولة ، وكان يعتمد عند كل نقطة فى مجرياته على سلطة الحكومة . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تعد الأسواق توجد فى صورتها الأكثر تطرفا ، لأنها لم تكن تفى بالحاجات البشرية ، ومن بينها الحاجة إلى الحرية الشخصية .

ومع ذلك ، ودون تقليل حجم الدولة أو إعادة الاعتبار للمؤسسات الاجتماعية التى كانت تدعم السوق الحرة فى عنفوان العصر الڤيكتورى ، فإن سياسات السوق الحرة شجعت التفاوتات الجديدة فى الدخل والثروة ، وفرص الحصول على عمل ، ونوعية الحياة ، وهى التفاوتات التى تفوق مثيلاتها فى عالم منتصف القرن الماضى الأشد فقرا بكثير .

ففى إنجلترا القرن التاسع عشر أدى الدمار الذى ألحقته السوق الحرة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى وبرفاهة البشر إلى استثارة حركات سياسية مضادة غيرتها تغييرا جذريا . كما أن سلسلة من التشريعات ، التى حثت عليها الجوانب العملية المختلفة

(*) Laissez - faire : المذهب الذى يقضى بأن يكون تدخل الدولة فى الصناعة والتجارة فى أضيق نطاق . وقد دافع آدم سميث عن هذه السياسة باعتبارها بديلا للتقييدات التجارية التى كان التجاريون فى أيامه ينادون بها . وهذا التعبير استخدمه فى البداية الفيزيوقراطيون الذين كانوا يرون أن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة ، وبالتالى كانوا يرفضون أىّ تدخل من جانب الدولة فى شؤون الصناعة . وقد لقى هذا المبدأ تأييدا كبيرا من جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين من أمثال آدم سميث وداڤيد ريكاردو وچون ستيوارت مل وغيرهم . وتجدر الإشارة إلى أن المؤلف يميز بين السوق الحرة التى قامت فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر والسوق الحرة العالمية التى تبذل الجهود حاليا لإقامتها تحت قيادة الولايات المتحدة ، كما يميز بين السوق الحرة والاقتصاد الحر واتباع قاعدة «دعه يعمل» ـ المترجم .

للسوق الحرة ، أعادت تنظيمها بحيث خففت أثرها على المؤسسات الاجتماعية الأخرى وعلى الحاجات البشرية . وقد أوضحت سياسة «دعه يعمل» فى منتصف العصر الفيكتورى أنه لا يمكن أن يكون هناك توافق طويل الأمد بين الاستقرار الاجتماعى والسوق الحرة .

وقد كان لدى إنجلترا اقتصاد سوق قبل وبعد التجربة القصيرة فى سياسة «دعه يعمل» فى منتصف العصر الفيكتورى . وفى كل حالة كان يجرى تنظيم الأسواق بحيث تكون مجرياتها أقل إضراراً بالاستقرار الاجتماعى . ولم تكن السوق الحرة هى المؤسسة الاجتماعية السائدة إلا خلال فترة تطبيق مبدأ «دعه يعمل» فى إنجلترا منتصف القرن التاسع عشر ، وفى بعض أجزاء العالم فى العقدين الأخيرين من هذا القرن .

إن الاقتصادات السوقية الموجّهة فى عصر ما بعد الحرب لم تظهر من خلال سلسلة من الإصلاحات الحدية ، وإنما حدثت نتيجة لصدامات اجتماعية وسياسية وعسكرية كبرى . وفى بريطانيا كانت التسوية الكينزية وتسوية **بفريدج** (*) ممكنتين بسبب حتميات حرب من أجل البقاء القومى اقتلعت الهياكل الاجتماعية التى كانت قائمة قبل الحرب من جذورها .

وفى إنجلترا القرن التاسع عشر جنحت السوق الحرة على صخرة حاجات البشر الدائمة إلى الأمن الاقتصادى . وفى القرن العشرين أصيب النظام الاقتصادى الليبرالى الدولى بضعف شديد فى **حروب الثلاثينيات** ونظمها الدكتاتورية (**) . وكان ذلك الزلزال هو الشرط المسبق للرخاء والاستقرار السياسى فى فترة ما بعد الحرب . وفى الثلاثينات تأكد أن السوق الحرة مؤسسة يكمن فيها عدم الاستقرار . وهى إذ بنيت بواسطة تخطيط شرير وبارع ، فقد تفككت أجزاؤها فى ارتباك وفوضى . ومن غير المرجّح أن يكون تاريخ السوق الحرة العالمية فى أيامنا هذه مختلفًا كثيراً .

(*) **تقرير بفريدج** : أو «تقرير التأمين الاجتماعى والخدمات المعاونة» ، تقدم به وليم بفريدج فى عام ١٩٤٢ ، ويقوم على مفهوم أن من واجب الدولة ـ بالتعاون مع الفرد ـ دعم دخل العائلات التى تضطرب أحوالها المعيشية ، وتوفير خدمات صحية شاملة ، وإعانات بطالة أكثر سخاء ، ومعاشات للأرامل ، وزيادة خدمات الأمومة ، إلخ ـ المترجم .

(**) لعل من أبرز **حروب الثلاثينيات** عدوان النظام الفاشى فى إيطاليا على الحبشة واحتلال أراضيها فى عام ١٩٣٥ ؛ واحتلال النظام النازى فى ألمانيا للنمسا وإقليم السوديت فى تشيكوسلوفاكيا فى عام ١٩٣٨ ؛ والحرب الأهلية فى إسبانيا التى اشتركت فيها على جانبيها ، اليسار واليمين ، قوى سياسية من أرجاء العالم كافة ، والتى انتهت بوصول الدكتاتور فرانشسكو فرانكو إلى السلطة فى عام ١٩٣٩ وقيام نظام أظهر تعاطفا صريحا مع دولتى المحور خلال الحرب العالمية الثانية ـ المترجم .

وليست هناك أي احتمالات لأن تعود بريطانيا إلى الإدارة الاقتصادية الكينزية ، أو لأن تعيد الولايات المتحدة الحياة إلى «نيو ديل» روزفلتى ، أو لأن يستأنف أى بلد فى القارة الأوروبية (ربما فيما عدا النرويج والدانمرك) مستويات الدعم الاجتماعى المرتبطة بالاشتراكية الديمقراطية والديمقراطية المسيحية .

وستكون السوق الاجتماعية القارية التى فرّخت الرخاء الألمانى فى فترة ما بعد الحرب من بين أهم الضحايا للأسواق الحرة العالمية . وهى ستواجه هذا المصير جنبا إلى جنب مع الرأسمالية الليبرالية الأمريكية التى ضمنت الرخاء لجيل كامل فى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد يكون باستطاعة بعض الحكومات الوطنية الاستفادة مما مازالت تحتفظ به من حرية المناورة فى رسم سياسات توفق بدرجة ما بين حتميات السوق العالمية ومتطلبات التماسك الاجتماعى ، ولكن الهامش الضيق لما مازال متاحا من إصلاح أمام بعض الدول ذات السيادة لن يسمح لأى منها بالعودة إلى الماضى .

إن المنظمات عبر الوطنية التى تشرف على الاقتصاد العالمى اليوم لا تعدو أن تكون وسائط لأرثوذكسية ما بعد الكينزية . وهى تزعم ، على مستوى الدول ذات السيادة ، أن توجيه الاقتصادات الوطنية عن طريق التحكم فى الطلب لا هو مجد وعملى ولا هو مرغوب فيه . وكل ما تتطلبه الأسواق الحرة كى تنسق النشاط الاقتصادى هو إطار يوفر الاستقرار النقدى والمالى . كما أن السياسات الكينزية لعصر ما بعد الحرب تُرفض باعتبارها ضارة أو غير لازمة . وعلى المستوى العالمى ، فإن الأسواق الحرة ، حسب ما تقوله هذه المنظمات عبر الوطنية ، قادرة بالمثل على أن تحقق الاستقرار بنفسها ، كما أنها ليست بحاجة إلى سيطرة شاملة كى تحول دون حدوث اضطرابات اقتصادية واجتماعية .

والعولمة الاقتصادية ـ أى الانتشار العالمى للإنتاج الصناعى والتكنولوجيات الجديدة ، والذى تشجعه قدرة رأس المال على التنقل دون قيود والحرية الطليقة للتجارة ـ تشكل تهديدا حقيقيا لاستقرار السوق العالمية الواحدة التى تضطلع المنظمات عبر الوطنية بتشييدها تحت القيادة الأمريكية .

والمفارقة المحورية لعصرنا يمكن صياغتها على النحو التالى : إن العولمة الاقتصادية لا تعزز النظام الحالى لسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى ، وإنما هى تعمل على تقويضه . وليس فى السوق العالمية الراهنة ما يمكن أن يحميها من الضغوط الاجتماعية الناشئة عن

التنمية الاقتصادية البعيدة عن التكافؤ داخل مجتمعات العالم المتنوعة وفيما بين تلك المجتمعات . ذلك أن الصناعات والمستويات المعيشية التى تنتعش وتتضاءل بسرعة ، والتحولات المفاجئة فى الإنتاج ورأس المال ، وكازينو المضاربة على العملة ـ كلها ظروف قدحت زناد الحركات السياسية المضادة التى تتحدى نفس القواعد الإجرائية للسوق الحرة العالمية .

وتفتقر السوق الحرة العالمية الحالية إلى الموازنات والضوابط السياسية التى سمحت باضمحلال سابقتها فى منتصف العصر الڤيكتورى فى إنجلترا . ومن المستطاع جعل هذه السوق أكثر قبولا من الناحية الإنسانية بالنسبة لمواطنى الدول التى تتبع سياسات تجديدية وواسعة الحيلة ، ولكن أمثال هذه الإصلاحات الهامشية لن تقلّل كثيرا من عدم استقرارها . ذلك أن النظام الحالى لسياسة «دعه يعمل» سيكون أقصر عمرا مما يسمى **«الحقبة الجميلة»** (*) التى امتدت من عام ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ ، وانتهت فى خنادق الحرب العظمى .

هندسة السوق الحرة فى أوائل العصر الڤيكتورى فى إنجلترا

إن السوق الحرة التى وجدت فى بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر لم توجد مصادفة ، كما أنها ، على نقيض التاريخ الأسطورى الذى يروّج له «اليمين الجديد» ، لم تنشأ عن تطور طويل غير مخطط ، وإنما كانت صناعة يدوية للسلطة وفن الحكم . **ففى اليابان وروسيا وألمانيا ، وفى الولايات المتحدة طيلة سنوات مذهب الحماية الأمريكى ، كان تدخل الدولة عاملا رئيسيا فى التنمية الاقتصادية .**

ومبدأ «دعه يعمل» ليس شرطا ضروريا للتصنيع الناجح ، أو للنمو الاقتصادى القادر على الاستمرار . فقد كانت المؤسسات السياسية التى صاحبت النمو الاقتصادى الوطيد والتصنيع السريع على نطاق معظم العالم هى مؤسسات دولة رأسمالية تنموية . وتُعَدّ الحالة الإنجليزية التى تتطابق مع كل من مبدأ «دعه يعمل» والتجارة الحرة والتصنيع ، حالة فذة وفريدة .

والحقيقة أنه فى إنجلترا القرن التاسع عشر كان تدخل الدولة على نطاق شديد الطموح

(*) Belle - époque : عصر الأناقة والبهجة والمسرات الذى تميزت به الحياة الپاريسية الحديثة فى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ـ المترجم .

شرطا أساسيا لا غنى عنه لسياسة «دعه يعمل» . فقد كان الشرط المسبق للسوق الحرة البريطانية فى القرن التاسع عشر هو استخدام سلطة الدولة لتحويل الأراضى المشاع إلى ملكية خاصة . وتمت هندسة ذلك من خلال **«التسييج»** (*) الذى حدث ابتداء من **الحرب الأهلية** (**) حتى العصر الڤيكتورى الباكر . ونتيجة لعمليات التخصيص هذه فإن ميزان الملكية فى الاقتصاد السوقى الزراعى فى إنجلترا مال بعيدا عن القرويين والمزارعين الملاك فى اتجاه كبار ملاك الأرض فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . أما المنظرون من أمثال هايك ، الذين وضعوا نظريات عظيمة مفادها أن اقتصادات السوق إنما تنشأ عن طريق تطور بطىء تقوم الدولة فيه بدور محدود ، فلم يكونوا فقط يعممون على نطاق واسع من حالة مفردة ، وإنما كانوا يسيئون عرض تلك الحالة .

وكما يوجز بارنجتون مور تاريخ حركة «التسييج» ، « . . . . إن البرلمان هو الذى تحكم فى نهاية الأمر فى عملية التسييج . ومن الناحية الشكلية كانت الإجراءات التى تتبع لتمكين مالك كبير من تسييج قطعة أرض بموجب مرسوم برلمانى إجراءات عامة وديمقراطية . أما فى الواقع فإن كبار الملاك العقاريين هم الذين كانوا يتحكمون فى الإجراءات من البداية للنهاية» . ويعلق مور على ذلك قائلا : «إن الفسحة الزمنية التى كانت هذه التغيرات تحدث فيها بأقصى سرعة وإحكام ليست واضحة تماما . غير أن الأرجح كثيرا أن حركات التسييج بلغت أقصى سرعتها خلال الحروب النابليونية ، ثم توقفت بعد عام ١٨٣٢ ، بعد أن كانت قد غيرت الريف الإنجليزى بدرجة تفوق كل تقدير» (٥) .

(*) **Enclosures** : إشارة إلى تسييج الأراضى التى كانت مشاعًا من قبل ، وكان هدف التسييج هو تنظيم الضياع عن طريق التخلص من القرويين والحائزين . وقد صدرت بذلك قوانين التسييج **Enclosures Acts** ، الذى صدر أولها فى عام ١٦٤٥ ، وبعد صدور ثانيها فى عام ١٧٦٥ تتابع صدور قوانين أخرى ـ المترجم .

(**) **Civil War** : (ويقال أيضا **Great Rebellion**) . أصبحت وراثة العرش فى إنجلترا مثارا للاهتمام والنضال فى عهد إدوارد السادس والملكة مارى الأولى ، وانتهى هذا النضال بنشوب حرب أهلية فى عام ١٦٤٢ بين الملك شارل الأول والبرلمان ، وانتهت هذه الحرب فى عام ١٦٥٢ بانتصار البرلمان الذى حاكم الملك وأعدمه ـ المترجم .

(٥) بارنجتون مور ، **Social Origins of Dictatorship and Democracy : Lord and Peasant in the Making of the Modern World** ، هارموندويرث ، پنجوين بوكس ، ١٩٩١ ، الصفحات ٢١ و٢٢ و٢٥ .

ومن المغالاة القول ، مثلما يفعل بارنجتون مور ، إن التسييج قد حوّل إنجلترا من مجتمع فلاحى إلى اقتصاد سوقى . فاقتصاد السوق كان أسبق من حركة التسييج بعدة قرون . ومع ذلك فإن «**الأراضى المسيَّجة**» ساعدت على تكوين الاقتصاد الزراعى الرأسمالى للضياع الكبيرة الذى عرف فى القرن التاسع عشر . أما السوق الحرة فى منتصف العصر الفيكتورى فقد صنعها قهر الدولة الذى مورس على امتداد أجيال كثيرة ؛ والذى كانت حقوق الملكية فيه تنشأ وتلغى عن طريق البرلمان .

ولقد كانت الدولة البريطانية التى تمت فيها هندسة السوق الحرة على هذا النحو ـ على خلاف الدول التى تُشيَّد فيها السوق الحرة حاليا ـ دولة فى مرحلة ما قبل الديمقراطية . فعدد من لهم حق التصويت كان صغيرا ، والأغلبية الساحقة من السكان كانت مستبعدة من المشاركة السياسية . ولو كانت المؤسسات الديمقراطية قائمة لكان من المشكوك فيه أن تقوم السوق الحرة أصلا . ومن الحقائق الثابتة تاريخيا أن السوق الحرة قد أخذت فى الاضمحلال مع دخول الجموع الغفيرة من السكان مجال الحياة السياسية . **وكما كان منظرو «اليمين الجديد» ذوو البصيرة الأوضح يعتقدون دائما ، فإن السوق غير المقيدة لا تتوافق مع الحكم الديمقراطى .**

وتُعَدّ تجربة السوق الحرة فى أواخر القرن العشرين محاولة لأن تُفرَض بالقانون ، من خلال مؤسسات ديمقراطية ، قيود قاسية على نطاق ومضمون الرقابة الديمقراطية على الحياة الاقتصادية . كما أن الشروط المسبَّقة للسوق الحرة فى مرحلة ما قبل الديمقراطية فى منتصف العصر الفيكتورى تكشف لنا الكثير عن احتمالات ما تحظى به من الشرعية السياسية اليوم .

وليس بين التدابير التى خلقت السوق الحرة ما هو أكثر أهمية من «**إلغاء قوانين الغلال**» (*) ، الذى وطّد أركان التجارة الحرة الزراعية . «**فقانون الغلال**» لعام ١٨١٥ ، الذى كان امتداداً لتشريعات الحماية الجمركية التى ترجع فى أشكال مختلفة إلى القرن السابع عشر ، أُلغى فى عام ١٨٤٦ ، فى انتصار مثير للمدافعين عن التجارة الحرة .

(*) **Corn Laws Repeal** : نجح ملاك الأرض فى استصدار **قانون الغلال** لعام ١٨١٥ الذى أخضع الغلال (وبخاصة القمح) المستوردة للرسوم الجمركية ، مما ترتب عليه ارتفاع أسعارها وزيادة تكاليف المعيشة وارتفاع الأجور وعرقلة الصناعة . وكان هذا القانون مظهرا للخلاف بين أنصار حرية التجارة وأنصار الحماية الجمركية . وانتهت هذه القوانين بالإلغاء فى عام ١٨٤٦ ـ المترجم .

وكان «إلغاء قوانين الغلال» بمثابة هزيمة لمصالح أصحاب الأرض وانتصار للتفكير الذى يقوم عليه مبدأ «دعه يعمل» . كما أن الافتراض القائل بأن الاقتصاد السوقى يجب أن يكون خاضعا لرقابة وإشراف سياسيين بهدف تأمين التماسك الاجتماعى كان حتى ذلك الحين أحد جوانب الفطرة السياسية السليمة ـ وبالتأكيد بين المحافظين . فالتجارة الحرة لم تكن أكثر من نظرية راديكالية ، ولكن الأمر انعكس بعد ذلك ، فالتجارة الحرة أصبحت تعنى الدعوة المشتركة للطبقات السياسية لجميع الأحزاب ، كما أن مذهب الحماية أصبح هرطقة جامحة ، إلى أن حلت **كوارث ثلاثينات** (*) هذا القرن .

ولم يكن «تعديل قانون الفقراء» أقل أهمية بكثير فى تكوين السوق الحرة . ذلك أن **«قانون الفقراء»** (**) لعام ١٨٣٤ كان جزءا حاسما من التشريع . فقد حدد مستوى المعاش التقاعدى بأقل من أدنى أجر تحدده السوق . ووَصَم متلقى الإعانة بربطها بأحط الشروط وأشدها قسوة ، وأضعف مؤسسة الأسرة ، وأقر نظام «دعه يعمل» الذى كان الأفراد فيه يتحملون وحدهم المسؤولية عن رفاهتهم الخاصة ، بدلا من اقتسام تلك المسؤولية مع مجتمعاتهم .

ويحيط إيريك هوبسون بخلفية إصلاحات المعونة الاجتماعية فى ثلاثينيات القرن الماضى ، وبطابعها وآثارها ، عندما يقول :

«إن الرؤية التقليدية ، التى ما زالت تعيش بطريقة مشوّهة فى كل طبقات المجتمع الريفى ، وفى العلاقات الداخلية لمجموعات الطبقة العاملة ، كان مفادها أن للإنسان الحق فى أن يكسب عيشه ، وإذا لم يكن فى استطاعته أن يفعل ذلك فمن حقه أن يبقى على قيد الحياة عن طريق الجماعة . أما رؤية اقتصاديى الطبقة الوسطى الليبراليين ، فكان مفادها أن الناس ينبغى أن يقبلوا الوظائف التى توفرها لهم السوق ، حيثما تكون وبأى أجر توفرها ، ويمكن للرجل العاقل أن يحتاط للحوادث والمرض والشيخوخة عن طريق الادخار والتأمين ، سواء أكان فرديا أم بصورة جماعية اختيارية . ومن المسلم به أن من يتبقى من المعوزين لا يمكن تركهم يتضورون جوعا ، وإنما ينبغى فى الوقت نفسه ألا يعطوا ما هو

(*) الإشارة هنا إلى «الكساد الكبير» الذى حلّ بالاقتصاد العالمى فى بداية الثلاثينيات ـ المترجم .

(**) **Poor Law** : تم بموجب هذا القانون تنظيم الأبرشيات فى اتحادات تتولى تقديم الإعانات للفقراء . وكانت هذه الإعانات تموّل من ضريبة فقراء (Poor rate) تستوفى من ضريبة أو رسم ، ولم تكن الإعانات الخارجية تعطى إلا للمرضى وضعاف الأجسام ، أما المعوقون فلم يكن باستطاعتهم الحصول على الإعانة إلا عن طريق الدخول فى دور العمل أو الإصلاحيات ـ المترجم .

أكـثـر من الحـد الأدنى المطلق ـ شـريطة أن يكون هذا الحـد أقـل من أدنى أجـر يقـدم فى السوق، وفى ظل ظروف لا تشجع على الرضا بهذه المعونة . وكان قانون الغلال يرمى إلى مساعدة التعساء بقدر ما كان يرمى إلى أن يَصِمَ بالعار من يقرّون بفشلهم فى المجتمع . . . ولم تكن هناك قوانين أشد قسوة من قانونَ الفقراء لعام ١٨٣٤ ، الذى جعل كل إعانة «أقل جدارة» من أدنى أجر فى الخارج ، وقصرها على **دور العمل**(*) الأشبه بالسجون التى يفصل فيها قسرا بين الزوج والزوجة والأبناء بغية معاقبة الفقراء على إملاقهم » . (٦)

وهذا النظام ظل مطبقا على عشرة فى المائة على الأقل من الإنجليز فى فترة منتصف العصر الڤيكتورى ، وظل ساريا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى .

وقد كان الدافع المحورى لتعديل قانون الفقراء هو نقل المسؤولية عن الحماية من سوء الحظ وانعدام الأمن من المجتمعات المحلية إلى الأفراد ، وإجبار الناس على قبول العمل بأى أجر تحدده السوق . وجسّد المبدأ نفسه كثيرا من إصلاحات المعونة الاجتماعية التى كانت الأساس لإعادة هندسة السوق الحرة فى أواخر القرن العشرين .

وفى عصر «اليمين الجديد» ، كما كانت الحال فى إنجلترا فى المرحلة المبكرة من منتصف العصر الڤيكتورى ، كانت النتائج غير المقصودة للمؤسسات المبكرة للرعاية الاجتماعية على درجة من الخطورة جعلت إصلاحات المعونة الاجتماعية محتومة من الناحية السياسية بل ومرغوبًا فيها . ذلك أن نظام القرن التاسع عشر لتكملة الأجور من الضرائب المحلية خلق نظاما واسعا للإعانة الخارجية للفقراء لم يكن بالقطع قادرا على الاستمرار بلا نهاية . وبحلول ثمانينيات القرن العشرين لم تعد مؤسسات دولة الرعاية الاجتماعية التى بشّر بها بڤريدچ تتطابق مع الأطر الحديثة للأسرة والحياة العملية . وكانت هذه المؤسسات تنذر بإضفاء طابع مؤسسى على الفقر بدلا من القضاء عليه . ووجد راسمو سياسات «اليمين الجديد» فى هذه الأخطار فرصة لإعادة تشكيل تدابير المعونة الاجتماعية بحيث تلائم متطلبات الأسواق المتحررة من الضوابط .

(*) **Work - house** : (ويقال أيضا Poor house) الإصلاحية ، وهى دار لمعاقبة المذنبين بجرائم صغيرة ، أو من صغار السن ، ويطلق التعبير أيضا على دور العمل الذى يسمح بدخولها للمتسولين والمعوقين ـ المترجم .

(٦) أ. ج . هوبسون ، **Industry and Empire** ، هارموندسويرث : پنجوين ، ١٩٩٠ ، الصفحتان ٨٨ و٨٩ .

وكذلك فإن التشريعات التى استهدفت إزاحة العقبات أمام تحديد الأجور عن طريق السوق لم تكن أقل أهمية من تعديل قانون الفقراء فى منتصف القرن التاسع عشر . وقد أقر دافيد ريكاردو الرؤية الأرثوذكسية للاقتصاديين الكلاسيكيين عندما قال : «إن الأجور ينبغى أن تترك للمنافسة الحرة والعادلة فى السوق ، ولا ينبغى أبدا أن تتحكم فيها السلطة التشريعية»(٧) .

وكان على ضوء مثل هذه المطالب لدعاة مذهب «دعه يعمل» أن أُلغى قانون التلمذة الصناعية (الذى صدر بعد «**الطاعون الأسود**»(*) الذى اجتاح أوروبا فى القرن الرابع عشر) ، وأُنهيت جميع الضوابط الأخرى على الأجور فى الفترة التى امتدت حتى ثلاثينيات القرن التاسع عشر . بل إن «**قوانين العمل**»(**) التى صدرت فى الأعوام ١٨٣٣ و١٨٤٤ و١٨٤٧ تلافت أى صدام مباشر مع مقتضيات مبادئ «دعه يعمل» . «إن المبدأ القائل بأنه لا ينبغى أن يكون هناك أى تدخل فى التعاقد بين السيد والتابع كان يحترم إلى درجة أنه لم يحدث أى تدخل تشريعى مباشر فى العلاقة بين أصحاب العمل والذكور البالغين . . . . وكان ما زال ممكنا لنصف قرن آخر القول ، وإن يكن بقبول متناقص ، بأن مبدأ عدم التدخل ظل قائمًا»(٨) .

وكانت إزالة الحماية الزراعية ، وإقرار التجارة الحرة ، وتعديل قوانين الفقراء بقصد إرغام الفقراء على قبول العمل ، وإزالة أية ضوابط متبقية على الأجور ، هى الخطوات الثلاث الحاسمة فى بناء السوق الحرة فى بريطانيا فى منتصف القرن التاسع عشر . وقد خلقت هذه التدابير من الاقتصاد السوقى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر السوق الحرة المتحررة من الضوابط التى عرفت فى منتصف العصر الفيكتورى ، وهى السوق التى تعد النموذج لجميع السياسات الليبرالية الجديدة التى ظهرت فيما بعد .

---

(٧) د. ريكاردو ، **Principles of Political Economy and Taxation** ، لندن ، إيفريمان ، الصفحة ١ .

(*) **Black death** .

(**) **Factory Acts** : وردت هكذا فى المتن ، ولكنها وردت أيضا فى الموسوعة البريطانية **Labour Acts** ، وقد آثرت ترجمتها فى هذه الصيغة . صدرت لتحسين أحوال العمال فى المصانع . بدأ صدورها فى عام ١٨٠٢ ، ثم تتابعت فى الأعوام ١٨١٩ و١٨٤٢ و١٨٤٤ و١٨٤٩ ، وأخيرا فى عامى ١٨٧٨ و١٨٩١ . تنص غالبيتها على تحديد ساعات العمل ، وحظر تشغيل الأطفال الأقل من سن معينة ، وحظر تشغيل النساء والأطفال فى الأعمال الليلية وفى المناجم ـ المترجم .

(٨) أ. ج. تايلور ، **Laissez - faire and State Intervention in Nineteenth Century Britain** ، لندن ، مكميلان ، إيكونوميك هيستورى سوسايتى مونوجراف ، ١٩٧٢ ، الصفحة ١ .

كما أن السياسات الرامية إلى إصلاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية بهدف إكراه الفقراء على قبول أى عمل متاح لهم ، والتخلص من مجالس الأجور وغيرها من الضوابط على الدخول ، وانفتاح الاقتصاد الوطنى على التجارة الحرة العالمية المتحررة من الضوابط ، كانت هى السياسات الأساسية لليبرالية الجديدة على نطاق العالم فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين . وفى كل حالة كانت نواة السوق الحرة التى تم بناؤها سوق عمل متحررة من الضوابط . ففى بريطانيا والولايات المتحدة ونيوزيلندا ، وكذلك فى بلدان مثل المكسيك ، التى كانت المؤسسات المالية عبر الوطنية قد فرضت عليها تكيفا هيكليا ، وهو تكيف كانت نتيجته شيئًا يقرب من سوق محلية يتم فيها الاتجار فى الأيدى العاملة بحرية بوصفها سلعة شأنها تماما شأن أي سلعة أخرى .

ومن نواح كثيرة كانت إقامة السوق الحرة فى إنجلترا القرن التاسع عشر مسألة لها خصوصية تاريخية . فقد وُلدت هذه السوق وتمتعت بشىء من النجاح لبعض الوقت فى ظروف تاريخية مواتية بصورة استثنائية . أما فى بقية أوروپا فلم تحدث محاولة لإقامة سوق حرة على النمط الإنجليزى . ولم يكن باستطاعة المشروع الإنجليزى فى القرن التاسع عشر ، شأن مكافئه الحديث ، أن يتقدم بالقدر الذى تحقق لو لم يكن قد ساير تدفق التغيرات الاقتصادية والتكنولوچية الكبرى .

ذلك أن فن الحكم الذى شيّد السوق الحرة فى إنجلترا قد أفاد من آثار تنمية دامت قرونا . وفى مجرى هذه الحركة التاريخية أصبحت قوى السوق عاملا مهيمنا فى الحياة الاجتماعية . فقد كان يوجد دائما تبادل سوقى ، وفى إنجلترا وجد اقتصاد سوقى لعدة مئات من السنين ، ولكن كان عند هذا المنعطف من التاريخ أن جاءت إلى الوجود السوق الحرة حقّا ، ومن ثم خلق مجتمع سوقى .

يقول كارل پولانيى إنه **«فى نهاية الأمر . . . يُعَدّ التحكم فى النظام الاقتصادى عن طريق السوق ذا أثر طاغ بالنسبة لمجمل تنظيم المجتمع ؛ وهو يعنى شيئًا ليس أقل شأنا من تسيير المجتمع باعتباره ملحقا للسوق . وبدلا من أن يتجسد الاقتصاد فى علاقات اجتماعية ، فإن العلاقات الاجتماعية تتجسد فى النظام الاقتصادى»** [(٩)] . وهنا يميز پولانيى بين المجتمعات التى لا يمكن فيها فصل الأنشطة الاقتصادية ، بما فى ذلك جميع الظواهر التى نصنّفها معا تحت طائفة التبادل السوقى ، عن المجالات الأخرى للنشاط

(٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٧ .

الاجتماعى ، والمجتمعات التى تشكل فيها الأسواق عالما منفصلا ومتميزا ومستقلا عن كل العوالم الأخرى .

وفى المجتمعات التقليدية قبل الحديثة كان للأسعار فى أغلب الأحوال وضع الأعراف ، فسلع كثيرة لا يمكن أن تشترى أو تباع ، والتبادل يرتبط بالمكان والقرابة ، و«السوق» لم تكن قد نشأت بعد كمؤسسة اجتماعية وحضارية متميزة . وفى مجتمعات كهذه لا يوجد ما يعرف «بالسوق» .

وعلى نقيض ذلك فى المجتمعات السوقية ، حيث النشاط الاقتصادى لا يكون فقط متميزا عن بقية الحياة الاجتماعية ، ولكنه يشكل أوضاع المجتمع برمته ، وفى بعض الأحيان يهيمن عليه . وفى بلدان عدة فى شمال غرب أوروبا ، فى الفترة الحديثة الباكرة ، تطورت الأسواق وحررت نفسها بدرجة متفاوتة من بقايا الضوابط الاجتماعية لحياة العصور الوسطى . ومع ذلك لم توجد المؤسسة الاجتماعية للسوق الحرة فى أى بلد آخر خلاف إنجلترا . ذلك أن بلدان أوروبا القارية كانت اقتصادات سوقية ، ولكن ليست مجتمعات سوقية ، وقد ظلت كذلك حتى يومنا هذا .

ويلاحظ پولانيى أنه حيثما نشأت مجتمعات سوقية لم تكن هذه المجتمعات نتيجة مصادفة أو تطور ، وإنما كانت من خلال براعة التدخل السياسى المتكرر والمنتظم :

إن الخطوة التى تجعل من الأسواق المنعزلة اقتصادا سوقيا ، وتجعل من الأسواق المنظمة سوقا ذاتية التنظيم ، هى خطوة جوهرية حقا . . . . وقد تصور القرن التاسع عشر . . . بسذاجة أن مثل هذا التطور هو النتيجة الطبيعية لانتشار الأسواق . ولم يكن هناك إدراك لأن تكيف الأسواق بحيث تصبح نسقًا ذاتى التنظيم ليس نتيجة لأى اتجاه متأصل للأسواق . . . وإنما حدث بتأثير المنبهات المصطنعة للغاية التى قدمت لمساعدة البنيان الاجتماعى على مواجهة وضع أوجدته الآلة ، وهى ظاهرة مصطنعة أيضا .[(١٠)]

وهنا ينبغى لنا تعديل هذا التفسير الماركسى الذى قدمه پولانيى . ونحن فى حاجة إلى أن نأخذ فى اعتبارنا تماما الطابع الاستثنائى للأحوال الاجتماعية فى إنجلترا فى أوائل القرن التاسع عشر . فإنجلترا ، على خلاف أى بلد آخر فى أوروبا القارية ، كانت تمتلك منذ فترة طويلة ثقافة قانونية للملكية العقارية ذات طابع فردى للغاية . من ذلك أن الأرض كان يتم الاتجار فيها كسلعة منذ وقت طويل ، والأيدى العاملة كانت قابلة للتنقل منذ وقت طويل أيضا . وكان جمود الحياة القروية الشائع فى كثير من البلدان الأوروبية القارية نادرا أو

---

(١٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٧ .

غير معروف ، وكانت الحياة الأسرية أقرب إلى الأسرة النواة الحديثة منها إلى الأسرة الممتدة المألوفة فيما قبل العصر الحديث . كما أن إنجلترا لم تكن مجتمعا فلاحيا مثل الحال الذى كانت عليه البلدان الأوروبية الأخرى .

وفى هذا الصدد قد يكون ألان ماكفارلن على صواب فى اعتقاده «بعدم صحة إحدى النظريات الجوهرية للأنثروبولوجيا الاقتصادية ، وهى القائلة بأننا نشهد فى إنجلترا ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر «التحول العظيم» من مجتمع فلاحى لا سوقى يكون الاقتصاد فيه راسخًا فى العلاقات الاجتماعية ، إلى نظام رأسمالى سوقى حديث انفصل فيه الاقتصاد عن المجتمع» . ويواصل ماكفارلن كلامه قائلا : «إن وجهة النظر هذه تعبر عنها أعمال كارل پولانيى بوضوح شديد . . . عندما أسس آدم سميث علم الاقتصاد الكلاسيكى على فرضية **«الإنسان الاقتصادى»** [*] العقلانى ، معتقدا أنه يصف نمطا عالميا واضحا منذ وقت طويل ، كانت الحقيقة قد فاتته . واستنادا إلى پولانيى فإن مثل هذا الإنسان لم يظهر إلا منذ وقت قريب ، متجردا من احتياجاته الدينية والسياسية والاجتماعية . . . (ولكن) سميث هو الذى كان على حق ، وپولانيى هو الذى كان على خطأ ، على الأقل بالنسبة لإنجلترا . «فالإنسان الاقتصادى» والمجتمع السوقى قد ظهرا فى إنجلترا قبل مجىء آدم سميث بعدة قرون . ومع ذلك فإن ماكفارلن يخلص إلى أن «فكرة پولانيى العميقة بأن سميث كان يكتب فى بيئة اجتماعية خاصة ، تعد فكرة صائبة إذا أدركنا أن إنجلترا كانت فى نواح كثيرة مختلفة منذ وقت طويل عن كل ما نعرفه تقريبا من حضارات زراعية أخرى» [١١] .

لقد كانت السوق الحرة ، وما زالت ، خصوصية أنجلو سكسونية ، إذ شُيِّدت فى سياق لم يوجد فى أى مجتمع أوروبى آخر : وهى لم توجد بشكلها الكامل إلا قرابة جيل واحد فقط . وكان يمكن ألا تنشأ على الإطلاق لو أن الملكية والحياة الاقتصادية لم يكن لهما طابع فردى شامل فى إنجلترا القرن التاسع عشر . لقد كانت تجربة فى الهندسة الاجتماعية تم خوضها فى ظروف مواتية على نحو استثنائى .

(*) **Homo economicus** : (Economic man) تعبير كثيرا ما استخدمه نقاد الاقتصاد السياسى بمعنى ساخر ، وكان موجها بصفة خاصة ضد الاقتصاديين الإنجليز الذين أسسوا المدرسة الكلاسيكية ، من أمثال داڤيد ريكاردو وناسّوسنيور . ويأخذ النقاد على هؤلاء أنهم أقاموا علم الاقتصاد على تصور «إنسان مجرد» ، مخلوق يتحرك وحيدا بدوافع اقتصادية دون غيرها ـ المترجم .

(١١) ألان ماكفارلن ، **The Origins of English Individualism** ، أكسفورد : بازيل بلاكويل ، ١٩٧٨ ، الصفحة ١٩٩ .

إن إعادة النظر فى تفسير پولانيى «للتحول العظيم» ، لكى تؤخذ هذه الاعتبارات فى الحسبان ، لا يقلل من إمكانية تطبيقه على ظروفنا الحالية ، وإنما هى تزيد ارتباطه بالموضوع . كما أنها تزيد من توضيح الخطأ فى محاولة إضفاء الطابع العالمى على مؤسسة ظهرت لمدة وجيزة فقط فى تاريخ نوع واحد من الرأسمالية ـ ظهر ذات مرة فى القرن التاسع عشر ، فى حالة النموذج الإنجليزى ، ومرة أخرى فى ثمانينيات هذا القرن ، فى بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ، نتيجة للسياسات الليبرالية الجديدة .

وإذا تناولنا الموضوع من منظور تاريخى أطول ، فلن يكون من المستغرب أن نجد أن هذه البلدان الأنجلو سكسونية هى الوحيدة التى وجدت فيها السوق الحرة حتى لفترة قصيرة . وذلك ، كما يذكر ماكفارلن ، «لأن المناطق الوحيدة التى لم توجد بها أبدا جماعات فلاحية على الإطلاق هى تلك التى استعمرتها إنجلترا : أستراليا ونيوزيلندا وكندا وأمريكا الشمالية» [(١٢)] . فهذه البلدان الأنجلو سكسونية هى مجتمعات كان فيها اقتصاد وثقافة الفردية الزراعية سابقا على مرحلة ما قبل التصنيع . فقد احتضنت ثقافة اقتصادية أمكن فيها إقامة السوق الحرة لفترة قصيرة، ولكنها مع ذلك كانت تستلزم ظروفا قانونية واجتماعية وثقافية استثنائية ، جنبا إلى جنب مع استخدام سلطة دولة قوية استخداما خاليا من الرحمة . وحتى فى هذه البيئات المواتية ، ثبت أن السوق الحرة كانت باهظة التكلفة من الناحية البشرية ، وشديدة التمزيق لحياة المجتمع ، بحيث يستحيل أن يتحقق لها الاستقرار . وكان اختفاء السوق الحرة التى عرفت فى القرن التاسع عشر ، وليس ظهورها ، هو الذى حدث نتيجة لتطور تاريخى بطىء . وفى ذلك التطور كان هناك دور حاسم للتصرفات غير المخططة للمؤسسات السياسية الديمقراطية .

وليس من الممكن استنساخ السوق الحرة التى وجدت فى إنجلترا فى الفترة من العقد الخامس إلى العقد الثامن من القرن التاسع عشر . ومن الزاوية الاقتصادية البحتة كانت الإنتاجية المتصاعدة والثروة القومية فى فترة منتصف العصر الڤيكتورى فترة رخاء ، ولكنه كان رخاء يتعذر من الناحية السياسية تحمل أعبائه الاجتماعية . [(١٣)]

فمع توسيع الحقوق الانتخابية الديمقراطية اتسع أيضا تدخل الدولة فى الاقتصاد .

---

(١٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٠٢ .

(١٣) من أجل الاطلاع على تقييم متوازن للشواهد على المكاسب الاقتصادية والأعباء الاجتماعية لاقتصاد منتصف العصر الڤيكتورى ، انظر ، د. أ. تشرش - **The Great Victorian Boom 1850 - 1873** ، يكميلان ، دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، ١٩٧٥ .

ومن سبعينيات القرن الماضى إلى الحرب العالمية الأولى تم تنفيذ قدر وافر من الإصلاحات التى قيدت حريات السوق من أجل الحفاظ على التماسك الاجتماعى (وفى بعض الحالات من أجل الكفاءة الاقتصادية) . وفى عام ١٨٧٠ أُصدر **«قانون التعليم»** (*) ، وهو قانون ذو طابع تدخلى خالص . (١٤) ولم تكن هذه الإصلاحات تمثل التنفيذ لأى مخطط شامل ، ولكنها عند ختام القرن كانت قد وضعت نهاية للفترة القصيرة التى سادت فيها قاعدة «دعه يعمل» فى إنجلترا . ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى كانت أسس **دولة الرفاهة** (**) قد أرسيت فى بريطانيا .

وظلت التجارة الحرة قائمة إلى أن حلّت على بريطانيا آثار الكساد الكبير ، ولكنها استمرت كعقيدة جامدة بعد أن استنفدت جدواها كأيديولوجية بوقت طويل . ولم يتم التخلى عنها إلا عندما أصبح من غير المحتمل فقدان ميزة بريطانيا التنافسية فى التجارة الدولية . وكما قال كوريللى بارنت : «لقد كان مقدم حالة طارئة شديدة أخرى ، هى الانهيار العالمى ، هو الذى قضى فى النهاية على قدسية المذهب الاقتصادى الليبرالى فى بريطانيا . وتم التخلى عن التجارة الحرة نفسها فى عام ١٩٣١ . وكان ذلك بعد قرابة مائة عام منذ أن مهدت الطريق لاعتماد بريطانيا على أسواق وإمدادات ما وراء البحار من أجل وجودها نفسه . . . » (١٥) . وكانت بريطانيا قد انتهجت سياسة التجارة الحرة فى منتصف القرن التاسع عشر لأسباب عدة ، من بينها الميزة التنافسية التى كانت بريطانيا لا تزال تملكها فى أسواق العالم بوصفها البلد الصناعى الأول . وكانت قوة أفكار مبدأ «دعه يعمل» فى بريطانيا تعكس تلك الميزة .

(*) **Education Law** : صدر هذا القانون فى عام ١٨٧٠ ، وترتب عليه انتشار التعليم الابتدائى وازدياد عدد المدارس المسائية . وفى عام ١٩٠٢ صدر قانون آخر بشأن التعليم يُعَدّ تطويرا له ، وألغى هذا القانون الأخير المجالس المدرسية فى مجال التعليم الابتدائى ، وأوجد سلطة واحدة لكل شكل من أشكال التعليم الأدنى من التعليم الجامعى ، ووضعت المدارس التطوعية والمدارس الابتدائية العادية على قدم المساواة ـ المترجم .

(١٤) يمكن الحصول على وصف لقانون التعليم لعام ١٨٧٠ من آرثر ج . تايلور ، **Laissez - faire and State Intervention in Nineteenth Century** ، لندن ، مكميلان ، إيكونوميك هيستورى سوسايتى مونوجراف ، ١٩٧٢ ، الصفحة ٥٧ .

(**) **Welfare State** : نظام يقوم على مسئولية الدولة عن الفرد ورفاهة المواطنين ، وعلى الضمان الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيخوخة ، إلخ . وقد أطلق هذا الوصف على إنجلترا والدول الإسكندناقية . وقد بدأ تطبيق هذا النظام فى إنجلترا فى عام ١٩١١ ـ المترجم .

(١٥) كوريللى بارنت ، **The Collapse of the British Power** ، سترود ، جلوز : دار نشر ألان ساتّون ، ١٩٨٤ ، الصفحة ٤٩٣ .

وقد حل محل تفكير قاعدة «دعه يعمل» المفكرون «الليبراليون الجدد» ، من أمثال هوبهاوس وهوبسون وبوزانكيت وجرين وكينز ، الذين كانوا على استعداد لتسخير سلطات الدولة لتخفيف آثار قوى السوق ، وإغاثة الفقراء ، وتعزيز الرعاية الاجتماعية . وفى العقد الأول من هذا القرن وجد الليبراليون فى لويد چورج أول وأعظم مهندس سياسى لهم .

وأعقب النمو البطىء لتشريعات الرعاية الاجتماعية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقدم سريع نحو دولة الرفاهة . وطُرح جانبا كلٌ من الفلسفة والسياسات التى كانت أساسا لقيام السوق الحرة . وتفاعل انعدام الأمن الاقتصادى مع مقتضيات المنافسة الحزبية فى الديمقراطية الوليدة . وكانت النتيجة هى استئصال التأثير السياسى لقاعدة «دعه يعمل» .

ومع ذلك فإن الوهم الليبرالى الكلاسيكى الذى تنطوى عليه السوق الحرة بوصفها نسقا ذاتى التنظيم كان ما زال يتهادى فى سنوات ما بين الحربين . وكان هذا الوهم هو الدافع إلى التخفيضات الانكماشية فى الإنفاق ، وهى التخفيضات التى عمقت «الانهيار الكبير» . بل إن نمو الحركات الفاشية الذى كان يتغذى على التمزقات الاقتصادية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن كافيا لزعزعة الثقة فى الأسواق التى تصحح نفسها بنفسها . وتطلب الأمر وقوع كارثة الحرب العالمية الثانية لهز المعتقدات الاقتصادية بعنف وقبول الآراء الكينزية .

غير أن الاقتصادات الموجّهة فى فترة ما بعد الحرب لم تنشأ من تحول فكرى عن قاعدة «دعه يعمل» ، وإنما كانت نتيجة للفزع من الانهيارات الاقتصادية والنظم الدكتاتورية التى أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وللرفض الحازم من جانب الناخبين فى بريطانيا للعودة إلى النظام الاجتماعى الذى كان سائدا فى سنوات ما بين الحربين .

إن فكرة وجود نظام اقتصادى دولى قادر على أن يحقق لنفسه الاستقرار انهارت عندما قامت النظم الدكتاتورية الشمولية ، وحدثت الهجرات الجبرية ، وبعد الغارات الجوية الكثيفة التى قامت بها دول الحلفاء ، والرعب الذى لا يقاس نتيجة لعمليات الإبادة النازية . ففى بريطانيا قتلت هذه الفكرة تجربة اقتصاد حرب كان أكثر كفاءة من نظيره فى ألمانيا النازية ، ولم يعرف البطالة ، وكانت المستويات الغذائية والصحية فيه أعلى بالنسبة للغالبية مما كانت عليه فى وقت السلم .

وحققت قاعدة «دعه يعمل» خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الحالى عودة إلى

الحياة السياسية منطوية على مفارقة تاريخية وسريعة الزوال . فالإنتاجية المتدهورة والنزاعات الاجتماعية والصناعية التى تسببت فيها **السياسة الإدماجية البريطانية** (*) كانت هى العوامل التى حفزت على تدخل صندوق النقد الدولى فى إدارة الاقتصاد البريطانى فى عام ١٩٧٦ . وكان ذلك التدخل بداية التحلل السريع لتوافق الآراء حول الاقتصاد الكينزى فى بريطانيا فى فترة ما بعد الحرب ، وهو التحلل الذى بلغ ذروته مع صعود مارجريت تاتشر إلى السلطة فى عام ١٩٧٩ .

وقد أمسكت حكومة تاتشر بروح العصر ، واستجابت لبعض احتياجات بريطانيا . وأكمل المحافظون فى سنواتهم المبكرة ما لم يستطع العمال القيام به ، وهو تفكيك النظام الإدماجى البريطانى الذى كان شرطا مسبقا للتحديث الاقتصادى ؛ ولكن هذه الاستجابة الضرورية لمعضلة قومية خاصة تحولت إلى أيديولوجية عالمية . وأصبحت تاتشر أيقونة السوق الحرة العالمية ، وتمت محاكاة سياساتها على نطاق العالم .

والأرجح أن يكون مصير نظام التعامل النقدى والتحرر من الضوابط الذى أقيم فى بلدان كثيرة فى ثمانينيات القرن الحالى مماثلا لمصير السوق الحرة الإنجليزية فى القرن التاسع عشر . ولكن تأثير الأعباء الاجتماعية للسوق الحرة سيكون أشد قسوة الآن مما كان عليه حينئذ . ذلك أن تأثير الحكومات الوطنية على اقتصاداتها أضعف الآن كثيرا . وإذا أريد للأسواق الاجتماعية أن تواصل البقاء ، أو أن يعاد بناؤها ، فستكون هناك حاجة إلى تجسيدها فى مؤسسات جديدة وأكثر مرونة .

وتشكل الفوارق الاقتصادية الكبيرة التى تزداد اتساعا خطرًا يهدد الاستقرار السياسى للسوق الحرة على كل من المستوى الوطنى والعالمى . وليس من اليسير أن نرى كيف يستطيع الانسجام بين الدول الكبرى الذى يقوده الأمريكيون ، والذى تعتمد عليه السوق العالمية الراهنة ، الصمود أمام نكسة طويلة الأمد فى الاقتصاد العالمى . إذ إن سياسات إدارة الأزمة التى تفادت حدوث كارثة فى الماضى القريب لن تكون ملائمة الآن .

إن انهيار النظام الاقتصادى العالمى الحالى يمكن أن ينشأ عن السياسات الراهنة . فأولئك الذين يتصورون أن الأخطاء الكبيرة فى السياسة لا تتكرر فى التاريخ لم يستوعبوا درسها الأساسى ـ وهو أن ما يتعلمه المرء لا يستقر فى ذهنه طويلاً . فنحن فى الوقت الحاضر فى خضم تجربة فى الهندسة الاجتماعية اليوتوبية يمكن أن نعرف نتيجتها مقدما .

(*) British Corporatism : نظام سياسى قام فى بريطانيا على إدماج المؤسسات السياسية والاقتصادية والنقابية فى بنية الدولة بحيث تكون تحت رعايتها ورقابتها وإشرافها ـ المترجم .

إن سياسات «دعه يعمل» التى أسفرت عن حدوث «التحول الكبير» فى إنجلترا القرن التاسع عشر كان أساسها النظرية القائلة إن حريات السوق هى أمر طبيعى ، وإن القيود السياسية على الأسواق إنما هى قيود مصطنعة . والصحيح هو أن الأسواق الحرة من صنع سلطة الدولة ، وأنها تواصل البقاء فقط مادام باستطاعة الدولة الحيلولة دون أن تجد احتياجات البشر إلى الأمن والتحكم فى المخاطر الاقتصادية تعبيرا سياسيا عنها .

وفى حالة عدم وجود دولة قوية مكرسة لبرنامج اقتصادى ليبرالى ، فإن الأسواق ستكون حتما مثقلة بحشد ضخم من القيود واللوائح . وهذه الأخيرة ستنشأ تلقائيا ، استجابة لمشكلات اجتماعية محددة ، وليس كعناصر فى أى مخطط ضخم . فالبرلمانيون الذين أصدروا «قوانين العمل» فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر لم يكونوا يعيدون بناء المجتمع والاقتصاد وفقا لخطة معينة ، وإنما كانوا يستجيبون للمشكلات التى تثيرها الحياة العملية ـ المخاطر ، الفساد ، انعدام الكفاءة ـ عندما أصبحوا مدركين لها . وكان زوال قاعدة «دعه يعمل» هو النتيجة غير المتعمدة لمجموعة كبيرة من تلك الاستجابات غير المنسقة .

إن الأسواق المثقلة والمعاقة هى النمط المعتاد القائم فى كل مجتمع ، على حين أن الأسواق الحرة هى نتاج للبراعة والتخطيط والقهر السياسى . وقاعدة «دعه يعمل» يجب أن تكون مخططة مركزيا ، أما الأسواق الخاضعة للضوابط فتظهر كنتيجة طبيعية . إن السوق الحرة ليست كما تصور مفكرو «اليمين الجديد» أو زعموا ، ثمرة تطور اجتماعى ، وإنما هى ناتج نهائى لهندسة اجتماعية وإرادة سياسية لا تلين . وهى لم تكن مجدية وعملية فى إنجلترا القرن التاسع عشر إلا لأن المؤسسات الديمقراطية الفاعلة كانت مفتقدة ، وخلال الفترة التى لم تكن موجودة فيها .

وثمة تداعيات عميقة لهذه الحقائق بالنسبة لمشروع بناء سوق حرة عالمية فى عصر الحكم الديمقراطى ، ومنها أن تكون قواعد اللعبة بمنأى عن المناقشات الديمقراطية والإصلاح السياسى . فالديمقراطية والسوق الحرة على طرفى نقيض ، وليستا حليفتين .

والمقابل الطبيعي لاقتصاد السوق الحرة هو سياسة انعدام الأمن . وإذا كانت الرأسمالية تعنى «السوق الحرة» ، فعندئذ لا تكون هناك وجهة نظر أكثر خداعا من الاعتقاد بأن المستقبل رهين «بالرأسمالية الديمقراطية» . وفى المجرى المعتاد للحياة السياسية الديمقراطية تكون السوق الحرة دائما قصيرة الأجل . ذلك أن أعباءها الاجتماعية كبيرة بدرجة لا يمكن معها أن تظل طويلا مكتسبةً صفة الشرعية فى أي ديمقراطية . وهذه الحقيقة يشهد عليها تاريخ السوق الحرة فى بريطانيا ، ويدركها المفكرون الليبراليون الجدد الأبعد نظرا الذين يخططون لجعل السوق الحرة مؤسسة عالمية .

وهؤلاء الذين يسعون إلى التخطيط لقيام سوق حرة على نطاق عالمى كانوا يصرون دائما على أن الإطار القانونى الذى يُعرِّفها ويُحصِّنها يجب أن يكون بمنأى عن متناول أي سلطة تشريعية ديمقراطية . فالدول ذات السيادة يمكنها أن توقع على الانضمام إلى «منظمة التجارة العالمية» ، ولكن تلك المنظمة ، وليست السلطة التشريعية فى أي دولة ذات سيادة ، هى التى تحدد ما يُعَدّ تجارة حرة وما هو قيد عليها . ولذلك يجب رفع مستوى قواعد اللعب فى السوق بحيث يتجاوز إمكانية إعادة النظر فيها من خلال خيار ديمقراطى .

ودور منظمة عبر وطنية ، مثل «منظمة التجارة العالمية» ، هو إدخال الأسواق الحرة فى الحياة الاقتصادية لكل مجتمع . وهى تفعل ذلك بمحاولة الإجبار على التقيد بالقواعد التى تطلق سراح الأسواق الحرة من الأسواق المعاقة أو المثقلة الموجودة فى كل مجتمع . وليس فى استطاعة المنظمات عبر الوطنية المضى فى هذا الطريق إلا بقدر ما تكون محصّنة ضد ضغوط الحياة السياسية الديمقراطية .

ووصف پولانيى للتشريعات التى تطلبها خلق اقتصاد سوقى فى القرن التاسع عشر ينطبق بنفس القوة على مشروع السوق الحرة العالمية اليوم ، على النحو الذى عرض به من خلال «منظمة التجارة العالمية» والهيئات المماثلة . يقول پولانيى فى وصفه هذا :

«ينبغى عدم السماح لشىء بأن يعوق تكوين الأسواق ، كما ينبغى ألا يسمح للدخول بأن تتكون إلا من خلال المبيعات . وبالمثل لا ينبغى أن يكون هناك أى تدخل فى تكيّف الأسعار مع تغير ظروف السوق - سواء أكانت أسعار بضائع أم

أسعار أيد عاملة أو أرض أو نقود . ومن ثم لا ينبغى فقط أن تكون هناك أسواق لكل عنصر من عناصر الصناعة ، ولكن أيضا عدم تشجيع أى سياسة أو تدبير من شأنه التأثير فى عمل هذه الأسواق . كذلك ينبغى عدم تثبيت أو تنظيم السعر أو العرض أو الطلب : وإنما ينبغى فقط أن توضع فى مكانها الصحيح مثل تلك التدابير والسياسات التى تساعد على ضمان التنظيم الذاتى للسوق عن طريق خلق ظروف تجعل من السوق القوة التنظيمية الوحيدة فى المجال الاقتصادى» . (١٦)

ومن المؤكد أن ذلك خيال جامح يتعذر تحقيقه : وقد أحدث اتباع الهيئات عبر الوطنية له تمزقا اقتصاديا ، وفوضى اجتماعية ، واضطرابًا سياسيًا ، فى بلدان تتفاوت فيما بينها تفاوتا شديدا على نطاق العالم .

وفى الظروف التى تمت فيها تجربة إعادة ابتداع السوق الحرة فى أواخر القرن الحالى تطلب الأمر هندسة اجتماعية طموحة على نطاق واسع . وليست لدى أى برنامج إصلاحى اليوم فرصة للنجاح ما لم يكن قد أُخذ فى الاعتبار عند وضعه أن كثيرا من التغييرات التى أحدثتها سياسات «اليمين الجديد» أو عجّلت بها أو عززتها إنما هى تغييرات لا يمكن الرجوع عنها . وبالمثل فإن أىّ رد فعل سياسى ضد نتائج سياسات السوق الحرة لن يكون فعالاً إلا إذا كان محيطا بالتحولات التكنولوچية والاقتصادية التى أمكن لتلك السياسات تسخيرها .

وقد أحدثت إعادة ابتداع السوق تمزقات عميقة فى البلدان التى جُربت فيها ، كما أن التسويات الاجتماعية والسياسية التى دمرتها - تسوية بفريدج فى بريطانيا ، وسياسة روزفلت المتمثلة فى «النيوديل» فى الولايات المتحدة - لا يمكن الآن إحياؤها من جديد . وبالمثل فإن اقتصادات السوق الاجتماعية فى أوروبا القارية لا يمكن تجديدها باعتبارها صوراً أخرى معترفًا بها للاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية المسيحية التى ظهرت فى فترة ما بعد الحرب . أما أولئك الذين يتصورون أنه يمكن أن تكون هناك عودة إلى «السياسات العادية» للإدارة الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب ، فإنهم يخدعون أنفسهم كما يخدعون غيرهم .

وحتى مع ذلك فإن السوق الحرة لم تنجح فى تأسيس القوة المهيمنة التى كانت

---

(١٦) كارل پولانيى ، المرجع السابق ، الصفحة ٦٩ .

متوخاة منها . ففى جميع الدول الديمقراطية ما زالت الهيمنة السياسية للسوق الحرة غير مكتملة وغير مستقرة ، وسرعان ما تتلاشى . وهى لا تستطيع أن تظل قائمة خلال فترات التراجع الاقتصادى الطويل الأمد . ففى بريطانيا أدت النتائج غير المقصودة للسياسات الليبرالية الجديدة نفسها إلى إضعاف قبضة «اليمين الجديد» على السلطة السياسية . وسرعان ما تبعثر الائتلاف الهش بين المصالح الانتخابية والاقتصادية الذى أنشأه «اليمين الجديد» دعما لسياساته .

فقد تلاشى من ناحية نتيجة لتأثير سياسات اليمين الجديد ، ومن ناحية أخرى نتيجة للقوى غير المقيدة فى الاقتصاد العالمى ككل . وقدمت سياسات «اليمين الجديد» لمن يدلون بأصواتهم لصالح تلك السياسات فرصة لحراك اجتماعى إلى أعلى . وبمضى الوقت فككت الهياكل الاجتماعية التى تشكلت فيها تلك التطلعات . وفضلا عن ذلك فرضت أعباء ثقيلة ومخاطر شديدة على بعض المتطلعين إلى الملكية العقارية . فأولئك الذين قيدتهم **العدالة السلبية** (*) فى مساكنهم يتعذر، أن يتوقع منهم أن يفيضوا حماسة لنظام التحلل من الضوابط الذى أوقعهم فيما يعانون من مصاعب . إن انعدام الأمن الاقتصادى الذي زادت سياسات «اليمين الجديد» من حدته كان محتوما له أن يضعف الائتلافات الأولية التى ساندت هذه السياسات وأفادت منها . كما أن جانبا من انتصار حزب العمال الكاسح فى انتخابات مايو عام ١٩٩٧ كان مرجعه هذه الآثار الذاتية التدمير المترتبة على سياسات «اليمين الجديد» التى ينتهجها حزب المحافظين .

ومع ذلك فإن اختلالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ليس مرجعها الأسواق الحرة وحدها ، وإنما هى فى آخر المطاف تنشأ عن انتشار التكنولوچيا . فالابتكارات التكنولوچية التى تتحقق فى البلدان الغربية المتقدمة سرعان ما تنسخ فى كل مكان . وحتى من غير سياسات السوق الحرة، لم يكن باستطاعة

(*) Negative equity : وضع يصبح فيه المسكن الذى يشترى بالضمان أقل قيمة من المبلغ الذى اقترض لشرائه (بسبب انخفاض أسعار المساكن) . والإشارة هنا إلى الإجراء الذى اتخذته مارجريت تاتشر فيما يتعلق بالمساكن المملوكة للمجالس المحلية (المساكن الشعبية) ، والتى كانت مؤجرة لشاغليها ، وهو الإجراء الذى كان يقضى بتمليكها لهؤلاء الشاغلين . وقد اشتراها هؤلاء بأسعار شديدة الارتفاع، ثم لم تلبث قيم العقارات أن انهارت بشدة ـ المترجم .

الاقتصادات الموجّهة فى فترة ما بعد الحرب أن تواصل البقاء - إذ إن التقدم التكنولوچى كان سيجعلها غير قادرة على الاستمرار .

وتؤدى التكنولوچيات الجديدة إلى تعذر تنفيذ سياسات العمالة الكاملة من النمط التقليدى . ومن شأن تكنولوچيات المعلومات أن تدفع بالتقسيم الاجتماعى للعمل إلى التغير بسرعة . فمهن كثيرة تختفى ، وجميع الوظائف تصبح أقل أمنًا . وتقسيم العمل فى المجتمع هو الآن أقل ثباتا مما كان عليه منذ الثورةالصناعية . وما تفعله الأسواق العالمية هو نقل عدم الاستقرار هذا إلى كل اقتصاد فى العالم ، وهى إذ تفعل ذلك تضفى طابع العالمية على سياسة جديدة لانعدام الأمن الاقتصادى .

إن السوق الحرة لا تستطيع أن تدوم فى عصر يعمل فيه الاقتصاد العالمى على زعزعة الأمن الاقتصادى لغالبية الناس . ومن المحتوم أن تنتج عن إطلاق العنان لمبدأ «دعه يعمل» الحركات المضادة التى ترفض قيوده . وأمثال تلك الحركات - سواء أكانت شعبية ، أم معادية للأجانب ، أم دينية متطرفة ، أم شيوعية جديدة - تستطيع أن تحقق القليل من أهدافها ، ولكنها تستطيع مع ذلك أن تهز الكيانات الهشة التى تدعم مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى . فهل ينبغى أن نقبل عدم إمكانية تنظيم الحياة الاقتصادية للعالم باعتبارها سوقا حرة عالمية ، وتعذر أن يحقق تنظيم عالمى أشكالا أفضل للتنظيم والإدارة ؟ وهل قدرنا التاريخى أن نشهد فوضى فى أواخر العصر الحديث ؟

وهناك حاجة إلى إجراء إصلاح للاقتصاد العالمى يقبل التنوع فى الثقافات والأنظمة وفى اقتصادات السوق باعتبار هذا التنوع واقعا دائما . ذلك أن السوق الحرة العالمية إنما تنتمى إلى عالم تبدو فيه الهيمنة الغربية أمرًا مؤكدًا . وهى شأنها شأن جميع صور يوتوپيا التنوير الأخرى لحضارة عالمية تفرض مسبقا سيادة الغرب . كما أنها لا تنسجم مع عالم متعدد الأقطاب لا توجد فيه أي سلطة يمكنها أن تأمل فى ممارسة الهيمنة التى كانت بريطانيا والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تتمتع بها فى الماضى ؛ ولا تلبى احتياجات عصر لم تعد فيه المؤسسات والقيم الغربية مقبولة عالميا ؛ ولا تسمح لثقافات العالم المتعددة بتحقيق التحديثات التى تتكيف مع تاريخها وظروفها واحتياجاتها المتميزة .

إن السوق الحرة العالمية تدفع الدول ذات السيادة إلى الوقوف بعضها ضد بعض فى الصراعات الچيوپولوتيكية من أجل موارد طبيعية آخذة فى التضاؤل . كما أن تأثير فلسفة «دعه يعمل» التى تُدين تدخل الدولة فى الاقتصاد يتجلى فى إرغام الدول على الدخول فى منافسات من أجل السيطرة على موارد لا تتحمل أي مؤسسة المسئولية عن حفظها .

كذلك من الواضح أنه ليس هناك اقتصاد عالمى منظم بوصفه سوقا حرة عالمية يلبى الاحتياجات البشرية العالمية إلى الأمن . ذلك أن مبرر وجود الحكومات فى كل مكان هو قدرتها على حماية مواطنيها من انعدام الأمن . كما أن نظام «دعه يعمل» على النطاق العالمى الذى يحول دون اضطلاع الحكومات بهذا الدور فى حماية المواطنين إنما يخلق المزيد من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى .

وفى الاقتصادات المتقدمة التى تدار باقتدار وكفاءة ليس من المتعذر إيجاد طرق يمكن بها تخفيف المخاطر التى تفرضها الأسواق العالمية على المواطنين . أما فى البلدان الفقيرة فإن مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى يفرز أنظمة دينية متطرفة ، ويعمل بوصفه حفّازا على تحلل الدولة الحديثة . **وعلى المستوى العالمى ، وفى هذا الصدد على مستوى الدولة القومية ، فإن السوق الحرة لا تعزز الاستقرار أو الديمقراطية ، ذلك أن الرأسمالية الديمقراطية العالمية حالة يتعذر تحقيقها بقدر ما يتعذر تحقيق الشيوعية العالمية .**

هندسة الأسواق الحرة

إن الذى فتح الطريق إلى السوق الحرة وأبقاه مفتوحا هو التصاعد الهائل فى سياسة التدخل المتواصلة والمخططة والمحكومة مركزيا .

كارل پولانيى (١)

شهد صباح يوم ٢٠من ديسمبر عام ١٩٩٤ إجهاض واحدة من أشد تجارب السوق الحرة طموحا فى العالم . فلم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على تولى إرنستو زيديّو مهام منصبه رئيسا للمكسيك حتى أعلن تخفيض عملة بلده ، وترتب على هذا الإجراء أن تعرض المستثمرون الأمريكيون الذين كانوا قد وضعوا مدخراتهم فى صناديق تديرها مؤسسات ، مثل فيدليتى وسكودر وجولدمان ساكس وسالومون برازرز (*) ، لخسارة تزيد على ٣٠ مليار دولار . وفى سوق الأوراق المالية المكسيكية قدرت خسارة الشركات المكسيكية بحوالى ٧٠ بليون دولار من قيمتها فى هذه السوق . وبالإضافة إلى ذلك فقد ما بين ربع مليون ومليون مكسيكى وظائفهم بحلول نهاية عام ١٩٩٥ ، وشهدت المكسيك هروب رءوس الأموال على نطاق غير مسبوق ، وطفرة فى معدل التخضم السنوى حتى تجاوز ٥٠ فى المائة ، وارتفاعا فى تكلفة الرهون العقارية والقروض يتجاوز كثيرا معدل التضخم ، كما شهدت نتيجة لذلك موجة إخفاق عارمة فى دوائر الأعمال والبنوك ، إلى جانب شبح الإفلاس الذى ألقى بظله على بعض حكومات الولايات . (٢)

إن ما انهار فى ذلك اليوم كان أكثر من مجرد عملة : كان نموذجا من التنمية

---

(١) كارل پولانيى ، **The Great Transformation : The Political and Economic Origins of our Time** ، بوسطن : بيكون پرس ، ١٩٤٤ ، الصفحة ١٤٠ .

(*) **Fidelity, Scudder, Goldman Sachs and Salomon Brothers** .

(٢) انظر ، رودريك آى كامپ ، **Politics in Mexico** ، أكسفورد ونيويورك : إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٦ ، الصفحتين ٢١٩ و ٢٢٠ .

الاقتصادية . فقد كانت التجربة المكسيكية ، قبل تخفيض العملة ، مثالا يجب أن تحتذيه البلدان النامية فى العالم أجمع . وإذ لقيت المنظمات الوطنية تشجيعا من «توافق واشنطن» ـ الاعتقاد الجامد بأن **حكومة الحد الأدنى** (*) والأسواق الحرة هما أمران يمكن تحقيقهما بل ومرغوبا فيهما ـ فقد حاولت أن تغرس فى المكسيك صورة أخرى من السوق الحرة الأمريكية . وبذلت محاولتان لتجربة مشروع مماثل، إحداهما فى بريطانيا فى أيام مارجريت تاتشر ، والأخرى فى نيوزيلندا فى ظل حكومة حزب العمال . وبرغم وجود اختلافات كبرى بين هذين البلدين ، فالنتائج كانت متماثلة فى كل منهما . وقد حققت التجربتان فى أفضل الأحوال نجاحات جزئية ، ولكنهما أحدثتا تغيرا لا يمحى فى المجتمعين .

إن إقامة سوق واحدة فى العالم أجمع هى فى المقام الأول مشروع **سياسى** لأواخر القرن العشرين . ويحسن أن نذكّر أنفسنا بذلك ، وأن نضع فارقا مهما . وهذا المشروع السياسى أشد عرضة بكثير للزوال من عولمة الحياة الاقتصادية والثقافية التى بدأت فى أوروبا فى مستهل الحقبة الحديثة بدءا من القرن الخامس عشر وما بعده ، والمهيأة للتقدم طوال قرون مقبلة . فالعولمة ،

(*) **Minimum (or minimal) government** : من أساسيات توافق واشنطن . والفكرة المتضمنة هنا هى أن ترفع الحكومة يدها عن معظم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وأن يقتصر دورها على الأمور الرئيسية ، مثل الأمن الداخلى والخارجى والعلاقات الخارجية إلخ ، ويقتضى ذلك أن يتقلص حجم الحكومة بحيث يصبح أصغر ما يمكن . وقد يكون ذلك هو جوهر مفهوم الخصخصة الذى يروج له البعض فى مصر الآن ، ومفاده أن تقوم الحكومة بخصخصة جميع أوجه النشاط الاقتصادى ، بل والمرافق الأكثر جوهرية ، مثل قناة السويس والسكك الحديدية ومحطة كهرباء السد العالى والتعليم والنقل ، وربما أيضا مياه الرى ، وهلم جرا . وإذا ما حدث ذلك فلن تكون هناك حاجة إلى جهاز حكومى ضخم ، بل تكفى حكومة فى أصغر حجم ممكن .

ولكن البنك الدولى أعاد أخيرا النظر فى هذا الرأى . ففى التمهيد الذى قدم به رئيس البنك ، چيمس ولفنسون، لتقرير البنك المعنون : **تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٧ ، الدولة فى عالم متغير** ، يقول ولفنسون «إن هذا الرأى المتطرف يتعارض مع شواهد قصص النجاح فى التنمية العالمية ، سواء كان ذلك فى التطور خلال القرن التاسع عشر . . . أو معجزات النمو فى شرقى آسيا فى فترة ما بعد الحرب . فهذه النماذج لم تأخذ بنهج الدولة التى تقوم بأقل دور ممكن ، بل أثبتت أن التنمية تحتاج إلى دولة فعالة ، تقوم بدور الحافز والميسر للتطور ، وتشجع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال وتكملها . ولاشك فى أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت ، ولكن فشلت أيضا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة ـ وهى رسالة تصل إلينا بوضوح تام من خلال معاناة سكان الدول التى انهارت مثل ليبيريا والصومال . وقد أثبت التاريخ أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف ، فهى ضرورة حيوية . فمن غير دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستدامة ، سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى» ـ المترجم .

بالنسبة للبشرية فى ختام الحقبة الحديثة ، هى قَدَر تاريخى ، وآليتها الأساسية هى توليد تكنولوچيات جديدة بسرعة وبلا هوادة فى كل أنحاء العالم . وهذا التحديث لحياة العالم الاقتصادية الذى تدفعه التكنولوچيا سوف يمضى بغض النظر عن المصير الذى تئول إليه سوق حرة ذات نطاق عالمى . ذلك أن تنامى الترابط الاقتصادى لا يتوقف على المعتقدات التى يؤمن بها صندوق النقد الدولى . ولا يمكن أن يوقفه أو يرجئه سوى كارثة إيكولوچية .

ومع ذلك فإن النتائج المترتبة على هذا الانتشار لوسائل الإنتاج والاتصال الحديثة فى كل أرجاء العالم ، هى من الناحية العملية عكس تلك التى يتوقعها عن ثقة «توافق واشنطن» . فهو يعنى نسخ السوق الحرة الأمريكية ، وليس تكرار صورتها الكونية . والأمر الأكثر ترجيحا أن يسبب فوضى دولية جديدة ، بدلا من أن يسترد أوجه التناسق التى يزعم أنها كانت موجودة فى نظام القرن التاسع عشر ؛ كما أنه يسمح بظهور أنماط جديدة من الرأسمالية تختلف غالبيتها اختلافا حادا عن السوق الحرة . ولن تكون الاقتصادات الأكثر نجاحا فى القرن القادم هى تلك التى حاولت أن تطعِّم جذع ثقافاتها المحلية بأسواق حرة على النمط الأمريكى ، بل الاقتصادات التى يتم تحديثها بأساليب أهلية .

ومن بين التجارب الحديثة فى إقامة السوق الحرة فى ظروف أواخر القرن العشرين ، تُعَدّ التجارب فى بريطانيا ونيوزيلندا والمكسيك تجارب جديرة باهتمام خاص . فكل تجربة منها تضرب مثالا ـ فى سياق ثقافة سياسية وطنية خاصة ـ لسخريات ومفارقات السوق الحرة فى العالم الحديث فى مرحلته المتأخرة .

وفى كل تجربة من تلك التجارب ، كان الدافع إلى خوضها فى البداية هو أن الهياكل الاقتصادية الفئوية أصبحت غير قابلة للاستمرار ، وفى الوقت نفسه أصبحت الأيديولوچية الليبرالية الجديدة فى حد ذاتها قوية التأثير . كما أنه فى كل حالة أصبحت العولمة الاقتصادية هى العامل الحفاز الذى أشعل فتيل التجربة الليبرالية الجديدة ؛ ولكن سياسة انعدام الأمن التى غذّاها اقتصاد عالمى آخذ فى الاتساع ، بعثرت ائتلاف المصالح الذى كان قائما فى البداية ، والذى دفع القائمين بالتجربة إلى مقاليد السلطة ، وأضعف أو حطّم الأداة السياسية التى كانت تنفذها .

ونتيجة لذلك استخدمت السوق الحرة قوة الدولة لتحقيق غاياتها ، لكنها أضعفت

مؤسسات الدولة فى مجالات حيوية . وفى كل حالة فقدت سياسات السوق الحرة مشروعيتها السياسية ، وبدّلت فى الوقت نفسه الاقتصاد والمجتمع بطرق لا يستطيع الخيار الديمقراطى النكوص عنها .

التجربة التاتشرية

إن المحاولة التى قامت بها تاتشر لإحياء السوق الحرة فى بريطانيا فى أواخر القرن العشرين هى محاولة منوِّرة ليس فقط بالنسبة لاستراتيچياتها ونجاحاتها ، ولكن بالنسبة لطريقة سقوطها وأسباب هذا السقوط . فمن ناحية كانت السياسة التاتشرية محاولة لأن تفرض على الاقتصاد البريطانى تحديثا كان فى مسيس الحاجة إليه ؛ ومن ناحية أخرى حاولت هذه السياسة إعادة تشكيل المؤسسات البريطانيةعلى غرار ماضٍ لا سبيل إلى استرداده . وهذان الوجهان للسياسة التاتشرية مرتبطان ارتباطا وثيقا لا ينفصم .

لقد عبأت تاتشر وراءها ائتلافا انتخابيا ساند سياساتها الرئيسية المتمثلة فى تقليص قوة نقابات العمال ، وإلغاء ملكية المجالس البلدية للمساكن الشعبية ، وخفض الضرائب المباشرة - الأمر الذى مكنها من كسب ثلاثة انتخابات متتالية . كما أدى هدمها للسياسات التى توافقت عليها بريطانيا بعد الحرب إلى بدء سلسلة من التحولات البعيدة المدى فى حزب العمال أفضت إلى عودته إلى السلطة فى إثر انتصار ساحق فى مايو ١٩٩٧ .

والتاتشرية لم تبدأ كمشروع سياسى يَعُدّ الأيديولوچية محورا له . ذلك أن الحكومة العمالية برئاسة چيمس كالاهان كانت قد شرعت فى تفكيك نظام التشكيلات الفئوية عندما أعلنت ، استجابة للأوامر التى فرضها عليها صندوق النقد الدولى فى خريف عام ١٩٧٦ ، أن مرحلة العمالة الكاملة من خلال سياسات كينزية لإدارة شئون الاقتصاد لم تعد أمرًا ممكنا . لكن لم يكن بوسعها أن تفعل ما هو أكثر من تدشين ذلك الخروج على ما استقرت عليه أوضاع بريطانيا بعد الحرب ، إذ أنها لم تكن قادرة على إصلاح نظام العلاقات الصناعية فى بريطانيا .

لقد بدأت التاتشرية كاستجابة محلية لمشكلة بريطانية . ولم يكن فى خطة عملها شيء أكثر أهمية من إصلاح نقابات العمال . فقد فهمت مارجريت تاتشر أن نظام التشكيلات الفئوية البريطانى - أى التنسيق الثلاثى فى شؤون السياسة الاقتصادية بين الحكومة وأصحاب الأعمال ونقابات العمال - قد أصبح مرتعا للصدام

والشقاق فى ميدان الصناعة حول توزيع الدخل القومى ، بدلا من أن يكون أداة لخلق الثروة أو ضمانًا للتماسك الاجتماعى . وظلت التاتشرية طوال الجزء الأكبر من الثمانينيات مظهرا خادعا لهذه الرؤية .

ولم تكن تاتشر فى سنوات حكمها الأولى تسير على هدى أى مذهب مترابط ، بل ربما كانت فكرة التاتشرية نفسها كأيديولوچية من اختراع اليسار . فقد كانت حفنة من الماركسيين النابهين ، لاسيما مارتن چاك ، رئيس تحرير المجلة الطليعية **«الماركسية اليوم»** ، من أوائل من أدركوا أن حكومة تاتشر كانت بمثابة قطيعة لا رجعة فيها مع الاشتراكية الديمقراطية البريطانية لفترة ما بعد الحرب .

ومع ذلك فعندما أطيح بتاتشر كانت قد غلبت على تفكير حكومتها أيديولوچية «يمينية جديدة» ساذجة ، تجلت فى سياسات مصيرية مثل **ضريبة الرءوس** .(*) وكانت قد أطبقت على تاتشر ومستشاريها موجة من الحماقة والسيطرة . وفى داخل تلك الحلقة كانت تاتشر تقف خلف ساتر حجب عنها هلع الجمهور ودوائر الأعمال من أن سياساتها ـ ليس فقط بشأن ضريبة الرءوس ، بل بشأن موضوع أجلّ خطرا هو علاقات بريطانيا بالاتحاد الأوروبى ـ إنما تحركها أيديولوچية ، وليس ضرورات عملية .

ولم تلطف حكومة چون ميچور التى أعقبت حكومة تاتشر فى عام ١٩٩٠ من غلواء سياساتها ؛ كل ما هنالك أن تلك السياسات طبقت بميكانيكية أكثر . فقسمت شبكة السكك الحديدية إلى **شركات مخصخصة** (**) ، وتلك خطوة لم يرض عنها أحد ؛ عدا قلة تعيش على ريع معدات السكك الحديدية ؛ ولم يترتب عليها إلا تفاقم المتاعب

(*) **Poll Tax** : تسمية ساخرة أطلقها الناس على ضريبة جديدة ، اسمها الضريبة المحلية (**Community charge**) ، فرضتها مارجريت تاتشر ، وكانت هناك ضريبة قديمة (رسوم محلية **Domestic rates**) ، شبيهة بضريبة «العوايد» المعروفة فى مصر ، وكانت قيمتها تتحدد حسب قيمة المسكن ، على حين أن الضريبة الجديدة كانت رسما لصالح البلديات على كل شاغل لعقار ، سواء أكان هذا العقار شقة متواضعة أم قصرا منيفًا . وجاء الفارق كبيرا بين الضريبة النسبية على العقار حسب قيمته المقدرة فى عام ١٩٧٤ ، والرسم الموحد المفروض على الشاغل أيًا كانت قيمة مسكنه ابتداء من عام ١٩٩٠ ، فشبهها عامة الناس **«بضريبة الرءوس»** التى ألهبت ثورة الفلاحين فى عام ١٣٨١ ، وأطلقوا عليها اسم «ضريبة الرءوس» لأنها سوّت فى الفئة بين الغنى والفقير ، ونظّموا مظاهرات حاشدة صاخبة ، وقدموا فى الفترة ما بين مارس عام ١٩٩٠ وديسمبر عام ١٩٩١ حوالى ١١ مليون عريضة تظلم ، بواقع واحدة من كل ثلاثة ممن تستحق عليهم هذه الضريبة . ورفضت تاتشر التراجع ، واضطرت إلى الاستقالة ـ المترجم .

(**) **Four Score privatized companies** .

الانتخابية التى واجهتها حكومة ميجور الأخيرة . ومن ثم فإن مشروع إعادة هندسة السوق الحرة لم ينتكس عندما أطيح بتاتشر من السلطة ؛ وإنما أعطى فقط منعرجا ثانيا طويلا ، وهكذا أخضعت بريطانيا قرابة عقدين لسياسات السوق الحرة .

وماذا عن محكّات الخزى الذى حاق «باليمين الجديد» ؟ إن حجم الدولة البريطانية لم ينكمش . فقد وضعت يدها على قدر من الموارد الاقتصادية للبلد لا يقل عما كان بيدها فى السبعينيات ـ أى أكثر كثيرا مما كان بيد الحكومة العمالية فى عام ١٩٤٥ . كما كانت مستويات الضريبة لمعظم الأسر أعلى فى نهاية الحقبة التاتشرية مما كانت عليه فى بدايتها . وفى بعض المجالات ، مثل تقليص قوة نقابات العمال ، حققت السياسة التاتشرية أهدافها؛ وساعدتها فى ذلك التغيرات التى طرأت على الاقتصاد نفسه ، ولكن نتيجتها الإجمالية كانت تهيئة الظروف التى أفضت إلى هزيمتها السياسية .

وقد أحدثت السياسات التاتشرية تآكلاً فى الثقافة الرفيعة التى اعتمدت عليها سيطرة حزب المحافظين المتواصلة لأكثر من قرن على الحياة السياسية البريطانية . ذلك أن مجموعة من السياسات وضعت فى بوتقة واحدة سلسلة كاملة من الصناعات والمجاورات السكنية والمهن لم يكن باستطاعتها تجديد الائتلاف الانتخابى الذى جعل نجاحها ممكنا من الناحية السياسية فى المقام الأول .

إن التحولات التى فرضتها السياسات التاتشرية على المؤسسات البريطانية كانت تهدد دائما بابتلاع أداتها السياسية ، حزب المحافظين . ذلك أن الأحزاب السياسية التى تفرض تغييرات ثورية على كل جانب تقريبا من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا تستطيع الإفلات مما يترتب على هذه التغييرات من نتائج بالنسبة لها .

لقد كان حزب المحافظين فى حالة انحدار منذ الخمسينيات . وزادت سرعة عملية الانحدار هذه بصورة مأسوية فى فترة سيطرته التامة بلا منازع على مقاليد الحكم فى الثمانينيات ، وذلك مع وفاة الأعضاء القدامى وعدم حلول أعضاء جدد محلهم . وإنه لأمر بالغ الدلالة ، بعد انقضاء سنوات المجد التى عاشتها السيطرة التاتشرية ، أن متوسط عمر أعضاء حزب المحافظين عندما منى بهزيمته الفاجعة فى مايو ١٩٩٧ ، كان حوالى منتصف الستينيات .

وبرغم موقف تاتشر المتصلب فى معاداة الإصلاح الدستورى ، فإنه لم يكن هناك مناص من أن تتعرض مؤسسات الدولة البريطانية لتغيرات عميقةجاءت كآثار جانبية غير

متعمدة للسياسات التاتشرية . وكان على رأس هذه التغيرات مركزة كاملة للسلطة فى أيدى الحكومة الوطنية . وكما لاحظ أ. ف. دايسى فيما يتعلق بالتجربة الأولى فى مجال «دعه يعمل» فى القرن التاسع عشر ، فإن «المؤمنين المخلصين بمبدأ «دعه يعمل» تبينوا أنه من أجل بلوغ غاياتهم، كان تحسين الجهاز الحكومى وتقويته من الضرورات المطلقة» (٣) .

ولم يكن ذلك ضلالاً تنفرد به بريطانيا ، وإنما كان تعبيرا محليا عن مفارقة كونية . ففى المجرى العادى للأمور تصبح الأسواق جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية ، وتكون مقيدةً فى أدائها بمؤسسات وسيطة ، وتعوقها الأعراف الاجتماعية والتفاهمات الضمنية . ومن بين هذه المؤسسات الوسيطة ظلت نقابات العمال والجمعيات المهنية الحائل الرئيسى بين الأفراد وقوى السوق . كما أن بناء سوق حرة يتطلب إضعاف هذه المؤسسات الاجتماعية أو تدميرها ، إذ يجب هزيمتها بوصفها ممثلة لمصالح منتجين معينين تقف فى طريق المستهلك الكونى . وليس باستطاعة دولة مركزية قوية شن حرب على مثل هذه المؤسسات الوسيطة الجبارة .

ولم تكن مركزة الدولة البريطانية خلال الحقبة التاتشرية خطأ من أخطاء السياسة يمكن تجنبه ، وإنما كانت جزءًا لا يتجزأ من عملية هندسة السوق الحرة .

وسرعان ما شُوِّه الدستور البريطانى الذى ورثته تاتشر فى عام ١٩٧٩ تشويهًا ضاعت معه معالمه . واختلطت أو ضعفت الحواجز بين مؤسسات الدولة والحكومة فى بريطانيا وحزب المحافظين ، وهى الحواجز التى كانت مجسدة فى التفاهمات الضمنية والأعراف غير المكتوبة فى دستور ما قبل تاتشر . وبعد أن كانت الحيدة السياسية للموظفين العموميين (الخدمة المدنية) أمرًا مسلمًا به ، أخذت الشكوك تنال منها . لقد استعمر «محاسيب» حزب المحافظين من الرجال والنساء مؤسسات دولة **الكوانجو** (*) ، وأصبحت الهيئات الوسيطة التى كانت ذات يوم مؤسسات مستقلة ذاتيا ، ملكية طائفة منغلقة من بطانة حزب المحافظين . أما علاقة الثقة بين الحكام والمحكومين ، التى كانت شرطا لا غنى عنه

---

(٣) أ. ف. دايسى ، **Lectures on the Relationship between Law and Public Opinion in England during the Nineteenth Century** ، لندن ، ١٩٠٥ ، الصفحة ٣٠٦ .

(*) **Quango** : هيئة شبه رسمية تدعمها الحكومة ماليًا ، وتعين مسئوليها وتستعين بها عوضا عن جهاز الدولة الرسمى . والكلمة مكونة من الحروف الخمسة الأولى لخمس كلمات معناها «هيئة غير حكومية شبه مستقلة» (Quasi - autonomous non - governmental organization) . وربما كان المقابل هو «الحكومة الموازية» ـ المترجم .

للشرعية فى ظل دستور غير مكتوب ، فقد تحولت إلى مجرد ذكرى من الماضى . وكانت النتيجة هى دستوراً فاقداً لتوازنه من الأساس لا يستطيع الصمود أمام هزيمة انتخابية تحيق بحزب المحافظين .

وقد أحدثت السياسات التاتشرية تغييرات مهمة كثيرة فى المجتمع البريطانى والمؤسسات البريطانية ، بعضها لا يمكن الرجوع عنه . ومن هذه الأخيرة عمليات الخصخصة العديدة التى قد لا يتضح أن لها الأهمية الأعمق أو الأكثر دواما . بل إن أول عملية خصخصة لم يكن المحافظون هم الذين نفذوها ، وإنما نفذها حزب العمال ، عندما أعلن دنيس هيلى بيع جانب من حصة الدولة فى ملكية **شركة البترول البريطانية** (*) . والواقع أن سياسة الخصخصة لم تكن ماثلة إلا بقدر ضئيل فى بداية العهد التاتشرى ، فلم تظهر على الإطلاق فى البيان الانتخابى لعام ١٩٧٩ ، وبرزت لأول مرة كسمة مميزة للإدارة فى ظل حكومة المحافظين فى عام ١٩٨٢ ، عندما أدى الافتقار إلى الأموال اللازمة لتحديث صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية فى بريطانيا إلى إجبار الحكومة على التفكير فيما كان يُعَدّ آنذاك خطوة ثورية ـ ألا وهو خصخصة مرفق عام رئيسى .

ولم يكن ما دفع إلى تلك الخصخصة **الرشيمية** (**) مذهب ما ، وإنما دفع إليها منطق الأحداث . ذلك أنه أمام صناعة تحتاج بصفة عاجلة إلى تغذيتها برءوس أموال يتعذر الحصول عليها من الأموال العامة الخاضعة لرقابة الخزانة ، لم يكن هناك خيار سوى الحصول عليها من أسواق رأس المال . ولكى يتحقق ذلك كان لابد من خصخصة تلك الصناعة . ومن سخرية الأقدار التى زخرت بها تلك الحقبة أن خصخصة **الشركة البريطانية للاتصالات السلكية واللاسلكية** (***) حققت درجة من النجاح استطاعت معها تمويل عملية التحديث التكنولوچى من مواردها الخاصة .

وقد ظهرت الخصخصة لأول مرة فى بيان انتخابى لحزب المحافظين فى عام ١٩٨٣ . وقائمة أصول الدولة التى تمت خصخصتها خلال السنوات التالية من السياسة الليبرالية الجديدة قائمة طويلة ودسمة . ففى عام ١٩٧٩ كانت المؤسسات الحكومية تملك معظم أو كل هيئات الفحم والصلب والغاز والكهرباء والمياه والسكك الحديدية وخطوط الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة النووية وبناء السفن ، كما كانت لها

(*) Britiah Petroleum .

(**) Seminal : أى عملية الخصخصة التى تنطوى على بذور عمليات الخصخصة المقبلة ـ المترجم .

(***) Britich Telecom .

حصص مهمة فى هيئات النفط والبنوك والنقل البحرى ورصف الطرق . وبحلول عام ١٩٩٧ كان كل هذا فى أيدى القطاع الخاص ؛ فضلا عن أن ما يفوق المليون من المستأجرين السابقين لمساكن البلديات (المساكن الشعبية) أصبحوا يمتلكون بيوتهم .

وجنبا إلى جنب مع هذه الخصخصة لممتلكات الدولة ، كان هناك تأميم شامل لمؤسسات الحكم المحلى والمؤسسات الوسيطة . فأعيد تنظيم الخدمات الصحية الوطنية والمدارس والمعاهد الفنية السابقة والجامعات والسجون وإدارة القضاء ، والهيئات المنظمة لقوات الشرطة ، إذ أخرجت من رقابة السلطات المحلية المنتخبة ديمقراطيا ، ووضعت تحت رقابة إدارات موازية (كوانج) غير منتخبة وهيئات قريبة من الحكومة المركزية يفترض أن تكون عرضة للمساءلة أمامها إن حوسبت أصلا . وبحلول عام ١٩٩٥ كانت هذه الإدارات الموازية تستخدم مزيدا من الموظفين وتنفق أموالا تزيد على ما كانت تنفقه هيئات الحكم المحلى . وأخيرا تم تطعيم كل المرافق العامة بآليات السوق ، مثل المناقصات التنافسية الإجبارية ، وربط المرتب بالأداء والربح ، وما شابه .

وتمركزت مؤسسات الحكم المختلفة ، التى ظلت السلطة فى بريطانيا فترات طويلة موزعة من خلالها ، تمركزا لم يشهده التاريخ من قبل فى زمن السلم . وفُرضت عليها جميعا آليات السوق أو صورٌ زائفة من الأسواق .

وكان **«تأميم بريطانيا»** (٤) الذى قامت به تاتشر يمضى جنبًا إلى جنب مع التغييرات التى فرضت على سوق العمل . كما أن تقليص قوة نقابات العمال ، والاقتراب من سوق للعمل ذات طابع فردى أكثر ، كان من بين الأهداف القليلة الشديدة الوضوح لحكومة تاتشر الأولى . وفى تآلف مع الالتزام بثبات الأسعار ـ طبقا للمذهب النقدى ـ الذى يتحقق بأية تكلفة اجتماعية أو اقتصادية ، حدد هذان الهدفان بصفة نهائية مصير استقرار ما بعد الحرب فى بريطانيا .

إن التوافق فى الرأى بين كينز وبڤريدج لم يقتصر على العمالة الكاملة بوصفها الشرط المسبق الذى لا غنى عنه لقيام دولة رفاهة مستدامة ، بل فرض أيضا على الحكومة التزامًا صارمًا بالعمل على تحقيقه . وفى ظل حكومة تاتشر لم يكن التخلى الصريح عن مسئوليتها

---

(٤) انظر ، سيمون چينكنز ، Accountable to None : The Toury Nationalization of Britain ، لندن : هاميش هاملتون ، ١٩٩٥ .

إزاء العمالة الكاملة مجرد تحول فى العقيدة الاقتصادية من كينز إلى **فريدمان**(*)، بل إنه أحدث تحولا أساسيا فى فهم وظائف الدولة . وفى هذا التحول لم يكن المستند الفكرى هو كتاب هايك **دستور الحرية**(**) ، أو أى انتحال من منظّرى الليبرالية الجديدة ، وإنما كتاب چون هوسكنز **سبل التقدم** (***) ، الذى يعد مرشداً إلى التعامل مع قوة نقابات العمال، وخلق سوق حرة للأيدى العاملة (لم يسبق نشر هذا الكتاب) . (٥)

وطبقا للفهم التاتشرى لدور الدولة، تكون مهمة الدولة هى تقديم إطار من القواعد واللوائح التى فى ظلها تصبح السوق الحرة ـ بما فيها سوق العمل ذات الدور الحاسم ـ ذاتية التنظيم . ومن هذه الرؤية يتعين تغيير وإضعاف دور نقابات العمال كمؤسسات وسيطة بين العمال والسوق . فأعيد تشكيل قانون التوظف . وكان النموذج المعاصر الذى سارت هذه التغييرات على هديه جملة وتفصيلا هو سوق العمل الأمريكية بمستويات حراكها العالية ، ومرونتها الشديدة فى تخفيض الأجور ، وقدرتها على تخفيض التكاليف بالنسبة لأصحاب العمل .

وكان من بين ما ترتب على هذه السياسات حدوث زيادة كبيرة ومفاجئة فى العمل الجزئى (لبعض الوقت) والعمل التعاقدى . ولم تعد المؤسسة البورچوازية للتدرج الوظيفى أو المهنة الثابتة خيارا عمليا لعدد متزايد من العمال . وأخذ عمال كثيرون من ذوى المهارة المحدودة يتكسبون أقل من الحد الأدنى الضرورى لإعالة أسرة . وعادت أمراض الفقر ـ مثل الدرن الرئوى وكساح الأطفال وغيرها . (٦) وأشير على أفراد الطبقات الوسطى السابقة بأن يصبحوا **«متعاملين فى الأوراق المالية»** (****) ، غير ملتحقين بأي

(*) **ميلتون فريدمان** : (١٩١٢ ـ ؟) ، عالم اقتصاد أمريكى ، له دراسات مهمة فى المسائل النقدية . حصل على جائزة نوبل فى عام ١٩٧٦ ـ المترجم .

(**) وردت إشارة فى الفصل الأول ، وسترد إشارة أخرى فى الفصل الثامن ، إلى كتاب فردريك ڤون هايك **Constitution of Liberty** ـ المترجم .

(***) **Stepping Stones** .

(٥) فيما يتعلق بكتاب **Stepping Stones** ، انظر ، دراسة هوجو يونج الممتازة عن مارجريت تاتشر ، **One of Us** ، لندن : پان بوكس ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١١٥ إلى ١١٨ .

(٦) مسح وطنى أجرته «رابطة الزائرين الصحيين» تحت عنوان ، **"Dickensian diseases return to haunt today's Britain"** ، نشرته جريدة **إندپندنت** ، عدد ٢٥ من نوفمبرعام ١٩٩٦ .

(****) التعبير الوارد فى المتن هو **"Portofolio person"** . ويرد فى المراجع تعبير **"Portofolio management"** بمعنى شراء الأسهم وبيعها بغرض تحقيق ربح لشخص ما ـ المترجم .

شركة أو مؤسسة بعينها . وخلص مسح أجرى فى عام ١٩٩٦ إلى أن «التدرج الوظيفى التقليدى قد انتهى ، وبات مجرد ذكرى» . (٧)

وفى الوقت نفسه، قُلِّصت استحقاقات مزايا الرعاية الاجتماعية بالنسبة للجميع ، وأصبح الغرض من إعانة البطالة (مثل «**إعانة الباحثين عن عمل**» (*) التى تقررت فى عام ١٩٩٦) هو بالتحديد إجبار المستفيدين منها على قبول العمل بفئات الأجر التى يحددها السوق . وقد لا يكون خيالا أن نسمع هنا صدى للإصلاحات التى أتى بها «قانون الفقراء» الصادر فى ثلاثينات القرن التاسع عشر . ففى كلتا الحالتين كانت النتيجة هى فقدان الموظفين لقدر كبير من قوة المساومة الاقتصادية .

إن تناقض السوق الحرة الأبعد غورا هو أنها تعمل على إضعاف المؤسسات الاجتماعية التقليدية التى كانت ترتكز عليها فى الماضى ـ والأسرة خير مثال لذلك . فقد ازدادت هشاشة الأسرة التقليدية وتدنى شأنها طوال الحقبة التاتشرية . وهبطت نسبة المتزوجات ، اللاتى تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشرة والخامسة والأربعين ، من ٧٤ فى المائة فى عام ١٩٧٩ إلى ٦١ فى المائة ، على حين ارتفعت نسبة المعايشة على طريقة الأزواج من ١١ فى المائة إلى ٢٢ فى المائة خلال الفترة نفسها . كما زاد عدد حالات الولادة خارج الزواج إلى أكثر من الضعف خلال الثمانينيات ، وزادت نسبة الأسر وحيدة الوالد (**) من ١٢ فى المائة فى عام ١٩٧٩ إلى ٢١ فى المائة فى عام ١٩٩٢ ، وكانت أكبر زيادة مفردة توجد فى عدد الأمهات العزباوات اللاتى لم يسبق لهن الزواج .

وبحلول عام ١٩٩١ كانت هناك حالة طلاق لكل زيجتين فى بريطانيا . وهذا أعلى معدل للطلاق فى أى بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى ، ولا يوجد له مثيل إلا فى الولايات المتحدة . (٨) فهل من قبيل الصدفة أنه ليس هناك بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى ، عدا بريطانيا ، فرض على سوق العمل فيه تحررا من الضوابط المنظمة لها لتصبح وفق النمط

---

(٧) **Transition and Transformation : Employee Satisfaction in the 1990s** ، لندن : بحوث المسح الدولى ISR ، ١٩٩٦ .

(*) **Job Seekers Allowance** .

(**) تستخدم كلمة الوالد هنا بمعنى الأب أو الأم . والمقصود هنا هو الأسرة التى يوجد بها الأب فقط من غير الأم ، أو التى توجد بها الأم فقط من غير الأب ، أى الأسرة التى يعولها أحد الوالدين منفردا . [وعبارة الأسرة وحيدة الوالد الواردة فى المتن ترجمة لعبارة One - parent family] ـ المترجم .

(٨) قد توجد دراسة لهذه الشواهد فى روث ليستر ، "The Family and Women" ، فى العمل الجماعى الذى أعده د. كاڤاناغ أ. سيلدون ، **The Major Effect** ، لندن : مكميلان ، ١٩٩٤ .

الأمريكي ؟ إن تلك المدن البريطانية التي حققت فيها السياسات التاتشرية الخاصة بتحرير سوق العمل من الضوابط أعظم نجاح فى تخفيض معدلات البطالة ، كانت هى المدن التى عرفت فى مقابل ذلك أعلى معدلات الطلاق وتصدع الأسر . (٩)

بل إن الأمر الأشد وقعًا كان نموّ **طبقة دنيا** (*) . فالنسبة المئوية للأسر البريطانية التى لا تتقاضى معاشًا تقاعديا وكل أفرادها بلا عمل - أى لا يوجد بين أفرادها من يعمل فى الاقتصاد الإنتاجي - زادت من ٦ر٥ فى المائة فى عام ١٩٧٥ إلى ٤ر١٦ فى المائة فى عام ١٩٨٥ ، وإلى ١ر١٩ فى المائة فى عام ١٩٩٤ . (١٠) وتواصلت هذه الزيادة ، بل ربما تسارعت ، فى ظل حكومة چون ميچور . وفيما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٧ حدثت زيادة مقدارها ١٥ فى المائة فى عدد **الوالدين الوحيدين** (**) العاطلين عن العمل . (١١)

ولنقلها صراحة : إنه توجد فى بريطانيا اليوم أسرة واحدة تقريبا من كل خمس أسر (مع استبعاد أصحاب المعاشات التقاعدية) لا يعمل أىٌّ فرد من أفرادها . وهذا يمثل حجما من الإقصاء الاجتماعى غير معروف فى أى بلد أوروبى آخر ، لكنه مألوف فى الولايات المتحدة منذ مدة طويلة . وقد حدث هذا النمو المأسوى لطبقة دنيا كنتيجة مباشرة للإصلاحات الليبرالية الجديدة فى ميدان الرعاية الاجتماعية ، لا سيما من حيث أثرها على الإسكان . وكثيرا ما يمتدح التخلص من المساكن المملوكة للمجالس البلدية (المساكن الشعبية) ببيعها لشاغليها باعتبار ذلك قصة نجاح تاتشرية . ومن المؤكد أنها كانت ذات دلالة انتخابية بوصفها مصدر تأييد للتاتشرية فى الثمانينيات ، برغم أنها على الأرجح قد أضرت بحزب المحافظين فى التسعينيات . أما من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، فإن القضاء على الجزء الأكبر من المساكن المملوكة للمجالس البلدية كان من العوامل الرئيسية التى ساعدت على ظهور ثقافة التبعية الليبرالية الجديدة . وقد أفادت التقديرات بأن الإنفاق على إعانات

---

(٩) للحصول على بيّنة فيما يتعلق بتأكيد الصلات بين حراك سوق العمل وتصدع الأسر ، انظر ، مايو دانكونا ، **The Ties That Bind** ، لندن : مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٦ .

(*) **Underclass** ، وهناك الطبقة العليا Upperclass ؛ والطبقة الوسطى Middleclass - المترجم .

(١٠) مسح أجراه پول جريج وچوناثان وادزويرث فى مدرسة لندن لعلم الاقتصاد ، نشر فى جريدة **أوبزرڤر** ، عدد ١٠ يناير ١٩٩٧ ، الصفحة ١٠ .

(**) جمع «الوالد الوحيد» ، أى أحد الوالدين (الأب أو الأم) منفردا . وعبارة «الوالدين الوحيدين» ترجمة لعبارة "lone parents" - المترجم .

(١١) المصدر : مكتبة مجلس العموم ، قام بتجميعها پيتر هاين ، عضو البرلمان ، ووردت فى جريدة **إندپندنت** ، عدد ٢٣ من ديسمبر عام ١٩٩٦ .

الإسكان خلال عامى ١٩٦٧ و١٩٦٨ كان أكثر من ١١ مليار جنيه إسترلينى ، وهو ما يعادل ١,٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى لبريطانيا ، ويزيد على عشرة أمثال التكلفة الكلية لإعانات الإسكان فى عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠ .[١٢] وقد استعيض عن الإنفاق العام على الإسكان الاجتماعى بأموال تفوقه عدة مرات ، وتتمثل فى تخفيض إيجارات المساكن وتقديم إعانات لسداد الرهون العقارية . وهكذا أصبح ثمن خصخصة مساكن المجالس البلدية فى بريطانيا يتطلب زيادة هائلة فى الاعتماد على الإعانات .

والأمر الأكثر دلالة فى هذه التطورات هو الفارق بين التجربة البريطانية وتجربة بلدان أوروبية أخرى لم تخضع لفترة طويلة لسياسة عامة ليبرالية جديدة ، والتماثلات الصارخة بينها وبين الاتجاهات السائدة فى الولايات المتحدة . بل إن هناك ترابطا ملحوظا حتى فى السياسة العقابية . فمعدل الإيداع فى السجون البريطانية أعلى بكثير منه فى أى بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى (وإن كان لا يزال أدنى كثيرا من مثيله فى الولايات المتحدة) ، وهو يرتفع بسرعة . ففيما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٥ زاد عدد نزلاء السجون فى بريطانيا بما يقرب من الثلث (ليصل إلى أكثر من ٥٠ ألف نزيل) .

أما عن الأرقام الخاصة بمعدلات الجريمة فإن الحصول عليها أكثر مشقة ، كما يعرف عنها أنها خادعة فى تفسيرها . ومع ذلك لا سبيل إلى الخطأ فى الحكم على الاتجاهات الشاملة . ففى عام ١٩٧٠ كان عدد الجرائم الخطيرة التى لدى الشرطة فى إنجلترا وويلز علم بها ١,٦ مليون جريمة ، وفى عام ١٩٨١ كان عددها ٢,٨ مليون جريمة .[١٣] وفى نهاية عام ١٩٩٠ كان عدد الجرائم المسجلة ٤,٣ مليون جريمة . وبالنسبة لعام ١٩٩٢ كان الرقم المقابل ٥,٦ مليون جريمة . وفضلا عن ذلك فإن تقرير عام ١٩٩٢ عن الجريمة فى بريطانيا كان يوحى بأن الرقم الحقيقى أقرب إلى ثلاثة أمثال الرقم الرسمى .[١٤]

وفى الوقت نفسه كانت هناك زيادة مطردة فيما تنفقه الدولة على إنفاذ القانون فى بريطانيا . ففيما بين الفترين ١٩٧٩ ـ ٨ و١٩٨٣ ـ ٢ زاد الإنفاق على قوات الشرطة بما يقرب من الربع بالأسعار الحقيقية ؛ وزاد عدد أفراد الشرطة حوالى عشرة آلاف فرد تقريبا ،

---

(١٢) جريدة **فاينانشيال تيمس** ، المقالة الافتتاحية ، عدد ٢٧ من أغسطس عام ١٩٩٦ .

(١٣) انظر ، إسكيد ، س. كوك ، **Post - War Britain : A Political History** ، هارموندويرث : پنجوين ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٣٥٤ .

(١٤) ت. موريس ، "**Crime and Penal Policy**" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كاڤاناغ وسيلدن ، **The Major Effect** ، المرجع السابق ، الصفحة ٣١٣ .

ليصل إلى أكثر من ١٢٠ ألفا فى وزارة مارجريت تاتشر الأولى . (١٥) (لم تكن تلك الزيادات فى رواتب رجال الشرطة وأعدادهم سمة انفردت بها إدارات چون ميچور .) وعلى وجه الإجمال فإن الجرائم من كل نوع ، وغالبية أشكال إنفاق الدولة على إنفاذ القوانين ، كانت تتجه إلى التصاعد طوال حكم تاتشر ـ وساد اتجاه مماثل فى التجربة النيوزيلندية وفى أمريكا فى عهد رونالد ريجان .

ويقدم تقييم سوسيولوچى حديث موجزا وافيا لعواقب التاتشرية على الجريمة والنظام الاجتماعى :

«فيما يتعلق بالجريمة بوجه عام ، توحى الدلائل بأن أفضل طريقة لفهم أسباب ارتكاب الأنواع الغالبة من الجرائم ، وتزايد الخروج على القانون فى العقد الأخير ، هو ربطها بالتغيرات الطويلة الأمد التى كانت تحدث فى المجتمع البريطانى طوال عشرين سنة تقريبا . . . . والوهن المتزايد فى الروابط الاجتماعية التقليدية للأسرة والمجتمع المحلى ، والتحول النهائى للوظيفة التقليدية للمدارس الابتدائية والثانوية التابعة للدولة ، من الضبط الاجتماعى الموجّه تربويا ، إلى ضبط اجتماعى موجّه نحو التنافس فى اكتساب المعارف والمهارات على نحو يؤدى إلى انقسام المجتمع على نفسه . . . لقد ذهب طى النسيان دور المدرسة الداخلية فى العهد الڤيكتورى ، التى ظلت نموذجا للتعليم الابتدائى بعد فترة غير قصيرة من مقدم القرن الحالى . . . وكان الاختفاء الفعلى لمجموعة من العاملين المساعدين فى مجال الضبط الاجتماعى ، من حراس مواقف السيارات إلى سائقى الحافلات ومراقبى الحضور فى المدارس ، هو الذى ترك رجال الشرطة معرضين بشدة للأخطار وغير مزودين بما يكفى للتعامل مع مشكلة الجريمة . . إن اللجوء المتزايد إلى الإيداع فى السجون كحل لمشكلات اجتماعية هو بالمثل عديم الأثر لكنه باهظ التكلفة . . فالجرائم من النوع الذى أصاب بريطانيا وجزءًا كبيرا من العالم فى العصر ما بعد الصناعى إنما هى تعبير عن ضيق أعمق أثرًا». (١٦)

إن الربط بين الأسواق الحرة وسياسات «القانون والنظام» لم يكن أبدا ربطا بغير قصد : فكلما ضعفت المؤسسات الاجتماعية الوسيطة والضوابط الاجتماعية غير الرسمية لحياة المجتمع المحلى بفعل التغيير الاقتصادى الذى يدفعه السوق ، تعززت الوظائف

---

(١٥) إسكيد وكوك ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٥٤ .

(١٦) ت. موريس ، فى العمل الجماعى الذى أعده كاناڤاغ وسيلدون ، **The Major Effect** ، المرجع السابق ، الصفحات ٣١٤ إلى ٣١٦ .

التأديبية للدولة . ويبلغ هذا التطور نهايته عندما تصبح جزاءات القانون الجنائى هى السند الأساسى المتبقى للنظام الاجتماعى . ونقطة البداية هذه قد لا تكون جد بعيدة فى الولايات المتحدة .

وما جعل التاتشرية تقوّض ذاتها كمشروع سياسى هو النتائج الاجتماعية غير المقصودة التى تمخضت عنها . فالسياسة الاقتصادية التى تعجل باختفاء صناعات ومجاورات سكنية ، تحمل الناخبين على الارتياب فى ولاء القائمين عليها . ويصدق ذلك بوجه خاص على بريطانيا حيث الانتماءات الانتخابية والثقافة الرفيعة كانت دائما ذات ارتباط وثيق وعميق . وقد أدت السياسات التاتشرية ، فى تعجيلها بتلاشى الثقافة الرفيعة القديمة ، إلى إضعاف السند القديم العهد لحزب المحافظين . ففى أول الأمر كان ذلك يعمل لصالح تاتشر من الوجهة السياسية ، بتحول ناخبين قدامى لحزب العمال إلى التصويت إلى جانب المحافظين ، ولكنه فى المدى الأطول مثلما أضعف التأييد للمحافظين فى صفوف الطبقات الوسطى جعل استمرار حكم المحافظين أمرا مستحيلا .

كذلك شجعت السياسات التاتشرية نموا صارخًا فى التفاوت الاقتصادى . فطبقا «لتقرير راونترى عن الدخل والثروة» ، وهو تقرير له حجيته ، زاد التفاوت فى بريطانيا فيما بين عامى ١٩٧٧ و١٩٩٠ بسرعة أكبر مما زاد فى كل البلدان المماثلة ، عدا بلد واحد . وبعد عام ١٩٧٩ لم تعد المجموعات الأدنى دخلا تستفيد من النمو الاقتصادى . ومنذ عام ١٩٧٧ زادت نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن نصف متوسط الدخل إلى أكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه . (١٧) **وفى الفترة ٤ ـ ١٩٨٥ كانت حصة خمس السكان الأكثر ثراء من الدخل بعد اقتطاع الضريبة ـ ٤٣ فى المائة ـ أكبر مما كانت عليه فى أى وقت بعد الحرب .** (١٨)

وبرغم نشوء درجات تفاوت فى كثير من بلدان العالم الأول ، فإن ظهور التفاوتات الاقتصادية وحجمها فى بريطانيا يفوقان كثيرا ما يحدث فى سائر تلك البلدان . ولم يكن نمو التفاوت أسرع إلا فى نيوزيلندا .

وفى الانتخابات العامة التى أجريت فى مايو ١٩٩٧ جاءت حصة المحافظين من

---

(١٧) Joseph Rountree Foundation Inquiry into Income and Wealth ، المجلد الأول ، يورك : فبراير ١٩٩٥ ، مؤسسة چوزيف راونترى ، الصفحة ١٥ .

(١٨) Joseph Rountree Report ، المرجع نفسه ، المجلد الثانى ، الصفحة ٢٣ .

التصويت الشعبى أدنى مما كانت عليه فى أى وقت منذ «**قانون الإصلاح الكبير**»(*) لعام ١٨٣٢ . لقد حطمت الثورة التاتشرية حزب المحافظين . واندحار المحافظين له أسباب عديدة بعضها أخطاء سياسية كان يمكن تجنبها ، وبعضها الآخر مصادفات تاريخية ما كان لها أن تحدث . وتعتبر ضريبة الرءوس مثالا لخطأ كان يمكن تحاشيه . كما أن الخطاب التاتشرى الطنان حول الاتحاد الأوروبى الذى أصم الآذان فى الفترة التى سبقت سقوطها مباشرة، كان من الممكن ألا ينبئ بتغيير أساسى فى سياستها ، ولكنه أفزع المؤيدين للاتحاد الأوروبى فى حزبها وفى دوائر الأعمال. أما أزمة **جنون البقر** (**) التى أرقت حكومة چون ميچور المحتضرة فإنها ترتبت على سياسات مضللة ، وإن جاء حدوثها مصادفة .

وكما يحدث دائما فى الحياة السياسية، كان للحظ فى بعض الأحيان دور حاسم . ذلك أن تاتشر كانت قريبة جدا من الفشل فى **أزمة «وستلاند»** (***) التى كان يمكن عندها أن تنتهى تجربة السوق الحرة فى بريطانيا . (١٩) كما كان يمكن لهزيمة عسكرية كبيرة فى حرب جزر فوكلاند مع الأرچنتين أن تحدث أصداء تشل حركتها . وأسوة بكل السياسيين اعتمدت مارجريت تاتشر على رصيدها من الحظ . وفعلت ذلك حتى عام ١٩٩٠ ، عندما أطاح بها انقلاب دبره حزب المحافظين ضدها .

وجاء انتصار چون ميچور المفاجئ فى الانتخابات العامة لعام ١٩٩٢ ، فمنح التاتشرية فرصة جديدة للعيش . ففى ذلك الوقت كان الناخبون قد انتهوا إلى القبول بفكرة أن السير الجيد للاقتصاد لا يعزى إلى براعة الحكومة فى إدارته ، ولكنه نتيجة عارضة لحالة الأسواق العالمية . وقد سعت الحكومات البريطانية ، حتى الثمانينيات ، إلى

(*) Great Reform Acts : صدرت فى إنجلترا فى عهدى الملك وليم الرابع والملكة ڤيكتوريا ، ابنة أخته التى خلفته، مجموعة قوانين لتعديل التمثيل النيابى ، ووضع قواعد جديدة لانتخاب أعضاء مجلس العموم .
«**وقانون الإصلاح الكبير**» هو قانون الإصلاح الذى أصدره الملك وليم الرابع فى عام ١٨٣٢ ـ المترجم .

(**) BSE .

(***) وستلاند هى المنطقة التى توجد بها مصانع الطائرات الهليكوپتر (المروحيات) التابعة لوزارة الدفاع البريطانية . وفى إحدى نوبات الخصخصة، قررت حكومة تاتشر بيع هذه المصانع للقطاع الخاص، فتقدمت بضع شركات أوروبية لشرائها . وقد أثار هذا القرار هياجا شديدا فى أوساط الرأى العام فى بريطانيا ، وذلك بسبب ما لمصانع كهذه من اعتبار قومى وأهمية إستراتيجية . فتراجعت حكومة تاتشر عن قرارها . وترتب على هذه الأزمة استقالة وزير الدفاع فى حكومتها ميشيل هازلتاين ـ المترجم .

(١٩) انظر ، هوجو يونج ، المرجع السابق ، الصفحات من ٤٣٥ إلى ٤٥٨ .

تراصف الدورة الاقتصادية مع الدورة الانتخابية . وحاولت أن تدير الاقتصاد بما يحقق مصلحتها عن طريق سياسات «التوقف والإقدام» . وكان من أهداف «اليمين الجديد» الرئيسية، جعل الناخبين يفصلون ما بين الحكومات والتقلبات الاقتصادية ، وبذلك تشكلت عقلية الرأى العام بحيث غدا باستطاعة الحكومات أن تحمِّل الأسواق العالمية المسئولية عما يصيب الاقتصاد .

وقد أظهرت نتائج انتخابات عام ١٩٩٢ أن «اليمين الجديد» قد نجح فى استراتيچيته الرامية إلى فك الارتباط بين الأداء الاقتصادى وفهم الناخبين لكفاءة الحكومة . ولكن هذا النصر كان قصير الأمد ومتناقضا فى نتائجه . فعندما طردت بريطانيا فى عام ١٩٩٣ من **«آلية أسعار الصرف الأوروبية»** (*) استقرت من جديد فى إدراك الناخبين الصلة بين كفاءة الحكومة وأداء الاقتصاد .

وكانت هذه العودة إلى الربط بين الأمرين كارثة بالنسبة للمحافظين . ومع ذلك ظل الانفصام الذى أوجدته سياسة «اليمين الجديد» فى الثمانينيات بين الأداء الاقتصادى وكفاءة الحكومة قابعا فى أذهان الناخبين . ولم يجن المحافظون فائدة تذكر من الانتعاش الاقتصادى فى منتصف التسعينيات .

إن الرأى العام البريطانى يَعُدّ اقتصاد السوق أمرًا مسلمًا به . ولئن كان فى يوم ما يتعاطف مع المشروعات الاشتراكية للتخطيط الاقتصادى ، فإن الأمر لم يعد كذلك اليوم . وهذا الرأى العام يناوئ أيضا سيطرة الأسواق على حياة المجتمع سيطرة متحررة من الضوابط ؛ ويود أن يرى بعض الخدمات الجوهرية ـ الرعاية الطبية الأساسية ، التعليم ، الحماية من الجريمة ـ متاحة للجميع كعلامة على المواطنة . ويقاوم المضى فى تحويل خدمات عامة ، مثل رعاية كبار السن ، إلى سلعة فى السوق . كما أنه لا يقبل حراك العمل على الطريقة الأمريكية . ذلك أن ٦٠ فى المائة من البريطانيين البالغين يعيشون فى أماكن لا تبعد أكثر من خمسة أميال من مسقط رأسهم ـ وتلك نسبة أعلى مما كانت عليه فى القرن التاسع عشر .

لقد أخفقت التاتشرية إخفاقا ذريعا فى تغيير هذه المواقف البريطانية . ذلك أن قيم

(*) **ERM (Enchange rate mechanism)** : أسلوب لتثبيت أسعار الصرف داخل النظام النقدى الأوروبى ، بحيث تتحرك صعودا وهبوطا داخل حدود معينة لا يترتب عليهاتغيير فى الأسعار الدولية لجميع العملات داخل النظام ـ المترجم .

المعونة المتبادلة والعدل العميقة الجذور، تقف سدّا يعوق الاستعادة الكاملة للسوق الحرة فى بريطانيا . كما أنه مع تحديث المجتمع الذى روّجت له سياسات تاتشر، أخذت المشروعية العامة للسوق الحرة تتضاءل فى نظر عامة الناس . فالمعتقدات والممارسات التى كانت الأسواق الحرة تستطيع العمل فى ظلها فى منتصف الحقبة الڤيكتورية كانت ضعيفة أو مفتقدة فى عام ١٩٧٩ ، بل كانت أكثر ضعفا عندما فقد المحافظون السلطة فى عام ١٩٩٧ . وعملت السوق الحرة على تشتيت ما تبقى منها . ففى بريطانيا، كما فى غيرها، أثارت التصدعات الاجتماعية التى أحدثتها السوق الحرة امتعاضًا سياسيّا قويّا أحبط جزئيا طموحاتها السياسية .

إن إعادة هيكلة الاقتصاد التى نفذتها السياسة التاتشرية فى بريطانيا هى فى خطوطها الأعم يستحيل أن ترجع عنها أي حكومة لاحقة . إنها لم تتغلب على انحدار بريطانيا الاقتصادى الطويل الأمد . وهى فيما عدا قطاع أو قطاعيْن على الأكثر، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الترويحية، لم تولد «ثقافة المغامرة» التى تحدث منظروها وكتبوا عنها . ومع ذلك، وبالتحديد بسبب الضعف المستمر للاقتصاد البريطانى ـ اعتماده على الاستثمارات الأجنبية والأسواق العالمية لرأس المال ـ فإنه ليس بوسع أي حكومة الآن الوقوف فى وجه سياسات الخصخصة، أو العمل بحسم من خلال النظام الضريبى على معالجة الزيادة فى أوجه التفاوت الاقتصادى .

ولقد فرض التاريخ على الحكومة العمالية التى انتخبت فى مايو ١٩٩٧ مهمة تعزيز القيم الاشتراكية الديمقراطية فى وقت اختفت فيه المؤسسات والسياسات التاريخية للاشتراكية الديمقراطية .[٢٠] وعلى حكومة تونى بلير، بوصفها أول حكومة فى أوروپا فى حقبة ما بعد الاشتراكية الديمقراطية (*)، أن تسعى إلى التوفيق بين اقتصاد سوق تحللت ضوابطها والترابط الاجتماعى . وينبغى لها أن تفعل ذلك فى بيئة طَبَعتها سياسات السوق الحرة، ومسيرة العولمة الاقتصادية إلى الأمام بلا رجعة، ببصمة لا تمحى خلال الفترة التاتشرية الطويلة الأمد .

---

(٢٠) حول انصرام الاشتراكية الديمقراطية، انظر، المصنف الذى أعددته تحت عنوان **After Social Democracy**، لندن : ديموس، ١٩٩٥ ؛ والذى أعيد نشره فى كتابى، **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought**، كمبردج : پوليتى پرس، ١٩٩٦، الفصل الثانى .

(*) كيف يمكن أن يقال إن أوروپا الآن فى حقبة ما بعد الاشتراكية الديمقراطية، على حين تقوم فى بلدان أوروپية كثيرة حكومات اشتراكية ديمقراطية (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وغيرها)؟! ـ المترجم .

عززت السياسات الاقتصادية التاتشرية ، وعجّلت تنامى غالبية القوى الاجتماعية والاقتصادية التى أفضت بعد ذلك إلى انحلال الأسر والمجتمعات المحلية التقليدية ، كما دفعت المجتمع البريطانى إلى سير اضطرارى صوب مرحلة متأخرة من الحداثة .

ونادرا ما يفهم دور التاتشرية كمشروع تحديثى . فالطابع السلفى للأيديولوچية الليبرالية للسوق يمكن أن يكون خادعا . وقد أدت إعادة هندسة السوق الحرة أخيرا فى بريطانيا الحديثة إلى تحلل آخر بقايا النظام الاجتماعى الذى أمدها بأسباب البقاء فى القرن التاسع عشر ؛ فقد أزيحت من الطريق إلى حد كبير ، لا الأسرة التقليدية فقط ، وإنما الثقافة الرفيعة المتمثلة فى مراعاة الغير واحترام الذات ، والتى لم يكن لحرية السوق غنى عنها .

إن منظرى التاتشرية ذوى الصخب العالى ، وأتباعهم من أصحاب العقول المستغلقة ، لم يدركوا أو يفهموا أبدا أحد آثار السياسات التاتشرية ، وهو إخضاع الثقافة البريطانية الرفيعة التى شوّهت ، لتحديث أعمق أثرا مما دأب حزب العمال ذات يوم على محاولته .

وعن طريق فرض تحديث جبرى على كثير من جوانب الحياة فى بريطانيا ، تمكنت التاتشرية من جعل مشروعات منافسيها السياسيين بالية عفا عليها الزمن . فهمّشت جناح "One Nation Toryism" (*) فى حزب المحافظين ، والاشتراكيين الديمقراطيين الذين انفصلوا عن حزب العمال فى أوائل الثمانينيات . ولم يكن لدى أىٍّ من الطرفين رؤية واضحة لحجم التغيرات التى كانت جارية فى بريطانيا . لقد كان كلاهما يعتمد ، وإن يكن بطرق مختلفة ، على ثقافة رفيعة كانت التاتشرية تعمل على تقويضها . وكان دحر هذه المشروعات السياسية المتنافسة أحد النجاحات البارزة التى حققها «اليمين الجديد» فى بريطانيا . ولكن التاتشرية ، بإبعادها هذه الاتجاهات السياسية من قلب الساحة السياسية فى بريطانيا ، خلقت بعض الظروف التى عجلت بنهايتها .

وكان من السخريات الكثيرة للتاتشرية علاقتها بالدولة القومية . ذلك أن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة جردت الدولة القومية من الجانب الأعظم من قدرتها على

(*) جناح فى داخل حزب المحافظين أكثر يمينية ورجعية من الحزب نفسه ، وقد أعطى لنفسه هذا الاسم الذى لا توجد له ترجمة عربية ـ المترجم .

التأثير فى الحياة الاقتصادية للبلد ، على حين كان الخطاب التاتشرى العلنى الرنان يلبس هذه المؤسسات ـ بعد تجريدها من فعاليتها ـ ستارا باليا من السلطة . فادعى أن الدولة القومية ذات أهمية فائقة ، وأن الثقافة القومية جوهرية للحفاظ على النظام الاجتماعى . ومع ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة كانت تكيل الثناء على انفتاح الاقتصاد البريطانى على الأسواق العالمية ، كما لم يحدث من قبل .

إن الخطاب المنادى بعولمة اقتصادية لا ترحم ، كان مقترنا بتأكيده أن الثقافة القومية المشتركة هى المرجع الوحيد ، وأنها مفيدة فائدة لا غنى عنها . وأدان الليبراليون الجدد بحزب المحافظين علاقة بريطانيا بالاتحاد الأوروبى بوصفها قيدا على سيادتها القومية . وقالوا إنه لا يمكن أن يراود أي حكومة قومية أمل إبداء مقاومة عنيفة للأسواق العالمية . وجاء تمجيد الدولة القومية ذات السيادة فى نفس اللحظة التاريخية التى أعلن فيها من أقاموها أنها لا لزوم لها من الناحية الاقتصادية .

وفى وسائل الإعلام شجعت السياسات التاتشرية فى إيجابية تفتيت الثقافة القومية المشتركة عن طريق العولمة . فالمؤسسات القومية حقّا ، مثل هيئة الإذاعة البريطانية ، كانت تُهاجَم بلا رحمة ، على حين بدأ بنشاط التدويل التجارى لوسائل الإعلام . وأُنكر على الدولة القومية أى دور محورى حتى فى تجديد الثقافة القومية .

كما أن المؤسسات الاجتماعية الوسيطة التى اعتمدت عليها السوق الحرة فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الڤيكتورية أصبحت عراقيل تحول دون إعادة بنائها فى أواخر القرن العشرين . وبات ينظر إلى الاتحادات المهنية والسلطات المحلية والجمعيات التعاونية والأسر المستقرة على أنها عوائق فى وجه الفردية والحراك اللذين تتطلبهما الأسواق المتحررة من الضوابط ، إذ إنها تحدّ من سلطة الأسواق على الناس . وفى سياق حداثة فى مرحلة متأخرة لا مناص من أن تؤدى إعادة هندسة السوق الحرة إلى إضعاف المؤسسات الوسيطة أو تدميرها ، وكان هذا بالفعل هو مصيرها فى بريطانيا .

ومن الغريب أنه ما زال يوجد إلى الآن من يَعُدّون اقتران الأسواق الحرة بالاضطراب الاجتماعى من الأمور الشاذة . فحتى لو أمكن جعل السوق الحرة نفسها مستقرة ، فمآلها المحتوم أن تكون عامل تدمير للمؤسسات الأخرى التى يتم بوساطتها الحفاظ على التماسك الاجتماعى . ولا يمكن لأى مجتمع أن يختار السوق الحرة ثم يطمع فى تجنب نتائجها .

إن إعادة هندسة السوق الحرة هى بالكاد مشروع سياسى ؛ وتأثيرها هو منع استمرار الأوضاع الثقافية والمؤسسية على ماهى عليه ، وليس تجديدها . كما أن مشروع «اليمين» فى الظروف الراهنة لا يمكن أن يكون الحفاظ على الأعراف الثقافية . إنه يدعى الرغبة فى التقدم ـ لكنه التقدم من غير أهداف ثابتة . ذلك أن تعريف التقدم لدى مفكرى «اليمين الجديد» ، ذوى الرؤية الأوضح والصراحة الأكثر ، هو أنه «حركة من أجل الحركة» .(٢١)

ويجب على أى محافظ حقيقى أن ينظر إلى هذا كوصفة من أجل تغيير بلا غاية أو هدف ـ بعبارة أخرى كتعبير عن العدمية . وعندما يستخدم مصطلح «التقدم» فى أغراض أكثر تحديدا ، هى بلا شك الأغراض التى تهم الليبراليين الجدد ، فإنه يدل على التغيير الاجتماعى الذى لا يتوقف ، والذى تفرضه على الناس حتميات الأسواق الحرة . ومن هذه الضرورات تنشأ التناقضات التى لا سبيل إلى حلها ، والتى تؤدى إلى إخفاق المشروع .

إن الثورة الدائمة التى تسببها السوق الحرة تنكر أن يكون للماضى أى ثقل أو وزن . وهى تلغى السوابق وتنتزع خيوط الذاكرة وتبعثر المعارف المحلية . كما أنها بتفضيلها الخيار الشخصى على أي منفعة عامة ، إنما تتجه إلى جعل العلاقات بين الناس مؤقتة وقابلة للانفراط . وفى ثقافة يكون الخيار فيها هو القيمة الوحيدة التى لا نزاع حولها ، ويعتقد فيها أن الحاجات غير قابلة للإشباع ، ما الفرق بين مبادرة بالتطليق واتجار فى سيارة مستعملة ؟ إن منطق السوق الحرة هذا ، المتمثل فى أن كل العلاقات تصبح سلعا استهلاكية ، ينكره منظروها بحنق ، لكنه ظاهر بجلاء فى الحياة اليومية للمجتمعات التى تكون السوق الحرة سائدة فيها .

يقول **فرنسيس فوكوياما** (*) بلا مبالاة : «إذا كانت الديمقراطية والرأسمالية تعملان على خير وجه عندما تنشطهما الأعراف الثقافية المستمدة من مصادر غير ليبرالية ، عندئذ ينبغى أن يكون واضحا أن الحداثة والعرف يمكن أن يتعايشا فى توازن ثابت لفترات زمنية ممتدة» (٢٢) . ولا يمكن بطبيعة الحال ، كما اعترف كارل

---

(٢١) ف . أ . هايك ، **The Constitution of Liberty** ، شيكاغو : هنرى ريجنرى ، ١٩٦٠ .

(*) **فرنسيس فوكوياما** : كان نائبا لمدير مجموعة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية الأمريكية ، ويعمل حاليا مستشاراً لمؤسسة راندكوربوراش فى واشنطن . من أشهر كتبه **The End of History and the Last Man** ، وتوجد ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها حسين أحمد أمين تحت عنوان **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، وصدرت عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ المترجم .

(٢٢) فرنسيس فوكوياما ، نيويورك ولندن : ذى فرى برس ، الصفحة ٣٥١ .

يقول **فرنسيس فوكوياما** (*) بلا مبالاة : «إذا كانت الديمقراطية والرأسمالية تعملان على خير وجه عندما تنشطهما الأعراف الثقافية المستمدة من مصادر غير ليبرالية ، عندئذ ينبغى أن يكون واضحا أن الحداثة والعرف يمكن أن يتعايشا فى توازن ثابت لفترات زمنية ممتدة» [٢٢] . ولا يمكن بطبيعة الحال ، كما اعترف كارل ماركس وماكس ڤيبر (**) ، التوفيق بهذا اليسر بين الحداثة والعرف . وفى المراحل المتأخرة من الأزمنة الحديثة تعمل العولمة ضد الأعراف التى ترثها من المراحل المبكرة للعصر الحديث . وعندما تلقى دولة أتت متأخرة إلى الحداثة بثقلها خلف السوق العالمية ، فإنها تعمل على بعثرة تلك الأعراف الموروثة فى الرياح . وليس بإمكان أى قدر من الهندسة الاجتماعية ذات الطابع المحافظ أن تجمع معا خيوط العنكبوت التى عصفت بها التكنولوچيات الجديدة والأسواق المتحررة من الضوابط .

وربما كان متوقعا من الحكومات التى يسيطر عليها مسئولون يجاهرون بسياساتهم المحافظة السافرة أن تعمل فى وقتنا هذا بوصفها صانعة سلم من أجل فرض التحديث على المجتمعات التى يحكمونها . وليس أقل توقعا أن يعجز المنظرون المحافظون الجدد عن فهم المعضلة التى وقعت فى شراكها المجتمعات التى تسيطر عليها السوق الحرة .

إن الإقرار بأن الرأسمالية الفردية تهدم الأعراف الثقافية بنجاح أكثر من أي حكومة ، هو إشادة بقوى السوق ، وإبداء رأى فى حدود تدخل الدولة . ومن الغريب أن يؤكد المفكرون اليمينيون على عجز الدول فى مجال الحياة الاقتصادية ، ثم يعلقون هم أنفسهم آمالا عريضة عليها بوصفها أدوات فاعلة فى تصريف شئون المجتمع . بل إن الأكثر تضاربا فى تفكير «اليمين الجديد» ، الذى يتصور ، مثلما تفعل الماركسية الدارجة ، أن التغيرات

(*) **فرنسيس فوكوياما** : كان نائبا لمدير مجموعة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية الأمريكية ، ويعمل حاليا مستشاراً لمؤسسة راندكوربويشن فى واشنطن . من أشهر كتبه **The End of History and the Last Man** ، وتوجد ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها حسين أحمد أمين تحت عنوان **نهاية التاريخ وخاتم البشر** ، وصدرت عن مركز الأهرام للترجمة والنشر ـ المترجم .

(٢٢) فرنسيس فوكوياما ، نيويورك ولندن : ذى فرى پرس ، الصفحة ٣٥١ .

(**) **ماكس ڤيبر** : (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) ، من علماء الاجتماع الألمان . أبدى اهتماما كبيرا بموضوع تطوير منهج للبحث فى علم الاجتماع . وفى رأيه أن علم الاجتماع ، على خلاف العلوم الطبيعية ، ليس محدودا بمجرد قوانين للسلوك ، وإنما عليه أيضا أن يحدد ما يسنده الناس إلى تصرفاتهم من معان . كان فى البداية من المعجبين ببسمارك ، وبأسلوب التسلط على الحكم ، ولكنه ناصر بعد ذلك الحكومة المسئولة على النسق الأمريكى ـ المترجم .

الاقتصادية هي التى تحدد السلوك ، هو أنه يغض الطرف بهذا القطع عما يحدثه تحرير الأسواق من آثار على الزواج والأسرة ومعدلات الجريمة .

إن معضلة «اليمين» اليوم هي أن النهج الثقافى المحافظ ليس من بين الخيارات المتاحة له ، ومصيره إلى أن يتأرجح بين تعزيز السوق الحرة بأي تكلفة ثقافية ، والتظاهر بالانتماء إلى النخبة الثقافية دونما مطمع فى كسب . وليس بوسعه أن يكون أكثر مقدرة من السوق الحرة على الثبات فى توازن مستقر . فهو يتأرجح ، بصورة غير يقينية وإن يكن بغير توقف، بين التشاؤم غير المعقول بشأن الماضى التاريخى القريب ، والتفاؤل الجامح بشأن المستقبل القريب .

واليمين يحلو له اليوم أن يتصور أنه صوت الماضى . والحقيقة هى أن راديكاليته الجوفاء ، وحنينه إلى الماضى ، الكاشف عن تدهوره ، إنما يربطانه بجلاء ونهائيا بتشوش الحاضر . (٢٣)

إن يوتوپية اليمين الرجعية مغامرة باهظة التكلفة وتنطوى على المخاطرة . فالسلم والاستقرار هما آخر ما يتوقع وجوده فى مجتمعات تسمح لنفسها بالخضوع لحكمه . كما أن السياسات الرامية إلى دعم الأشكال التقليدية للحياة الأسرية ، وقمع أسوإ أعراض الإجرام ، لن تسعف كثيرا فى بعث روح جديدة فى المؤسسات والمجتمعات المحلية التى خربتها السوق الحرة . فقضاء اليمين وقدره فى المرحلة المتأخرة من الحقبة الحديثة هما تدمير ما يتبقى من الماضى فى محاولة يائسة لإعادة الحياة إليه .

وقليلة هى رؤى المستقبل التى لم يكن ما أحدثته من تضليل فى يوم من الأيام بأقل مما أحدثته نظرة هربرت ماركيوز أو ميشيل فوكو عن بلوغ السيطرة الرأسمالية على المجتمع حد الكمال ، وهى نظرة ما زالت رائجة حتى اليوم . وقد يكون باستطاعة المرحلة المتأخرة من الرأسمالية الحديثة الزج بالناس فى سجون عالية التقنية ، ورصد حركاتهم بكاميرات الڤيديو فى أماكن عملهم وفى الشوارع الرئيسية ؛ ولكنها لا توصد عليهم قفصا حديديا

---

(٢٣) من أجل الوقوف على محاولة مبكرة لتتبع ما تنطوى عليه سياسة المحافظين فى بريطانيا التاتشرية من تدمير ذاتى ، انظر ، الدراسة التى أعددتها تحت عنوان The Undoing of Conservatism ، والتى قامت بنشرها مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، والتى أعيد نشرها كفصل سابع فى كتابى Enlightenment's Wake : Politics and Culture at the Close of the Modern Age ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٥ ، وأعيد نشرها مرة أخرى مع ملحق جديد فى كتاب چون جريى وديڤيد ويلتز ، Is Conservatism Dead ? ، لندن : پروفايل بوكس ، ١٩٩٧ .

من البيروقراطية ، أو تسجنهم إلى الأبد خلال موضع قدم فى تقسيم العمل . إنها تتركهم لحياة مقطعة الأوصال وخيارات متزايدة لا معنى لها .

إن بلاء اليوتوبيا الذى نواجهه ليس كابوسا من السيطرة الشمولية . **والسيكوباتية الأمريكية** ، بممازجتها بين الظواهر السريعة الزوال وانعكاس متأصل من العدمية ، تعد صورة تقريبية للأوضاع الحديثة المتأخرة أكثر صدقا من الصورة التى رسمها **كافكا** فى روايته «**القلعة**» . (*)

إن الأسواق الحرة هى أكثر العوامل قوة فى تحلل الأعراف فى عالم اليوم . إنها تكافئ ما هو جديد وتبخس قيمة الماضى ، وتجعل المستقبل عودة لا نهائية إلى الحاضر . والمجتمع الذى تحدثه مجتمع مبنى على التناقض وبروليتارى الطابع .

وكثيرا ما يُنعى على الأسواق الحرة نهجها المتعجل والقصير الأجل إزاء الاستثمار فى الصناعة . (٢٤) ولكن الأسواق الحرة شديدة التهور فى تعجلها بدكّ صرح الفضائل التى كانت ذات يوم معتمدة عليها . فهذه الفضائل ـ الادخار ، العزة القومية ، دماثة الخلق ، «قيم الأسرة» ـ غدت الآن قطعا متحفية لا تدر ربحا . إنها قطع صغيرة من تحف الزينة تنفض عنها الصحافة اليمينية الغبار من وقت لآخر ، ولكن ليست لها قيمة تذكر فى اقتصاد مبنى على أشياء سريعة الزوال .

إن أكثر رموز السوق الحرة فى أواخر القرن العشرين حظًا من البقاء لن يكون مارجريت تاتشر ، ويحتمل جدا أن يكون مادونا .

تجربة نيوزيلندا : تحول ثانٍ كبير فى صورة مصغرة

إن التجربة الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا هى محاولة لبناء السوق الحرة كمؤسسة اجتماعية أكثر طموحا من أي محاولة نفذت فى أى مكان خلال هذا القرن . وهى مثال

(*) **فرانتز كافكا** : (١٨٨٣ ـ ١٩٢٤) ، روائى وكاتب ألمانى ، كتب بالألمانية . وتميزت كتاباته بتصوير الإنسان نهبا للقلق ، يطغى عليه شعور بالخطيئة والعزلة ، كما يعرض فيها عالما واقعيا ، ولكنه أشبه بالأحلام . له مؤلفات كثيرة من بينها : «**القلعة**» (١٩٢٦) ؛ «**أمريكا**» (١٩٢٧) ؛ «**التناسخ**» (١٩١٦) ؛ «**طبيب القرية**» (١٩١٩) ـ المترجم .

(٢٤) انظر الكتاب الممتاز المثير للجدل الذى ألفه ول هاتون ، **The State We're In** ، لندن : جوناثان كيب ، ١٩٩٥ ، وذلك من أجل الاطلاع على نقد قوى للتعجل وقصر الأجل .

أكثر وضوحا من التجربة التاتشرية فى بريطانيا لتكاليف السوق الحرة وحدود ابتكارها من جديد . وقد كان من بين الآثار الكثيرة غير المألوفة للسياسة الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا، خلق طبقة دنيا فى بلد لم يسبق وجود مثل هذه الطبقة فيه .

إن تجربة نيوزيلندا هى مشروع السوق الحرة فى ظروف المختبرات . ذلك أن الأيديولوچية الليبرالية الجديدة المتصلبة، قد شجعت على وضع برنامج للإصلاح الجذرى لم يدع أي مؤسسة اجتماعية كبرى على حالها . وقد بدأ الإصلاحات حزب الاشتراكية الديمقراطية قبل تحوله إلى حزب مزدوج التوجه ، وظل لفترة ما دون منافس سياسى جاد . وثمة عرف دستورى ، على نسق البرلمان الإنجليزى ، بمجلس واحد يتمتع بسلطة وبحرية عمل لا تقيدهما أي كوابح دستورية ، سمح بإجراء أعمق تحول قامت به دولة تدخلية حتى الآن لم نشهد له مثيلا .

وهكذا فإن دولة من أكثر النظم الاشتراكية الديمقراطية شمولا وسعة إدراك أصبحت دولة ليبرالية جديدة . ولازم ذلك مسخ بعيد الغور فى المجتمع النيوزيلندى . إن نتائج التجربة النيوزيلندية ومخاطرها حافلة بالدروس ، ولا نقول مشئومة .

والتجربة التى أعيدت فيهاهندسة السوق الحرة فى نيوزيلندا، تشبه فى وجوه كثيرة برامج التكيف الهيكلى المفروضة على حكومات البلدان النامية كشرط لمنحها قروضا من المؤسسات الدولية عبر الوطنية . ولكن نيوزيلندا لم تكن من بلدان العالم الثالث ـ وإنما كانت دولة اشتراكية ديمقراطية متقدمة . كما أن ممارسات تدخل الدولة فى الاقتصاد لحماية التماسك الاجتماعى كانت أعمق رسوخا فى نيوزيلندا منها فى أى بلد غربى آخر ، باستثناء السويد الاشتراكية الديمقراطية .

وربما كان إجراء تغيير أساسى فى السياسة فى أوائل الثمانينيات أمرا لا مفر منه . ولم يكن مجافيا للعقل أن تتخوف نيوزيلندا من احتمال فقدان وضعها ضمن اقتصادات العالم الأول . وأسوة بالتاتشرية فى بريطانيا ، لم يكن الدافع فى بادئ الأمر إلى خوض التجربة دافعا مذهبيا ، بل كان دافعا پراجماتيا . ذلك أن التجربة لم تنبت فى صفوف طبقة رجال السياسة النيوزيلنديين ، بل نشأت فكرتها فى صفوف موظفى الدولة . كما جاءت من إدراك وزارةالخزانة أن وضع نيوزيلندا كبلد من بلدان العالم الأول ليس من اليسير الدفاع عنه من الناحية الاقتصادية . وهذا بدوره كان نتاجا ثانويا للعولمة الاقتصادية الجارية الآن ، لاسيما ظهور اقتصادات تم تحديثها وحققت نجاحا فائقًا فى بلدان كانت حينذاك تنتمى إلى بلدان العالم الثالث ، مثل سنغافورة .

ولم يكن البرنامج الليبرالى الجديد لإعادة الهيكلة هو الاستجابة الوحيدة ، أو الأكثر وعدا ، للتدهور النسبى المتسارع فى نيوزيلندا . ومع ذلك ، فأسوة بما حدث فى بلدان أخرى ، بدا فكر «اليمين الجديد» فعّالاً فى إيجاد حلول راديكالية لمشكلات اقتصادية ما كان يمكن تركها مدة أطول دون علاج .

ونتيجة لهذا ، اقتلع من جذوره ما اضطلعت به حكومات حزب العمال فى الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٠ ، وواصله بعد ذلك الحزب الوطنى ، وغدا تراثا لنيوزيلندا ، ألا وهو إقامة حكومة اشتراكية ديمقراطية ، واقتصاد كينزى موجه ومتماسك اجتماعيا . وفى الوقت الحاضر تقترب نيوزيلندا ، أكثر من أى بلد غربى ، من النموذج الليبرالى الجديد الخالص لحكومة هزيلة واقتصاد سوق حرة .

ذلك أنه فور وصول حزب العمال إلى السلطة فى يوليه عام ١٩٨٤ ، أو بعد ذلك بقليل ، ألغيت الرقابة على الصرف الأجنبى ، وتم تعويم العملة ، كما تم التخلص من الضوابط المفروضة على الأسعار والأجور وأسعار الفائدة والإيجارات والائتمان. وأزيلت الإعانات التى كانت تدفع لدعم الصادرات ، وألغيت تراخيص الاستيراد ، وخُفِّضت الرسوم الجمركية بمعدلات كبيرة . وتمت خصخصة غالبية المشروعات والأصول المملوكة للدولة . وفى قطيعة حاسمة مع ميراث نيوزيلندا الكينزى الطويل الأمد ، تم التخلى عن العمالة الكاملة باعتبارها من أهداف السياسة العامة ، وتبنى هدف المنادين بالمذهب النقدى، وهو استقرار الأسعار . وتلك كانت تدابير للتحرر من الضوابط و «إحالة الدولة إلى الاستيداع» ، تدابير توافقت عن قرب مع التدابير التى تبنتها سائر حكومات «اليمين الجديد» ، لاسيما حكومة السيدة تاتشر فى بريطانيا .

كما اتخذ فى نيوزيلندا إجراء فريد من نوعه ، هو إلغاء تمويل المزارع ، وسحب كل أنواع المعونات والحماية المقدمة من الدولة ، فى الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٧ . ولم يكن أقل غرابة تحرير سوق العمل من الضوابط ، وهو إجراء تجاوز كثيرا القيود التى فرضت على سلطة نقابات العمال فى بريطانيا التاتشرية . وبحلول عام ١٩٩١ كان نظام المساومة الجماعية على الصعيد القومى قد استعيض عنه تماما بعقود العمل الفردية فى كل من القطاعين العام والخاص . وهو ما كان نتيجته وجود سوق عمل أكثر انصياعا لقوى السوق ، وأشد فردية بكل معنى الكلمة ، وذلك من أي سوق عمل أخرى . وأنشئ بنك مركزى مستقل مقصده الوحيد تحقيق استقرار الأسعار .

وتخلت الدولة فى نيوزيلندا عن مسئوليتها عن المستويات الإجمالية للعمالة فى الاقتصاد . والحقيقة أن هدف المعنيين بالسوق الحرة فى نيوزيلندا كان أن ينزعوا من أيدى الدولة الدوافع التى تمكنها من اتباع هذه أو تلك من سياسات الاقتصاد الكلى ، وذلك هدف تحقق إلى حد كبير .

وبالمثل فإن فرض نموذج ليبرالى جديد على الخدمات العامة ، جاء أبعد أثرا بكثير مما حدث فى أى بلد آخر (ربما باستثناء شيلى) . فحُوِّلت المستشفيات العامة إلى مشروعات تجارية ، وأرغمت على منافسة الجهات التابعة للقطاع الخاص التى تقدم خدمات الرعاية الطبية . وأقيم هيكل جديد للتعليم ، وعهد بمسئولية تقديم الخدمات التعليمية إلى مجالس المدارس المحلية . وفرضت المدارس رسوما مقابل خدماتها ، وطلب منها تكملة ميزانياتها عن طريق القيام بأنشطة تجارية . وخفِّضت الإعانات الاجتماعية من جميع الأنواع تخفيضا صارما . وتم تصنيف السكان إلى فئات اقتصادية تحدد مستويات ما تحصل عليها كل فئة منها فى صورة خدمات من الدولة . فأصبحت كل الخدمات التى تقدمها الدولة سلعة فى السوق . **وتم تقليص كل الوظائف التى تضطلع بها الدولة فى ميدان الرعاية الاجتماعية . وفى الوقت نفسه ، كما تلاحظ كلسى بلهجة جافة ، «استمرت الزيادة فى الإنفاق على الشرطة والمحاكم والسجون»** [(٢٥)] .

وتوجز كلسى جوهر تجربة نيوزيلندا بقولها : إن «نتيجة عقد من التكيف الهيكلى الجذرى كانت مجتمعا عميق الانقسام» [(٢٦)] **. وتقول فى تعليق أهَم : «فى أقل من عقد تحولت نيوزيلندا من معقل لتدخل الدولة لتحقيق الرفاهة إلى جنة ليبرالية جديدة . لقد انتقلت السلطة الاقتصادية والسياسية الحقيقية إلى خارج عالم الدولة المركزية . وفى مجرى هذه العملية التى يمكن تسميتها «خصخصة الدولة» أختزل المواطنون إلى مستهلكين فى ساحة سوق الاقتصاد بدلا من ساحة سوق السياسة»** [(٢٧)] **. وثمة أدلة كثيرة تؤيد هذه التقييمات . ويذهب أحد التقديرات إلى أن ١٧,٨ فى المائة من سكان نيوزيلندا أصبحوا تحت خط الفقر فى عام ١٩٩١ .** [(٢٨)]

---

(٢٥) چين كلسى ، **Economic Fundamentalism** ، لندن وإيست هاڤن ، كنيتكت : پلوتو پرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٥ . وأنا أدين كثيرا للدراسة التى لا غنى عنها التى أجرتها كلسى لتجربة نيوزيلندا .

(٢٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧١ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٩٧ .

(٢٨) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٧٥ .

وفى تزامن حاسم ، حدثت الزيادة فى أعداد العاطلين عقب التخلى عن الكينزية وتبنى أهداف المذهب النقدى فى إدارة الاقتصاد الكلى ، جنبا إلى جنب مع اتخاذ مستحقات الرعاية الاجتماعية هدفًا ، وإجراء عملية انتقاء وتخفيضات كبيرة فيها . وبينما كانت نهاية سياسة العمالة الكاملة تضطر الناس بدرجة متزايدة إلى الاعتماد على الرعاية الاجتماعية ، فإن دولة الرفاهة أحيلت هى نفسها إلى الاستيداع . وكانت النتيجة أن ظهرت فى نيوزيلندا شريحة اجتماعية لم يكن لها وجود قط عندما كان كاهل البلد مثقلا بدولة الرعاية الشاملة ـ شريحة دنيا مهمشة اقتصاديا ومستبعدة اجتماعيًا قوامها المعتمدون على الرعاية الاجتماعية .

ويرى كل من يألف النظريات واللغة الخطابية الطنانة المعروفة عن اليمين الأمريكى ، والتى كانت الإلهام الغالب للثائرين الليبراليين الجدد فى نيوزيلندا ، أن النمو غير المسبوق فى ذلك البلد لطبقة دنيا إنما هو مدعاة لكثير من السخرية . ذلك أن رسالة «اليمين الجديد» الأمريكى كانت دائمًا أن الفقر والطبقة الدنيا هما نتاجان للآثار المثبطة للحوافز الناجمة عن الرعاية الاجتماعية ، ولم تكونا نتاجين للسوق الحرة . ومن ثم تكون المخاطر المعنوية لدولة الرفاهة مخاطر عامة تنجم عن قوانين لا تتغير تحكم سيكلوچية الإنسان ـ شأن ميزات السوق الحرة وفضائلها .(٢٩)

ومن المؤكد أن هذا الادعاء قد أخفق دائما فى تفسير خبرة تلك المناطق الشاذة من العالم خارج حدود الولايات المتحدة . فهو لم يكن ينسجم أبدا مع تجربة بلدان أوروپا القارية ، حيث تعايشت طويلا مستويات من الإعانات الاجتماعية أكثر شمولا وسخاء من نظيراتها فى الولايات المتحدة مع عدم وجود أى شىء شبيه بطبقة دنيا من الطراز الأمريكى . وهو لا يكاد يمس من الناحية الفعلية أى جانب من خبرة البلدان الأنجلو سكسونية الأخرى . فأين هى الطبقات الدنيا المارقة من القانون فى النمسا أو النرويج ، حيث الإعانات الاجتماعية سخية ؟ وأين الطبقة الدنيا فى كندا ؟ وأين كانت الطبقة الدنيا فى نيوزيلندا القديمة فى الفترة التى سبقت الإصلاح؟ إن أسئلة كهذه لا تُسأل أبدًا ـ ناهيك عن أنها لا جواب عنها ـ فى عالم «اليمين الجديد» المتمركز حول أمريكا .

وفى نيوزيلندا حققت نظريات «اليمين الجديد» الأمريكى مأثرة نادرة وغريبة ـ وهى

---

(٢٩) للاطلاع على مثال لهذه اللغة الخطابية الطنانة ، انظر تشارلس مورّاى ، Losing Ground : American Social Policy, 1950 - 1980 ، نيويورك : بيزك بوكس ، ١٩٨٤ .

مأثرة تدحض نفسها بنفسها عند تطبيقها العملى . ذلك أن إلغاء كل الخدمات الاجتماعية العامة تقريبا ، وتقسيم فئات الدخل إلى شرائح بغرض توجيه الإعانات الاجتماعية ، قد أسفرا ، على نقيض ادعاءات «اليمين الجديد» الواثقة ، عن نصب فخ ليبرالى جديد من الفقر .

إن الطبقة الدنيا الموجودة فى أواخر التسعينيات ليست نتاج المخاطر المعنوية للرفاهة العالمية . فالمؤكد أنها راقدة فى حضانة ثقافة التبعية ، ولكن هذه الثقافة جاءت جزئيا وليدة الإصلاحات الاجتماعية الليبرالية الجديدة وأسواق العمل التى تحررت من الضوابط . إن النمو المفاجئ لطبقة دنيا فى نيوزيلندا ، كما فى المملكة المتحدة ، هو مثال كلاسيكى لصنع الفقر على يد الدولة الليبرالية الجديدة .

وفضلا عن نمو الطبقة الدنيا ، شهدت نيوزيلندا نموّا مذهلاً فى التفاوت الاقتصادى من كل صنف . ذلك أن التشريع ، بفرضه نظام العقود الفردية على سوق العمل ، أضعف كثيرا ما كان لدى المستخدَمين من قوة المساومة إزاء أصحاب العمل . وفى الوقت نفسه أجريت تخفيضات فى المستويات الحدية لضريبة الدخل ، أثّرت بصفة خاصة فيمن هم عند القمة . وكانت النتيجة أن زادت الفوارق فى الدخل فى نيوزيلندا على ما هى عليه فى أى بلد غربى آخر .(٣٠)

إن تحول السلطة فى نيوزيلندا ، من مؤسسات الدولة المركزية إلى مؤسسات السوق، لم يحدث من تلقاء ذاته ؛ وإنما حدث ، مثلما كانت الحال فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الڤيكتورية ، نتيجة لممارسة سلطة الدولة بصورة منتظمة وشاملة وبعيدة الأثر . كما استخدم نمط مختلف من الاستبدادية البرلمانية البريطانية لإعادة تشكيل اقتصاد نيوزيلندا وحياتها الاجتماعية . تقول كلسى : إن «سلطة حكومية مركزية قوية قامت ، فى غضون عقد من الزمان ، بإجراء تغيير ثورى فى اقتصاد نيوزيلندا وحياة شعبها ، وذلك فى تجاهل تام للعملية الديمقراطية والممارسات السياسية التعددية ، وبمساندة نخبة من القطاع الخاص»(٣١) .

وشملت مراحل هذه الثورة تسرب منظرين ليبراليين جدد إلى داخل حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى ، وقبول السياسة العامة الليبرالية الجديدة بعد عام ١٩٩٠ كتوافق

---

(٣٠) حول هذه النقطة ، انظر ، جريدة **ذى إيكونومست** ، عدد ٥ من نوفمبر عام ١٩٩٤ ، الصفحة ١٩ .
(٣١) كلسى ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٤٨ .

بين جناحيه يرسم حدود ما هو ممكن سياسيا ، وإعفاء البنك المركزى النيوزيلندى من المساءلة الديمقراطية ، وإلزامه بمهمة لا مرونة فيها هى تثبيت مستويات الأسعار بغض النظر عن الظروف الاقتصادية الأوسع نطاقا ، وتحصين السياسة الاقتصادية المحلية الليبرالية الجديدة ضد أي إمكانية لأن تواجه بمعارضة سياسية ، وذلك بربطها بخضوع نيوزيلندا لشروط «الجات» ومنظمة التجارة العالمية .

وكان الأمر الأكثر حسما قبل غيره، هو أن إعادة هيكلة الاقتصاد النيوزيلندى، بفتح أسواقه أمام تدفقات رءوس الأموال دونما تدخل من الدولة ، قد أعطت رأس المال العابر للوطنية سلطة اعتراض فعالة على السياسة العامة . فكلما لاح أن السياسات العامة يمكن أن تؤثر على القدرة التنافسية والأرباح والاستقرار الاقتصادى ، كان من الممكن إبطالها بالتهديد بهروب رءوس الأموال . وبذلك لم يعد ممكنا من الناحية السياسية الرجوع عن الإصلاحات الليبرالية الجديدة . ولم يقف الأمر عند حد تعطيل الأهداف الاشتراكية الديمقراطية التى اختطتها السياسة العامة فى فترات سابقة فى نيوزيلندا ، أو التخلى أو الرجوع عنها ، بل إنها استبعدت كبدائل محتملة فى الممارسة الديمقراطية . وكان هدف هذه الثورة هو عزل السياسة الليبرالية الجديدة عزلا لا رجعة فيه عن الخضوع للمساءلة الديمقراطية فى الحياة السياسية .

إن الأسلوب الليبرالى الجديد لإدارة دفة الحكم الذى اتبع فى نيوزيلندا لا يمكن أن يكون فعالا فى دولة تكون فيها السلطات موزعة على نطاق واسع . فمن الصعب مثلا تصور حدوث هذا التحول فى ألمانيا حيث تخضع السياسة العامة لقيود شديدة بسبب السلطات التى تتمتع بها الحكومات الإقليمية . ومن هذه الناحية تكون تجربة نيوزيلندا قريبة الشبه جدا من «التحول العظيم» الذى حدث فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر ، كما تثبت سياسة تاتشر فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات .

إن تغييرات كثيرة من تلك التى حدثت فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية فى أثناء الحقبة الليبرالية الجديدة، هى تغييرات لا يمكن الرجوع فيها ـ وذلك هو ماكان يرمى إليه من وضعوا تصاميمها ونفذوها . ومن الناحية الاقتصادية البحتة حققت التجربة الليبرالية الجديدة كثيرا من مقاصدها . فقد فرضت إعادة هيكلة للاقتصاد ـ وهو ما كانت الضرورة تقتضيه على أي حال ـ برغم أنه كان يمكن تحقيق هذا دون تكبد بعض من التكاليف التى تطلبتها السياسات الليبرالية الجديدة .

وقد كانت التكلفة الأساسية لتجربة نيوزيلندا هى فقدان التماسك الاجتماعى . وكان من التوابع السياسية لذلك انصهار أدى إلى نبذ النظام الانتخابى وتفتيت كل الأحزاب الرئيسية . وفى الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦ احتفظ **«الحزب الوطنى المحافظ»** (*) بالسلطة مقابل الدخول فى ائتلاف غير مستقر مع **«الحزب القومى»** (**) المعادى للهجرة الوافدة والذى يرأسه ونستون بيترز .

وفى هذا السياق السياسى الجديد، من المحتوم أن توجد فى نيوزيلندا قوى تتحدى الشرعية الديمقراطية لمشروع قيام سوق حرة فيها . ومع ذلك من المشكوك فيه كثيرا أن يتم إسقاط الإصلاحات الليبرالية الجديدة التى نفذت فى الثمانينيات والتسعينيات - ذلك أن اعتماد نيوزيلندا على الأسواق العالمية لرأس المال يستبعد حدوث ذلك . كما أن غلوّ السياسات الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا يعنى أن حكومة راغبة فى الاستجابة للسخط الشعبى سيكون لديها - فى المستقبل القريب على الأقل - هامش من الحرية تتحرك فيه .

ومن الممكن أن تصبح آثار أصولية السوق فى نيوزيلندا أكثر اعتدالا فى السنوات القليلة التالية . كما أن جميع الأحزاب السياسية النيوزيلندية تقريبا ستتخلى بصورة علنية عن العبارات المنمقة الليبرالية الجديدة . وسيعلن الساسة عن استنكارهم لتجاهل الأصوليين الاقتصاديين للاستقرار الاجتماعى . وسيصبح نقد تجاوزات التجربة الليبرالية الجديدة فى نيوزيلندا جزءًا لا يتجزأ من توافق سياسى جديد .

ومع ذلك ستظل الهياكل الأساسية قائمة . ولن يكون هناك رجوع عن سياسات «اليمين الجديد» فى نيوزيلندا . وسوف يعم الحنين إلى نيوزيلندا القديمة، ولكنه سيكون حنينا عديم الفعالية وفاقدا للمقدرة السياسية . فلقد تغير البلد، وتغير العالم الذى عليه أن يعيش فيه ، إلى درجة لن يكون معها الرجوع إلى ما كانت عليه نيوزيلندا قبل الإصلاح مجديًا أو جديرًا بمحاولة جادة .

إصلاح السوق كبديل للتنمية الاقتصادية فى المكسيك

فى غضون أسابيع من **الانهيار** (***) الذى حاق بالمكسيك ، وخُفِّضت فيه عملتها ،

(*) Conservative National Party .

(**) Nationalist Party .

(***) The Débôcle .

وتهددها خطر الإفلاس بسبب العجز عن سداد ديونها الخارجية ، جمع الرئيس كلينتون أربعين مليار دولار على سبيل الضمان لحكومةالمكسيك . وشمل هذا المبلغ عشرين مليار دولار كضمانات لقروض أمريكية ـ وتلك حزمة معونة مالية تجاوزت أى مثيل لها فكرت الولايات المتحدة فى أى يوم فى أن تقدمه لبلدان عالم ما بعد الشيوعية التى تمر بمرحلة انتقالية . وفضلا عن ذلك ، ألحت الولايات المتحدة على أن يقدم صندوق النقد الدولى قرضا للمكسيك مقداره ثمانية عشر مليار دولار ـ وتلك بدورها أكبر عملية إنقاذ قام بها الصندوق من قبل فى أى مكان من العالم . وفى يناير عام ١٩٩٧ أعرب الرئيس كلينتون عن ترحيبه بعملية الضمان بوصفها نجاحا غير مسبوق . وفى ١٥ من يناير عام ١٩٩٧ قامت المكسيك بسداد الشريحة المتبقية من قرض الطوارئ الذي حصلت عليه فى فبراير عام ١٩٩٥ . وفى الوقت نفسه أعلن وزير مالية المكسيك ، السيد جيارمو أورتيز ، أن المكسيك تتفاوض مع صندوق النقد الدولى على برنامج إقراض جديد مدته ثلاث سنوات . (٣٢)

وكانت هناك أسباب أربعة للتعهد الضخم غير المعهود فى سرعته الذى جمع الرئيس كلينتون أطرافه فى يناير عام ١٩٩٥ . ففى المقام الأول كان هذا التعهد يُعَدّ ضروريا للحيلولة دون أن يتجاوز **«التأثير المسكر»** (**) لانهيارات أسواق الأوراق المالية حدود أمريكا اللاتينية ليصل إلى أوروبا الشرقية وجنوب شرقى آسيا . كما كان ينظر إلى المساعدة المقدمة إلى المكسيك بحسبانها أمرا حيويا لنزع فتيل خطر جدى محدق بالمؤسسات المالية فى العالم . ثانيا ، ربما أجهض الضمان حدوث مزيد من الخسائر للأمريكيين الذين استثمرت مدخرات معاشاتهم التقاعدية فى المكسيك ، وبذلك أمكن الإقلال من الخسائر التى لحقت بمنشآت أمريكية ، مثل «سولومون براذرز» . ثالثا ، رئى أن عملية الإنقاذ لا مناص منها إذا أريد الحيلولة دون تردى حالة عدم الاستقرار السياسى فى المكسيك . ولما كان الرئيس كلينتون قد راهن بمستقبله السياسى على نجاح **«نافتا»** (***) ،

---

(٣٢) "Mexico replays loan early" ، فى جريدة **فايناشيال تيمس** ، عدد ١٦ من يناير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٦ .

(**) **Tequila Effect** (تكيلا مشروب مسكر يصنع فى المكسيك) ـ المترجم .

(***) **NAFTA** (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة **North American Free Trade Agreement**) . وتشمل هذه الاتفاقية الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) ـ المترجم .

أى «اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة» الموقعة بين الولايات المتحدة والمكسيك فى عام ١٩٩٢ ، فإن وقوع انتفاضة سياسية فى المكسيك كان من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا لتوقعات نجاحه فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٦ . ذلك أن للمكسيك أهمية إستراتيجية هائلة بالنسبة للولايات المتحدة .

وتقول وزارة التجارة الأمريكية إن المكسيك قد أصبحت بعد عام واحد من التصديق على «نافتا» من أكبر الدول فى التبادل مع الولايات المتحدة ، فى مكان ما بين كندا واليابان . فقد كانت المكسيك تشترى بضائع أمريكية تعادل مشتريات روسيا والصين وغالبية بلدان أوروبا معا .

إن للمكسيك تخوما تنتشر بها معابر مفتوحة على الولايات المتحدة طولها ألفا ميل . وهى أكبر مصدر منفرد للهجرة غير القانونية إلى الولايات المتحدة، ولو اردات هذه الأخيرة من العقاقير غير المشروعة (المخدرات) . وكان صانعو السياسة الأمريكيون يخشون أن يفجر الانهيار الاقتصادى فى المكسيك زيادة فى هذه الهجرة تكون لها أصداء سياسية خطيرة يتعذر على الولايات المتحدة التحكم فيها . وفى غضون خمس عشرة أو عشرين سنة سوف تتجاوز أعداد المكسيكيين الذين يعيشون فى الولايات المتحدة أعداد الزنوج الأمريكيين، ويصبحون أكبر أقلية فى الولايات المتحدة . وهم حتى فى الأوضاع الراهنة قوة سياسية لها وزنها .

وقد ظل الشمال ينظر إلى المكسيك على أنها بلد من بلدان أمريكا اللاتينية يتمتع باستقرار سياسى فريد لم «يسبق فيه حدوث أى شىء من قبل» . بل إن تمرد شعوب **المايا**(*) من أهالى مقاطعة شياباس ، الذى بدأ فى اليوم الأول من عام ١٩٩٤ ، طرح علامة استفهام حول تلك الأسطورة عن استكانة المكسيكيين . وربما يشكل انهيار اقتصادى سريع فى المكسيك عاملا يحفز على تفجر ثورات أخرى ، ومن الممكن أن يحرك عودةً إلى أزمة مديونية أمريكا اللاتينية التى حدثت فى عام ١٩٨٢ ، ربما على نطاق أوسع وأقل قابلية للسيطرة . ورئى أن انهيارا سياسيا شاملا فى المكسيك سوف تكون له بالنسبة للولايات المتحدة آثار ليست فى حسبانها .

(*) **المايا** : مجموعات من الشعوب الهندية تقطن يوكاتان وهندوراس وشمالى جواتيمالا وولاية تاباسكو فى المكسيك ، كانت لديهم حضارة بالغة الرقى عندما غزاهم الأوروبيون فى القرن السادس عشر ـ المترجم .

وربما كان السبب الرابع أكبر وزنا من أيٍّ من الأسباب الأخرى . لقد كانت المكسيك منصة عرض للإصلاح الليبرالى الجديد للسوق ، إذ كانت أول موقع ينفذ فيه المشروع الأمريكى لهندسة السوق الحرة . وكان لديها منذ أوائل الثمانينيات نخبة سياسية ممثلة للمنظمات المالية عبر الوطنية التى اتخذت فيها المذاهب الأمريكية للسوق الحرة طابعا مؤسسيا . وتحت رعاية صندوق النقد الدولى ، شرعت حكومة الرئيس ميجيل دى لا مدريد (١٩٨٢ ـ١٩٨٨) فى تنفيذ برنامج تقشفى ليبرالى جديد قوامه خفض الإنفاق الحكومى ، وضوابط للأجور والأسعار ، والخصخصة .(٣٣)

وكان انضمام المكسيك إلى «الجات» فى عام ١٩٨٥ إشارة إلى أن جناح التحديث فى **«الحزب الثورى المؤسسى»** (*) ، الذى حكم المكسيك لأكثر من ستة عقود ، قد تغلب على «ديناصوراته» . لقد قبل دعاة التحديث فى المكسيك الفكرة القائلة بأن السياسات الاقتصادية القائمة على شبه اكتفاء ذاتى ، والتى كانت متبعة فى الماضى ، سوف تتزايد تكلفتها فى المناخ الاقتصادى العالمى الذى تنبئوا به . وحظيت حكومة كارلوس ساليناس دى جورتارى (١٩٨٨ ـ١٩٩٤) بترحيب الرأى العام الأمريكى بكل قطاعاته ، بوصفها نموذجا للتحديث الناجح . كما أن مجلة **نيوزيويك** الأمريكية ، فى بابها المعنون بحق «الحكمة التقليدية» ، قد صوّرت المكسيك فى نهاية عام ١٩٩٣ بأن «نافتا» قد حولتها إلى «ولاية من ولايات **حزام الشمس** (**) للولايات المتحدة» .(٣٤)

وقد كانت دوائر الأعمال والنخب السياسية فى الولايات المتحدة على ثقة بأن المكسيك قد تحدَّثت . ولم يدر بخلدهم أن التحديث الاقتصادى للمكسيك يمكن أن يعنى أىَّ شىء إلا استيعابها داخل ثقافة دوائر الأعمال الأمريكية . ورأوا فى أزمة تخفيض قيمة العملة فى الفترة ١٩٩٤ ـ١٩٩٥ انتكاسة مؤقتة فى تزاوج بلدين فى ظل نظام سوق حرة أمريكية . وغدت المكسيك تجربة ليبرالية جديدة لا يمكن السماح لها بأن تفشل .

---

(٣٣) آى كامب ، المرجع السابق ، الصفحة ٢١٥ ؛ ن. لاسبح ، **Mexico : The Remaking of an Economy** ، واشنطن : مؤسسة بروكنجز ، ١٩٩٢ ، الفصل الثانى .

(*) **(PRI) Institutional Revolutionary Party** .

(**) **Sunbelt** : ويقصد به الولايات الجنوبية والجنوبية الغربية من الولايات المتحدة ، مقارنة بحزام الصقيع (Frostbelt) الذى يقصد به الولايات الشمالية والشمالية الشرقية من الولايات المتحدة ـالمترجم .

(٣٤) چورج ج كاستانيدا ، **The Mexican Shock : Its Meaning for the U. S.** ، نيويورك : ذى نيوپرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٤ .

وعندما طرحت حكومة الرئيس ساليناس جانبًا أجيالاً من التوجه القومى ومن السياسات الحمائية فى المكسيك من أجل إبرام اتفاق بشأن التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ، فإن ذلك لم يكن مجرد تسليم بواقع أن سياسة المكسيك القائمة على شبه اكتفاء ذاتى قد أصبحت سياسة غير قابلة للاستمرار . وهى عندما ربطت مصيرها السياسى بالمراهنة على أن النموذج الليبرالى الجديد للتنمية الاقتصادية صالح للتطبيق فى المكسيك ، كانت تقامر أيضا بالاستقرار السياسى فى المكسيك . ولقد أصبحت مقبولة كواقع سياسى تلك الفكرة السخيفة فى جوهرها والتى مفادها ـعلى حد قول واحد من ألمع المفكرين السياسيين فى المكسيك ـأن بلدًا «مختلفًا جذريا وبشراسة عن الولايات المتحدة» [٣٥] يمكن تحديثه فى أقل من عقد وفقًا لنموذج أمريكى .

وطبقا لإحدى الروايات [٣٦] فإن الفروع المكسيكية الحديثة النشأة لمتجر الڤيديو الأمريكى (Blockbusters) بدأت تعرض للبيع أفلاما سينمائية أمريكية إلى جانب الأفلام المكسيكية . وأصبحت أفلام أمريكا اللاتينية وأفلام أوروپا هى الأفلام الوحيدة التى تصنَّف كأفلام أجنبية . وكان ذلك بمثابة اعتناق واضح للاعتقاد الأمريكى بأن المكسيك والولايات المتحدة قد انصهرتا فى وحدة بالنسبة لجميع المقاصد العملية والثقافية .

إن المخاطر السياسية للإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد لا يستطيع أن يدركها أولئك الذين يتصورون أن مؤسسات السوق الحرة تؤدى عملها فى حالة من التوازن الطبيعى . وبينما لم يكن أحد يلمح هذه المخاطر فى الولايات المتحدة ، فإنها كانت مفهومة منذ فترة طويلة فى المكسيك . وقد أدركها بجلاء المهندس الرئيسى للسوق الحرة فى المكسيك ، الرئيس كارلوس ساليناس .

ففى حديث صحفى نشر فى أوائل عام ١٩٩١ ، استرعى ساليناس الانتباه إلى الربط الخاطئ بين إعادة الهيكلة الاقتصادية (البيريسترويكا) والمصارحة السياسية (الجلاسنوست) فى البرنامج الإصلاحى للرئيس السوڤييتى السابق جورباتشوف ، مُلمحًا إلى احتمال أن يكون هذا الربط هو المسئول عن الانهيار السوڤييتى : «إن الحريات من الصنف الذى تسمونه الجلاسنوست موجودة فى المكسيك منذ عشرات السنين . . . وعندما

---

(٣٥) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ .

(٣٦) أندرس أوپنهايمر ، Bordering on Chaos : Guerrillas, Stockbrokers, Politicians and Mexico Road to Prosperity ، نيويورك ولندن : ليتل براون ، ١٩٩٦ ، الصفحتان ٢٩٣ و ٢٩٤ .

تشرعون فى تطبيق إصلاح اقتصادى عنيف ، يجب أن تتأكدوا أنكم تبنون حوله توافقًا سياسيا . وإذا كنتم تطبقون فى الوقت نفسه إصلاحا سياسيا قاسيا ، فقد ينتهى بكم الأمر إلى أن لا إصلاح على الإطلاق . ونحن نريد إصلاحا ، ولا نريد بلدا ممزقا»[٣٧] . وربما تفسر هذه الملاحظات السبب فى أن ساليناس ظل حتى أواخر عام ١٩٨٩ يعارض ميثاق التجارة الحرة الذى أعلن فى فبراير عام١٩٩٠ أنه يسعى إلى إبرامه مع الولايات المتحدة .[٣٨] ومن الواضح أن ساليناس كان يفهم جيدا المخاطر السياسية التى ينطوى عليها إصلاح السوق فى المكسيك . لكن ناصحيه المقربين الأمريكيين لم يفهموا . لقد كانت مخاطر لم يسبق لها وجود فى الفلسفة الاقتصادية التى قامت عليها السياسات الأمريكية تجاه المكسيك .

ومع ذلك فإن مخاوف ساليناس كانت على أساس سليم . وكما حدث فى البلدان الأخرى التى بذلت فيها محاولة لهندسة سوق حرة ، فقد أصبح النظام السياسى الذى تبنى التجربة ضحية من ضحاياها . ففى انتخابات يوليه عام ١٩٩٧ لم يفقد «الحزب الثورى المؤسسى» سيطرته على عاصمة البلد فحسب لصالح كواوتيموك كاديناس من **«حزب الثورة الديمقراطية»** (*) اليسارى ، بل خسر أيضا الأغلبية التى كانت له فى **المجلس الأدنى للكونجرس** . (**) وعلى نطاق المكسيك شن «حزب الثورة الديمقراطية» حملة تحد جبارة **«الحزب العمل الوطنى»** (***) المحافظ للحصول على وضع حزب المعارضة الرئيسى . وظل «الحزب الثورى المؤسسى» مسيطرا على مجلس الشيوخ ، كما ظل أكبر حزب بمفرده ، ولكنه خسر من المقاعد قدر ما خسر طوال الأعوام الثمانية والستين التى استمر خلالها فى الحكم . لقد تآكل نظام «الحزب الثورى المؤسسى» بفعل السياسات التى اتسمت بانعدام الأمن الاقتصادى ، والتى سكبت عليها الوقود سياساته المتعلقة بالسوق الحرة .

---

(٣٧) كارلوس ساليناس ، "A New Hope for the Hemisphere" ، فى مجلة **نيو پرسپكتف كوارترلى** ، شتاء عام ١٩٩١ ، الصفحة ١٢٨ .

(٣٨) كاستانيدا ، المرجع السابق ، الصفحة ١٨٤ .

(*) Party of the Democratic Revolution (PRD) .

(**) النظام النيابى فى المكسيك هو على غرار مثيله فى الولايات المتحدة ، وهو فى البلدين يعرف بالكونجرس . وبينما يتكون الكونجرس فى الولايات المتحدة من مجلسى النواب والشيوخ ، فإنه يتكون فى المكسيك من المجلس الأدنى (مجلس النواب) ومجلس الشيوخ ـ المترجم .

(***) National Action Party (PAN) .

وأدت هندسة السوق فى المكسيك إلى تفاقم التباينات الاقتصادية والاجتماعية فيما كان لفترة طويلة واحدا من أشد مجتمعات العالم التى عرفت بعدم المساواة . ففى عام ١٩٩٢ حصل أغنى ١٠ فى المائة من المكسيكيين على ٣٨ فى المائة من الدخل القومى ، على حين لم يحصل النصف الأفقر إلا على ١٨ فى المائة منه . ويوزع ثلثا جميع الدخل على ٣٠ فى المائة من السكان . وهذا وضع سيئ إذا قورن حتى بالوضع فى الولايات المتحدة بعد عهد ريجان ، حيث كان أغنى ٢٠ فى المائة من السكان يحصلون على قرابة ٥٥ فى المائة من الدخل القومى . وحصلت شريحة فى قاع المجتمع يبلغ حجمها ٣٠ فى المائة من سكان المكسيك على ٨ فى المائة فقط من الدخل القومى . وفى عام ١٩٩٣ كان الحد الأدنى للأجر أقل من نصف ما كان عليه فى عام ١٩٧٥ .[٣٩] وتصنِّف دراسات استقصائية كثيرة المكسيك ضمن ثلاثة أو أربعة من البلدان التى يوجد بها أعلى تركز من أكثر أغنياء العالم ثراء . وأفادت بعض التقديرات أن مجموع ثروات اثنى عشر مكسيكيا يبلغ نحو ١٠ فى المائة من الناتج الإجمالى السنوى للمكسيك .[٤٠]

وما هو أبلغ دلالة من ثروة أغنى الأغنياء ، صغر حجم الطبقة الوسطى فى المكسيك ـ وحقيقة أن السياسات الليبرالية الجديدة قد جعلتها حتى أصغر حجما خلال الأعوام الخمسة عشر المنصرمة . ففيما بين عامى ١٩٤٠ و١٩٨٠ سمح النمو الاقتصادى المطرد فى المكسيك بتوسع تدريجى فى حجم الطبقة الوسطى ، وقد كتب المفكر السياسى المكسيكى چورچى كاستانيدا يقول :

«هناك بطبيعة الحال طبقة وسطى فى المكسيك . . . لكنها أقلية يتراوح حجمها بين ربع السكان وثلثهم . أما معظم السكان ، وهم فقراء يسكنون المدن وذوو بشرة قاتمة اللون، وكثيرا ما يكونون مستبعدين من ملامح الحياة العصرية المعروفة فى الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى (التعليم العام ، الرعاية الصحية الملائمة ، شغل الوظائف العامة ، الجلوس كمحلفين ، وهلم جرا) ، فإنهم يتزجون بعضهم ببعض . إنهم يعيشون ويعملون وينامون ويتعبدون بعيدا عن المجموعة الصغيرة ذات الثراء الفاحش والطبقة الوسطى الكبيرة ، وإن تكن مازالت محصورة . . . . وقد أتاحت العقود التى أعقبت الثورة المكسيكية ـ ربما حتى الخمسينيات ـ قدرا من الحراك الاجتماعى إلى أعلى ،

---

(٣٩) فرناندو پيريز كوريا ، "Modernizacion y mercado del trabajo" ، فى مجلة **Este Pais** ، عدد فبراير عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٢٧ . وقد ورد هذا المسح فى آى كامپ ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٢٠ .
(٤٠) نشرت واحدة من تلك الدراسات الاستقصائية فى مجلة **فوربس** ، عدد شتاء عام ١٩٩٤ .

وبعض الامتزاج ، وبالتأكيد مقدم نخبة جديدة من رجال الأعمال وطبقة وسطى صاعدة . وبحلول الثمانينيات كانت المكسيك قد عادت إلى سابق عهدها وطنا لثلاث أمم : الأقلية المولَّدة (*) ، أى النخب والشريحة العليا من الطبقة الوسطى ، وهم يعيشون عيشة متميزة وفى بحبوحة ؛ الأغلبية الخلاسية (**) ، وهى فقيرة وضخمة العدد ؛ الأقلية المعوزة تماما ، وهى تتألف ممن كان يطلق عليهم زمن الاستعمار «جمهورية الهنود» ، أى الأهالى من سكان تشياپاس وأواخاكا وميتشواكان وجريرو وشيهواوا وسونوره ، والذين يعرفون جميعا اليوم باسم المكسيك العميقة (***) . (٤١)

هذا وقد اتجه إصلاح السوق فى المكسيك منذ أوائل الثمانينيات وما بعدها صوب تفاقم التفاوتات الاقتصادية ، كما عكَس اتجاه النمو الذى نعمت به الطبقة الوسطى فى الأعوام الأربعين السابقة . وقد تسارعت هذه العملية مع قيام «نافتا» ، وقويت حركتها عند تطبيق برنامج التقشف فى أعقاب أزمة تخفيض قيمة العملة فى عام ١٩٩٤ . وقد علّق آى كامب على ذلك قائلا : «ثمة قضية اجتماعية ذات تفرعات هائلة ، ألا وهى قدرة اقتصاد بلد ما ونموذجه الاقتصادى على توليد حراك اجتماعى إلى أعلى ، وعلى زيادة حجم الطبقة الوسطى . ويكمن خطر كبير فى برنامج التقشف الذى طبقه الرئيس زيدييّو يتمثل فى أن . . . مكسيكيين كثيرين قد يفقدون وضعهم كأعضاء فى الطبقة الوسطى ، بل إن الأكثر احتمالا هو ألا يكون فى استطاعتهم الانتقال من الطبقة العاملة إلى الطبقة الوسطى» (٤٢) .

ولم تكن الآثار المقوِّضة للاستقرار الاجتماعى والناجمة عن السياسات الليبرالية الجديدة فى المكسيك مقتصرة على انكماش الطبقة الوسطى . إذ إن هذه السياسات زادت كثيرا من سوء أحوال أفقر فئات المجتمع . ففى عام ١٩٨٤ ، قبل أن يدخل المشروع الليبرالى الجديد حيز التنفيذ الفعلى ، كان النصف الأفقر من السكان يحصل على ٢٠,٧ فى المائة من الدخل القومى ، وبحلول عام ١٩٩٢ انخفضت هذه الحصة إلى ١٨,٤ فى

(*) **Criollo** : ويقال أيضا الأقلية المهجنة . كما يشار إلى أفرادها فى بعض المراجع بالبيض ـ المترجم .

(**) **Mestizo** : وتسمى بالعربية أحيانا كما تكتب باللاتينية «المستيزو» . والمستيزو شخص مختلط ، لاسيما شخص من أبوين أحدهما أوروبى والآخر أمريكى هندى ـ المترجم .

(***) **el Mexico profundo** .

(٤١) كاستانيدا ، المرجع السابق ، الصفحات ٣٥ و٣٦ و٣٨ .

(٤٢) آى كامپ ، المرجع السابق ، الصفحتان ٢١٢ و٢١٣ .

المائة . [٤٣] ولا شك فى أن حصة الفئات الأشد فقرا فى الدخل القومى المكسيكى للفترة ١٩٦٥ ـ١٩٩٦ ، الذى كان ثابتا أو آخذا فى التدهور ، قد واصلت الانخفاض ، وإن كانت الأرقام غير متوافرة .

وقد كان من نتائج الانفتاح التجارى الذى روّجت له «نافتا» أنه بحلول منتصف التسعينيات كان حوالى ٤٠ فى المائة من مشتريات الجمهور من مواد البقالة قد تركز فى متاجر «سوبر ماركت» من الطراز الأمريكى . وترتب على وصول المتاجر الأمريكية للبيع بالتجزئة ، مثل K - mart, Wal - mart ، توقف المتاجر المكسيكية الصغيرة بالآلاف عن العمل . [٤٤] وكان من أثر سياسات التحرر الاقتصادى ، مثل خصخصة الترتيبات التقليدية لحيازة الأرض ، وإبطال سياسات دعم أسعار المنتجات الزراعية ، جعل العمال الزراعيين والمجتمعات المحلية الريفية أكثر عرضة للتأثر بتقلبات السوق ، مثل انهيار سعر البن .

بل إن برنامج التقشف الذى فرض بعد إجهاض المشروع الليبرالى الجديد فى تخفيض قيمة العملة لعام ١٩٩٤ ، قد زاد الحالة سوءًا بالنسبة لفقراء الريف والمدينة على السواء . ففى عام ١٩٩٥ انكمش الاقتصاد المكسيكى بنسبة ٧ فى المائة . وفقدت ملايين الوظائف ـفى بلد يتسبب نمو سكانه ، كما تتسبب بنيتهم العمرية ، فى دخول نحو مليون عامل جديد سوق العمل كل سنة . واستنادا إلى الوكالة الأمريكية لتقدير الجدارة الائتمانية Standard and Poor's ، فقد بلغت الخسائر الناجمة عن الأزمة المصرفية التى أعقبت تخفيض قيمة العملة ، ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٦ ، أى أكثر من ضعف المبلغ العائد من خصخصة النظام المصرفى فى الفترة ١٩٩١ ـ١٩٩٢ . وطبقا لتقديرات غير رسمية فإن البطالة الظاهرة أو المستترة ربما طالت ربع قوة العمل . [٤٥]

ترجع منافاة الإصلاح الليبرالى الجديد فى المكسيك للعقل ، فى جانب منها، إلى أن نحو نصف السكان يشكلون طبقة دنيا مستبعدة . وقد نشأت الزيادات فى الثروات من أن إصلاحات السوق لم تسقط رذاذًا حتى على الطبقات الوسطى ، ومن باب أولى على الجحيم الذى يحياه الفقراء . وكفى نظريات «تساقط رذاذ» الرخاء أنها ليست موضع

(٤٣) كاستانيدا ، المرجع السابق ، الصفحة ١١٥ .

(٤٤) أندريس أوبنهايمر ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٩٣ .

(٤٥) المصدر : جريدة **فايناشيال تيمس** ، عدد ٢٨ من أكتوبر عام ١٩٩٦ .

ترحيب كاف فى البلدان المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا . أما فى المكسيك فإنها محض خيالات بورچيزية(*) .

وقد كان لتمرد الهنود والفلاحين الذى بدأ فى تشياپاس فى أول يناير عام ١٩٩٤ بهجمات شنت فى صورة حرب عصابات على مدينة سان كريستوبال دى لاس كازاس ، أسباب محلية كثيرة . وكانت المطالب الأساسية ذات طابع إصلاحى وليس ثوريا ، وتتعلق بصنوف الظلم ـ فى مجال حيازة الأرض ـ التى يعاينها الأهالى المنتمون إلى شعوب المايا المختلفة . وكان تمرد يوم رأس السنة الذى قام به **«جيش زاپاتستا للتحرر الوطنى»**(**) ـ سمى كذلك تمجيدا لذكرى الثائر المكسيكى **إميليانو زاپاتا** (***) هو فى الوقت نفسه عملا من أعمال المقاومة ضد الهيمنة الليبرالية الجديدة فى المكسيك .

ومع ذلك فإن «جيش زاپاتستا للتحرر الوطنى» كان يفتقر إلى أى برنامج متكامل منطقيا للمكسيك ككل . وكان زعيمهم القائد المساعد ذو الشخصية الغامضة ماركوس (الذى اتضح فيما بعد أنه أستاذ جامعى يدعى روفائيل سباستيان جللين) يعتنق مزيجا من الأفكار المادية وأفكار ما بعد الحداثة . وعلى الرغم من ذلك، فإن الحركة أثبتت قدرتها على إيقاع الفوضى فى سلطة الدولة ، وإن كانت قد أخفقت فى إزاحتها .

وفى هذا لا يختلف الزاپاتستا عن حركات العصابات التى قامت فى بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية على امتداد الأعوام العشرين الماضية . ففى ٢٩ من ديسمبر عام١٩٩٦ ، وقّع مقاتلو جيش «الوحدة الجواتيمالية الوطنية الثورية» معاهدة سلم مع حكومة الرئيس ألفارو أرزو . وبهذا أنهوا حربا استمرت منذ نوڤمبر عام ١٩٦٠ ، وحصدت ما بين مائة وخمسين ألفا وربع المليون من الأرواح، وأرغمت نحو مليون نسمة على النزوح من أراضيهم . ولكن نهاية أطول حرب عصابات شاملة فى أمريكا اللاتينية لم تكن تعنى أن المظالم التى كانت سببا فى اشتعالها قد أزيلت ، وإنما كانت تعنى أن سياسة الأرض المحروقة التى انتهجها الدكتاتور الجواتيمالى الچنرال إفرين ريوس مونت فى أوائل الثمانينيات قد أفلحت . وقل من المراقبين من يعتقد أن اتفاقات السلم سوف يعقبها عمل

(*) ربما نسبة إلى الشاعر الأرچنتينى **بورچيز** (١٩٠٠ ـ) ، وهو أيضا كاتب قصة قصيرة وناقد ـ المترجم .

(**) **Zapatista Army for National Liberation (EZLN)** .

(***) **إميليانو زاپاتا** : (١٨٧٩ ـ ١٩١٩) ، زعيم ثورى مكسيكى ، حرض على العصيان فى عام ١٩١٠ بهدف الإصلاح الزراعى . اغتيل فى كمين نصب له ـ المترجم .

فعال لمواجهة التمييز ضد الأغلبية المايا من سكان جواتيمالا . ومن غير المحتمل أن يختلف كثيرا مصير حركة الزاپاتستا التى يتزعمها القائد المساعد ماركوس .

وفى تزامن مع ركود اقتصادى أصاب مستويات المعيشة كاد أن يكون مستمرا منذ عام ١٩٨٢ ، أدت محاولة إقامة سوق حرة فى المكسيك إلى تفتيت صفوف الأقليات التى حكمت البلد على امتداد ستين عاما دون أن تقيم مؤسسات ديمقراطية تعمل بشكل سليم . ذلك أن الانتصارات التى أحرزتها المعارضة فى يوليه عام ١٩٩٧ هى علامات على ضعف «الحزب الثورى المؤسسى» وليست بعد دليلا على قوة الديمقراطية . وما هو أكثر من ذلك أن الفساد الذى تغلغل فى مؤسسات الدولة فى أثناء الفترة الليبرالية الجديدة قد خلق عقبات فى سير الديمقراطية فى المكسيك .

وكانت سلسلة اغتيالات الشخصيات العامة التى وقعت فى ظل رئاسة كارلوس ساليناس علامة على انهيار الاتفاقات الضمنية التى حكمت الحياة السياسية المكسيكية فى الماضى . ولا يمكن معرفة ما إذا كانت هذه الاغتيالات ـ اغتيال الكاردينال الكاثوليكى پوسادس فى مطار جوادالاخارا فى مايو عام ١٩٩٣ ؛ واغتيال لويس دونالدو كولوسيو ، مرشح «الحزب الثورى المؤسسى» للرئاسة الذى اختاره ساليناس ، فى تيخوانا ، فى مارس عام ١٩٩٤ ؛ واغتيال خوسيه فرانسسكو رويزماسيو ، صهر الرئيس ساليناس والأمين العام «للحزب الثورى المؤسسى» والذى أعد ليكون زعيما جديدا للأغلبية فى الكونجرس ، عندما تولى إرنستو زيدييّو السلطة فى سبتمبر عام ١٩٩٤ ـ من فعل «ديناصورات» «الحزب الثورى المؤسسى» الذين كانوا يعارضون الخطوات المترددة صوب الليبرالية السياسية ، أو من فعل كارتلات المخدرات انتقاما لرجوع ساليناس عن ميثاق سرى لعدم الاعتداء وقعه معهم .[٤٦]

وفى فبراير عام ١٩٩٥ أودع راءول ساليناس ، شقيق الرئيس السابق ، السجن بتهمة الاشتراك فى اغتيال خوسيه فرانسسكو رويز ماسيو [*] ؛ وفى نوڤمبر عام ١٩٩٥ ألقت الشرطة السويسرية القبض على زوجة راؤول ساليناس أثناء محاولتها سحب ما يزيد على ٨٠ مليون دولار من حساب كان زوجها قد فتحه باسم مستعار . وأشعل هذان الإجراءان شكوك كثيرين من المكسيكيين فى أن الرئيس وشقيقه قد تلاعبا فى عطاءات الخصخصة

---

(٤٦) حول هذه النقطة ، انظر ، أندريس أوپنهايمر ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٧ وما بعدها .

(*) بعد محاكمة طويلة لراءول ساليناس بدأت فى عام ١٩٥٥ ، أسدل عليها الستار فى يناير عام ١٩٩٩ بالحكم عليه بالسجن سبعين عاما ـ المترجم .

لصالحهما . وفى فبراير عام ١٩٩٧ نشرت مجلة **بروسيسو** الأسبوعية الوقورة ، التى تصدر فى مكسيكو سيتى ، وثائق تزعم وجود ارتباطات بين راءول ساليناس والنائب العام المناوب للمكسيك ماريو رويز ماسيو ، شقيق خوسيه فرانسيسكو رويز ماسيو الذى اغتيل ، وكارتلات المخدرات المكسيكية . وقد نفى محامو الرئيس السابق بشدة الوثائق التى نشرتها مجلة **بروسيسو**(٤٧) . ومن المشكوك فيه أن تظهر الحقيقة الكاملة فى يوم من الأيام .

ومن الممكن أيضا وجود خطر أن تصبح المكسيك «ديمقراطية مخدرات» : ففى فبراير عام ١٩٩٧ ألقى القبض على رئيس شرطة مكافحة المخدرات فى الحكومة المكسيكية ؛ وثمة ادعاء بأن شخصيات مكسيكية بارزة أخرى متورطة فى الاتجار بالمخدرات ، ومن بينهم حاكم ولاية سونوره بشمال غرب المكسيك . كما أن هناك خطرا حقيقيا تماما من اقتداء الحياة السياسية المكسيكية بنظيرتها فى كولومبيا . (٤٨)

إن السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التى نفذت كجزء من برنامج لتحديث نظام حكم «الحزب الثورى المؤسسى» أدت بدلا من ذلك إلى تدميره . وهذا هو الخطر السياسى الذى اعترف بوجوده الرئيس السابق كارلوس ساليناس دى جورتارى ، عندما شبّه الإصلاح الليبرالى الجديد فى المكسيك ببيريسترويكا جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى .

ويبدو أن السياسة الأمريكية القائمة على تشجيع الإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد فى المكسيك كانت مبنية على الاعتقاد الجازم بأنها وجدت فى كارلوس ساليناس نصيرا صلبا للأسواق الحرة . ومن الصعب معرفة ماذا كان سندها لهذا الاعتقاد . فكيف يمكن أن يتصور كائن من كان أن كارلوس ساليناس قد أصبح ـ فى ثقافة سياسية يُعَدّ الغش فيها فضيلة ـ ليبراليا جديدا وُلد من جديد ، وراهبا ماليا يعتنق مذهب مدرسة شيكاغو ؟ ومع ذلك ظل ساليناس ، وهو فى منصبه وبعد تركه بقليل ، يحظى بتأييد راسخ من قبل الولايات المتحدة كرئيس محتمل لمنظمة التجارة العالمية .

---

(٤٧) انظر ، "Mexican drug lords aided by brother of former President" ، فى جريدة **ذى تيمس** ، عدد ١٨ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٥ .

(٤٨) فيما يتعلق بالقبض على رئيس شرطة مكافحة المخدرات فى المكسيك ، انظر ، جريدة **فاينانشيال تيمس** ، "Top Mexican official held over drug link" ، الصفحة ٤ . وفيما يتعلق بالادعاءات ضد حاكم ولاية سونوره ، انظر ، جريدة **جارديان** ، "Governor aids Mexican drug trade" ، عدد ٢٤ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٠ . وفيما يتعلق بالادعاء بأن «سلطة كارتلات المخدرات فى المكسيك أكبر بكثير من السلطات المكسيكية ينبغى الحذر فى التسليم به» ، انظر ، ليلى كرافورد ، "Drugs scandal hits US - Mexico trust" ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ٢٨ من فبراير عام ١٩٩٧ .

لقد عمى بصر صناع السياسة الأمريكيين عن انغلاق الثقافة السياسية التى تصوروا أن بإمكانهم تغييرها . ولابد أنهم اعتقدوا ، برغم كل المظاهر ، أنهم يتعاملون مع ثقافة لا تختلف جذريا عن ثقافتهم ، ولم يفهموا ما قاله الكاتب المكسيكى الكبير أوكتافيو باز من أن «المكسيك هندية الجوهر . إنها ليست أوروبية» (٤٩) .

وكان يمكن لباز أن يضيف أنه إذا كان للثقافة المكسيكية والمجتمع المكسيكى طابع أوروبى، فيمكن توقع ألا تقل مقاومتهما للقيم الأمريكية عن مقاومة سائر البلدان الأوروبية لهما. ولو أن صانعى السياسة الأمريكيين لاحظوا هذه الحقائق ، لكانوا قد فسروها بأنها دليل على تخلف المكسيك المزمن. وقد كان «توافق واشنطن» على ثقة بأن المكسيك، مع بقية دول العالم، «ستصبح شبيهة لنا» عما قريب.

إن آثار إصلاح السوق فى المكسيك كانت آثارا سيئة حتى من وجهة نظر أمريكية ، إذ يجب أن نفترض أن مصلحة أمريكا الأولى فى المكسيك هى الحفاظ على استقرارها السياسى . ومع ذلك فإن السياسة الليبرالية الجديدة عملت على تحويل المكسيك من دولة أمريكية لاتينية ذات استقرار راسخ إلى دولة تواجه مستقبلا غامضا للغاية . ومن هذه الزاوية فإن الفلسفة الاقتصادية التى تسير السياسة الأمريكية على هديها فى الوقت الحاضر قد أساءت إلى المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة .

وقد فهم **مديرو الاستثمار** (*) الذين كانت لهم استثماراتهم فى المكسيك قبل تخفيض قيمة العملة أن أرباحهم الفاحشة نجمت عن المخاطرة الكبيرة التى خاضوها . (كانت إحدى نتائج الضمان نقل تكلفة تلك المخاطرة إلى عاتق الاقتصاد المكسيكى .) ولم يفهموا أن جانبا كبيرا من تلك المخاطرة كان مصدره الحماقات الكامنة فى برنامج تحديث هدفه إعادة هندسة الحياة الاقتصادية المكسيكية فى صورة مختلفة عن السوق الحرة الأمريكية .

ومن الصعب معرفة المسار الذى سوف تنخرط فيه الدولة المكسيكية فى أعقاب الليبرالية الجديدة . ذلك أن العودة إلى القومية الاقتصادية التى سادت فى الماضى أمر غير محتمل . وربما كان واضحا فى المكسيك ، أكثر من أى بلد آخر ، أن سياسات السوق الحرة قد فشلت فشلا ذريعا ، ولكنها لم تترك للمجتمع الذى خربته سوى خيارات إيجابية قليلة .

---

(٤٩) أوكتافيو باز "The Border of Time" ، فى المجلة الفصلية ، **نيو پرسپكتف كوارتلى** ، عدد شتاء عام ١٩٩١ ، الصفحة ٣٦ .

(*) **Fund Manager** : الشخص الذى يستثمر أموالا لصالح موكليه ـ المترجم .

نتائج هندسة السوق الحرة

إن أوجه الشبه الكثيرة بين الآثارالتى خلفتها سياسات السوق الحرة فى ثلاثة بلدان شديدة التباين ، هى المكسيك ونيوزيلندا والمملكة المتحدة ، ليست أوجه شبه عفوية على الإطلاق . فقد كانت السوق الحرة فى كل منها بمثابة رذيلة اعتصرت الطبقات الوسطى ، وحققت ثروات ضخمة لأقلية صغيرة ، وزادت حجم الطبقات الدنيا المستبعدة ، وألحقت أضرارا خطيرة بالأدوات السياسية التى تم تنفيذها من خلالها ، واستخدمت سلطات الدولة بلا وازع ، وأفسدت مؤسسات الدولة وأفقدتها إلى حد ما مشروعيتها . كما شتتت أو حطمت الائتلاف الذى كفل لها الدعم السياسى فى بادئ الأمر ، وفتتت المجتمعات . وخلفت فى أعقابها الشروط التى يتعين على أحزاب المعارضة أن تعمل وفقا لها .

غير أن آثارها على الأداء الاقتصادى اختلفت فى البلدان المختلفة ـ ففى حالة بريطانيا أصبح اقتصادها أكثر قدرة على المنافسة نتيجة لإعادة الهيكلة العميقة التى أحدثتها السوق الحرة . لكن هذا التحسن لم يغيّر اتجاه التدهور الاقتصادى الذى بدأ منذ ما يقرب من قرن ، كما كانت تكلفته عالية من حيث إقصاء بعض الفئات الاجتماعية . وبالمثل فى نيوزيلندا أنجزت السياسات الليبرالية الجديدة إعادة هيكلة الاقتصاد ، ولكن على حساب إلحاق أضرار فادحة بالتلاحم الاجتماعى . أما فى المكسيك فقد أنزلت أضرارا اجتماعية وسياسية واسعة النطاق دون نفع يذكر على الإطلاق للاقتصاد فى مجموعه .

وفى كل من البلدان الثلاثة : إما أن الأحزاب السياسية التى طبقت السياسات الليبرالية الجديدة خرجت من الحكم وإما أنها تصدعت . ففى نيوزيلندا أدى السخط الشعبى على تأييد الحزبين لسياسات السوق الحرة إلى انهيار النظام الانتخابى وتمزق كل من الحزبين الرئيسيين . وفى المكسيك أخذ «الحزب الثورى المؤسسى» يفقد سيطرته على السلطة . أما فى بريطانيا فإن إدخال إصلاحات دستورية كبرى يعد جزءاً رئيسيا من برنامج حزب العمال .

وفى الوقت نفسه أدت السيطرة الليبرالية الجديدة على مقاليد السياسة إلى إزاحة المشروعات السياسية المنافسة من حلبة المنافسة الجادة . ذلك أن One - Nation Toryism والاشتراكية الديمقراطية فى بريطانيا ، والقومية الاقتصادية والسياسة الحمائية فى المكسيك ، وكل ألوان الاقتصاد الكينزى الموجه فى نيوزيلندا ـ هذه كلها مشروعات سياسية تنتمى إلى الماضى بلا عودة . فقد حولت السوق الحرة كلاً من هذه الاقتصادات ونظم الحكم تحولا لا سبيل إلى

الرجوع عنه ، وساعدتها على ذلك التغيرات الواسعة النطاق فى التكنولوچيا وفى اقتصادات العالم ، التى تصورت لبرهة قصيرة أنها سخرتها لأهدافها الخاصة .

لقد تمكن «اليمين الجديد» من الاحتفاظ بالسلطة بالتعامل مع قدر ضئيل من التغيرات الاقتصادية والتكنولوچية التى تحدث فى العالم أجمع . وكان فى استطاعة مؤيدى السوق الحرة ، فى أوج ازدهارها ، تعبئة قوى العولمة الاقتصادية لإحكام قبضتهم على السياسة فى بلدان كثيرة . ومع دخول العولمة مرحلتها التالية ، فإن السوق الحرة سوف تتحطم بكل تأكيد .

■ الفصل الثالث ■

ما لا تعنيه العولمة

إن الرأسمالية ، بينما هي مستقرة اقتصاديا ، بل وتزداد استقرارا، فإنها بجعلها العقل البشرى مصدر المعرفة، تخلق عقلية وأسلوب حياة لا يتوافقان مع أحوالها الأساسية أو دوافعها ومؤسساتها الاجتماعية .

«جوزيف شومبيتر ، **عدم استقرار الرأسمالية**» . [1]

تعبير «العولمة» يمكن أن يعنى أشياء كثيرة . فهو من ناحية يعنى الانتشار العالمى للتكنولوچيات الحديثة فى الإنتاج الصناعى والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود ـ فى التجارة ، ورءوس الأموال ، والإنتاج ، والمعلومات . وهذه الزيادة فى الحركة عبر الحدود هى فى حد ذاتها نتيجة لانتشار التكنولوچيات الجديدة إلى مجتمعات ما زالت حتى اليوم فى مرحلة ما قبل الحداثة . والقول بأننا نعيش فى عصر العولمة ، إنما يعنى القول بأن كل مجتمع تقريبا هو الآن مجتمع صناعى أو يسير فى طريق التصنيع .

والعولمة تعنى أيضا أن كل الاقتصادات تقريبا متشابكة مع الاقتصادات الأخرى على نطاق العالم . وهناك بضعة بلدان ، مثل كوريا الشمالية ، تسعى إلى عزل اقتصاداتها عن بقية العالم ؛ ونجحت فى الاحتفاظ بالاستقلال عن الأسواق العالمية ، وإن يكن بشىء من التكلفة الاقتصادية والبشرية فى آن واحد . إن العولمة عملية تاريخية . و «هى لا تقتضى أن تكون الحياة الاقتصادية متكاملة بنفس الدرجة وبكثافة . وكما أفادت دراسة إبداعية

---

(١) جوزيف شومبيتر ، "The Instability of Capitalism" ، مجلة **إيكونوميك چورنال** ، المجلد ٣٨ ، عدد سبتمبر عام ١٩٢٨ ، الصفحة ٣٦٨ .

للموضوع ، فإن العولمة ليست حالة مفردة ، أو عملية خطية ، أو نقطة نهاية أخيرة للتغير الاجتماعى» [٢] .

كذلك ليست العولمة حالة أخيرة تسير نحوها كل الاقتصادات . ذلك أن الحالة العامة للتكامل المتكافىء فى نشاط عالمى النطاق هى على وجه التحديد ما **لا** تعنيه العولمة . على النقيض فإن الترابط المتزايد للنشاط الاقتصادى على نطاق العالم يؤكد التطور غير المتكافىء بين البلدان المختلفة . كما أنه يبالغ فى اعتماد الدول النامية فى «الأطراف» ، مثل المكسيك ، على الاستثمار القادم من الاقتصادات الأقرب إلى «المركز» مثل الولايات المتحدة . وبرغم أنه من نتائج الاقتصاد الأكثر عولمة إسقاط أو إضعاف بعض الفروق فى العلاقات الاقتصادية بين الدول ـ بين البلدان الغربية والصين على سبيل المثال ـ فإنه فى الوقت نفسه يعزز بعض الفروق فى العلاقات القائمة ويخلق فروقا جديدة .

كذلك فإن الزعم بأننا نمر بمرحلة تقدم سريع فى سير عولمة الحياة الاقتصادية ، لا يعنى بالضرورة أن **كل** جانب من جوانب النشاط الاقتصادى فى أى مجتمع يصبح أشد حساسية للنشاط الاقتصادى على نطاق العالم . ومع ذلك فإن العولمة تمضى قدما ، وسيكون صحيحا دائما أن بعض أبعاد الحياة الاقتصادية لمجتمع ما لا تتأثر بالأسواق العالمية ، برغم أن هذه الأبعاد يمكن أن تتبدل بمضى الوقت .

إن ظهور أسعار سوق عالمية لبعض السلع ليس إلا بداية للعولمة . وتوجد اليوم مجتمعات قليلة لا يكون جانب كبير من حياتها متشابكا مع الأنشطة الاقتصادية فى أسواق بعيدة من العالم . ومع ذلك فإنه طوال القرن التاسع عشر ، وبالنسبة لجزء كبير من القرن العشرين ، لم تمس الأسواق العالمية غالبية المجتمعات . وقد اختفت الآن غالبية تلك المجتمعات التقليدية ، أو أنها جذبت بقوة لا تقاوم فى شباك علاقات السوق العالمية .

ففى الصين ، وحتى العقود القليلة الماضية ، كان عشرات الملايين من السكان يعيشون فى جماعات قروية لا تربطها بالعالم سوى علاقات طفيفة ومتقطعة . فهذه الجماعات ، إذ عايشت التحويل القسرى إلى الجماعية ، كما عايشت أحداث الثورة

---

(٢) ديفيد هيلد ، ديفيد جولابلات ، أنطونى ماكجرو ، چوناثان پرآتون ، "The Globalization of Econom- ic Activity" ، فى مجلة **نيوپوليتيكال إيكونومى** ، المجلد ٢ ، العدد ٢ ، يولية عام ١٩٩٧ ، الصفحات ٢٥٧ إلى ٢٧٧ . انظر أيضا لنفس المؤلفين ، **Global Flows, Global Transformations : Theories and Evidence** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٧ . وإنى مدين كثيرا لديفيد هيلد لأنه وضع الورقة التى مهدت الطريق والتى أشرت إليها أعلاه ، تحت تصرفى قبل نشرها .

الثقافية ، فإنها تتفكك الآن ، وذلك لأن الإقحام القسرى للأسواق يرغم الفلاحين الفقراء على التماس الرزق فى المدن أو فى مناطق نائية من الصين . كما أن إصلاحات السوق فى الهند تُعَدّ تحديا لأعراف الزواج وقواعد التمييز بين الطوائف التى عاشت أربعين عاما بعد نهاية الحكم البريطانى . وفى الوقت نفسه تثير هذه التغييرات حركات الهندوس الراديكالية التى تعارض الاعتقاد القائل بأن التحديث فى الهند لابد أن يعنى مزيدا من التغريب . وفى الاتحاد السوڤييتى السابق ينجح التحول إلى السوق ، حيث أخفقت الشيوعية ، فى أن يفرض على الحياة الاجتماعية نوعا من الحداثة - حتى إذا كانت مجرد حداثة الفقر والتفتت الثقافى . أما المجتمعات الاشتراكية والتقليدية التى كانت فى الماضى تقف خارج السوق العالمية فإنه لم يعد فى وسعها أن تظل كذلك .

ومع ذلك فإنه بمعنى آخر تُعَدّ العولمة اختزالاً للتغيرات الثقافية التى تجىء عندما تصبح المجتمعات مرتبطة بالأسواق العالمية ومعتمدة عليها بدرجات متفاوتة . كما أن مقدم التكنولوچيات الحديثة للمعلومات والاتصالات كان يعنى أن تأثر أشكال الحياة الثقافية بعضها ببعض أصبح أكثر عمقا من ذى قبل .

ولم تعد الأسماء التجارية لكثير من السلع الاستهلاكية خاصة ببلد محدد ، وإنما أصبحت علامات عالمية . فالشركات تنتج سلعا متماثلة تماما لتوزيعها على نطاق العالم . والثقافات الشعبية فى كل المجتمعات تقريبا مغمورة فى رصيد مشترك من الصور . وبلدان الاتحاد الأوروبى تتقاسم الصور التى تستوعبها من أفلام هوليود أكثر مما يتقاسم أى بلد منها أى جانب من ثقافة أى بلد أوروبى آخر . وينطبق الشىء نفسه على شرقى آسيا .

وخلف ما للعولمة من هذه «المعانى» كلها ، توجد فكرة أساسية واحدة يمكن أن تسمى «طمس الخصائص المحلية» : اقتلاع الأنشطة والعلاقات من أصولها وثقافاتها المحلية . كما تعنى دفع أنشطة كانت محلية حتى وقت قريب إلى شبكات العلاقات البعيدة أو العالمية النطاق . ويوجز أنطونى چيدنز ذلك قائلا : إن «العولمة يمكن . . . . . تعريفها بأنها تكثيف العلاقات الاجتماعية العالمية التى تربط ما بين الوقائع البعيدة بواسطة أحداث تقع على بعد أميال كثيرة ، والعكس بالعكس» . [٣]

وهكذا تتضاءل باستمرار سيطرة الظروف المحلية والقومية على الأسعار المحلية -

---

(٣) أنطونى چيدنز ، The Consequences of Modernity ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٦٤ .

للسلع الاستهلاكية ، والأصول المالية ، مثل الأسهم والسندات ، بل وللأيدى العاملة ـ التى تتقلب مع تقلب أسعار السوق العالمية . فالشركات المتعددة الجنسية تقوم بتجزئة سلسلة إنتاج منتجاتها ، وتوطّن الحلقات فى بلدان مختلفة حول العالم اعتمادا على ما يبدو فى أى وقت أنه يحقق أكبر منفعة لها . ويتضاءل باستمرار ارتباط المنتجات التى تبيعها الشركات المتعددة الجنسية بأى بلد واحد ، على حين يزداد ارتباطها باسم تجارى عالمى أو باسم الشركة نفسها . وفى بلدان كثيرة يتم التعرف على الصور نفسها ـ فى الإعلانات ووسائل الترفيه . فالعولمة تعنى إخراج الأنشطة الاجتماعية من نطاق المعرفة المحلية وصبها فى شبكات تكيِّفها فيها الأحداث العالمية ، أو تكيّف هى فيها هذه الأحداث .

وكثيرا ما تجرى مساواة العولمة باتجاه نحو تجانس المنتجات . وذلك مرة أخرى هو مجرد ما **لا** تعنيه العولمة . فالأسواق العالمية التى يتنقل فيها رأس المال والإنتاج بحرية عبر الحدود تعمل على وجه التحديد بسبب **الاختلافات** بين المحليات والدول والمناطق . فلو كانت الأجور والمهارات والبنية الأساسية والمخاطر السياسية هى نفسها على نطاق العالم ، ما أمكن أن يحدث نمو للأسواق العالمية . ولو كانت الظروف متماثلة فى كل مكان ما أمكن أن تتحقق أرباح عن طريق الاستثمار وإقامة المصانع فى كل مكان . إذ إن الأسواق العالمية لا تزدهر إلا على الاختلافات بين الاقتصادات . وهذا من الأسباب التى جعلت للاتجاه نحو العولمة مثل هذا الزخم الذى لا يقاوم .

وإذا كان رأس المال الزئبقى ذو القابلية العالية للتنقل يتفادى أى بلد أو إقليم بعينه ، لأن هذا البلد أو الإقليم يفتقر إلى البنية الأساسية ، أو إلى قوة عمل ماهرة ، أو إلى الاستقرارالسياسى ـ مثلما تفادى رأس المال الاستثمارى الخاص إفريقيا الوسطى والغربية على امتداد العقود القليلة الماضية ـ فستصبح تلك الأجزاء من العالم أكثر فقرا ، وسيتم تضخيم اختلافاتها عن المناطق التى تُعَدّ مواقع جاذبة لرأس المال الإنتاجى . وإذا ما انتشرت التكنولوچيات الجديدة من البلدان الغربية التى نشأت فيها إلى شرقى آسيا ، فإنها لن تحمل معها الثقافات الاقتصادية ـ التشكيلات المتنوعة للرأسمالية ـ التى أنتجتها . على النقيض من ذلك ، إذ إنها ستغذى وتعزز الثقافات الاقتصادية المحلية لتلك المناطق . وعندما تدخل التكنولوچيات الجديدة اقتصادات كانت قد منعت فى الماضى من دخولها ، أو كانت تفتقر إلى مؤسسات السوق التى كان يمكنها استغلالها بفعالية ، فإنها ستتفاعل مع الثقافات المحلية لتوليد أنماط من الرأسمالية لم تكن حتى ذلك الحين موجودة فى أى مكان .

ولنأخذ مثال الصين . إن دخول البر الرئيسى للصين فى الأسواق العالمية لا يعنى أن الحياة الاقتصادية الصينية ستصبح شبيهة لمثيلتها فى أى بلد صناعى آخر . فهى شديدة الاختلاف منذ الآن عن الرأسمالية التى نشأت فى روسيا ما بعد الشيوعية والتى تُعَدّ العلاقات العائلية فيها أقل أهمية بكثير . كما أن الرأسمالية الصينية يجمعها شبه شديد بالرأسمالية التى يمارسها الصينيون المشتتون فى كل مكان فى العالم . ولكنها رأسمالية ذات قسمات مميزة وفريدة كثيرة ناشئة عن التاريخ المضطرب الرهيب للأمة طوال الجيلين الماضيين .

وفى الصين ، كما فى المجتمعات الأخرى ، تعبّر حياة الأسواق عن الثقافة الأوسع والأعمق التى تكون الأسواق فيها مجرد القمة المنظورة . كما أن المكانة التى تحتلها علاقات الثقة فى العائلات والأسواق فى المجتمعات المختلفة هى فى حد ذاتها ضمان بأنه سيحدث تغير جوهرى فى ثقافاتها الاقتصادية ـ أى حجم المنشآت ، ومدى تركز أو انتشار حيازات رأس المال ، وما شابه .

ولما كانت الثقة فى الصين لا تتجاوز بسهولة أعضاء الأسرة ، فمن غير المرجح أن تتخذ دوائر الأعمال الشكل الذى اتخذته فى اليابان ، حيث علاقات الثقة التى تتجاوز كثيرا شبكة القرابة هى العلاقات المألوفة . فاقتصاد السوق ذو الطابع الرأسمالى تماما فى الصين يمكن أن يختلف عن مثيله فى اليابان قدر اختلافه عن الرأسمالية الغربية . ومن المحتمل أن يشتمل على أعمال صغيرة كثيرة مزدهرة ، وشركات كبيرة قليلة من الأنواع الشائعة فى اليابان . كما أنه لن يقوم على طبقة متوسطة من النوع الذى وجد فى اليابان لفترة طويلة ، أو يفرز بالضرورة مثل هذه الطبقة . بل يبدو أن هذا النوع من الرأسمالية بدأ يظهر كنتيجة للإصلاحات السريعة للسوق فى مناطق عديدة من الصين .

ولذلك إرهاصات كثيرة فى مناطق الشتات الصينى . وكما لاحظ «ميكلثويت» و«ودريدج» فإن :

«شبكة البمبو للنشاط العائلى التى خلقها المنظمون الصينيون عبر البحار ، ليست مجرد صورة مختلفة أخرى مثيرة ، وإنما هى نموذج بديل مكتمل الصفات ـ ونموذج يبدو متزايد القوة . . . ففى الفلبين لا يشكل صينيو ما وراء البحار إلا واحدًا فى المائة من سكان البلد ، ولكنهم يتحكمون فى أكثر من نصف سوق الأوراق المالية . والنسبتان المقابلتان فى إندونيسيا هما ٤ فى المائة و٧٥ فى المائة ، وفى ماليزيا ٣٢ فى المائة و٦٠ فى المائة . . . وبحلول عام ١٩٩٦ كان الصينيون فيما وراء البحار ، البالغ عددهم ٥١ مليون صينى ،

يتحكمون فى اقتصاد قيمته ٧٠٠ مليار دولار ـ أى قرابة مجموع ما يتحكم فيه سكان البر الرئيسى للصين البالغ عددهم ٢,١ مليار نسمة» . [(٤)]

كذلك فإن نمو الأسواق العالمية لا يعنى أن ثقافة الأعمال الأمريكية سيتم استنساخها فى كل أرجاء العالم . ذلك أن اعتقاد الأمريكيين بأن الشركات هى قبل أى شىء آخر أدوات لتحقيق الأرباح للمساهمين، هو اعتقاد لا تشاطرهم فيه غالبية أنماط الرأسمالية الأخرى .

ففى ألمانيا تكون مصالح كثيرين من **«أصحاب المصالح غير المالية»** [(*)] ، فضلا عن المساهمين ، ممثلة فى مجالس إدارة الشركات . ومن غير المتصور أن تنسحب مؤسسة كبيرة من سوق الأيدى العاملة المحلية بنفس السرعة والشمول اللذين انتقلت بهما الشركات الأمريكية من كاليفورنيا إلى المكسيك . ذلك أن وجود سوق عالمية تتشكل بحيث تعكس الممارسة الأمريكية فى مجال الأعمال من شأنها تقويض الأسواق الاجتماعية التى بنيت وفقا للنموذج الألمانى لما بعد الحرب ؛ ولكنها لن تحوّل الرأسمالية الألمانية إلى صورة أخرى من المذهب الفردى الذى تقوم عليه الرأسمالية الأمريكية . وبدلا من ذلك فإنها ستسفر عن تغيير فى طابع الرأسمالية فى كل من ألمانيا وأمريكا .

وليست هناك ثقافة اقتصادية فى أى مكان فى العالم تستطيع مقاومة التغييرات التى يفرضها وجود الأسواق العالمية . وفى كل حالة ، بما فى ذلك الولايات المتحدة نفسها ، ستكون النتيجة توليد أنواع جديدة من الرأسمالية . فالأسواق العالمية تفرض تحديثا قسريا على الاقتصادات فى كل مكان ؛ ولا تخلق نسخًا طبق الأصل من ثقافات الأعمال القديمة . ويجرى خلق رأسماليات جديدة وتدمير رأسماليات قديمة .

وبالمثل فإن انتشار الاتصالات العالمية لا ينتج أى شىء شبيه بالتلاقى بين الثقافات . فوجهة النظر الأمريكية العالمية التى تروج لها القناة التليفزيونية CNN ـ التى وفقا لها ، وعلى نقيض الظواهر وكل الحقائق الأساسية ، تعد القيم الأمريكية قيمًا كونية ،

---

(٤) چون ميكلثويت وأدرين وودريدچ ، **The Witch Doctors** ، لندن : هاينمان ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٩٤ .

(*) **Stakeholders** : أصحاب المصالح غير المالية المرتبطة بشركة معينة ، والذين تعتمد عليهم هذه الشركة فى أمور جوهرية كثيرة ، من بينها التوريدات مثلا ، وكذلك المستخدمون ، والجماعات المحلية ، بل والمستهلكون ، وكثيرا ما يكون لهؤلاء جميعا حق التصويت فى إدارة الشركات . ويقابلهم المساهمون (Shareholders) أصحاب المصالح المالية ـ المترجم .

والمؤسسات الأمريكية هى الحل لأكثر مشكلات العالم عنادًا ـ إنما تمثل ظاهرة عابرة بسبب سبق أمريكا الحالى فى تكنولوچيا الاتصالات . وهى ليست معلمًا على الطريق إلى حضارة عالمية . إن شركات وسائل الإعلام التى تغير ناتجها لتلائم الثقافات المختلفة ، مثل شركة MTV ، يمكن توقع أن تظل عالمية . وإذا ظلت قناة CNN لا ترى أى شىء فى العالم إلا من وجهة نظر أمريكا ، فالأرجح أنها ستصبح فى القريب العاجل مجرد شركة إعلام وطنية بين شركات كثيرة أخرى .

وعن طريق تمكين ممارسى الثقافات المختلفة المشتتين جغرافيا من التفاعل خلال الوسائط الجديدة للاتصالات ، فإن العولمة تكون أداة للتعبير عن الفروق الثقافية وتعميقها . كما أن سكان جنوب آسيا المنتشرين فى البلدان الأوروپية يعززون روابطهم الثقافية عندما يشاهدون القنوات التليفزيونية التى تبث بلغاتهم عبر الأقمار الصناعية وتجسد تاريخهم وقيمهم . فالأكراد المنفيون فى البلدان الأوروپية يحافظون على ثقافتهم المشتركة من خلال قناة تليفزيونية كردية .

والانتشار العالمى لصور مماثلة هو أثر ظاهر للوسائط العالمية للاتصالات . فهذه الوسائط تحطِّم الثقافات المشتركة ، وتُحل محلها آثارا وشظايا . ومع ذلك فإن الوسائط الحديثة للاتصالات باستطاعتها أيضا ـ كما هى الحال فى اليابان وسنغافورة وماليزيا والصين ـ تمكين الثقافات من تأكيد هوياتها واختلافاتها عن المرحلة المتأخرة من الحداثة الغربية ، وبعضها عن بعض .

والاقتصادات يمكن أن تصبح أكثر اندماجا بعضها فى بعض ـ مثلما كانت الحال بين اقتصادى اليابان والولايات المتحدة فى العقود الأخيرة ـ دون أن تتماثل فى طريقة أدائها الأعمال . وبرغم التجارة التى تزايدت كثيرا بين البلدين ، فإن الثقافة السائدة بين الشركات اليابانية تختلف اختلافا شديدا عن مثيلاتها لدى أية شركة أمريكية . فلم تعمد أية شركة يابانية إلى تقليص لحجم الإنتاج أو إرجاء من النوع الذى أصبح روتينا فى جميع الشركات الأمريكية الرئيسية تقريبا . وهذه الاختلافات بين الشركات الأمريكية واليابانية تعكس الفروق بين ثقافاتها الأم .

العولمة اليوم وقبل عام ١٩١٤

كان العالم قبل عام ١٩١٤ شبيها بسوق عالمية ، ولم تكن الحدود القليلة الموجودة حينذاك ذات أهمية كبيرة . وكان الناس والنقود والسلع يتنقلون فى حرية . وكانت الأسس التكنولوچية للسوق الحرة فى القرن التاسع عشر متمثلة فى كوابل التلغراف الممتدة

فى قاع البحار فيما بين القارات وفى السفن البخارية التى عرفها النصف الثانى من هذا القرن. ومنذ ذلك الحين ارتبطت موانى العالم معا ، وأخذت تظهر إلى الوجود أسعار عالمية لكثير من السلع . وبحلول أواخر القرن التاسع عشر (على وجه التقريب من عام ١٨٧٨ إلى عام ١٩١٤) جاء إلى الوجود نظام مالى دولى كان بمثابة قيد على الاستقلال الاقتصادى للحكومات الوطنية . وفى تلك «الحقبة الجميلة»، كانت سيادة الدول القومية محصورة فى السياسات الاقتصادية التى باستطاعتها اتباعها عن طريق «قاعدة الذهب» التى كانت سارية فى ذلك الحين بنفس الفعالية التى تستطيع بها اتباعها الآن عن طريق قابلية رأس المال للتنقل . ومن خلال هذه الطرق جميعا يمكننا أن نتعرف فى عالم ما قبل عام ١٩١٤ على إرهاصات السوق العالمية الراهنة .

ومع ذلك من الخطأ الجسيم أن نخلص إلى أننا قد عدنا إلى الاقتصاد العالمى للقرن التاسع عشر . فجميع جوانب العولمة الاقتصادية اليوم - السرعة ، الحجم ، الاتصالات المتبادلة بين تنقلات البضائع والمعلومات عبر العالم - أكبر بدرجة هائلة من أي أبعاد وجدت فى أي فترة سابقة . ولنتأمل فى بعض هذه الأبعاد . فى غضون فترة ما بعد الحرب، نمت التجارة العالمية اثنتى عشرة مرة ، على حين لم يزد الإنتاج فى الوقت نفسه إلا خمس مرات فقط . وفى جميع البلدان تقريبا تشكل الواردات والصادرات نسبة من النشاط الاقتصادى أكبر كثيرا مما كانت عليه فى الماضى . ويفيد تقرير أكاديمى أن الروابط التجارية بين عينة ثابتة قوامها ٦٨ بلدا، زادت من ٦٤ فى المائة فى عام ١٩٥٠ إلى ٩٥ فى المائة فى عام ١٩٩٠ .[(٥)] وحتى فى السوق الأمريكية الشاسعة التى تكون فيها التجارة الداخلية فقط هى المجال المتاح للشركات الصغيرة ، فإن خمس الشركات التى لديها أقل من ٥٠٠ عامل كانت تصدّر بضائع أو خدمات فى عام ١٩٩٤ ، وتلك النسبة فى ازدياد .[(٦)]

وليس هناك شك فى أنه ، منذ ثمانينيات هذا القرن على الأقل ، كانت نسبة التجارة العالمية إلى الناتج المحلى الإجمالى تتجاوز مثيلتها التى عرفت فى أى وقت فى الاقتصاد الدولى المفتوح الذى كان موجودا قبل الحرب العالمية الأولى .[(٧)] كما حدث توسع ضخم وغير مسبوق فى حجم التجارة .

وتوجد الآن سوق عالمية فى رأس المال على نحو لم يعرف من قبل ، كما توجد بيّنة

---

(٥) توم نييروب، Systems and Regions in Global Politics، لندن: چون ويلى، ١٩٩٤، الفصل ٣.

(٦) ميكلثويت وودريدچ ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٤٥ .

(٧) انظر ، پول كروجمان ، "Growing World Trade : Causes and Consequences" ، أبحاث بروكنجز فى النشاط الاقتصادى ، العدد ١ (١٩٩٥) .

قوية على أن المستثمرين فى كثير من البلدان ينوعون ما فى حوزتهم عالميا سواء من الأسهم أو السندات ، وعلى أنه نتيجة لذلك كانت عوائد رأس المال تتجه إلى التقارب فى العقدين الأخيرين . (٨) وهو اتجاه أكثر وضوحا فيما يتعلق بالسندات الحكومية منه فيما يتعلق بالأسهم، ولكنه ظاهر ولا شك فيه . (٩) وتتحدد أسعار الفائدة فى جميع البلدان بدرجة متزايدة بالظروف العالمية ، وليس بالظروف أو السياسات فى أى بلد واحد . كما أن تدفقات الاستثمار الخاص من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان الحديثة التصنيع ازدادت بمقدار عشرين مرة فى الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٢ . (١٠)

وربما كان من الأمور البالغة الدلالة أن المعاملات فى أسواق الصرف الأجنبى وصلت الآن إلى رقم يبعث على الدهشة ، هو حوالى ١,٢ تريليون دولار فى اليوم ـ أى أعلى بمقدار خمسين مرة من مستوى التجارة العالمية . كما أن حوالى ٩٥ فى المائة من هذه المعاملات له طبيعة المضاربة ، وكثير منها يستخدم أدوات مالية اشتقاقية (*) جديدة معقدة تقوم على العمليات الآجلة وحقوق الخيار (**) . (١١) يقول ميشيل ألبرت : إن «الحجم اليومى للمعاملات فى أسواق الصرف الأجنبى فى العالم يبلغ حوالى ٩٠٠ مليار دولار ـ أى ما يساوى الناتج المحلى الإجمالى السنوى لفرنسا ، وما يزيد بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار على مجموع احتياطيات العملات الأجنبية فى البنوك المركزية بالعالم» (١٢) .

---

(٨) من أجل الإلمام ببراهين على هذه النقطة ، انظر ، ج . فرانكل ، **The Internationalization of Equity Markets** ، شيكاغو : إدارة النشر بجامعة شيكاغو ، ١٩٩٤ ؛ هـ . أكدوجان ، **The Integration of International Capital Markets** ، لندن ، إدوارد إلجار ، ١٩٩٥ .

(٩) حول الاتجاه إلى التسعير العالمى للأسهم ، انظر ، لويل بريان وديانا فاريل ، **Market Unbound : Unleashing Global Capitalism** ، نيويورك : چون ويلى ، ١٩٩٦ ، الفصل الثانى .

(١٠) الجات ، **International Trade 1993 - 4** ، المجلد ١ ، چنيف : الجات ، ١٩٩٤ ؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، **Human Development Report 1994** ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد، ١٩٩٤ ؛ برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **World Investment Report 1994**، چنيف ، برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ١٩٩٤ .

(*) **Derivative financial instruments** : أى أشكال للضمان (مثل عقود الخيار) مشتقة من السندات والأذون والأسهم العادية ـ المترجم .

(**) **Futures and options** : الاتجار فى السلع أو الأسهم على أساس التسليم فى وقت لاحق ؛ options : منح شخص ما إمكانية شراء شىء أو بيعه فى غضون فترة زمنية] ـ المترجم .

(١١) جريدة **وول ستريت چورنال** ، عدد ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٩٥ ؛ بنك التسويات الدولية ، التقرير السنوى ، ١٩٩٥ .

(١٢) ميشيل ألبرت، **Capitalism against Capitalism** ، لندن : دار وور للنشر ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٨٨ . [وللكتاب طبعة عربية صادرة من مكتبة الشروق ١٩٩٥] .

وهذا الاقتصاد المالى **التصورى** (*) لديه طاقة كامنة رهيبة على تمزيق الاقتصاد الأساسى **العينى** (**) ، كما رأينا فى عام ١٩٩٥ فى انهيار بنك بارنج ، أقدم بنوك بريطانيا . وجنبا إلى جنب مع التطور المتسارع لأسواق رأس المال ، فإن الاقتصاد التصورى يُعَدّ ظاهرة غير معروفة فى التاريخ الاقتصادى للعالم ، إذ لم يوجد شىء شبيه له قبل عام ١٩١٤ .

إن نمو الشركات المتعددة الجنسية وقوتها هما عملية ضخمة وكذلك غير مسبوقة ، فهذه الشركات تستأثر الآن بحوالى ثلث الناتج العالمى وثلثى التجارة العالمية . والأمر الأكثر دلالة أن حوالى ربع التجارة العالمية يحدث **داخل** نطاق الشركات المتعددة الجنسية . (١٣) ويفيد مسح أجرته الأمم المتحدة أن الناتج المشترك لهذه الشركات كان فى عام ١٩٩٣ حوالى ٥,٥ تريليون دولار - أى ما يقرب من ناتج الولايات المتحدة ككل . (١٤)

ومن المعروف أن الشركات التى تمارس التجارة والاستثمار على النطاق الدولى كانت موجودة أيضا منذ عدة قرون - ومن أمثلتها شركة خليج هدسون وشركة الهند الشرقية . وبهذا المعنى الواسع تكون الشركات المتعددة الجنسية قد بدأ وجودها مع الاستعمار الأوروبى ، ولكن دورها فى عالم اليوم يختلف اختلافا كاملا . وهى باستطاعتها تقسيم عملية الإنتاج إلى عمليات منفصلة ، وتوطينها فى بلدان مختلفة فى أنحاء العالم . كما أنها أقل اعتماداً من أى وقت مضى على الظروف الوطنية ، وباستطاعتها أن تختار البلدان التى يتبين لها أن أسواق العمل والضرائب والأنظمة الموجهة فيها أكثر ملاءمة . كذلك فإن الوعد بالتوسع فى الاستثمارات المباشرة ، والتهديد بسحبها ، لهما تأثير على خيارات الحكومات الوطنية فى مجال السياسات . وباستطاعة الشركات الآن تقييد سياسات الدول . وليست هناك سوابق تاريخية تذكر لهذا النوع من قوة القطاع الخاص .

وذلك لا يعنى القول إن الشركات المتعددة الجنسية هى مؤسسات عبر وطنية لا وطن لها تتحرك عبر الحدود دون تكلفة أو عناء ، ولا تعبر عن أى ثقافة وطنية خاصة فى مجال الأعمال . فهى فى أغلب الأحيان شركات تحتفظ بجذور قوية فى اقتصاداتها وثقافاتها الأصلية . وفى مسح منتظم وشامل يخلص زيجروك وڤان تولدر إلى أن قلة من كبرى

(*) **Virtual economy** : الاقتصاد التصورى .

(**) **Real economy** : الاقتصاد العينى .

(١٣) برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، **Investment Report, 1994** .

(١٤) ميكلثويت ووودريدج ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٤٦

شركات العالم لها طابع عالمى حقًا ، إن كانت هناك شركات لها هذا الطابع . بل إن شركات مثل **بريتش أيروسپيس** (*) ، يتم الجانب الأكبر من أعمالها فى الخارج ، تحتفظ بغالبية أصولها فى وطنها . (١٥) ويلاحظ هيرست وثومپسون أن الشركات المتعددة الجنسية «تحتفظ بحوالى ثلثى أصولها فى أوطانها أو مناطقها ، وتبيع قرابة نفس النسبة من بضائعها وخدماتها فى أوطانها أو مناطقها» (١٦) .

ومرة أخرى فإن قلةً صغيرة للغاية من الشركات المتعددة الجنسية هى التى تُعَدّ ذات ثقافة مشتركة حقا . ومن أمثلتها النادرة شركة ABB ، وهى شركة سويسرية سويدية تتكون من ١٣٠٠ شركة منفصلة . (١٧) وقد تكون هذه الشركة ذات طابع ثقافى مشترك أكثر من أي شركة أخرى . وهى فى ذلك قد تكون فريدة . ذلك أن جميع الشركات المتعددة الجنسية تقريبا تعبر عن ثقافة واحدة هى ثقافة الوطن الأم ، وتجسد هذه الثقافة ، وهو ما يصدق بوجه خاص على المنشآت الأمريكية .

ومن المتعارف عليه النظر إلى الشركات المتعددة الجنسيةعلى أنها تشكل نوعا من الحكومة الخفية التى تضطلع بكثير من وظائف الدولة القومية . وهى فى الواقع غالبا ما تكون منظمات ضعيفة فاقدة الشكل والصورة ، كما تكشف عن فقدان القوة وتآكل القيم العامة اللذين تبتلى بهما من الناحية العملية جميع المؤسسات الاجتماعية فى المرحلة الحديثة المتأخرة . فالسوق العالمية لا تفرّخ شركات تضطلع بالوظائف التى كانت تقوم بها الدولة ، بل هى بالأحرى قد أضعفت كلتا المؤسستين وأفرغتهما من مضمونهما .

شكوك حول العولمة

ثمة رأى له وزنه ينكر أن اتجاهات اليوم تعنى أىَّ شئ جديد حقًا ، ويقيم الحجة على أنه لما كانت الحركة التاريخية التى نسميها «عولمة» قد بدأت منذ عدة قرون ، وبما أن انفتاح الاقتصاد الدولى على العالم كان عاليا فى النظام الاقتصادى الليبرالى لما قبل عام ١٩١٤ ، فإن

(*) **British Aerospace** (الهيئة البريطانية لشئون الفضاء) .

(١٥) و . ريجروك ، س . ڤان تولدر ، **The Logic of International Restructuring** ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٥ .

(١٦) پول هيرست وجراهام ثومپسون ، **"Globalization"** ، فى مجلة **Soundings** ، العدد ٤ ، خريف عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٥٦ .

(١٧) انظر ، ميكلثويت ووودريدج ، المرجع السابق ، الصفحتان ٢٤٣ و٢٤٤ .

عولمة أواخر القرن العشرين لا تُعَدّ ظاهرة جديدة . ووجهة النظر هذه فيها صواب وفيها خطأ . فهى تصحيح مفيد لوجهة نظر يوتوپية فى العولمة قدمها بعض مفكرى دوائر الأعمال . ويعطى كينتشى أوميا بيانا صادقا بما يمكن أن نسميه وجهة نظر ماكينزى العالمية ـ أى الرؤية التى تروّج لها المدارس الأمريكية لإدارة الأعمال ـ عندما كتب يقول : «إنه مع نهاية الحرب الباردة تمزقت إلى غير رجعة أطر التحالفات والخلافات التى كانت مألوفة لفترة طويلة بين الدول الصناعية . وبدرجة أقل من الظهور ، ولكن بدرجة أكبر من الأهمية ، فإن الدولة القومية الحديثة نفسها ـ ذلك الناتج الاصطناعى للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ أخذت فى التصدع» (١٨) . وهؤلاء المفكرون لدى نقدهم للمنظرين **للعولمة المفرطة** (*) إنما يسهمون فى فهم الحاضر ، ولكنهم كأنما يهاجمون شخصا وهميّا .

ولا أحد ، فيما عدا قلة من اليوتوپيين فى مجمع دوائر الأعمال ، يتوقع أن يصبح العالم سوقا واحدة حقيقية تلاشت فيها الدول القومية ، وحلت محلها شركات متعددة الجنسية لا وطن لها . ومثل هذا التوقع هو إحدى شطحات خيال الشركات ، ودوره هو تعزيز وهم قيام سوق حرة عالمية النطاق .

إن الذين تساورهم شكوك فى العولمة يكونون على صواب عند إشارتهم إلى الدور الأيديولوچى لهذه الخيالات الجامحة . وهم يعززون الاعتقاد بأن الحكومات الوطنية ليس لديها فى هذه الأيام خيارات واقعية . وكما قال هيرست وثومپسون فإن «العولمة خرافة مناسبة لعالم بلا أوهام ، ولكنها أيضا خرافة تسلبنا الأمل . . . لأنها تفترض أن الاشتراكية الديمقراطية الغربية واشتراكية الكتلة السوڤيتية قد انتهيتا كلتاهما . وليس بوسع المرء إلا أن يسمى التأثير السياسى «للعولمة» پاثولوچيا التوقعات التى تتناقص بشدة» (١٩)

---

(١٨) كينتشى أوميا ، **The End of the Nation - State : The Rise of Regional Economies**، لندن : هاربر ـ كولينز ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٩ .

(*) **Hyper - globalization** .

(١٩) پول هيرست وجراهام ثومپسون **Globalization in Question** ، كمبردچ : پوليتى پرس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٦ . ويمكن أن توجد حجج متشككة مماثلة حول العولمة فى پ . پايروك ، **"Globalization, Mythes and Realities"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده س . پوير ، د . دراتشى ، **States Againat Markets - The Limits of Globalization** ، لندن : روتلدچ ، ١٩٩٦ . انظر أيضا ، پ . پايروك ، ر . كوزول ـ رايت ، **"Globalization Mythes : Some Historical Re- flections on Integration, Industrialisation and Growth in the World Economy"** ، أوراق مناقشة UNCTAD ، رقم ١١٣ .

ومع ذلك فإن شكوك هيرست وثومپسون فى العولمة نفسها تخدم غرضا سياسيا . فهما بقولهما إن السوق العالمية الراهنة ليست بدون سابقة يكون باستطاعتهما أن يدافعا عن استجابات سياسية للعولمة والقول بأنها مازالت مع ذلك قابلة للحياة ـ مثل الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ـ بالرغم من أنها تنتمى إلى الماضى .

وهما يقولان : إن «الاقتصاد الدولى كان من نواح كثيرة أكثر انفتاحا فى فترة ما قبل عام ١٩١٤ مما كان عليه فى أى وقت مادامت . . . . . التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ، سواء بين نفس الاقتصادات السريعة التصنيع ، أو بين هذه الاقتصادات والمناطق المختلفة التى تستعمرها ، كانت أكثر أهمية بالنسبة لمستويات الناتج المحلى الإجمالى قبل الحرب العالمية الأولى مما هى عليه اليوم . . . وهكذا فإن الفترة الراهنة ليست بأى حال فترة لا سابقة لها» . [(٢٠)] ووجهة النظر هذه تغفل التباينات الأكثر حسما بين الاقتصاد الدولى فيما قبل عام ١٩١٤ والسوق العالمية اليوم .

وقد لاحظ المفكر السياسى البريطانى ديڤيد هيلد وزملاؤه أنه «إذا ما قيست بالأسعار الثابتة ، فإن المعدلات الكلاسيكية لقاعدة الذهب (للتجارة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) تم تجاوزها بحلول سبعينيات القرن العشرين ، والمعدلات الآن أعلى بكثير . . . . وفضلا عن ذلك فإن جانبا كبيرا من نمو الناتج المحلى الإجمالى فى فترة ما بعد الحرب كان فى خدمات غير قابلة للتبادل ، لا سيما الخدمات العامة . . . وكانت مستويات الرسوم الجمركية (وكذلك تكاليف النقل) أدنى من المستويات الكلاسيكية لقاعدة الذهب منذ سبعينيات القرن العشرين ، مما يشير إلى أن الأسواق الآن أكثر انفتاحا» . ويخلصون إلى أنه «قد ظهرنظام تجارى عالمى عند نهاية القرن التاسع عشر ، ولكنه كان أقل اتساعا مما هو عليه اليوم ، وكثيرا ما كان أقل وقوعا فى شباك الأسواق الوطنية والإنتاج الوطنى» . [(٢١)] وذلك يبدو تقييما معقولا .

وثمة اختلاف أساسى بين الاقتصاد الدولى اليوم ، وما كان عليه قبل عام ١٩١٤ ، هو أن القوة والتأثير آخذان فى الابتعاد عن الدول الغربية . إذ إن معدلات التبادل التجارى العالمى ، وسير النظام المالى من خلال قاعدة الذهب ، وكل جانب آخر من جوانب اقتصاد ما قبل عام ١٩١٤ ، إنما كانت تفرضها الدول الأوروبية وتحافظ عليها .

---

(٢٠) هيرست وثومپسون ، **Globalization in Question** ، المرجع السابق ، الصفحة ٣١ .

(٢١) هيلد وآخرون ، **New Political Economy** ، الصفحة ٦ .

صحيح أن التجارة قد نمت أساسا بين البلدان الصناعية الغربية ـ وإن كان أمرًا مستغربًا، فأننا ندرج اليابان فى دول الغرب ـ ومع ذلك فإن نمط التجارة اليوم شديد الاختلاف عما كان عليه من قبل . وكما يلاحظ ديڤيد هيلد وآخرون فإن :

«التجارة ظلت تنمو بالنسبة للدخل ، كما استمرت متركزة بين البلدان الصناعية ، على نقيض العصر الكلاسيكى لقاعدة الذهب ، عندما كان التبادل بين البلدان المتقدمة والنامية يمثل نصف مجموع التجارة أو أكثر . . . وأدت التجارة فيما بين الصناعات المختلفة إلى نمو نسبى فى الصناعات ذات وفورات الحجم والديناميكية التكنولوچية ، على حين أن مستويات الدخل المتصاعدة زادت الطلب على التنوع مما زاد الطلب على المنتجات المستوردة المتباينة ، وبخاصة فيما بين البلدان الصناعية . . . وأدى ذلك . . . إلى زيادة كبيرة فى نسبة السلع المصنعة فى واردات البلدان المتقدمة ، فيما عدا اليابان» .

والأكثر من ذلك أن البلدان الحديثة التصنيع لم يعد ممكنا اعتبارها كتلة متجانسة . فالدخول والأجور فى بعض منها ـ كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة ـ أعلى فعليا منها فى بلدان الغرب الصناعى التى تدهورت مهارتها ، مثل بريطانيا . كما أن ميزان المزايا ، الذى كان فى عصر ما قبل عام ١٩١٤ مؤكدا لصالح البلدان الأوروبية ، يتحول الآن بعيدا عن البلدان الغربية فى كثير من مجالات النشاط الاقتصادى .

وإذا كان الاقتصاد المفتوح فى فترة ما قبل عام ١٩١٤ نتاجا اصطناعيا للسيطرة الأوروبية على مناطق واقتصادات كل مجتمعات العالم الأخرى تقريبا ، فإن السوق العالمية التى شاهدنا طفولتها المضطربة لا تقوم على أية هيمنة من هذا القبيل . فهل هناك دولة غربية تستطيع الآن أن تزعم أن لها تأثيرًا فعّالاً على الصين؟ إنه حتى الولايات المتحدة لا تمارس الآن على الصين شيئا شبيها بالنفوذ الذى كان مألوفا للدول الإمبراطورية فى فترة ما قبل عام ١٩١٤ .

وفى هذا الصدد، فإن فترة العولمة المتصاعدة التى نعيشها الآن تعد حقّا فترة لا سابقة لها . ولكونه صحيحا إلى حد ما أنها لا تتضمن أية دولة مهيمنة مثل بريطانيا قبل عام ١٩١٤ ، أو الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن الاستقرار فى أوقات أزمة السوق العالمية لا يمكن اعتباره أمرا مسلما به . وإذا كان هناك شبيه تاريخى حديث بالنسبة لعالمنا منذ عام ١٩٨٩ ، فإنه ليس عالم ما قبل عام ١٩١٤ . بل الفترة المتقلبة بين الحربين التى أعقبت عام ١٩١٩ .

ويبدى الاقتصاد العالمى اليوم سمات مميزة كثيرة تجعله ، حسب قول هيرست وثومپسون ، أقرب إلى سوق معولمة بطريقة غير منظمة منها إلى السوق الدولية التى كانت منظمة نسبيا قبل عام ١٩١٤ . وهما يسترعيان الأنظار إلى جوانب حقائق اليوم عندما يقولان : إن «النظام الدولى يكتسب قدراً من الاستقلال الذاتى ويبتعد عن أصوله الاجتماعية عندما تصبح الأسواق عالمية حقا . فالسياسات المحلية ، سواء أكانت سياسات الشركات الخاصة أم سياسات المنظمين العموميين ، يتعين عليها أن تأخذ الآن فى الاعتبار المحددات السائدة دوليا لمجال عملياتها» (٢٢) .

إن الدول ذات السيادة اليوم لا تواجه الضوابط التى يمكن التنبؤ بها للنظام شبه الآلى لقاعدة الذهب ، وإنما هى مقيدة بدلا من ذلك بالمخاطر وعدم اليقين ، وبمدركات السوق العالمية وردود أفعالها . فخيارات السياسة المتاحة أمام الدول القومية فى العقد الأخير من القرن الحالى لا تقدم لها فى صورة وجبة ذات أسعار ثابتة . كما أن الحكومات ذات السيادة لا تعلم مقدما ماذا ستكون عليه ردود أفعال الأسواق . وثمة قواعد قليلة ، إن وجدت قواعد أصلا ، للاستقامة النقدية أو المالية التى يسفر انتهاكها عن جزاءات يمكن التنبؤ بها . وعند الحافة لا شك فى أن السياسات المحفوفة بمخاطر شديدة من زاوية التضخم أو الدين الحكومى ، مثلا ، ستعاقب بأسواق السندات الحذرة ؛ ولكن مدى قسوة تلك الاستجابات من جانب الأسواق لا يمكن معرفته مقدما . فالحكومات الوطنية فى هذا العقد تتحرك معتمدة على ما يشبه جهاز الطيران الآلى .

إن النظرة إلى العولمة التى يقدمها المتشككون الأكاديميون ، مثل هيرست وثومپسون ، تستخف بما هو جديد فى ظروف أواخر القرن العشرين . فالاقتصاد العالمى اليوم هو بدرجة جوهرية أقل استقرارا وأكثر فوضوية من النظام الاقتصادى الدولى الليبرالى الذى انهار فى عام ١٩١٤ . وعلى غرار المؤمنين بالعولمة المفرطة الذين ينتقدون بفاعلية خيالاتهم اليوتوپية الجامحة ، فإن المتشككين فى العولمة يتاجرون فى الأوهام ، ولا يستطيعون قبول فكرة أن العولمة قد جعلت الاقتصاد العالمى اليوم مختلفا اختلافا جذريا عن أى اقتصاد دولى وجد فى الماضى ؛ مما قد يعنى تبدد آمالهم فى قيام اشتراكية ديمقراطية محسنة . وهم على صواب فى اعتقادهم بأن العالم المعولم بدرجة أكثر جذرية سيكون حكمه أقل يسراً - فاقتصاد عالمى كهذا يجعل رؤياهم للكينزية «القارية» رؤية غير

عملية .[23] والحقيقة أن عالما يكون حكمه أقل يسرا بكثير هو النتيجة المحتومة للقوى التى كانت فاعلة على امتداد العقدين الماضين .

العولمة المفرطة : يوتوپيا شركات

تعترف مدرسة فكر منافسة بأن السوق العالمية إنما هى ظاهرة مستجدة . وهى تعتقد أن الأسواق العالمية قد جعلت الدول القومية غير ذات أثر من الناحية العملية ، فضلا عن أنها تتصور الاقتصاد العالمى كما لو كان يضم دولاً قومية لا حول لها وشركات لا وطن لها . ومع ذبول سلطة الدول ذات السيادة تتعاظم سلطات الشركات المتعددة الجنسية . وبقدر ما تصبح الثقافات الوطنية تعبيرا فى الأساس عن تفضيلات المستهلكين ، فإن ثقافة الشركات تتخذ طابعا كوزموپوليتانيا يزداد باستمرار .

ويصور أصحاب هذه المدرسة كأمر محتوم ما هو فى الحقيقة نتيجة بعيدة الاحتمال للغاية للحملة الجارية من أجل خلق سوق عالمية حرة . وهى تمزج بين الحالة النهائية التى يساندها ذلك المشروع وبين التطور الفعلى للعولمة الاقتصادية ، كما تمثل تحولا تاريخيا ليس له حالة نهائية ، وتهدّم الرأسمالية الأمريكية وكذلك منافسيها ، باعتبار ذلك عملية تؤدى إلى قبول كونى للأسواق الحرة الأمريكية .

ونظريات «العولمة المفرطة» ـ وفقا لتسمية هيلد وزملائه لهذه الآراء[24] ـ تصور الأسواق العالمية على أنها تجسد شيئًا شبيهًا بالمنافسة الكاملة . وفى هذه الرؤية الخادعة يكون باستطاعة الشركات المتعددة الجنسية التحرك فى أرجاء العالم بحرية ودون تكلفة لزيادة أرباحها إلى أقصى حد ، حيث تكون الفروق الثقافية قد فقدت أى تأثير سياسى فعال على الحكومات والشركات . ومثلما هى الحال فى أسواق المنافسة الكاملة فى النظرية الاقتصادية ، فإن المشاركين فى هذا النموذج للاقتصاد العالمى ـ الدول ذات السيادة والشركات المتعددة الجنسية على سبيل المثال ـ من المفترض أن تكون لديهم جميع المعلومات التى يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم .

والواقع أنهم يبحرون فى ضباب من المخاطر ومظاهر عدم اليقين التى لا يسعهم سوى تصور عواقبها . ذلك أن عالما بلا حدود تحكمه شركات عبر وطنية لا وطن لها هو يوتوپيا شركات ، وليس وصفا لأى واقع حاضر أو مقبل .

---

(٢٢) هيرست وثومپسون ، المرجع السابق ، الصفحة ١٠ .

(٢٣) هيرست وثومپسون ، المرجع السابق ، الصفحة ١٦٣ وما بعدها .

ويؤيد كينتشى أوميا هذه الرؤية اليوتوبية عندما يقول : «طيلة أكثر من عقد من الزمان كان بعض منا يتكلمون عن العولمة المتصاعدة لأسواق سلع المستهلكين ، مثل بنطلونات «ليڤى» الچينز ، وأحذية «نايك» الرياضية ، ولفاحات (إيشاربات) «هيرمس» - وهذه عملية يحركها التعرض لنفس المعلومات ، ونفس الأيقونات الثقافية ، ونفس الإعلانات . . . . غير أن عملية التقارب تمضى اليوم على نحو أسرع وأكثر عمقا . وهى تتجاوز مسألة الذوق لتصل إلى أبعاد أشد أساسية لوجهة نظر عالمية واتجاه عقلى ، وحتى لعملية تفكير» . ويخلص أوميا إلى أن هذا التقارب بين الثقافات الذى تدفع إليه السوق يُسْلم مؤسسة الدولة القومية للهامشية فى الحياة الاقتصادية : «فى اقتصاد بلا حدود تكون الخرائط التى تركز على الدول ، والتى نستخدمها عادة لندرك المراد من النشاط الاقتصادى ، خرائط مضللة بصورة مفجعة . وعلينا . . . . أن نواجه بشجاعة فى نهاية الأمر الحقيقة الخرقاء غير المريحة : وهى أن علم رسم الخرائط القديم قد فقد صلاحيته ، ولم يعد أكثر من وهم» . [(٢٥)]

وبالمثل فإن نيكولاس نجربونت يعلن أنه «على غرار كرة النفتالين التى تتحول مباشرة من الحالة الصلبة إلى الحالة الغازية ، فإنى أتوقع أن تتبخر الدولة القومية . . . ومما لا شك فيه أن دور الدولة القومية سيتغير بدرجة مثيرة ، ولن يكون هناك متسع للقومية أكثر مما يوجد لمرض الجدرى» [(٢٦)] . ويقول بريان وفاريل : إن «ملايين المستثمرين ، الذين يعملون بدافع مصلحتهم القومية الخاصة ، يزداد دورهم فى تحديد أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف ، وتخصيص رأس المال ، بغض النظر عن رغبات الزعماء السياسيين الوطنيين أو مقاصدهم السياسية» [(٢٧)] . ويتحدث روبرت رايخ «عما ستجىء به الأيام من انعدام أهمية جنسية الشركات» ، ويشير إلى أنه مع وقوع جميع الدول فى الشباك العالمية ، فإن السؤال العام - من زاوية الثروة الوطنية - **ليس** أىّ المواطنين يملكون ماذا ، ولكن أىّ المواطنين يتعلمون كيف يفعلون ماذا ، بحيث يكون باستطاعتهم إضافة مزيد من القيمة إلى الاقتصاد العالمى ، وبذلك يزيدون من قيمتهم الاحتمالية» [(٢٨)] . ويؤكد نيسبت «أننا نتحرك نحو عالم مكون من ألف بلد . . . . . .

---

(٢٤) هيلد وآخرون ، **New Political Economy** .

(٢٥) كينتشى أوميا ، **The End of the Nation - State, the Rise of Regional Economies**، لندن : هاربر كولينز ، ١٩٩٥ ، الصفحات ١٥ و١٩ و٢٠ .

(٢٦) نيكولاس نجربونت ، **Being Digital** ، لندن : هودر وستاوتون ، ١٩٩٥ .

(٢٧) بريان وفاريل ، المرجع السابق ، الصفحة ١ .

(٢٨) روبرت ب . رايخ ، **The Work of Nations : Preparing Ourselves for 21st Century Capital- ism** ، نيويورك : ألفريد كنوب ، ١٩٩١ .

فالدولة القومية تتلاشى ، ليس لأن الدول القومية يجرى إدماجها فى دول عظمى ، ولكن لأنها تتفتت إلى أجزاء أصغر أكثر كفاءة ـ شأن ما يحدث فى الشركات الكبيرة» [٢٩] .

لكن الدول والأسواق ليست بالمؤسسات المنظمة من الأنواع التى يتصورها نموذج كهذا . ولا توجد غير شركات قليلة عبر وطنية حقا من النوع الذى يتحدث عنه أوميا وغيره من الحالمين فى دوائر الأعمال . فغالبية الشركات المتعددة الجنسية تحتفظ بجذور قوية فى بلدان خاصة وثقافات أعمال خاصة . كما أن الملكية والمجالس التنفيذية وأساليب الإدارة وثقافات الشركات تظل وطنية تماما . والشركات الأمريكية التى تقترب كثيرا جدا من نموذج أوميا تفعل ذلك لأنها تمثل القيم الأمريكية المحلية وثقافة أعمال محلية، وليس لأنها شركات عالمية .

أما الشركات القليلة فى العالم التى تتصرف فى اتساق فيما يتعلق باقتصادها المحلى على أنها شركات عالمية ليس لها جذور ، فإنها تفعل ذلك ليس بسبب الممتلكات التى تتقاسمها مع شركات دولية أخرى ، ولكن لأن ما لديها من ثقافة الشركات إنما تحكمه قيم شركات أمريكية تطغى الأرباح فيها على التكاليف الاجتماعية والولاءات الوطنية .

وتفيد دراسة موسعة أن قرابة أربعين منشأة كبيرة على نطاق العالم تولد فى الخارج نصف أصولها على الأقل ، على حين أن أقل من عشرين منشأة تحتفظ فى الخارج بنسبة تقرب من نصف مرافقها الإنتاجية . [٣٠] وفضلا عن ذلك ، كما يقول هيرست وثومبسون ، فإن الوظائف الرئيسية للمنشآت ، مثل **البحث والتطوير** [*] ، تظل تحت سيطرة داخلية محكمة : «إن الشركات اليابانية تبدو عازفة عن أن تقيم فى الخارج مواقع أو ظائف رئيسية مثل البحث والتطوير ، أو أجزاء الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية» . ويخلصان إلى أن «وجود شركات وطنية لها مجال عمليات دولى فى الوقت الحالي وفى المستقبل المنظور يبدو أكثر احتمالا من وجود شركات حقيقية عبر وطنية» . [٣١]

إن نموذج العولمة المفرطة يضل الطريق كثيرا عندما يستبعد الدول ذات السيادة باعتبارها مؤسسات هامشية . وبالنسبة للشركات المتعددة الجنسية، لا تُعَدّ هذه الدول عناصر

---

(٢٩) چون نيسبت ، **Global Paradox** ، لندن : دار نيكولاس بريالى للنشر ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٤٠ .

(٣٠) ريجروك وڤان تولدر ، المرجع السابق .

(*) **R & D** .

(٣١) هيرست وثومبسون ، المرجع السابق ، الصفحة ١٢ .

هامشية فى الاقتصاد العالمى يسهل التحكم فى سياساتها ، وإنما تُعَدّ لاعبين رئيسيين يجدر تملق سلطتهم . كما أن تأثيرها على الأعمال يمكن من الناحية الفعلية أن يفوق اليوم فى بعض النواحى ما كان عليه فى الماضى .

وليس لدى الشركات اليوم ما كان يتمتع به بعضها من علاقات تحميها الحكومات عندما كانت الإمبريالية فى عنفوانها . وإذا كان صحيحًا أن الشركات تستطيع أن تقوم بحملة حول العالم للعثور على النسق الضريبى والتنظيمى الذى تريده ، فمن الصحيح أيضا أن المخاطر السياسية قد زادت فى كثير من أجزاء العالم . وعندما تكون الدول هشة فإنه يكون من الأصعب فرض نظام على رءوس الأموال والعمليات الإنتاجية القادرة على التنقل، كما يكون من الأصعب أيضا بالنسبة للأعمال تطريز علاقات شركات ثابتة مع الحكومات . وذلك قيد على قوة كل من الدول والشركات .

والمنافسة الحالية بين الدول على الاستثمارات التى تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية ، تسمح لها بأن تمارس تأثيرا لم تكن تملكه فى نظام عالمى أكثر تعدداً فى درجات النفوذ . وفى الوقت نفسه فإن تلك المنافسة تقيد ما لدى الدول ذات السيادة من حرية فى العمل . فالتأثير الذى تستطيع الدول ممارسته على الشركات ينبغى أن تمارسه فى بيئة عالمية تعمل فيها غالبية الضغوط التنافسية المؤثرة على حصر سيطرة الحكومات على اقتصاداتها داخل هامش ضيق .

وتظل الدول ذات السيادة هى الساحة الرئيسية للشركات الساعية إلى النفوذ . وتمارس الشركات المتعددة الجنسية هذا النفوذ على سياسات تلك الدول ، كما تستخدم براعتها فى التخلص من تشريعاتها . وذلك هو التفاعل المعتاد بين الدول ذات السيادة ودوائر الأعمال فى أواخر القرن العشرين .

وليس هناك شك فى أن تغلب النافتا (اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا) على المعارضة السياسية المحلية فى الولايات المتحدة إنما يرجع بدرجة كبيرة إلى الأنشطة الجيدة التنسيق التى يقوم بها لوبى الشركات الأمريكية الكبيرة .

إن مفكرى العولمة المفرطة ، شأنهم شأن منتقديهم المتشككين ، يخطئون فى تصور أن الاقتصاد العالمى الراهن يعود إلى حالة انتظام سابقة . فواقع الاقتصاد العالمى فى أواخر القرن العشرين هو صعوبة التحكم فيه سواء من جانب الدول ذات السيادة أو من جانب الشركات المتعددة الجنسية .

تقدم كلتا المجموعتين من المفكرين ـ المتشككين والأنصار المتحمسين ـ صورة غير واقعية للبيئة العالمية الجديدة التى تعمل فيها الدول . فالدول ذات السيادة ليست موجودة ـ مثلما كانت الحال فى أواخر القرن التاسع عشر ـ فى بيئة دولية مألوفة تنحصر خياراتها فى طرق يمكن التنبؤ بها ، بل إنها تجد نفسها فى بيئة غير مألوفة تتضاءل فيها إمكانية التنبؤ بسلوك قوى السوق العالمية أو التحكم فيه . وهى اليوم مقيدة لا بمؤسسات واتفاقيات حكومية دولية ، وإنما بالمخاطر واحتمالات انعدام اليقين التى تصاحب سوقا دولية تتجه إلى الفوضى .

وبما أن الشركات المتعددة الجنسية تنفق موارد كبيرة للتأثير فى سياسات الحكومات ، فإن ذلك يؤيد وجهة النظر القائلة بأن الدولة ذات السيادة لم تصبح مؤسسة لا لزوم لها . ففى غالبية أرجاء العالم تُعَدّ مؤسسات الدولة منطقة حاسمة إستراتيجيا تجرى حولها مزاولة المنافسة بين الشركات .

ولم تكن كلتا مدرستى الفكر الرئيسيتين تتصور أن ظهور اقتصاد عالمى هو لحظة حاسمة فى تطور نوع حديث من رأسمالية مضطربة فوضوية . [٣٢] فالرأسمالية اليوم مختلفة اختلافا شديدا عن المراحل المبكرة من التطور الاقتصادى التى صاغ كارل ماركس وماكس ڤيبر على أساسها شروحهما للرأسمالية ـ ومختلفة أيضا عن الرأسماليات المستقرة الموجهة التى شهدتها مرحلة ما بعد الحرب .

وقد تضاءلت الطبقة العاملة الصناعية من حيث الحجم والأهمية الاقتصادية . وحدث ذلك مع تقلص الصناعات التحويلية ، وبعد أن دخلت الاقتصادات الحديثة فى مرحلة ما بعد الصناعة بصورة أكثر شمولا . كما حدث تحول واسع النطاق من الأشكال **التايلورية**[*] لتنظيم العمل ـ الإنتاج الواسع من خلال العمل الأجير الذى أساسه المصانع ـ إلى أسواق مرنة للأيدى العاملة . وفى أسواق العمل الجديدة هذه تكون المؤسسات الرأسمالية الكلاسيكية للعمل الأجير والاستخدام المنظم محصورة فى نسبة متناقصة من السكان .

(٣٢) استعنت هنا ببعض جوانب التحليل الذى أجراه سكوت لاش وچون أورى فى كتابهما **The End of Organised Cepitalism** ، كمبردچ : پوليتى پرس ، ١٩٨٧ .

(*) نسبة إلى مهندس الإنتاج الأمريكى **فريدريك وينسلى تايلور** ، مؤسس علم إدارة الأعمال . وقد طبق تعبير **التايلورية** على الإدارة العلمية للعمل ، مثل الآلات العالية الكفاءة ، وتخطيط المصنع ، والوقت، ودراسات الحركة ، إلخ ـ المترجم .

بل إن جانبا كبيرا من قوة العمل يفتقر الآن حتى إلى الأمن الاقتصادى الذى كان يصاحب العمل الأجير . وهذا الجانب يوجد فى عالم العمل الجزئى (العمل لبعض الوقت) ، والعمل بعقود ، **والعمالة الانتقائية ذات الهيكل المتنوع والمتغير** (*) ، وهو العالم الذى لا توجد به علاقة ثابتة بصاحب عمل واحد محدد . وإلى جانب هذه التغيرات حدث انهيار للمساومة الجماعية على الأجر على المستوى الوطنى ، وتراجع كبير فى تأثير نقابات العمال فى العملية الإنتاجية .

كما ضعف الأساس الاقتصادى للأحزاب السياسية . وفى الوقت نفسه تعزز تأثير مجموعات الضغط المعنية بقضية واحدة . وعفا الزمن على الأيديولوچيات السياسية التى سيطرت على الحياة السياسية فى الفترة التى أعقبت الحرب . وأدى ظهور توافق اقتصادى جديد إلى تسارع هذا التحول . وفى هذه النزعة الجديدة تضاءل دور الحكومات الوطنية فى الإشراف على اقتصاداتها المحلية من خلال **إدارة الاقتصاد الكلى** (**) ، أو أصبح هذا الدور هامشيا . وغدت المهمة المحورية للحكومة هى رسم وتنفيذ **سياسات اقتصاد جزئى** (***) ، مع العمل فى الوقت نفسه على زيادة المرونة فى العمل والإنتاج .

إن تآكل الحياة البورچوازية من خلال الانعدام المتزايد للأمن الوظيفى هو جوهر الرأسمالية المضطربة . ويكاد التنظيم الاجتماعى للعمل اليوم أن يكون فى حالة تحول مستمر . فهو يتبدل دون توقف تحت تأثير الابتكار التكنولوچى والمنافسة فى أسواق تحللت ضوابطها .

ولا يقتصر تأثير التكنولوچيات الإعلامية الجديدة على ازدياد ندرة أنواع كثيرة من العمالة الأدنى مرتبة من حيث المهارة أو الكثافة المعرفية ، وإنما يمتد تأثيرها إلى الاختفاء الواسع النطاق لمهن بكاملها . وبالنسبة لجانب كبير من السكان لم يعد هناك وجود للمؤسسات البورچوازية التقليدية ، مثل الهياكل الوظيفية والمهنية .

والنتيجة هى إضفاء الطابع البروليتارى من جديد على جزء كبير من الطبقة العاملة الصناعية ، ونزع الصفة البورچوازية عما تبقى من الطبقات الوسطى . إذ يبدو أن السوق الحرة عقدت العزم على تحقيق ما لم تتمكن الاشتراكية أبدا من تحقيقه ـ وهو القتل الرحيم للحياة البورچوازية .

(*) Portofolio employment .

(**) Macroeconomic management .

(***) Microeconomic policies .

إن حتميات المرونة والقابلية للتنقل التى تفرضها أسواق العمل المتحررة من الضوابط تضع ضغوطا خاصة على الأساليب التقليدية لحياة الأسرة . إذ كيف يمكن لأفراد الأسرة أن يجتمعوا معا لتناول الطعام إذا كان الأب يعمل فى نوبة مختلفة عن النوبة التى تعمل فيها الأم ؟ وأى مصير تكون عليه الأسرة عندما ترغم سوق الوظائف الأب على العمل فى مكان يبعد عن ذلك الذى تعمل فيه الأم ؟

كما كان هناك إفراغ لشركة الأعمال من دورها كمؤسسة اجتماعية . ويؤدى الاستغناء المتزايد عن الأيدى العاملة إلى تحويل قوة العمل الدائمة التى تميزت بها الشركات الحديثة فى مراحلها المتأخرة إلى إطار صغير . «وميكروسوفت» يمكن أن تكون نموذجا لهذا التطور ، فهى شركة عالمية تهيمن على الأسواق فى عدة تكنولوچيات جديدة ، ولكن قوة العمل الأساسية لديها لا تتجاوز بضعة آلاف .

وفى حالات محدِّدة تصبح الشركات وسائط لتحصيل الفوائد وتوزيع الأرباح ، وكثيرا ما يكون لمن تبقى من موظفيها القليلين حصة فى رأسمالها . كما أن طبقات بكاملها من موظفى الإدارة الوسطى السابقين قد استغنى عنهم فى عمليات تقليص أحجام الشركات ، وهى العمليات التى يكون لها تأثير مفيد مباشر على كشوف الأرباح . ذلك أن دوائر الأعمال فى كل مكان ، ولكن بوجه خاص فى البلدان الناطقة بالإنجليزية ، تتخفف من التكاليف الاجتماعية لمن تبقى من موظفيها . وهى تفعل ذلك بأن تعيد إليهم كأفراد المسئولية ، مثلا ، عن متطلبات المعاش التقاعدى .

ويمضى تقليص دور الشركات كمؤسسات اجتماعية مرادفا لاستمرار تحول العمل إلى سلعة . فقد أصبحت الأيدى العاملة شيئًا يباع بالتجزئة للشركات . وتنصَّلت دوائر الأعمال من مسئوليات كثيرة كانت من قبل تجعل عالم العمل محتملاً إنسانيا . وبعضها لا يعدو كونه مؤسسات تصورية .

ويؤدى نمو **اقتصاد تصورى ضخم شديد الاعتماد على الاقتراض** (*) ، تجرى فيه المتاجرة فى العملات من أجل تحقيق أرباح قصيرة الأجل ، إلى تفاقم عدم الاستقرار الكامن فى طبيعة الأسواق العالمية الفوضوية ، بسبب افتقارها إلى إطار مستقر لتوجيه

(*) Enormous, highly leveraged virtual economy .

النظام النقدى الدولى . فمنذ انهيار اتفاقية **بريتون وودز** (*) للتعاون الاقتصادى الدولى فيما بين عامى ١٩٧١ و١٩٧٧ لم تكن هناك أي اتفاقيات لفرض أسعار ثابتة للصرف . وبذلك بات النظام النقدى الدولى اليوم فوضى عملات متغيرة القيمة . وتوجد شطحات متكررة فى قيمة عملات خاصة، وفورات نشاط متقطعة فى مجال الرسم المنسق للسياسات بين الدول الرئيسية (مثل **اتفاقات بلازا** لعام ١٩٨٥) (**) لتفادى انهيار النظام. إذ إن التقلبات فى أسعار الصرف يمكن أن تحدث اضطرابا فى استقرار النشاط الاقتصادى يبلغ درجة سمى معها النظام النقدى العالمى الحالى نظام **«رأسمالية الكازينو»** . (٣٣)

وقد شاهدنا تحولا كبيرا عن الصناعة التحويلية وتقديم الخدمات بحسبانهما النشاطين الاقتصاديين المحوريين إلى المتاجرة فى الأصول المالية . فقد أصبحت الهندسة المالية ، وليس الإنتاج ، هى النشاط الأكثر ربحية .

وهذه الآثار للرأسمالية المضطربة يمكن أن نلمسها فى مجتمعات شديدة التباين ، من إيطاليا إلى السويد وأستراليا . ولم تقطع هذه الآثار شوطا طويلا فى ألمانيا واليابان ، ولكن تطورها بلغ ذروته فى الاقتصادات الأنجلو سكسونية . وتبرز الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا بوصفها رائدة الأنواع الجديدة من الرأسمالية .

ولكن يكون خطأ جسيما الاعتقاد بأن الرأسمالية فى كل مكان ستقود إلى فوضى مماثلة . فالقدرة على المتاجرة عالميا وبسرعة تتجه إلى إسقاط هذه السمات المميزة

(*) **بريتون وودز** : مدينة بولاية هامبشاير فى الولايات المتحدة عقد بها مؤتمر الأمم المتحدة لشئون المال والنقد فى عام ١٩٤٤ ، وذلك لإعداد النظام النقدى الدولى الذى ينبغى العمل به بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . وقام بإعداد المخطط اللازم لورد كينز وزير الخزانة البريطانى ومستر هوايت وزير الخزانة الأمريكى . وكان الاتجاه فى المؤتمر أميل إلى الأخذ بالأفكار الأمريكية . وأسفر المؤتمر عن قيام مؤسستين ماليتين دوليتين هما صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير (البنك الدولى) ـ المترجم .

(**) **Plaza Accords** : بلازا اسم أشهر فندق فى مدينة نيويورك . عقد به فى عام ١٩٨٥ اجتماع حضرته فرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبحث مشكلة ارتفاع قيمة الدولار . ذلك أنه بحلول عام ١٩٨٥ كان الدولار قد وصل إلى أعلى قيمة له فى أى وقت بالنسبة لكثير من العملات الرئيسية ، وبسبب ذلك كانت الولايات المتحدة تعانى عجزا كبيرا فى ميزانها التجارى . وأسفرت الجهود المنسقة لهذه الدول فى الاجتماع عن تخفيض قيمة الدولار بنسبة ٣٠ فى المائة على امتداد العامين التاليين ـ المترجم .

(٣٣) انظر ، سوزان سترنج ، **Casino Capitalism** ، أكسفورد : بازيل بلاكويل ، ١٩٨٦ . [التسمية **برأسمالية الكازينو** هنا نسبة إلى ألعاب القمار والمضاربة ـ المترجم] .

للرأسمالية غير المنظمة على كل بلد ؛ ولكن الكيفية التى تؤثر بها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية تختلف اختلافا عميقا وواسعا .

ففى بلدان مثل إسپانيا ، مازالت الأسرة الممتدة فيها قوية ، لا تكاد توجد الطبقة الدنيا من الأسر المعيشية العاطلة عن العمل التى تعد سمة مميزة شديدة الإحباط للمجتمعات الأنجلو سكسونية . وذلك برغم أن البطالة فى إسپانيا ، قد وصلت فى السنوات الأخيرة إلى مستويات عالية للغاية وبدرجة أكبر حتى مما فى الاقتصادات الأخرى لأوروپا القارية . ويعزى ذلك جزئيا إلى أن السياسات فى أوروپا القارية لم تكن تهيمن عليها ، على امتداد العقدين الماضيين ، أهداف من قبيل تحرير سوق العمل من الضوابط . ولكن ذلك ليس من المرجح أن يكون السبب الكلى ، أو حتى الرئيسى ، لاستمرار تلك الاختلافات .

ولم يكن لدى أى بلد من بلدان أوروپا القارية فى أى وقت عنصر من سياسة «دعه يعمل» ؛ كما أن مؤسسات السوق لم تحقق الانعتاق من القيود التى تفرضها المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، والتى تعد سمة مميزة للسوق الحرة الأنجلو سكسونية . وليس هناك مجتمع أوروپى لديه الخبرة الطويلة والعميقة التى تتمتع بها الأشكال الفردية لحياة الأسرة والملكية العقارية التى تميز إنجلترا والولايات المتحدة والمجتمعات الأنجلو سكسونية الأخرى .

وفى كل بلد يعمل التوتر الجديد والأكثر تقلبا للرأسمالية على تحويل الحياة الاقتصادية . ويؤدى تأثير الأسواق العالمية الفوضوية على الثقافات الاقتصادية فى أوروپا القارية إلى إضفاء طابع مؤسسى على المستويات العالية للبطالة الهيكلية . ففى هذه المجتمعات يكون المصدر الأساسى للانقسام الاجتماعى هو عدم المساواة فى إمكانية الحصول على العمل .

وفى الولايات المتحدة ، فإن وجود سوق شديدة التحرر من الضوابط ، إلى جانب تراجع فى اعتمادات الرعاية الاجتماعية ، وتجربة فى السَّجْن الجماعى أودعت أكثر من مليون أمريكى خلف القضبان ، يمكن أن يحقق بعض النجاح فى المحافظة على معدلات منخفضة للبطالة . واحتمال أن يكون المصدر الأساسى للانقسام الاجتماعى فى أمريكا هو افتقاد إمكانية الحصول على عمل ، إنما هو أقل من احتمال أن يكون هذا المصدر هو الفوارق فى الدخل والثروة إلى جانب عدم المساواة فى الخدمات الصحية والتعليمية وفى الأنواع الأخرى من الخدمات التى يمكن لقطاعات السكان المختلفة الحصول عليها .

أما الرأسمالية المحلية الصينية التى تنشأ الآن فى الصين، فهى ليست قائمة حول الشركات الكبيرة التى تطورت فى الرأسمالية الأنجلو سكسونية . وبصرف النظر عن مشروعات الدولة ، فإن المنشآت الصينية صغيرة الحجم ومملوكة للأسر . واضطرابات الرأسمالية فى الصين ليس مبعثها تفريغ الشركات أو تفتيت الأسر ، وإنما هو افتقاد التضامن بين قطاعات المجتمع المختلفة وانتشار التدهور فى البيئة . وتظهر الرأسمالية الروسية اضطرابات مماثلة .

وتنشأ هذه الاختلافات من التباينات التاريخية الطويلة الأمد فى الثقافات وفى المؤسسات الاقتصادية ـ جنبا إلى جنب مع انعكاساتها المستمرة فى السياسات العامة المختلفة للدول القومية . ويتجلى أثر الرأسمالية المضطربة فى الحد من استغلال الحكومات الوطنية ، وليس بالتأكيد فى إخفاء ما بينها من اختلافات .

الرأسمالية الفوضوية والدولة

يتعين على الدول القومية الآن أن تعمل فى عالم تفتقر خياراته إلى اليقين . فليس الأمر كما لو أن أمامها قائمة بالخيارات مرفقا بها بطاقات بالأسعار . وتجد الحكومات الوطنية نفسها فى بيئات ليست حافلة بمجرد مخاطر ، وإنما بعدم يقين جذرى . والمخاطر فى النظرية الاقتصادية تعنى وضعا يمكن فيه معرفة تكاليف الأعمال المختلفة بترجيح معقول ، على حين أن عدم اليقين هو وضع لا يمكن فيه أن تكون تلك الترجيحات معروفة . كما أن كثيرا من السياسات التى تستطيع الحكومات انتهاجها ليس لها نتائج يمكن الترجيح بينها .

والأسوأ من ذلك أن الحكومات لا يكون باستطاعتها عادة معرفة ما إذا كانت ردود أفعال الأسواق العالمية لسياستها مجرد جعلها باهظة التكلفة أو غير قابلة للتطبيق بالمرة . فالحكومة هى فى وضع تكون فيه حتى سعة الخيارات المتاحة أمامها غير يقينية . وعدم اليقين الجذرى المستمر هذا هو القيد الأشد على سلطة الدول ذات السيادة .

ويُعَدّ تضاؤل تأثير الدولة ذات السيادة علامة على اتجاه أوسع تتشتت فيه أو تضعف السلطات التى أحرزتها مؤسسات الدولة فى العصور الحديثة المبكرة . بل إن القدرة على شن الحروب وإنهائها عن طريق امتلاك احتكار فعال لقوة مسلحة ، وهى السمة التى حددت الدولة ذات السيادة منذ بدايتها ، لم تعد متاحة لها بصورة مطلقة . ومهما كانت

أهوال الحروب فى القرن التاسع عشر ، فقد كانت لها أهداف محددة ، وكان باستطاعة الدولة التى بدأتها أن تنهيها . وكان ذلك نوع الحرب الذى وضع **كلاوزڤيتس** (*) نظريته الكلاسيكية .

فمنذ الحرب العالمية الثانية أصبح يستعاض جزئيا عن الحرب الكلاوزڤيتسية بين جيوش الدول ذات السيادة بحروب بين جيوش غير نظامية ، ومجموعات قبلية وعرقية ، ومنظمات سياسية مثل **منظمة التحرير الفلسطينية** (**) **والجيش الأيرلندى الجمهورى** . (***) (٣٤) ولما كان التحكم فى الحرب قد انسل بقدر ما من بين أيدى الدول ذات السيادة ، فإن العالم لم يصبح نتيجة لذلك أكثر سلما ، بل زادت صعوبة السيطرة عليه ، وفوق ذلك أصبح أقل أمنا .

ولم تكسب الشركات المتعددة الجنسية القوة والسلطة اللتين فقدتهما الدول ذات السيادة ، كما أنها معرضة لأهواء المجتمعات الحديثة فى مرحلتها المتأخرة بقدر تعرض الحكومات لها . والشركات العالمية ليست أدوات حرة تستطيع تحدى الرأى العام دون مخاطرة أو تكلفة ، بل وتتقاذفها التحولات فى الثقافات العامة للدول التى تعمل فيها . من ذلك أن شل ، وهى شركة ضخمة للنفط ، قد نُحِّيت عن استخدام منصة بحرية قبالة الساحل فى برنت سپار نتيجة لحملة قام بها أنصار البيئة نَسَّقت بمهارة تغطية إعلامية منظمة . وثبت أن شل معرضة لضغوط العمل السياسى بقدر تعرض أي دولة ديمقراطية معاصرة ضعيفة .

ولا يعنى ذلك أن الشركات ستكون دوما ، كمسألة سياسة متسقة ، راغبة فى تحمل الأعباء الاجتماعية والبيئية لأنشطتها . وهى فى سوق حرة لا تستطيع ذلك . وفضلا عن الضغوط الدءوبة للمنافسة العالمية ، فإن الشركات المتعددة الجنسية لابد أن تواجه الآن تفجرات متقطعة لاهتمام وسائل الإعلام يمكن أن تنحيها عن هدفها الوحيد وهو الربح العاجل .

(*) **كارل ڤون كلاوزڤيتس** : (١٧٨٠ ـ ١٨٣١) ، القائد العسكرى البروسى الشهير ، ومؤلف فى الإستراتيچية الحربية . من أشهر مؤلفاته «**فن الحرب**» الذى أوضح فيه نظرياته الحربية ، ومنها نظرية الحرب الشاملة ـ المترجم .

(*) **PLO** .

(**) **IRA** .

(٣٤) من أجل الاطلاع على عرض بارع للتراجع التدريجى للحرب الكلاوزڤيتسية ، انظر ، مارتن ڤان كراڤيلد ، **On Future War** ، لندن : براسّى (المملكة المتحدة) ، ١٩٩١ .

وهكذا نجد فى مرحلة متأخرة من الأوضاع الحديثة أن السلطة تتسرب من الدول والشركات معا . فكلتا المؤسستين تتبدل وتضمحل، إذ إن الأسواق العالمية والتكنولوچيات الجديدة تعمل على تحويل الثقافات التى تستمد كلتاهما منها شرعيتها وهويتها .

والدول ذات السيادة تعمل اليوم فى بيئة أدخلت عليها قوى السوق درجة من التحول جعلت من المستحيل على أي مؤسسة أن تسيطر عليها ـ حتى لو كانت أكبر شركة أو أكبر دولة ذات سيادة . وفى هذه البيئة فإن أعتى القوى التى يستحيل السيطرة عليها تنشأ من سيل دافق من الابتكارات التكنولوچية . كما أن التأليف بين هذا التيار الذى لا يتوقف من التكنولوچيات الجديدة ، والمنافسة الطليقة فى السوق ، والمؤسسات الاجتماعية الضعيفة أو الهشة ، هو الذى يفرز الاقتصاد العالمى الراهن .

وكما لا يكف أصحاب نظريات الإدارة أبدا عن تذكيرنا ، فإن الدول القومية والشركات المتعددة الجنسية لا تستطيع اليوم أن تعيش وتزدهر إلا عن طريق استخدام تكنولوچيات جديدة لتحقيق ميزة لها على منافسيها . وما يعجز غالبيتهم عن ملاحظته هو أن الميزة التنافسية تتلاشى سريعا وبصورة حتمية فى البيئة الفوضوية للرأسمالية العالمية المضطربة . ففى أواخر القرن العشرين لا يوجد ملاذ ـ للشركات أو للحكومات ـ من الإعصار العالمى للتدمير الإبداعى .

ذلك أن الميزة الحاسمة التى تحققها شركة متعددة الجنسية على منافسيها إنما تأتى فى نهاية الأمر من قدرتها على توليد تكنولوچيات جديدة ، وعلى نشر هذه التكنولوچيات بطريقة فعالة ومربحة . وهذا بدوره يعتمد بدرجة كبيرة على الطرق التى تتمكن بها الشركات من حفظ المعرفة وتوليدها . وفى المرحلة المتأخرة من البيئة التنافسية الحديثة سرعان ما ستندثر منظمات الأعمال التى لا تمسك بالمعارف الجديدة وتستغلها ، أو تبدد مخزون المعارف المتوافرة لدى مستخدميها ، أو تثنيهم عن اكتساب معارف جديدة .

إن الاقتصاد العالمى يبدد ما لدى الناس والمنظمات من مهارات ، وهو يُحدث ذلك بأن يجعل من المتعذر عليهم تمييز البيئات التى يعيشون ويعملون فيها . وبذلك تتضاءل باستمرار المنفعة التى يحققها لهم رصيدهم من المعارف المحلية والضمنية . وثمة مشكلة خطيرة تمكنت منظمات الأعمال من حلها ـ عدا الشركات اليابانية(٣٥) إلى حد ما ـ وهى

---

(٣٥) توجد دراسة ممتعة لتنظيم الأعمال كمخططات للإبداع المعرفى أجراها إيكوچيرو نوناكا وهيروتاكا تاكيتشى ، **The knowledge - Creating Company : How Japanese Companies Create the Dynamics of Innovation** ، نيويورك واكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد، ١٩٩٥ .

التـأليف بين الاستـمـرار المؤسسى اللازم ، إذا مـا أريد الاستـعـانة بالمعـرفـة المحلية لدى المستـخـدمين وبين قـدرة الابتكار التنظيـمى اللازمـة لتـحـقـيق أكـبـر فـائدة ممكنة من التكنولوچيات الجديدة .

والدول ذات السيـادة لن تصبح بمرور الوقت فى عداد التاريخ ، بل ستظل هيـاكل وسطية حاسمة تتنافس الشركات المتعددة الجنسية فيما بينها من أجل السيطرة عليها . وهذا الدور الحيـوى الذى تقـوم به الدول ذات السيـادة يبطل مزاعـم العولمة المفـرطة ، وأوهام اليوتوپيين ، والشعبيين ، الذين يؤكدون على أن الشركات المتعددة الجنسية قد حلّت محل الدول ذات السيادة بوصفها الحاكم الحقيقى للعالم . وهذا يفسر لماذا تسعى الأسواق العالمية إلى التأثير على الدول ، ولماذا لا تستطيع أن تتجاهلها . كما أنه يوضح الهامش الضيق الذى يمكن للحكومات فيه العمل على مساعدة مواطنيها فى مجال السيطرة على المخاطر . وهذه الوظيفة الحمـائية للدول من المرجح أن تتوسع ، إذ إن المواطنين يطلبـون ملاذا من فوضى الرأسمالية العالمية .

وللدول ذات السيـادة فضـلا عن ذلك وظيفـة أخـرى ـ وهى السيطرة على الموارد الطبيعية اللازمة للنمو الاقتصادى . ففى وسط آسيا وشرقيها مازال الصراع من أجل السيطرة على النفط اليوم مصدرًا للتنافسات الدبلوماسية بقدر ما كان فى القرن التاسع عشر ، وهو يمكن أيضـا أن يكون سببا للحرب ؛ فمع تزايد ندرة الموارد الطبيعية تساق الدول ذات السيادة إلى منافسة عسكرية من أجل ضرورات البقاء . (٣٦)

إن انحسار القوة الأمريكية يعنى ظهور عالم متعدد الأقطاب حقًا . وفى عـالـم كهـذا لن تقـل المنافسة بين الدول ذات السيادة ، بل ستزداد انتشارا وكثافة .

---

(٣٦) حول التفاعل المعاصر بين ندرة الموارد والنزاع العسكرى ، انظر ، هومر ـ ديكسون ، "On the Threshold: Environmental Changes as Causes of Acute Conflict" ؛ فى **إنترناشيونال سيكورتى** ، هارڤارد ومعهد مساشوستس للتكنولوچيا : بوسطن ، آخر عام ١٩٩١ .

■ الفصل الرابع ■

كيف تؤازر الأسواق الحرة العالمية أسوأ أنواع الرأسمالية: أقانون جريشام جديد؟

هناك قانون أو مبدأ عام يتعلق بتداول النقود أسماه مستر ماكلويد «قانون أو نظرية جريشام» ، على اسم سير توماس جريشام ، الذى أدرك صدقه بوضوح منذ ثلاثة قرون . وينص هذا القانون فى إيجاز على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التعامل ، ولكن العملة الجيدة لا تستطيع أن تطرد العملة الرديئة .

و . س . چيڤرنز [1]

فى النظرية الاقتصادية يقول لنا قانون جريشام إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة . وفى سوق حرة عالمية توجد صورة أخرى لقانون جريشام : هى أن الرأسمالية الرديئة تتجه إلى طرد الرأسمالية الجيدة . وفى أي منافسة تجرى وفقا لقواعد «دعه يعمل» على النطاق العالمى ، التى وضعت لتكون انعكاسا للسوق الحرة الأمريكية ، فإن اقتصادات السوق الاجتماعية فى أوروپا وآسيا توجد بصورة منتظمة فى ظروف غير مواتية ، ولن يكون لها مستقبل ما لم يكن باستطاعتها تحديث نفسها عن طريق إصلاحات جذرية وسريعة .

فالدول ذات السيادة تخوض حربا فى التنافس على التحرر من الضوابط والقيود، وهى حرب تفرضها عليها السوق الحرة العالمية . وتعمل الآن بالفعل آلية لتنسيق اقتصادات السوق فى اتجاه هبوطى . ويلقى فى البوتقة بكل نوع من الرأسمالية القائمة حاليا . وفى هذا السياق تمتلك السوق الحرة الأمريكية المضطربة اجتماعيا ميزات قوية .

وفى النظرية الاقتصادية ، اعترف كينز بأن قابلية رأس المال للتنقل على المستوى

---

(١) و . ستانلى چيڤرنز ، **Money and the Mechanism of Exchange** ، لندن : كيجان پول ، ترنس تروبنر ، ١٩١٠ ، الصفحة ٨١ .

الدولى من شأنها إضعاف سياسات العمالة الكاملة التى يمكن أن تنتهجها الحكومات الوطنية . ولكنه ما كان يستطع التنبؤ بأن قابلية رأس المال للتنقل عالميا يمكن أن تعيد الحكومات إلى عالم لا تكون فيه الإدارة الاقتصادية الوطنية مجدية إلا فى أضيق الحدود . إذ لم يعد باستطاعة الحكومات الوطنية اليوم تنفيذ سياساتها الطموحة لمواجهة التقلبات الدورية ، وهى السياسات التى انتزعت اقتصاداتها من براثن الكساد فى فترة ما بعد الحرب، إلى جانب أن الأسواق العالمية تفرض عليها سياسة مالية محافظة ـ أى الإدارة الحكيمة للدين الحكومى .

وقد تنبأ قليلون فى العصر الكينزى بأن قابلية رأس المال والإنتاج للتنقل على نطاق العالم يمكن أن تشعل فتيل التنافس بين الدول ذات السيادة فى الحد من أنظمة الضبط والرعاية الاجتماعية . فمنذ انهيار الاتحاد السوڤييتى أخذ التنافس بين الأنواع المختلفة من الرأسمالية ـ الأمريكية والألمانية واليابانية والروسية والصينية ـ يحل محل المنافسة بين التخطيط المركزى والرأسمالية .

وفى هذا التنافس الجديد تعمل الأسواق الحرة الأمريكية على قصقصة أجنحة اقتصادات السوق الاجتماعية فى كل من أوروپا وآسيا ، وذلك برغم حقيقة أن التكاليف الاجتماعية للأعمال إنما يجرى تحملها بطرق مختلفة فى الأسواق الاجتماعية الأوروپية والآسيوية . فكل منها يتهدده النموذج الأمريكى، لأن كل مجال أعمال يتحمل التزامات اجتماعية أذرتها الرياح فى الولايات المتحدة . وفى الوقت نفسه تظهر الرأسمالية الصينية كمنافس للصورة الأمريكية لأنها تستطيع أن تقطع شوطا أبعد من السوق الحرة الأمريكية فى عدم الالتزام بالأسواق الاجتماعية السائدة فى أوروپا وبقية آسيا .

إن جميع النماذج المألوفة لمؤسسات السوق تكتسب خصائص جديدة مع استبعاد المنافسة العالمية من خلال هياكل الدول ذات السيادة . وإنه لخطأ جسيم أن نعتقد أن ذلك نزاع يستطيع أن يكسبه أىٌّ من النماذج القائمة . فهى تتآكل جميعا وتحل محلها أنواع من الرأسمالية جديدة وأكثر تقلبا . والنتيجة الرئيسية لهذه المنافسة الجديدة هى جعل اقتصادات الأسواق الاجتماعية لفترة ما بعد الحرب غير قابلة للاستمرار ، على حين يحدث تحول فى اقتصادات السوق الحرة التى كانت هى الفائز الاسمى فيها .

كيف تطرد الرأسمالية الرديئة الرأسمالية الجيدة

إن التكاليف الاجتماعية التى تتحملها دوائر الأعمال فى اقتصادات الأسواق

الاجتماعية تمكنها من أداء وظيفتها كمؤسسات اجتماعية دون إضعاف للتماسك فى المجتمعات الأكبر التى تعمل فيها . وفى الوقت نفسه فإن هذه التكاليف الاجتماعية لابد أن تصبح أعباء فى أي منافسة مع المشروعات التى تعمل فى الأسواق الحرة . أما المنشآت الأمريكية فليس لديها إلا القليل من تلك الالتزامات .

كما أن المزايا الكامنة التى تتمتع بها المنشآت التى تعمل فى اقتصادات الأسواق الحرة ليست عرضية أو مؤقتة ، وإنما هى مزايا من طبيعة النظام نفسه ، ولا يمكن أن تعوض عنها المستويات الرفيعة للتعليم والمهارة التى كثيرا ما حققتها اقتصادات الأسواق الاجتماعية ، أو الاستثمارات الأفضل فى البنية الأساسية ، أى فى الطرق والمرافق العامة الأخرى ، أو حققها التماسك الاجتماعى الذى تعززه تلك النظم الاقتصادية . وكذلك فإن الأداء المتفوق الذى أظهرته الأسواق الاجتماعية فى هذه المجالات لن يمكّنها من دعم مستويات الرعاية الاجتماعية وأنماط الإدارة والتنظيم التى تميزت بها فى الماضى .

وفى مسيرة التاريخ الطويلة ربما تكون الأسواق الاجتماعية فى أوروبا أكثر إنتاجية من الأسواق الحرة الأمريكية . أما فى المدى القصير ومن زاوية التنافس فى سوق حرة عالمية ، فإنه ليس باستطاعتها حتى أن تكون ذات قدرة تنافسية فى مجال التكاليف .

إن الظروف التى تمنح السوق الحرة ميزة استراتيجية على اقتصادات الأسواق الاجتماعية لفترة ما بعد الحرب هى التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط مقترنة بقابلية رأس المال للتنقل بغير قيود على نطاق العالم .[(٢)] أما فى سوق عالمية للتجارة الحرة فإن الميزة تكون (مع تساوى الأمور الأخرى) مرتبطة بمنشآت منخفضة التكاليف . ويصدق ذلك سواء أكانت تكاليف أيدٍ عاملة ، أم تكاليف تنظيمية ، أم تكاليف ضريبية .

ولنتناول التكاليف البيئية . إذا كانت التكاليف البيئية فى بلد واحد **«جزءا من بنية تكاليفه الإجمالية»**[(*)] نتيجة لنظام ضريبى يلزمها بأن تنعكس فى تكاليف المشروعات ،

---

(٢) من أجل الاطلاع على نقد قوى للتجارة الحرة العالمية ، وهو نقد أنا مدين له ، انظر ، هيرمان أ. دالى ، **"From Adjustment to Sustainable Development : The Obstacle of Free Trade"** ، وردت فى : **The Case Against Free Trade. GATT, NAFTA, and the Globalization of Corporate Power** ، سان فرانسيسكو ، دارنشر إيرث أيلند ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٣٢ . انظر أيضا ، چيرى ماندر وإدوارد جولد سميث ، **The Case Against the Global Economy and For a Turn Toward the Local** ، سان فرانسيسكو ، سييرا بوكس ، ١٩٩٦ .

(*) **Internalized Costs** .

ولكن تلك المشروعات مرغمة على المنافسة فى السوق العالمية مع مشروعات فى بلدان أخرى لا تتحمل مثل تلك التكاليف البيئية ، فإن البلدان التى تتطلب من دوائر الأعمال الخضوع للمساءلة البيئية تكون بانتظام فى أوضاع غير مواتية .

وبمرور الوقت، فإما أن المشروعات التى تعمل فى نظم خاضعة للمساءلة البيئية ستنسحب من دوائر الأعمال ، وإما أن الأطر الضابطة لتلك النظم ستتراجع إلى مستوى محتمل تنخفض فيه معوقاتها التنافسية . وتعد هذه الموازنة جزءًا لا يتجزأ من السوق الحرة العالمية .

والسوق الحرة العالمية تعمل على **«استبعاد»** التكاليف التى تعدّها نظم أفضل جزءًا من بنية تكاليفها الإجمالية ، وعلى **«إلقاء»** عبء هذه التكاليف على الآخرين (*) . وفى الاقتصادات الحساسة بيئيا توضع السياسات الضريبية والتنظيمية بحيث تكون المنشآت مطالبة بتحمل التكاليف التى تفرضها أنشطتها على المجتمع وعلى الطبيعة. وكانت تلك لفترة طويلة هى الحالة فى بلدان أوروبا القارية . وتمارس الأسواق الحرة العالمية ضغطا شديدا على تلك السياسات . كما أن البضائع التى تنتجها المنشآت الخاضعة للمساءلة البيئية تكون تكلفتها أعلى من تكلفة البضائع التى تنتجها المشروعات المطلقة اليد فى تلويث البيئة .

إن التنظيم العالمي للمعايير البيئية ، وإن يكن مثلاً أعلى ملهمًا ، يعد تنظيما يوتوپيا . وهو لا يكون ملزما عندما تشتد الحاجة إليه ـ مثال ذلك أنه لا توجد سوى بضعة تدابير فعالة لحماية البيئة فى روسيا أو الصين . وفى كلا البلدين يعدّ التدهور البيئى بمثابة الطوفان ، وذلك فى جانب منه ميراث من فترة التخطيط الاقتصادى المركزى ، وفى جانب آخر نتيجة لإصلاحات السوق . ومع ذلك، فإن كلا من البلدين يجرى إقناعهما بدخول السوق الحرة العالمية حيث سيكون على بضائعهما أن تنافس مع بضائع يتم إنتاجها فى الأسواق الاجتماعية الخاضعة للمساءلة البيئية .

وبعض اقتصادات العالم الصناعية المتقدمة على درجة من الثراء تكفى لمواجهة الضغط لتخفيف المعايير البيئية . وقد يكون باستطاعتها تعويض المنشآت التى تخسر فى المنافسة مع الأعمال التى تقوم على اقتصادات منخفضة الضبط والتنظيم. وإذا كان باستطاعة الاقتصادات المتقدمة حماية بيئاتها بهذه الطريقة ، فإن ذلك سيكون جزئيا لأن بإمكانها تصدير التلوث عن طريق نقل الإنتاج المسبب للتلوث إلى بلدان العالم الثالث حيث المعايير

(*) To externalize Costs .

البيئية أقل تشددا . وستظل البلدان المتقدمة نظيفة على حساب أجزاء أخرى من العالم تصبح أكثر قذارة .

ولن يطرأ تغيير على التأثير الشامل للأسواق الحرة العالمية على البيئة العالمية . وسيستمر مفعوله على نطاق العالم للتخفيف من التكاليف التى كانت تتحملها المؤسسات فى أنواع مبكرة من الرأسمالية كانت أكثر خضوعا للمساءلة . ونتيجة لذلك ستقل باستمرار صلاحية مساحات متزايدة من كوكب الأرض للسكنى . وفى الوقت نفسه سيرتفع الثمن الذى يتعين أن تدفعه المجتمعات القليلة الغنية بدرجة تكفى لأن يكون بإمكانها المحافظة على صلاحية بيئاتها للعيش ، وإذا واصلت ، برغم ذلك ، فرض تكاليف التلوث وغيرها من التكاليف الاجتماعية البيئية على دوائر الأعمال ، فستنخفض الأرباح ، وسيلجأ رأس المال إلى الهجرة .

وبدلا من ذلك ، يمكن للمجتمعات أن تتبنى سياسات تقضى بأن تتحمل الأموال العامة مباشرة تكاليف التحكم فى التلوث . وقد تنجح بموجب تدابير كهذه فى حماية بيئاتها المحلية من بعض أنواع التدهور ، وإن كانت لن تعزل نفسها عن التأثير العالمى للتلوث المحلى فى البلدان الفقيرة . وقد أثبتت كارثة تشيرنوبل أن بعض أنواع التلوث تمتد آثاره مسافات بعيدة للغاية .

التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط وقابلية رأس المال للتنقل دوليا

فى النظرية الكلاسيكية للتجارة الحرة يكون رأس المال غير قابل للتنقل . فمذهب ريكاردو فى الميزة المقارنة ـ الذى مازال كثيرون يلجئون إليه للدفاع عن التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط ـ يفيد بأنه عندما تتقلص المشروعات أو الصناعات عديمة الكفاءة نسبيا فى أى بلد ، ستنمو مشروعات وصناعات أخرى تستوعب ما يتحرر من الأنشطة المتدنية من رأسمال وأيد عاملة . ففى كل بلد يمارس التجارة ينتقل رأس المال إلى الأنشطة الاقتصادية التى يكون فيها أكثر إنتاجية . والميزة المقارنة عند ريكاردو تنطبق **داخليا** فى الدول التى تمارس التجارة ، وليس خارجيا فيما بينها . ويعنى ذلك أنه فى نظام للتجارة الحرة غير المقيدة سيكون تخصيص الموارد عند أقصى إنتاجية لها داخل كل دولة تمارس التجارة ، ومن ثم ـ عن طريق الاستدلال ـ على نطاق العالم . وبقدر ما يصبح العالم سوقا واحدة ، ستزداد الكفاية والإنتاجية فى كل بلد إلى أعلى مستوى ممكن .

وقد أدرك ريكاردو أن ذلك لا يكون صحيحا إلا إذا كان رأس المال غير قابل للتنقل دوليا :

«إن عدم الأمن المتخيل أو الحقيقى لرأس المال ، عندما لا يكون تحت السيطرة المباشرة لصاحبه ، إلى جانب العزوف الطبيعى لدى كل إنسان عن أن يترك البلد الذى ولد فيه وأن يتخلى عن علاقاته ، وعن أن يُسْلم نفسه بكل عاداته الثابتة إلى حكومة غريبة وقوانين جديدة ، إنما يشكل قيدا على هجرة رأس المال . وهذه المشاعر التى أشعر بالأسى عندما أراها تضعف ، تغرى معظم الملاك بأن يقنعوا بمعدل منخفض للأرباح فى بلدهم ، بدلا من السعى إلى استخدامِ أعلى عائدًا لثروتهم فى دول أجنبية» . [٣]

إن هذا التباين بين المتطلبات النظرية لتجارة حرة عالمية غير مقيدة ، وحقائق عالم القرن العشرين ، يحتاج إلى شئ من التعليق . فعندما يكون رأس المال قابلا للتنقل ، فإنه سيسعى إلى ميزته المطلقة عن طريق الهجرة إلى بلدان تكون فيها التكاليف البيئية والاجتماعية عند أدنى مستوى ، والأرباح عند أعلى مستوى . وسواء فى النظرية أو فى الممارسة فإن أثر قابلية رأس المال العالمية للتنقل هو إبطال المذهب الريكاردى للميزة النسبية . ومع ذلك فإنه فوق هذا الأساس الواهى مازال يقف صرح التجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط . [٤]

إن الحجة المثارة ضد الحرية العالمية غير المقيدة فى التجارة وتنقلات رأس المال ليست فى المقام الأول حجة اقتصادية ، وإنما هى بالأحرى أن الاقتصاد يجب أن يكون فى خدمة حاجات المجتمع ، وليس أن يكون المجتمع فى خدمة السوق . والصحيح أنه من زاوية اقتصادية

---

(٣) داڤيد ريكاردو ، **On the Principles of Political Economy and Taxation** ، هارموندسويرث : بنجوبن ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٥٥ .

(٤) كما يلاحظ ميشيل پورتر ، فى عمله الكلاسيكى ، **The Competitive Advantage of Nations** ، لندن : مكميلان ، ١٩٩٠ ، الصفحة ١٢ ، فإن «النظرية النمطية (للميزة النسبية) تفترض أنه لا توجد وفورات حجم ، وأن التكنولوچيات فى كل مكان تكون متطابقة ، وأن المنتجات تكون غير متباينة ، وأن مجموعة عوامل الإنتاج الوطنية تكون ثابتة . وتفترض النظرية أيضا أن عوامل الإنتاج ، مثل الأيدى العاملة الماهرة ، لا تنتقل بين الدول . وجميع هذه الافتراضات ليست لها ، فى غالبية الصناعات ، علاقة كبيرة بالمنافسة الفعلية» . وثمة رأى أصيل حديث فى نظرية الميزة النسبية قال به ر . دورنبوش ، س . فيشر ، پول صمويلصون ، **"Comparative Advantage, Trade and Payments in a Ricardian Model wrth a Continuum of Goods"** ، فى مجلة **أمريكان إيكونوميك ريڤيو** ، المجلد ٦٧ ، ديسمبر ١٩٧٧ ، الصفحات ٨٢٣ إلى ٨٣٩ .

خالصة وضيقة تكون السوق الحرة العالمية سوقا مجدية بدرجة هائلة . وبالمثل فإنه فى المباراة بين اقتصادات السوق الحرة وأنظمة الأسواق الاجتماعية كثيرا ما تكون الأسواق الحرة متفوقة فى الإنتاجية . وليس هناك شك فى أن السوق الحرة هى نمط الرأسمالية الشديد **الكفاءة اقتصاديا** . وذلك ينهى المسألة بالنسبة لمعظم الاقتصاديين . غير أن ما تفعله اقتصادات السوق الاجتماعية ليس بعيدا عن المنطق بأي حال . كما أن الممارسة اليابانية فى استخدام العمال غير المنتجين اقتصاديا فى مجموعة منوعة من المهن القليلة المهارة ليست ممارسة تفتقد المعقولية أو الكفاءة ، شريطة أن يكون أحد معايير الكفاءة الذى يحكم به على سياسة كهذه هو المحافظة على التماسك الاجتماعى عن طريق تجنب البطالة الواسعة النطاق .

وكما اعترف بعض الاقتصاديين دائما ، فإن الحرص على الكفاءة الاقتصادية دون اعتبار للتكاليف الاجتماعية هو فى حد ذاته أمر غير معقول ، كما أنه فى الواقع يعطى لمطالب السوق الأولوية على حاجات المجتمع . وذلك على وجه التحديد هو الذى يدفع المنافسة فى السوق الحرة العالمية . وقد أصبح من حتميات النظام بأسره تجاهل التكاليف الاجتماعية ، وذلك تشويه مهنى لمهمة الاقتصاديين .

إن عدم الكفاءة الاقتصادية الذى تتميز به القيود على التجارة الحرة ، يكاد أن يكون بديهيا بدرجة يسهل معها أن يدان بالجهل الاقتصادى أى ناقد للتجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط .[٥] ولكن الحجة الاقتصادية المؤيدة للتجارة الحرة العالمية التى لا تحكمها ضوابط تنطوى على تجريد جامح بعيد عن الحقائق الاجتماعية . وصحيح أن القيود على التجارة الحرة العالمية لن تعزز الإنتاجية ، ولكن الإنتاجية القصوى التى تتحقق على حساب الاضطراب الاجتماعى والبؤس البشرى تعدّ هدفا اجتماعيا شاذًا وخطيرًا .

الأسواق الحرة العالمية وتهاوى الأجور

عندما يكون رأس المال قابلا للتنقل كما هو اليوم ، فإنه سيتجه ، مع تساوى الأمور

(٥) تلك هى حجة اثنين من الكتاب المعاصرين البارزين الذين دافعوا عن التجارة الحرة العالمية غير المقيدة ، هما دوجلاس أ. إيروين ، **Against the Tide : An Intellectual History of Free Trade** ، پرنستون ، نيوچيرسى : إدارة النشر بجامعة پرنستون ، ١٩٩٦ ؛ پول كروجمان ، **Pop Internationalism** ، كمبردج ، مساشوستس : إدارة النشر بمعهد مساشوستس للتكنولوچيا ، ١٩٩٦ . وللإلمام بصورة كلاسيكية حديثة لنظرية الميزة النسبية ، انظر ، بتل أوهلين ، **Interregional and International Trade** ، كمبردج ، مساشوستس : إدارة النشر بجامعة هارڤارد ، ١٩٣٣ .

الأخرى ، إلى الانجذاب نحو البلدان التى تكون أجور العمال المطلقة فيها عند أدنى مستوى . وبطبيعة الحال ، فإن الأمور نادرا ما تكون متساوية ، لا سيما التكاليف التى تتحملها المشروعات بالإضافة إلى أجور العمال . كما أن نوعية البنية الأساسية والخدمات فى البلدان المختلفة تختلف اختلافا كبيرا . كذلك تتفاوت من بلد لآخر التكاليف والمخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار السياسى ، والممارسة المحلية للقانون ، والفساد . ومما له أهمية أيضا درجة تعليم قوة العمل المحلية ، ومواقع المصانع ، وتكاليف النقل ، والبيئة السياسية ، وعوامل أخرى كثيرة .

والأجور المنخفضة فى بعض البلدان ـ مثل بلدان إفريقيا الوسطى والغربية على سبيل المثال ـ تعكس حقيقة أن تلك البلدان تعدّ مواقع غير جذابة لرأس المال الإنتاجى . أما الأجور العالية فى بلدان أخرى ، مثل سنغافورة ، فتعكس مستوياتها الممتازة للتعليم بين أفراد قوة العمل ، وحكم القانون ، والخلوّ من الفساد ، والاستقرار السياسى .

من ذلك أن تكاليف العامل الواحد فى شركة أوسرام ـ التى مقرها ألمانيا ، وثانى أكبر منتج فى العالم للمصابيح الكهربائية ـ لإنتاج هذه المصابيح فى الصين تبلغ واحدا على خمسين من مثيلاتها فى ألمانيا ، ولكن إنتاج نفس العدد من المصابيح يتطلب عددا من العمال يزيد فى الصين ٣٨ مرة على ما يتطلبه فى ألمانيا . وهنا نرى أن تكاليف الفرد من الأيدى العاملة يمكن أن تلغيها بدرجة كبيرة المستويات الأدنى للمهارة والإنتاجية .[٦]

فضلا عن أن معدلات الأجور فى أى اقتصاد إنما تحددها سوقه للأيدى العاملة المحلية ، وليس معدلات الأجور فى البلدان الأخرى . فسيارة التاكسى التى أستوقفها فى بيكاديللّى ليست موضع منافسة مع سيارة التاكسى فى لاهور . غير أن هناك نطاقًا متزايدًا من المهارات التى يتحدد سعرها عالميا . وثمة خدمات كثيرة يمكن تصديرها إلى أى مكان تكون فيه الأيدى العاملة اللازمة لها أرخص ما يمكن ـ كما حدث عندما حوّلت شركات الطيران عمليات بيع التذاكر ومسك الدفاتر إلى الهند . ولكن غالبية الأجور مازالت تحددها الأسواق المحلية .

إن تدهور قدرة العمال على المساومة فى بلدان الشمال الغنية لم يكن نتيجة التجارة الحرة العالمية وحدها . والاعتقاد بأنها يمكن أن تفعل ذلك معناه المبالغة فى تأثير التجارة

---

(٦) من أجل هذه المقارنة ، انظر ، بيتر مارش ، "A Shift To Flexibility" ، فى جريدة **فايننشيال تيمس** ، عدد ٢١ من فبراير عام ١٩٩٧

الدولية وتدفقات رأس المال على الاقتصادات الوطنية . ذلك أن البطالة فى البلدان المتقدمة هى من الضخامة بحيث لا يمكن أن تعزى فقط إلى التجارة مع بلدان الأجور المنخفضة .

ويُعَدّ كل من التكنولوچيات الجديدة وهبوط مستوى مهارة أجزاء من السكان بسبب التعليم غير الملائم ، سببا محوريًا للبطالة الطويلة الأمد فى البلدان الغربية المتقدمة . كما أن الفوارق المتزايدة فى الدخل قد تضخمت نتيجة لتحرر سوق العمل من الضوابط وللسياسات الضريبية الليبرالية الجديدة . ولكن السبب الجوهرى لانخفاض الأجور وتصاعد البطالة هو انتشار التكنولوچيا الجديدة على نطاق العالم .

أما الاقتصادات الحديثة التصنيع والاقتصادات التى دخلتها الصناعة أخيرًا ، فلا تقعان فيما يتعلق بالأجور ضمن فئات بسيطة متجانسة . وفى بعض البلدان الحديثة التصنيع ، مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ، تكون الأجور فى مهن كثيرة أعلى منها فى بعض البلدان المتقدمة ، لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة . وهذا هو السبب فى أن قيام بعض الشركات الآسيوية المتعددة الجنسية بنقل مصانعها من الجنوب إلى الشمال نحو مناطق العالم الأول التى تكون أجور الأيدى العاملة فيها رخيصة ، لا يُعدّ اليوم من الأمور غير المألوفة .

ومن أمثلة ذلك القرار الذى اتخذه المجمع الصناعى الكورى «لاكى جولد ستار» فى بداية عام ١٩٩٧ ، بتوطين مصنع له فى نيوپورت ، ويلز ؛ وبذلك قام هذا المجمع بتصدير وظائف من كوريا إلى منطقة أوروبية ، هى حتى الآن فى العالم الأول ، تنخفض فيها أجور العمال وتكاليف العمل غير الآجرية . (وقد حصل هذا المجمع على إعانة كبيرة من الحكومة البريطانية لتشجيعه على أن يفعل ذلك) . وقبل هذا بسنة نقلت شركة رونسون مرافقها الخاصة بإنتاج ولاعات السجاير من كوريا إلى ويلز ، وتمكنت بذلك من توفير ٢٠ فى المائة من تكاليف الأجور .[(٧)]

وتوضح هذه الأمثلة أن ما لسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى من تأثير على الأمن الوظيفى لم يعد يتركز فى المقام الأول على قوة العمل فى العالم الأول . وقد برهنت المظاهرات الجماهيرية للعمال فى سول فى يناير عام ١٩٩٧ ، على أن تدهور الأمن الوظيفى يحدث على نطاق العالم .

---

(٧) **"Come to low - wage Wales"** ، فى جريدة **إندپندنت** ، عدد ١٣ من يناير عام ١٩٩٧ .

كذلك ليست بلدان العالم الأول متجانسة فيما يتعلق بتكاليف الأيدى العاملة . فالأجور التى تدفعها شركة سيمنز لعمالها الألمان مرتفعة ، ولكن ذلك يرجع فى جانب منه إلى مستويات التعليم والتدريب الأعلى كثيرا فى ألمانيا ، وإلى أن إنتاجية عمال سيمنز الألمان تبلغ قرابة ضعف مثيلاتها فى المصانع الأمريكية . (٨)

ومع ذلك فإن الأثر الإجمالى للتجارة الحرة العالمية غير الخاضعة للضوابط مازال هو دفع أجور العمال إلى أدنى ـ وبوجه خاص عمال الصناعات التحويلية غير المهرة ـ فى البلدان المتقدمة . وإذا خفضت الحواجز أمام التجارة الدولية ، عندئذ ـ فيما يشير إليه الاقتصاديون على أنه **«التسوية بين سعر عوامل الإنتاج»** (*) ـ سيتجه سعر هذه العوامل ، بما فى ذلك **سعر الأيدى العاملة** ، إلى التقارب . وهذا هو ما يعنيه الاقتصاديون عندما يقولون للعمال إن «أجوركم ستتحدد فى بكين» . (٩)

وتكنولوچيات المعلومات الجديدة تسمح لسلع كثيرة ، من بينها مدى متسع من الخدمات ، بأن يتم إنتاجها فى البلدان النامية بجزء فقط من تكاليف الأيدى العاملة التى يتطلبه إنتاجها فى المجتمعات الصناعية الأكثر نضجا . وكما أوضحت منظمة العمل الدولية فى دقة وإيجاز ، فإن «القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع فى هذه الأيام إنما تحكمها بدرجة كبيرة تكاليف الأيدى العاملة» . (١٠) وتلك حقيقة مهمة . ومن ثم فإن نظرية ريكاردو التى بموجبها لم يكن رأس المال قابلا للتنقل إلا داخل البلد الذى نشأ فيه ، وكان الإنتاج من الناحية العملية غير قابل للتنقل دوليا ، لم تعد نظرية ذات صلة بالموضوع .

ويختلف عالمنا عن عالم ريكاردو فى نقطة مهمة أخرى . إذ توجد فى البلدان الحديثة التصنيع معدلات سريعة لنمو السكان . ومن شأن ذلك تعزيز ما للتجارة الحرة العالمية غير الخاضعة للضوابط من ضغط نزولى على الأجور فى الاقتصادات الصناعية التامة النمو . ففى غالبية هذه الاقتصادات تكون معدلات النمو السكانى

---

(٨) من أجل هذه المقارنة ، انظر ، پيتر مارش ، "A Shift to Flexibility" ، فى جريدة **فاينانشيال تيمس** ، عدد ٢١ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(*) **Factor - price equalization** .

(٩) س . فريمان ، "Are your wages set in Peking ?" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونوميك پريسپكتڤز** ، العدد ٩ ، صيف عام ١٩٩٥ .

(١٠) **World Labour Report** ، چنيف : منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٢ .

منخفضة ، وتكون الأيدى العاملة ـ الماهرة منها على الأقل ـ موردا نادرا يستحق علاوة فى الأجر . وفى كثير من البلدان الحديثة التصنيع ، حيث يتزايد السكان بسرعة ، تكون الأيدى العاملة ـ بما فى ذلك بعض أنواع العمالة الماهرة ـ متوافرة بكثرة .

وعندما يكون النمو السكانى على هذا النحو من عدم التماثل فإن العمالة فى البلدان الحديثة التصنيع تؤدى إلى خفض الأجور فى الاقتصادات الصناعية التامة النمو . وعندما يمارس رأس المال والإنتاج التنقل بلا ضوابط عبر العالم ، فإنهما سيتجهان إلى التوطن فى البلدان التى تكون فيها الأيدى العاملة شديدة الوفرة وقليلة التكلفة . وباستطاعتهما فى الوقت الحالى أن يفعلا ذلك سواء أكانت الأيدى العاملة التى يحتاجان إليها ماهرة أم غير ماهرة . وقد عبر ميخائيل ليند عن ذلك بقوله :

«فى غضون جيل واحد فإن سكان العالم الثالث الذين يتزايدون بسرعة كبيرة سيضمّون بينهم ليس فقط مليارات العمال غير المهرة ، وإنما أيضا مئات الملايين من العلماء والمهندسين والمعماريين وغيرهم من المهنيين القادرين على القيام بعمل من طراز عالمى ، مقابل جزء ضئيل من الأجر الذى يتوقعه نظراؤهم الأمريكيون . ويأمل الليبراليون دعاة التجارة الحرة ألا يكون لدى أمريكا ذات الأجور المرتفعة والمهارة العالية ما تخشاه من العالم الثالث ذى الأجور المنخفضة والمهارة المتدنية . غير أنه ليست لديهم إجابة على احتمال ـ وفى الحقيقة ترجيح ـ حدوث منافسة من الخارج تتزايد باستمرار أساسها الأجور المنخفضة والمهارة العالية . وفى هذه الحالة لن يكون كافيا التدريب الأفضل للعمال ولا الاستثمار الأكبر فى البنية الأساسية فى الولايات المتحدة . . . . فمن العسير مقاومة الاستنتاج بأن هناك تنافرا جذريا بين رأسمالية السوق الاجتماعية المتحضرة ، والتجارة الحرة غير المقيدة» . (١١)

وقد بيّن مسح أجرى فى عام ١٩٩٣ لعشرة آلاف شركة ألمانية متوسطة الحجم أن ثلث هذه الشركات كان يخطط لنقل أجزاء من إنتاجه إلى مناطق فى العالم ، مثل أوروبا الشرقية فى مرحلة ما بعد الشيوعية ، كانت الأجور فيها أقل ، والضوابط الاجتماعية والبيئية فيها أقل صرامة . كما أن هناك شركات كثيرة تنقل مصدر حصولها على احتياجاتها من برامج الحاسبات الإلكترونية إلى الهند ، حيث يكسب المبرمجون فى الهند (حوالي ٣٠٠٠ دولار)

---

(١١) ميخائيل ليند ، **The Next American Nation : The New Nationalism and the Fourth American Revolution** ، نيويورك : ذى فرى پرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٢٠٣ .

أقل مما يكسبه المبرمجون فى البلدان الأوروپية أو الولايات المتحدة . ويمكن إيراد أمثلة كثيرة أخرى . (١٢)

ومن شأن تكنولوچيات المعلومات الجديدة تعزيز ما للسوق العالمية من تأثير فى تخفيض الأجور إلى المستوى الذى تصل إليه فى اقتصادات العمل الرخيص المتحررة من الضوابط . كما أن التكنولوچيات الجديدة تدمر مهنا كثيرة . وإذا كانت مهنة صرافى البنوك مهنة محكوما عليها بالزوال ، فإن مصيرا مماثلا ينتظر عازفى الموسيقى فى الحفلات . ففى كلتا الحالتين يمكن الاستعاضة الآلية عن عملهم أو محاكاته بتكلفة رخيصة . وبالمثل تمارس التكنولوچيات الجديدة ضغطا نزوليا على الدخل فى مهن كثيرة حتى فى حالة عدم وجود سوق حرة عالمية . ويترتب على الاستعاضة بالتكنولوچيا عن العمل البشرى خلق معضلات لم يستطع أى مجتمع حتى الآن (ربما باستثناء اليابان) إيجاد حلول لها . (١٣)

وقد اعترف ريكاردو بأن الابتكار التكنولوچى يمكن أن يكون مدمرا للوظائف . وهو لم يشاطر الاعتقاد الحديث بأنه ستنشأ دائما بصورة آلية فرص عمل جديدة من الآثار الجانبية للتكنولوچيات الجديدة . وقد قال : إن «اكتشاف الآلات واستعمالها يمكن أن يصحبهما نقص فى الربح الإجمالى ، وحيثما تكون تلك هى الحال فإنها ستكون ضارة بالطبقة الكادحة ، إذ إن أعدادا منها سيلقى بها خارج العمالة ، وسيصبح السكان فائضين عن الحاجة . . . فالرأى الذى تراه الطبقات الكادحة ، وهو أن استخدام الآلات كثيرا ما يكون ضارًا بمصالحها ، هو رأى لا يقوم على التحيز أو الخطأ ، بل يتفق مع المبادئ الصحيحة للاقتصاد السياسى» (١٤) .

وكما ذكرنا من قبل ، فإن رأس المال سيهاجر إلى البلدان التى يمكن فيها صنع البضائع

---

(١٢) أدين بهذه الأمثلة لمقال عنوانه "Who Competes ? Changing landscapes of corporate control" ، نشر فى مجلة **ذى إيكولوچست** ، المجلد ٢٦ ، العدد ٤ ، يولية / أغسطس عام ١٩٩٦ ، الصفحة ١٣٥ .

(١٣) حول هذه المسألة ، انظر ، چيريمى ريفكين ، **The End of Work : The Decline of the Global Labor Force and the Post - Market Era** ، نيويورك : ج . پ . پوتنام ، ١٩٩٥ .

(١٤) داڤيد ريكاردو ، **Principles of Political Economy and Taxation** ، لندن : ج . م . دنت ، الصفحتان ٢٦٦ و٢٦٧ . ومن أجل الإلمام بحجة أحدث تدعم رأى ريكاردو ، انظر ، پول صمويلصون ، **"Mathematical vindication of Ricardo on machinery"** ، فى مجلة **چورنال أوف پوليتيكال إيكونومى** ، المجلد ٩٦ ، ١٩٨٨ ، الصفحات ٢٧٤ إلى ٢٨٢ ؛ وكذلك صمويلصون ، **"Ricardo was Right"** ، فى مجلة **سكانديڤيا چورنال أوف إيكونوميكس** ، المجد ٩١ ، ١٩٨٩ ، الصفحات ٤٧ إلى ٦٢ .

من أجل مستهلكى العالم فى البلدان الغنية بأقل تكاليف العمل ، ونادرا ما ستكون هذه البلدان هى التى تستهلك فيها تلك البضائع .[١٥] وقد علق وليم فاف على ذلك قائلا : «إنه بوضوح ليس مصادفة أن قدرة الحركة النقابية فى الدول الغربية على المساومة كانت تضعف بشدة وباطراد منذ أن بدأت العولمة . فحتى السبعينيات كان على الاستثمار بوجه عام أن يقتصر على مجمع وطنى للأيدى العاملة من أجل أن ينتج لسوق وطنية . وعندما لم يصبح ممكنا تكنولوجيّا فقط ، بل ومفيدا اقتصاديّا أيضا ، إنتاج سلع من أجل المستهلكين فى بلد غنى فى أسواق عمل فقيرة ومتحررة من الضوابط فى آسيا أو أمريكا اللاتينية أو إفريقيا ، فقدت الأيدى العاملة فى البلدان المتقدمة قدرتها على المساومة»[١٦]. وتتجه دراسات أكاديمية عديدة إلى ترسيخ هذه الملاحظة .[١٧]

إن ما يحدث فى بلدان العالم الأول من توليف غير مسبوق بين التغير التكنولوچى السريع والحرية العالمية فى التجارة وتنقلات رأس المال ، وكذلك بين تحلل سوق العمل من الضوابط فى المجتمعات الصناعية المتقدمة والنمو السكانى السريع فى البلدان النامية ، هو الذى أدى إلى كسوف قوة الأيدى العاملة المنظمة .

الأسواق الحرة العالمية وزوال الاشتراكية الديمقراطية (*)

إن الاشتراكيين الديمقراطيين فى بريطانيا وغيرها من البلدان الأوروبية الذين يتصورون أن

---

(١٥) انظر ، باتريك مينفورد ، "Free trade and Long wages - still in the general interest" ، فى مجلة **الاقتصاديين والدراسات الإنسانية**، المجلد ٧ ، عدد أول مارس ١٩٩٦ ، الصفحات ١٢٣ إلى ١٢٩ .

(١٦) وليم فاف ، "Job security is disappearing around the World" ، فى مجلة **إنترناشونال هيرالد تريبيون**، عدد ٨ من يوليه عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٨ .

(١٧) انظر ، أدريان وود ، **North - South Trade, Employment and Inequality - Changing Fortunes in a Skill - driven World** ، أكسفورد . كلارندون پرس ، ١٩٩٤ ؛ وكذلك "How Trade hurts unskilled Workers" ، فى مجلة **چورنال أوف إيكونومكس پرسپكتفز** ، المجلد ٩ ، العدد ٢٣ الصفحات ٥٧ إلى ٨٠ . انظر إيضا ، منفورد وآخرين ، "The Elixir of Growth" ، فى العمل الجماعى الذى أعده سنوور ودى لا ديهيسا ، **Unemployment Policy** ، لندن ، مركز بحوث السياسات الاقتصادية ، ١٩٩٦ . وقد قدمت حجة مضادة تؤكد على أهمية وجود ضوابط على الهجرة إلى الخارج كوسيلة تستطيع بها الدول ـ القومية حماية عمالها ضد المنافسة المعولمة ، لاسيما فى قطاع الخدمات غير التجارية . وفيما يتعلق بوجهة النظر هذه فإن عولمة العمل كانت فى القرن التاسع عشر أكثر تقدما مما هى عليه اليوم . انظر ، ڤينسنت كيبول ، **Deadalus** ، المجلد ١٢٤ ، العدد ٢ ، يوليه عام ١٩٩٥ .

(*) مرة أخرى، كيف يمكن أن يقال ذلك فى الوقت الذى مازالت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية فيه تحكم فى كبرى الدول الأوروبية ؟! المترجم .

اقتصادات الأسواق الاجتماعية التى يألفونها يمكن أن تتوافق مع سوق حرة عالمية ، لم يتفهموا الظروف الجديدة التى نشأت فى المجتمعات الصناعية المتقدمة .

ذلك أن اقتصادات الأسواق الاجتماعية قد تطورت فى بيئة اقتصادية خاصة . وهذه الاقتصادات محتوم عليها أن تتحول أو تدمر نتيجة لتصنيع آسيا ودخول بلدان ما بعد الشيوعية فى الأسواق العالمية .

إن ما يترتب على المنافسة القادمة من بلدان فرض فيها نظام للتحرر من الضوابط وللضرائب المنخفضة ، وتراجعت فيها دولة الرعاية الاجتماعية ، هو إرغام الدول التى تحتفظ باقتصادات سوق اجتماعية على اتباع تنسيق نزولى للسياسات . ذلك أن السياسات التى تفرض سوق عمل متحررة من الضوابط واقتطاعات فى إعانات الرعاية الاجتماعية إنما تُتَّبع بوصفها إستراتيجيات دفاعية ردّاً على سياسات يجرى تنفيذها فى بلدان أخرى . كما أن المنافسة الضريبية فيما بين الدول المتقدمة تعمل على استنزاف الأموال العامة ، وتجعل من المتعذر تحمل أعباء دولة الرعاية الاجتماعية . وقد لاحظت افتتاحية جريدة **فاينانشيال تيمس** أنه «نتيجة لتآكل قاعدة الإيرادات يمكن للمنافسة الضريبية أن تتجاوز الحدود . بل إن حروب العطاءات بين البلدان باستطاعتها أن تدمر قاعدة الإيرادات الجماعية . ومن شأن ذلك زيادة العبء الضريبى على الصناعات الأقل قابلية للتنقل وعلى الأيدى العاملة ، بالنسبة لرأس المال» [١٨] .

إن التنافس الضريبى ليس إلا آلية واحدة يمكن من خلالها للمنافسة بين الحكومات على رءوس الأموال والصناعات القابلة للتنقل، أن تعمل على تخفيض الإعانات الاجتماعية وزيادة الضرائب على الأيدى العاملة . وتؤدى ممارسات الأسواق العالمية للأوراق المالية إلى أن ينتقص أو يزال من أسواق العالم الاجتماعية قدر كبير مما كان لدى حكوماتها فى الماضى من حرية فى انتهاج سياسات لمواجهة التقلبات الدورية . كما أنها ترغمها على الارتداد إلى وضع سَبَق الكينزية لم يكن لديها فيه سوى أدوات قليلة لإدارة الاقتصاد الكلى . وهى مرغمة على الوقوف ساكنة دون فعالية خلال فترات الركود فى النشاط الاقتصادى مهما تكن تكاليفها الاجتماعية والاقتصادية .

ومن قبيل معاقبة الحكومات التى تحاول حفز النشاط الاقتصادى بالاقتراض أو الاضطلاع بأشغال عامة ، فإن الأسواق ترغمها على العودة إلى عالم ما قبل الكينزية الذى كانت الحكومات فيه تستجيب لدورة الكساد بالوسيلة الانكماشية المدمرة ، وهى الحد من

---

(١٨) "Living with tax rivalry" ، فى جريدة **فايناشيال تيمس** ، عدد ١٤ من يناير عام ١٩٩٧ .

الإنفاق . وهكذا فإن الأسواق العالمية للأوراق المالية إنما تحاكى ما كانت قاعدة الذهب تفعله . ولكنها تفعل ذلك دون أن تكون نسخة طبق الأصل من طابعها شبه الآلى الذى كان يضفى درجة من الاستقرار على الاقتصادات التى كانت تحكمها . وهى تعمل فى سياق اضطرابات سوقية يجعل من المحتوم حدوث انفجارات وأزمات أساسها المضاربة (مثل انهيار السوق العالمية للأوراق المالية فى أوائل عام ١٩٩٤) . فقد حلّت قواعد اللعب فى كازينوهات المضاربات محل آلية قاعدة الذهب .

ولكن الأسواق العالمية لرأس المال تفعل ما هو أكثر من ذلك . فهى تجعل الاشتراكية الديمقراطية غير قابلة للبقاء . وأنا أعنى بالاشتراكية الديمقراطية التوليف بين عمالة كاملة ممولة بالعجز فى الموازنة ، ودولة رعاية اجتماعية شاملة ، وسياسات ضريبية تقوم على العدالة ، وهو التوليف الذى ظل قائما فى بريطانيا حتى أواخر السبعينيات ، وعاش فى السويد حتى أوائل التسعينيات .

وذلك النظام الاشتراكى الديمقراطى كان يفترض وجود اقتصاد مغلق . وكانت تنقلات رأس المال مقيدة بأسعار صرف ثابتة أو شبه ثابتة . وليس باستطاعة كثير من السياسات الأساسية الاستمرار فى اقتصادات مفتوحة . وينطبق ذلك على العمالة الكاملة الممولة بالعجز فى الموازنة وعلى دول الرعاية الاجتماعية فى فترة ما بعد الحرب . كما ينطبق بالمثل على الصفقات الاشتراكية الديمقراطية التى تقوم على المساواة . فجميع النظريات الاشتراكية الديمقراطية فى العدالة (مثل نظرية چون رول القائلة بالمساواة) تفترض مقدما وجود اقتصاد مغلق .[١٩]

وذلك لأنه فقط فى داخل نظام مغلق للتوزيع يكون باستطاعتنا أن نعرف ما إذا كانت مبادئ العدالة التى تمليها تلك النظريات مطبقة . وبصورة عملية أكثر فإنه فقط فى نظام مغلق يمكن تطبيق مبادئ المساواة ، إذا إنها فى الاقتصادات المفتوحة ستصبح غير قابلة للتطبيق نتيجة لحرية الهجرة المتاحة لرأس المال ـ بما فى ذلك رأس المال البشرى .

والنظم الاشتراكية الديمقراطية تفترض إمكانية تمويل مستويات عالية من الإعانات العامة دون مشكلات من الضرائب العامة . وذلك الافتراض لم يعد قائما . بل إنه ليس صحيحا حتى بالنسبة لما تفهمه النظريات الاقتصادية على أنه **مرافق عامة**

---

(١٩) من أجل الاطلاع على نقد لنظرية رول ، انظر ، كتابى ، **Liberalisms** ، لندن ، روتلدج ، ١٩٨٩ ، الفصل ٦ .

حقيقية . ومنطق قابلية رأس المال غير المقيدة للتنقل يجعل تمويل المرافق العامة أكثر مشقة بالنسبة لجميع الدول . والمرافق العامة هذه ، وفق الفهم القياسى لها ، هى الخدمات التى يتمتع بها الجميع . وهى لا يمكن شطرها أو تجزئتها ، وينبغى تدبير تكاليفها من الضرائب إذا كان يتعين عدم الإخلال بها . وفى المؤلفات التقنية للنظرية الاقتصادية والإدارة العامة التى توجد بها وجهة النظر القياسية هذه، فإن عبارة المرافق العامة ترد بمعنى أمور من قبيل القانون والنظام والدفاع عن الوطن وحفظ البيئة .

والحل الكلاسيكى لمشكلات تمويل المرافق العامة هو الإلزام الذى تتفق عليه جميع الأطراف . فالجميع يتفقون على أنهم سيفيدون إذا ما أتيحت المرافق العامة. وهم يحلون المشكلة الكلاسيكية التى يثيرها فخ المرافق العامة ـ أولئك الذين يسعون إلى التمتع بالمرافق العامة دون تحمل أي مسئولية ـ عن طريق مطالبة الجميع بالإسهام من خلال الضرائب . وهذا الحل الكلاسيكى يفشل عندما تكون الضرائب غير قابلة للتطبيق على رءوس الأموال والشركات المتنقلة . وإذا كانت مصادر الإيرادات ـ رأس المال والمشروعات والأفراد ـ حرة فى الهجرة إلى نظم منخفضة الضرائب ، فإن الإلزام الذى تتفق عليه جميع الأطراف لا يكون صالحا كوسيلة لتدبير تكاليف المرافق العامة . ذلك أن أنواع ومستويات الضرائب التى تفرض لتدبير هذه التكاليف فى أي دولة لا يمكن أن تتجاوز بدرجة كبيرة مثيلاتها الموجودة فى الدول التى تُعدّ مماثلة من نواح أخرى .

إن القابلية العالمية لرأس المال والإنتاج للتنقل فى عالم اقتصادات مفتوحة جعلت السياسات المحورية للاشتراكية الديمقراطية الأوروبية غير قابلة للتطبيق .[٢٠] وهى إذ تفعل ذلك إنما تجعل من البطالة الواسعة اليوم مشكلة يتعذر إيجاد حل سهل لها .

ونظريات المذهب النقدى التى تهيمن فى الوقت الحالى على البنوك المركزية والمؤسسات المالية عبر الوطنية فى العالم تنكر إمكانية تحقيق أي مبادلة للعمالة الكاملة باستقرار الأسعار . فأوراق الاعتماد الفكرى لتلك المذاهب ليست مثيرة بوجه خاص . إذ تبدو كأنها تفترض مقدما وجهة نظر فى الحياة الاقتصادية على أنها تتجه إلى تحقيق توازن من النوع الذى وُفّق كينز فى نقده . وفى أيامنا هذه تم بطريقة تنطوى على مفارقة تاريخية إحياء فكرة توازن الحياة الاقتصادية ، وذلك فى نظريات «التوقعات العقلانية» التى انطلقت

(٢٠) ناقشت ذلك بطريقة أكثر منهجية فى بحث عنوانه **After Social Democracy** ، لندن ، ديموس ، ١٩٩٦ ، أعيد نشره باعتباره الفصل الثانى من كتابى **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٧ .

من جامعة شيكاغو . وتلك عمليات تنظير مثيرة للجدل ليست جديرة بتوافق عام حتى بين اقتصاديى الاتجاه السائد.[(٢١)]

ومع ذلك فإن هذه النظريات الملتبسة قد أوحت ببرامج التكييف الهيكلى التى يتبناها البنك الدولى ، والتى فرضت فى بلدان متباعدة ، مثل المكسيك ونيجيريا ، حالات كساد عميقة ومستمرة للنشاط الاقتصادى العينى سعيا وراء الاستقامة المالية . وتحاكى الأسواق العالمية للأوراق المالية برامج التكييف الهيكلى هذه . وهى تفرض على بلدان العالم الأول ضوابط انكماشية للتكييف الهيكلى أخفقت بوضوح بوصفها تدابير طوارئ فى البلدان النامية .

إن النظريات التى يتحقق فيها توازن السوق عن طريق التوقعات العقلانية من جانب المشاركين فى السوق لا يسهم فيها من حققوا ثروات من فهمهم لكيفية عمل الأسواق فى الممارسة . وتعليقا على النظرية الاقتصادية التى تعد الأساس لاتفاقيات **ماستريخت**[(*)] ، التى سيعهد بموجبها إلى بنك مركزى أوروبى جديد يشرف على عملة أوروبية واحدة بهدف أساسى، وهو استقرار الأسعار، يقول چورچ سوروس : **«تكمن خلف كل ذلك نظرية توازن اقتصادى مخطئة . وقد أوضح چون مانيارد كينز أن العمالة الكاملة ليست الحصيلة الطبيعية لتوازن السوق . ومن أجل تحقيق عمالة كاملة يحتاج الاقتصاد إلى سياسات حكومية توضع خصيصا لهذا الغرض . . . إن اليد الخفية لن تصل بنا أبدا إلى توازن سعيد»**[(٢٢)] .

وما يخلص إليه سورس ينطبق على مشروع السوق العالمية الواحدة ذاتية التنظيم بنفس القوة ، أو بقوة أكبر من تلك التى ينطبق بها على الاقتراح الخاص بإنشاء عملة أوروبية واحدة يتحكم فيها بنك مركزى أوروبى يكون التزامه الوحيد هو المحافظة على مستوى ثابت الأسعار .

---

(٢١) تم تقديم نقد قوى لنظريات توازن «التوقعات العقلانية» فى الحياة الاقتصادية ، وذلك فى كتاب ج . شاكل ، **Epistemics and Economics** ، كمبردج : إدارة النشر بجامعة كمبردج ، ١٩٧٦ .

(*) **Maastricht** : مدينة هولندية اجتمع بها فى عام ١٩٤٤ ملوك ورؤساء اثنتى عشرة دولة أوروبية هى بلچيكا والدانمرك وألمانيا واليونان وإسپانيا وفرنسا وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرج وهولندا والبرتغال وانجلترا ، حيث وقعوا على **معاهدة ماستريخت** التى أقيم بموجبها اتحاد أوروبى أساسه الجماعة الأوروبية التى كانت قائمة بالفعل قبل التوقيع عليها ، إضافة إلى أشكال وسياسات التعاون التى اتفقت هذه الدول عليها فى هذا الاجتماع ـ المترجم .

(٢٢) چورچ سوروس ، **"Can Europe work ? A plan to rescue the union"** ، فى مجلة **فورين أفيرز** ، عدد سبتمبر / أكتوبر عام ١٩٩٦ ، المجلد ٧٥ ، العدد ٥ ، الصفحة ٩ .

كما أن الأسواق العالمية للأوراق المالية والعملات ، عن طريق زعزعتها لاستقرار أي حكومة وطنية تحاول الإعراض عن هذه المذاهب ـ مثل حكومة فرانسوا ميتران فى بداية الثمانينيات ـ باستطاعتها أن تكون قادرة بنفسها على الوفاء بأغراضها . وهى تحكم الخناق على أي دولة تحاول زيادة العمالة عن طريق توسع فى النشاط الاقتصادى يعتمد على التمويل بالعجز . وكما يقول هيرست وثومپسون :

«إن حجم المعاملات القصيرة الأجل فى الأسواق الدولية للصرف الأجنبى ـ ألف مليار دولار فى اليوم ـ يفوق بكثير تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار المباشر . كما أنه يعنى أن البنوك المركزية الرئيسية لا توجد لديها (منفردة أو مجتمعة) الاحتياطيات اللازمة للدفاع عن سعر صرف معين إذا ما أوحت لها الأسواق بأنه سيتحرك صعوداً وهبوطًا . ومما لاشك فيه أن المتاجرين والمعلقين تكون لديهم أحكام مسبقة ؛ فهم يفضلون التضخم المنخفض والسياسات العامة «للنقود السليمة» . . . . . وهذه السياسات تشكل بلا ريب رادعا عائقا ، كما أنها تلبى المصلحة القصيرة الأجل للمؤسسات المالية الرئيسية باعتبارها الحكمة الاقتصادية الأسمى . [٢٣]

وخلال الثمانينيات كان باستطاعة كبرى الدول القومية ذات السيادة ، وهى الولايات المتحدة ، تطبيق سياسات توسعية كينزية الأسلوب ، عندما كانت منهمكة فى بناء صرح ضخم للأسلحة ؛ ولكن من المشكوك فيه أن يكون فى مقدورها القيام بمحاولة مماثلة فى الظروف الحالية . ذلك أن خبرة الرئيس كلينتون فى بداية إدارته الأولى ، عندما فرضت سوق الأوراق المالية أسعار فائدة مرتفعة كرادع ضد التخفيف المحتمل للضرائب ، قد علمته أنه حتى «مقترض الملاذ الأخير» فى العالم خاضع لحكم السوق العالمية فى الأوراق المالية الحكومية .

كذلك فإن التجربة السويدية الطويلة الأمد فى العمالة الكاملة ، التى واجهت فى بداية التسعينيات صعابا خطيرة ، قد وصلت إلى نهايتها بسبب قوة السوق العالمية للأوراق المالية . وقد وصف وليم جريدر هذه الحالة النموذجية للأسواق العالمية فى أثناء عملها بقوله :

لقد شعرت السويد بسياط السوق فى صيف عام ١٩٩٤ عندما أضرب عن العمل

---

(٢٣) پول هيرست وجراهام ثومپسون ، "Globalization" ، فى مجلة **Soundings** ، العدد ٤ ، أغسطس عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٥٨ .

المشترون الدوليون الرئيسيون لأوراقها المالية ، معلنين أنهم لن يشتروا المزيد منها . ونتيجة لذلك حلقت أسعار الفائدة الطويلة الأجل إلى أعداد من رقمين ، مرتفعة أربع نقاط مئوية كاملة فى تلك السنة ، وهى أعلى تكلفة اقتراض طلبت من أية دولة صناعية متقدمة ، باستثناء إيطاليا . وبرغم أن السويد كانت قد انتخبت حكومة محافظة عاقدة العزم على تحجيم دولة الرعاية الاجتماعية التى اشتهرت بها ، فقد كان العجز السنوى مع ذلك أكثر من ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وزاد الدين الحكومى المتراكم إلى درجة الانفجار ، من ٤٤ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٠ إلى ٩٥ فى المائة فى عام ١٩٩٥ . ولتهدئة المقاطعة من جانب أصحاب الأوراق المالية ، اضطر البنك المركزى فى السويد إلى تشديد ضوابط الائتمان بدرجة أكبر ، وأعلن رئيس الوزراء على وجه السرعة خططا لإجراء اقتطاعات أخرى من الإنفاق . ومع ذلك فإن اقتصاد السويد ـ الذى كان ذات يوم النموذج لاشتراكية ديمقراطية مستقرة مزدهرة ـ كان بالفعل فى حالة كساد شديد ، مع وصول البطالة إلى قرابة ١٦ فى المائة . لكن التدابير الجديدة زادت الأمور سوءاً . وفى الانتخابات التالية أعاد الناخبون الاشتراكيين إلى السلطة ، برغم أنهم سيواجهون المعضلة نفسها . (٢٤)

وكان لما حدث فى السويد تداعيات بالنسبة لاقتصادات السوق الاجتماعية فى كل مكان . وعلى نقيض التفسيرات التقليدية الكثيرة ، فإن جوهر العمالة الكاملة السويدية لم يكن السياسات الفعالة التى اتبعتها الحكومات الاشتراكية الديمقراطية المتعاقبة فى مجال العمل ، وإنما كان استعداد هذه الحكومات لاستخدام الدولة بوصفها الملاذ الأخير لتوفير الوظائف . (٢٥) وقد حالت أسواق الأوراق المالية دون حدوث ذلك . وما يعنيه هذا بالنسبة للحكومات الأخرى الملتزمة بالحفاظ على التماسك الاجتماعى عن طريق تفادى البطالة الواسعة النطاق، هو أنها لا تستطيع ذلك بوساطة أي سياسة تحكم عليها أسواق الأوراق المالية بأنها ليست حكيمة من الناحية المالية .

لقد سحبت الأسواق المالية الأرض من تحت سياسات العمالة الكاملة التى اتبعت

---

(٢٤) وليم جريدر ، **One World, Ready or Not : The Manic of Global Capitalism** ، نيويورك : سيمون آلا شوستر ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٨١ .

(٢٥) إن وجهة النظر القائلة بأن استعداد الدولة لأن تكون الملاذ الأخير للتوظيف كان هو ، وليس سياستها الفعالة فى مجال العمل ، الذى مكّن السويد الاشتراكية الديمقراطية من تفادى البطالة الواسعة النطاق ، تناقش بطريقة مقنعة فى ، د. ب. فريمان ، ب. سويدنبرج ، د. توپل ، **Welfare State**، إستوكهولم : مركز دراسات الأعمال والسياسات ، ورقة عارضة رقم ٦٩ ، ١٩٩٥ .

بعد الحرب . ولا يوجد لدى أي حكومة غربية اليوم أى خَلَف موثوق للسياسات التى أمّنت المجتمعات الغربية ضد البطالة الواسعة النطاق فى الفترة الكينزية . **فأعداد المحرومين من إمكانية الحصول على عمل كانت تتزايد فى غالبية المجتمعات الغربية طيلة عشرين عاما أو أكثر . وقد حدث ذلك على الرغم من النمو الاقتصادى القوى ، والذى يكاد أن يكون مستمرّا ، فى جميع البلدان المتقدمة . إن هدف العمالة الكاملة الذى تتبناه الاشتراكية الديمقراطية لا يمكن أن تحققه الآن سياسات اشتراكية ديمقراطية .**

وتصور أن اقتصادات السوق الاجتماعية التى كانت موجودة فى الماضى يمكن أن تجدد نفسها بصورة سوية فى ظل قوى التنسيق فى اتجاه نزولى ، إنما يعد الأشد خطورة بين الأوهام الكثيرة المرتبطة بالسوق العالمية . وبدلا من ذلك فإن أنظمة السوق العالمية ترغم بدرجة متزايدة على تفكيك نفسها ، حتى يكون باستطاعتها التنافس بشروط أكثر مساواة مع الاقتصادات التى تكون فيها التكاليف البيئية والاجتماعية وتكاليف العمل عند أدنى مستوى . والسؤال الذى تواجهه اقتصادات السوق الاجتماعية ليس ما إذا كانت تستطيع البقاء بمؤسساتها وسياساتها الراهنة - فهى لا تستطيع - بل هو ما إذا كانت التعديلات الحتمية ستتم عن طريق موجة أخرى من الإصلاحات الليبرالية ، أو عن طريق سياسات تُسخِّر الأسواق لتلبية الاحتياجات البشرية ؟ .

السوق الحرة العالمية فى مقابل الأسواق الاجتماعية الأوروبية

ألمانيا هى بوتقة الاختبار لمن يعتقدون أن الأسواق الاجتماعية لعصر ما بعد الحرب يمكن أن تستمر فى ظل سوق حرة عالمية . والعلامات فى هذا الصدد ليست مشجعة ، ذلك أن نفس الظروف التى جعلت ألمانيا فائقة النجاح فى العقود التى تلت الحرب العالمية الثانية إنما تعمل اليوم ضد النموذج الألمانى . فهذا النموذج كان له فى فترة ما بعد الحرب حجرا زاوية : دولة رعاية اجتماعية شاملة ، وشركات أعمال كانت مصالح مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح غير المالية ممثلة فى مجالس إداراتها . وكل من حجرى الزاوية هذين زعزعتهما البيئة التنافسية التى واجهتها ألمانيا بعد إعادة توحيد شطريها .

إن مؤيدى نموذج الراين للرأسمالية الألمانية لم يفهموا أن موطئ القدم التنافسى الذى ازدهرت فيه السوق الاجتماعية الألمانية قد اختفى مع إعادة توحيد أوروبا ، وتصنيع آسيا ، والضغوط التنافسية على التحلل من الضوابط . وقد أدرك ميشيل ألبرت بوضوح أن

التنافس الاقتصادى الذى يسود العالم اليوم إنما هو تنافس رأسمالية ضد رأسمالية ،[(٢٦)] ومع ذلك أخفق فى فهم منطق هذا التنافس . فهو يعترف بأن تدويل الأسواق المالية ونمو التجارة العالمية لهما دورهما فى الصعاب التى تواجه نموذج الراين ، ولكنه مازال يتوقع أن تتغلب «سلحفاة الراين» على «الأرنب الأمريكى» ؛ حتى على الرغم من إقراره بإمكانية أن تطرد الرأسماليات الرديئة الرأسماليات الجيدة .[(٢٧)]

ويختلف اقتصاد السوق الاجتماعية الألمانية اختلافا أساسيّا وجذريّا عن رأسمالية السوق الحرة الأمريكية . فهو يمنح حق التصويت لأصحاب المصالح غير المالية ـ المستخدمين ، والجماعات المحلية ، ورجال البنوك ، وفى بعض الأحيان الموردين والمستهلكين ـ فى إدارة الشركات . كما يكفل للعمال فى المنشآت الكبيرة (أكثر من ٨٠٠ مستخدم) التمثيل فى المجالس الإشرافية جنبا إلى جنب مع ممثلى حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح غير المالية . **كما أن توزيع السلطة بين عدد كبير من أصحاب المصالح غير المالية فى النظام الألمانى يعد أساسيًّا فى تفسير انخفاض مستويات الفروق الاقتصادية به مقارنة بالاقتصادات الأنجلو سكسونية .**

والرأسمالية الألمانية تعطى قيم الأسهم وزنًا أقل بكثير مما يعطيه أى اقتصاد للسوق الحرة . فأسواق الأسهم وعمليات الشراء غير الودية ليست ذات أهمية محورية فيها . وهناك أعداد كبيرة من المشروعات، بما فى ذلك منشآت كبيرة ومتوسطة الحجم ، مازالت ملكية عائلية . وبالمثل فإن سوق العمل فى ألمانيا تختلف اختلافا شديدا عن مثيلاتها فى الولايات المتحدة وتلك التى تم تكييفها وفق النموذج الأمريكى (مثل بريطانيا) . كما توجد فى ألمانيا مساومة جماعية على الأجور على نطاق الصناعة، ودرجة أكبر من الأمن الوظيفى .

إن ثقافة تخفيض وحرق الأجور، والاستخدام والطرد ، التى سمحت بتقليص حجم المشروعات فى الولايات المتحدة فى بداية التسعينيات ، لا يسمع عنها فى ألمانيا ، أو هى ثقافة مرفوضة هناك . وإذا فقد العمال الألمان وظائفهم فإنهم يحصلون على حوالى ثلثى دخولهم فى أثناء العمل فى صورة إعانة بطالة (مقابل حوالى الثلث فى بريطانيا ، بل وأقل من ذلك فى الولايات المتحدة) . وفى الأسواق الاجتماعية الألمانية تفرض قيود شديدة على معاملة

---

(٢٦) ميشيل ألبرت ، Capitalism against Capitalism ، لندن : دار وور للنشر ، ١٩٩٣ .

(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ١٩١ .

الأيدى العاملة كسلعة قابلة للتسويق . وينقل عن هنريخ ڤون پيرر ، رئيس سيمنز (وهى الشركة التى تتصدر صناعة الإلكترونيات فى ألمانيا) أنه قال : «إن مبدأ حرية الاستخدام والطرد لا يوجد هنا ، ولا أريد أبدا أن يوجد» (٢٨)

وهذه السمات المميزة للاقتصاد الألمانى تنشأ عن توافق ثقافى وسياسى طويل العهد حول الكيفية التى ينبغى أن يتم بها تشكيل الأسواق . وهى ترمى إلى حماية ورعاية التماسك الاجتماعى ، وكذلك إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية . ويعد هذا التوافق الاقتصادى أمرا جوهريا للثقافة السياسية الليبرالية التى بنتها ألمانيا منذ الحرب العالمية الثانية . وبينما لا توجد احتمالات للتخلى عنه ، فإنه لا يستطيع أن يجدّد نفسه دون إجراء إصلاحات عميقة الأثر .

إن الفلسفة الاقتصادية التى يجسدها النموذج الألمانى ـ فلسفة ليبرالية الأرود (*) (٢٩) ـ تنظر إلى حريات السوق على أنها منتجات اصطناعية قانونية واجتماعية ، وليست حقوقا أساسية للإنسان . كما أنها تفهم اقتصاد السوق ليس على أنه حالة من الحرية الطبيعية نتجت عن تحلل من الضوابط ، وإنما على أنه مؤسسة حاذقة ومعقدة تحتاج إلى إصلاح متكرر إذا ما أريد الحفاظ عليها فى حالة صالحة . وفى هذه الفلسفة الاقتصادية لا تكون اقتصادات السوق كيانات مستقلة عما حولها ؛ وإنما تكون امتدادًا للمؤسسات الأساسية ، مثل المجتمع المحلى والدولة الديمقراطية .

والنموذج الألمانى الذى نعرفه اليوم دشنه **لودڤيج إيرهارت** (**) كصورة مجسمة

---

(٢٨) وردت فى ديڤيد جودهارت ، **The Reshaping of the German Social Market** ، لندن : معهد بحوث السياسات العامة ، الصفحة ٢٢ . انظر أيضا ، أوليڤييه كادو وپيير بليم ، **Can Industrial Europe be Saved ?** ، لندن : مركز الإصلاح الأوروبى ، ١٩٩٦ ، وذلك من أجل الإلمام بتقييم متأن لسجل أوروبا الصناعى وآفاقها الصناعية .

(*) **Ordo - liberalism** .

(٢٩) تناولت فلسفة ليبرالية الأردو بطريقة أكثر انتظاما وشمولا فى كتيبى ، The Post - Communist Societies in Transition : a Social Market Perspective ، لندن : مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، الذى أعيد نشره باعتباره الفصل الخامس من كتابى **Enlightenment's Wake** ، لندن : روتلدج ، ١٩٩٥ .

(**) **لودڤيج إيرهارت** : (١٨٩٧ ـ ١٩٧٧) ، السياسى الألمانى المعروف . كان وزير مالية ألمانيا الغربية فى الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٦٣ ، ومستشارها فى الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ . يعود إليه الفضل فى النهضة الاقتصادية التى حققتها ألمانيا الغربية فى فترة ما بعد الحرب ـ المترجم .

لليبرالية الأردو. وهذه الفلسفة الاقتصادية ـ التى تسمى فى بعض الأحيان مدرسة فريبورج ـ لم تختف كلية أبدا فى ألمانيا على الرغم من الهجرة القسرية لكثير من رموزها خلال الفترة النازية. وقد استهل إيرهارت التحرر الاقتصادى الألمانى دون اعتبار للسياسات الاقتصادية ذات التوجه التخطيطى لقوات الاحتلال المتحالفة ولأيديولوچية الاقتصاد الحر. والأرجح أن التحرر الاقتصادى فى ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب لم يكن يدين بالكثير لتأثير القوات المتحالفة (٣٠).

إن اقتصاد السوق من النوع الذى تتصوره فلسفة ليبرالية الأردو راسخ بعمق فى ثقافة ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب؛ فلماذا ينبغى الاستعاضة عن مؤسسة اجتماعية متحضرة وناجحة، بعدم أمن مستوطن، وانقسامات اجتماعية، ومواقع متكاثرة للسوق الحرة الأمريكية؟ وكما قال ديڤيد جودهارت: «إن نموذج الولايات المتحدة أنتج بلدا ديناميا ينبض بالنشاط مفتوح الأبواب أمام كثيرين من أفقر أهل الأرض. ولكن إذا توافر اختيار حر مبنى على معلومات، فأين سيتمنى معظم الناس أن يكونوا قد ولدوا إذا كانوا لا يعلمون إلى أية طبقة أو مجموعة عرقية سوف ينتمون ـ ديترويت أو كولون؟ (٣١).

ومع ذلك فإن النموذج الألمانى لا يمكن أن يتحدد فى أى شكل شبيه بشكله فى فترة ما بعد الحرب. ويرجع ذلك جزئيا إلى الأخطاء السياسية الخطيرة التى ارتكبت على الطريق إلى إعادة توحيد ألمانيا. فمستوى التعادل الذى أدمجت عنده عملتا ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية كان غلطة أساسية. ذلك أن حكومة ألمانيا الغربية وطبقة رجال الأعمال فيها لم تكونا مؤهلتين لإدراك مقدار ما كان هناك فى الحقيقة من شبه بين اقتصاد ألمانيا الشرقية واقتصادات بلدان أوروبا الشرقية الأخرى ـ التى كان يوجد فى غالبيتها قدر كبير من التبديد والتلوث والفوضى التكنولوچية. ولو كان قد أجرى تقييم أكثر واقعية **لحزام الصدأ** (*) الألمانى الشرقى لكانت سياسة ألمانيا الغربية قد تجنبت هذه الأخطاء.

---

(٣٠) قيل إن اثنين من مستشارى الحلفاء الاقتصاديين، هما كارل بوده، أ. ف. شوماخر (الذى ألف فى وقت لاحق كتاب **Small is Beautiful**)، قد أشارا على إيرهارت ببدء التحرير الاقتصادى لألمانيا، انظر، نيل أشرسون **"When Soros Debunks Capitalism"**، فى جريدة **Independent on Sunday**، عدد ٢ من فبراير عام ١٩٩٧، الصفحة ٢٢.

(٣١) ديڤيد جودهارت، المرجع السابق، الصفحة ٨٠.

(*) **Rustbelt**: تعبير يطلق على الولايات الشمالية الشرقية وولايات الوسط الغربى من الولايات المتحدة التى تدهورت فيها الصناعات الثقيلة ـ المترجم.

إن جانبا من تكاليف التوحيد لم يكن ممكنا تفاديه . فألمانيا الغربية لم يكن باستطاعتها تلافى الاضطلاع بالتزامات الأمن الاجتماعى لألمانيا الشرقية - إذ إن ذلك كان أحد متطلبات الدستور الألمانى . ولكن ذلك سكب الوقود على الأزمة المالية الألمانية المشتعلة فى بطء والناشئة عن نظام المعاشات الألمانى الذى لا يعتمد على تمويل كامل .

وعندما يوضع كل ذلك موضع التأمل ، فإن حقيقة واحدة تظل واضحة ، وهى أنه لم يكن باستطاعة أى بلد آخر ، ربما باستثناء اليابان ، تحمل وإدارة استيعاب اقتصاد مفلس ، ذلك الاستيعاب الذى استوجبته عملية التوحيد . ومن المؤكد أنه لم يكن بين الدول الأنجلو سكسونية دولة باستطاعتها حتى البدء فى عملية من هذا القبيل .

وترجع بعض مشكلات الاقتصاد الألمانى إلى الجهود التى بذلت للامتثال للشروط المالية الانكماشية للغاية التى فرضتها معاهدة ماستريخت . كما أن اهتمام المستشار كول الطاغى بالشروع فى إيجاد عملة أوروبية واحدة أدى إلى سياسات أسفرت عن خنق الطلب فى الاقتصاد . ولو أن مشروع العملة الواحدة قد انهار لكان لنا أن نتوقع التخلى عن تلك السياسات .

وترجع الأسباب الأعمق للصعاب التى تواجهها السوق الاجتماعية الألمانية اليوم إلى العالم الذى ينبغى أن تعيش فيه أوروبا موحدة . فالتوحيد الأوروبى قد سمح لمئات الملايين من العمال بدخول الأسواق العالمية . وذلك لأن مستوياتهم التعليمية العالية وأجورهم المنخفضة تجعلهم جذابين للشركات المتعددة الجنسية والمستثمرين الدوليين . ومن المحتوم أن تؤدى هذه البيئة التنافسية الجديدة إلى إضعاف الاتفاقات المتشابكة حول الأجور والأحوال والأمن الوظيفى التى كانت تدعم النموذج الألمانى .

وبرغم أنه ليست هناك شركة ألمانية أخذت بالممارسة الأمريكية وأعادت توطين مصالحها بالجملة فى الدول الشرقية فى فترة ما بعد الشيوعية ، فإن الشركات الألمانية تنقل إنتاجها باطراد عند الحافة إلى جمهورية التشيك وبولندا وأماكن أخرى فى أوروبا الشرقية . ولما كانت نسبة العمال الذين استخدمتهم الشركات الألمانية فى الخارج قريبة من نسبة العمال الذين استخدمتهم الشركات الأمريكية والبريطانية والهولندية ، فإن هذه المنشآت ستجد من الأصعب استمرار علاقات أصحاب المصالح غير المالية التى شكلتها فى الماضى .

وعند نقطة ما ستصبح العلاقات الاجتماعية فيما بين أصحاب المصالح غير المالية أكثر هامشية فى حياة المنشآت الألمانية . ذلك أن ما للفوارق فى الأجور من قوة جاذبة نحو المركز من شأنه أن يفك عُقَد الثقة والعرف التى كانت تعمل على تضافر المنشآت بوصفها مؤسسات اجتماعية فى السوق الاجتماعية الألمانية فى فترة ما بعد الحرب . وعندما تصبح علاقات أصحاب المصالح غير المالية أقل شأنا ، يرجح أن تزداد الفوارق الاقتصادية اتساعا. وستتعرض للخطر سمة مميزة جوهرية للسوق الاجتماعية لما بعد الحرب ـ وهى تضييقها للفوارق فى الدخل والثروة .

إن توسع المنشآت الألمانية فى الخارج لا يمكن أن يتفادى تغير دورها فى المجتمع الألمانى . فشركة سيمنز كانت تتوقع فى عام ١٩٩٧ الاستغناء عن ٦٠٠٠ وظيفة فى ألمانيا، على حين كانت تتوسع فى الصناعة عبر البحار . وبحلول عام ١٩٩٩ سيكون لديها مستخدمون فى الخارج أكثر مما لديها فى ألمانيا . وهذا التوسع الدولى يزيد حاجة سيمنز إلى رأس المال الأجنبى . ومنذ فترة اعترف رئيس الشركة، هنريخ ڤون پيرر ، بوصفه معارضا لسياسة «الاستخدام والطرد» الأنجلوسكسونية ، «بأننا نخوض منافسة عالمية من أجل القروض ورأسمال الأسهم» [٣٣] . وهناك شركات ألمانية أخرى عديدة ، مثل هوكست لإنتاج الأدوية ومجموعة ثايسن لإنتاج الصلب ، اتخذت إجراءات لكى تحقق على وجه السرعة زيادة فى الأرباح وأسعار الأسهم .

كما أن المنافسة العالمية على رأسمال الأسهم هى بمثابة رافعة لزيادة الوزن الذى يعطى لقيم الأسهم فى سياسات الشركات ، ولكنها تضعف التزام الشركة إزاء أصحاب المصالح غير المالية الآخرين .

وتبدأ السوق الاجتماعية فى التفكك عندما تصبح علاقات دوائر الأعمال ، التى كانت طويلة الأمد وقائمة على الثقة ، علاقات قصيرة الأمد أساسها المعاملات والعقود . وثمة علامات كثيرة على أن هذا التفكك يمضى قدما فى ألمانيا اليوم . فالشركات الكبيرة أكثر قابلية للتركيز على التخفيضات القصيرة الأجل فى التكلفة منها للتركيز على الحفاظ على علاقة مستقرة طويلة الأجل فى تعاملها مع مورديها . وتضع شركات كثيرة استراتيچيات لجعل تكاليف العمل أكثر مرونة فى اتجاه الانخفاض . وقد كان تعيين

---

(٣٢) مقابلة نشرت فى جريدة **ذى أوروپيان** ، عدد ١٦ من يناير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٢٨ .

مسئول تنفيذى معروف بتخفيض التكاليف من شركة جنرال موتورز لإدارة قسم التوريدات فى شركة ڤولكس ڤاجن فى عام ١٩٩٣ لحظة رمزية فى التحويل البطىء للسوق الاجتماعية فى ألمانيا . ومما له دلالة مماثلة أن اثنتين من عمليات الشراء الأربع غير الودية التى وقعت فى ألمانيا فى فترة ما بعد الحرب قد تمتا فى السنوات الست الأخيرة .

ولا يعنى شىء من ذلك أن السوق الاجتماعية الألمانية ستتمثل النموذج الأمريكى . فالنظام المعقد للحيازات المتبادلة فى ألمانيا ، بدعم من مؤسسات القرار المشترك ، سيحول دون ذلك . كما أن هذه القيود على سياسة الشركات ستكون قوة موازنة للقوة المتزايدة لمصالح حملة الأسهم . ولن تستطيع أسواق رأس المال أن تكتسب فى الاقتصاد الألمانى مالها من قوة فى الرأسمالية الأمريكية (والبريطانية) . ذلك أن الشركات الألمانية لن تصبح مؤسسات جوفاء تنحصر وظائفها الرئيسية فى تحصيل الكمبيالات وتوزيع الأرباح . ولكنها بالفعل تمضى فى طريق من المحتوم أن يفضى إلى تغيير أوضاع السوق الاجتماعية التى كانت معروفة لجيل كامل فى ألمانيا ما بعد الحرب .

وعلى الرغم من ذلك فإن السوق الاجتماعية الألمانية ليست على شفا الانهيار : فهى واسعة الحيلة ، ولديها لهذا الغرض تراث سياسى ضخم للغاية . وتوجد إجراءات كثيرة باستطاعتها أن تتخذها للتكيف مع ما تواجهه من الظروف التنافسية الجديدة . والشركات الألمانية ملائمة للغاية لاستراتيچية «التخصص المرن» التى يستعاض فيها عن الأساليب التقليدية للإنتاج الكبير بالاستخدام المتغير لقوة عمل ذات مهارة واسعة لإنتاج مدى من السلع أكثر تنوعا وأكثر تحقيقا لرغبات المستهلكين .[٣٣] إن الموقف الوسطى للشركات الصغيرة والمتوسطة فى ألمانيا ، التى هى فى أغلب الأحوال مملوكة لأسرة واحدة ويزيد عمرها فى بعض الأحيان على مائة عام ، موقف يتميز بالقوة والقدرة على الابتكار . كما أن مرافق البحث والتطوير فى ألمانيا مازالت مرافق نموذجية .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن الطريق الوحيد الذى تستطيع الرأسمالية الألمانية أن تطرقه لتحقيق قدر أكبر من المرونة هو محاكاة الممارسة الأمريكية ـ التى تمضى فيها المرونة جنبا إلى جنب مع انعدام الأمن الوظيفى . والاتفاق التاريخى الذى وُقِّع فى أوائل عام ١٩٩٧ بين

---

(٣٣) من أجل الإلمام «بالتخصص المرن» فى ألمانيا ، انظر ، ديڤيد جودهارت ، المرجع السابق ، الصفحات ٥٩ إلى ٦٢ .

نقابة عمال الصناعات الهندسية IG Metall ، وهى من أكبر نقابات العمال فى ألمانيا ، وإدارة شركة أوسرام ، يوضح كيف يستطيع النموذج الألمانى الاستجابة للمنافسة العالمية المكثفة . فقد كانت شركة أوسرام بصدد دراسة خطة لنقل خط جديد للإنتاج من ألمانيا إلى موقع فى إيطاليا حيث تكاليف العمل أقل بمقدار ٤٠ فى المائة . واستنادا إلى مسح أجرته مؤسسة DINT ، وهى المنظمة التى تجمع معا غرفتى الصناعة والتجارة الألمانيتين ، فإن ٢٨ فى المائة من رجال الصناعة فى ألمانيا الغربية كانوا يخططون لإجراء عمليات نقل مماثلة فى غضون الأعوام الثلاثة التالية ، وأن حوالى ثلثيهم أعلنوا أن السبب الرئيسى لهذه العمليات هو تكاليف الأيدى العاملة . وكان واقع المنافسة العالمية المتزايدة واضحا أمام أصحاب شركة أوسرام . كما أن ثلاثة أرباع مستخدمى هذه الشركة يعملون خارج ألمانيا ، و٩٠ فى المائة من مبيعاتها لعملاء أجانب . وتنظر الشركة باستمرار فى توطين إنتاجها . وفى هذه الظروف كانت نقابة العمال على استعداد لتوقيع اتفاق لزيادة المرونة فيما يتعلق بنوبات العمل ترتبت عليه إطالة أسبوع العمل . ومن المرجح كثيرا أن هذه النقابة وغيرها من نقابات العمال ستوافق فى المستقبل القريب وفى الأجل المتوسط على صفقات أبعد أثرا . (٣٤)

وتوضح تلك الصفقات أن السوق الاجتماعية الألمانية تتكيف مع المنافسة فى السوق العالمية دون أن تتخلى عن الممارسات التى تميزها عن السوق الحرة الأمريكية . ولكن أيّا من إجراءات التكييف التى تستطيع السوق الاجتماعية الألمانية اتخاذها لاستغلال ميزاتها التنافسية لن يحول دون الانقلاب الذى يمضى بالفعل . ذلك أن منطق تكاليف العمل الأقل فى أوروبا ما بعد الشيوعية ، إلى جانب قابلية الإنتاج الألمانى للتنقل ، يعنيان أنه أيّا كان ما ينشأ عن المرونة الحالية فإنه سيكون مختلفا عن النموذج الألمانى لما بعد الحرب قدر اختلافه عن السوق الحرة .

وليس هناك احتمال لأن يصبح النموذج الألمانى القاعدة التى تسير عليها اقتصادات الاتحاد الأوروبى . ففى اتحاد أوروبى موسع فى فترة ما بعد الحرب الباردة ، يضم دول ما بعد الشيوعية ، وكذلك بريطانيا ما بعد فترة حكم تاتشر ، ستكون الثقافات والظروف الاقتصادية للدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى شديدة التباين . ذلك أن المشروع

(٣٤) فيما يتعلق بنقابة العمال فى شركة أوسرام IG Metall ، انظر بيتر مارش ، "A shift to flexbility" ، فى جريدة **فايننشيال تيمس** ، عدد ٢١ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٤ .

الاشتراكى الديمقراطى لامتداد رأسمالية الراين عبر بلدان الاتحاد الأوروبى لا يعدو أن يكون مفارقة تاريخية .

والاتحاد الأوروبى لا يستطيع أن يعزل نفسه عن ضغوط التنافس على التحلل من الضوابط . «فالكينزية القارية» [٣٥] كان يمكن أن ترمى إلى إعادة ابتكار نظام اشتراكى ديمقراطى كف أن يكون قابلا للتطبيق فى أي دولة قومية على مستوى أوروبى عابر للوطنية . ومع ذلك فإنه لم يكن باستطاعة حتى اتحاد أشد تكاملا ومجهز بسياسة موحدة للعملة والمالية أن يفلت من عواقب المنافسة مع قوى عاملة منخفضة الأجر وذات مستوى تعليمى عالٍ ، وهى المنافسة التى فرضها عليه كل من إعادة توحيد أوروبا والتصنيع الآسيوى .

إن السياسات النقدية والمالية للاتحاد الأوروبى التى رؤى أنها متساهلة ستستدعى رقابة من الأسواق العالمية . فالأسواق المتحررة من الضوابط للعملات العالمية ، المصابة بحساسية مزمنة تجاه سياسات خلق فرص العمل من خلال الاقتراض العام ، ستؤدى إلى إضعاف العملة الأوروبية ،وستكون سببا للوقوع فى أزمة . وإذا ما انتهج الاتحاد الأوروبى سياسات لمواجهة التقلبات الدورية يرى أنها سياسات توسعية أكثر مما يجب ، فإن الأسواق العالمية ستلفظ الأوراق المالية للاتحاد الأوروبى .وستكون النتيجة أعلى مستوى لأسعار الفائدة ومزيدا من البطالة .

وليس بوسع حتى اقتصاد فى ضخامة وتنوع اقتصاد الاتحاد الأوروبى أن يأمل فى التملص من قيود منافسة الأسواق العالمية التى تفرضها رءوس الأموال والشركات التى لا قيد على حركتها . إذ لن يكون باستطاعة اتحاد أوروبى متكامل اقتصاديا أن يبدى مقاومة للأسواق العالمية أكثر مما تستطيع الولايات المتحدة . فالكينزية القارية لم تعد مجدية .

لقد أزيلت الاشتراكية الديمقراطية على نطاق أوروبا من جدول أعمال التاريخ . ولكن ذلك لا يعنى أن الرأسمالية الألمانية قد عفا عليها الزمن . على النقيض ، فسواء نجح مشروع العملة الأوروبية الواحدة أو لم ينجح ، فإن ألمانيا ستصبح مرة أخرى ، مثلما كانت منذ مائة عام ، إحدى القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم ، باتجاهها نحو الشرق لتوسيع نفوذها الاقتصادى .

---

(٣٥) هيرست وثومبسون ، مجلة **Soundings** ، المرجع السابق .

وفى القرن القادم ستكون لدى الرأسمالية الألمانية جوانب قوة ، ولكن هذه الجوانب لن تمارس بالكامل إلا بعد فترة إصلاح عميق وله وقع الصدمة .

إن أزمة اقتصادات الأسواق الاجتماعية فى أوروپا أزمة عميقة . وإذا هى حاولت دعم الهياكل الاجتماعية التى ورثتها ، فإنها ستظل تعانى كثيرا أسوأ الاضطرابات التى عرفتها الرأسمالية العالمية . ذلك أن شرور الرأسمالية المضطربة لا يمكن الإفلات منها بسياسات جل غايتها تجديد اقتصادات الأسواق الاجتماعية لعصر ما بعد الحرب .

■ الفصل الخامس ■

الولايات المتحدة ويوتوپيا الرأسمالية العالمية

إن الولايات المتحدة ليست مهيأة على الإطلاق للدور العالمى الذى عهدت إلى نفسها القيام به . والتفاؤل النظرى فى اليقين الشعبى الأمريكى ، المتغلغل على كل المستويات الرسمية للمجتمع الأمريكى ، هو تفاؤل طورته الأمة ، وكان باستطاعتها الحفاظ عليه منذ عام ١٨٦٥ بسبب الرخاء العام والعزلة الوطنية. وفى هذه الظروف أصبحت الولايات المتحدة مجتمعا يقوم اليوم، بفضل قدرة سحرية متفائلة جبارة ، بتحويل التشاؤم المتأصل فى اليهودية ، وتعاليم الزهد والتواضع وإنكار الذات فى المسيحية ، إلى الرضا العاطفى والمبتذل للبورجوازية ... ومثل هذه الظواهر ... ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسات الدولية الأمريكية التى تفترض إمكانية ــ والحقيقة شبه إمكانية ــ إحداث إصلاح جوهرى فى المؤسسات وفى سلوك البشر بوجه عام . وهى براهين على عزلة الحضارة الأمريكية المستمرة والمنيعة (حتى الآن) عن التجارب الكبرى لتاريخ الدول الغربية وعن السياسات الحديثة . كما تشهد على العزلة الوطنية الأمريكية عن إدراك مأساة البشر وتعاستهم ، أو العناد ومنافاة العقل ، أو بشكل أعمق القمع الأمريكى لهذا الإدراك .

إدموند ستيلمان ووليم فاف [(١)]

إن الدعوة إلى شعار « دعه يعمل » على النطاق العالمى هى مشروع أمريكى ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن تؤيد قيام سوق حرة على نطاق عالمى . فبالنسبة لجانب كبير من تاريخها تكوّن لديها شعور بأن لها رسالة عالمية فريدة عن طريق عزل نفسها عن بقية العالم. وقد تبع الأمريكيون لفترة طويلة توماس چيفرسون[(*)] فى نظرتهم إلى أنفسهم

---

(١) إدموند ستيلمان ووليم فاف ، **The Politics of Hysteria : The Sources of Twentieth Century Conflict** ، لندن : ڤيكتور جولانز ، ١٩٦٤ ، الصفحتان ٢٢٢ و ٢٢٣ .

(*) **توماس چيفرسون:** (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦)، الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ ـ ١٨٠٩) ـ المترجم .

على أنهم « أفضل أمل للعالم » ، ولكن هذا الأمل لم يصبح مرادفًا لامتداد الأسواق الحرة إلى أرجاء المعمورة إلا فى الآونة الأخيرة .

إن السوق الحرة العالمية هى المشروع التنويرى لحضارة كونية تحت رعاية آخر الأنظمة التنويرية العظمى فى العالم . وتقف الولايات المحدة منفردة فى هذه المرحلة المتأخرة من العالم الحديث فى الدفاع بقوة عن التزامها بهذا المشروع التنويرى . وفى الوقت نفسه فإن أمريكا ، بسبب قوة وعمق ما تحويه من حركات **أصولية** (*) ، تشوش على ماينطوى عليه التنوير من آمال الحداثة .

وتعلن كل الدول المعاصرة تقريبا الولاء لبعض المثل العليا للتنوير الأوروبى . وجميع هذه الدول إلا قليلا وقَّعت على إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . وكان هذا الإعلان إحدى ثمار الحرب العالمية الثانية التى وقف فيها الحلفاء متراصين فى مواجهة دولة نازية كانت تستخف بالتنوير وبكل مظاهره ، على حين تضع التكنولوچيا الحديثة فى خدمة الاستعباد العرقى ، ونوع فريد مفزع من الإبادة الجماعية . وأدى تدير النظام النازى على أيدى الحلفاء إلى إعطاء إيمان التنوير بحضارة شاملة صاعدة فترة حياة جديدة . وربما كان أهم ما كشفت عنه التسويات العالمية فيما بعد الحرب هو رفض أجزاء كبيرة من العالم لمثال التنوير هذا .

ففى الصين وماليزيا وسنغافورة ، وفى مصر والجزائر وإيران ، وفى روسيا مابعد الشيوعية وأجزاء من البلقان ، وفى تركيا والهند ، أدت نهاية الحرب الباردة إلى إطلاق حركات سياسية قوية ترفض كل أيديولوچيات التغريب . ولم يعد مضمونا مستقبل أكثر النظم فى هذا القرن توجها نحو التغريب ، وهو نظام أتاتورك فى تركيا ، حيث تبرز فى داخله حركات إسلامية تشكل تحديا للمؤسسات العلمانية ذات التوجه الغربى .

وتعترف الدول الأوروبية ، لاسيما فرنسا ، بالولاء لقيم التنوير ، ولكن ذلك مشروط بإحساس بالفروق الدائمة بين الثقافات ، وبالاعتراف بأن التفوق الأوروبى ، الذى كان التنوير يعُدّه أمرا مفروغا منه ، قد مضى عهده ولن يعود . ذلك أن غالبية البلدان الأوروبية قد تشكلت جزئيا بفكر التنوير ، ولكنها الآن جميعا أصبحت ثقافات مابعد التنوير .

(*) **Fundamentalism** : (الأصولية) ، استخدم هذا المصطلح فى الولايات المتحدة للتعبير عن حركة دينية متطرفة نشأت بين الطوائف البروتستانتية فى أوائل القرن العشرين ، وكان هدفها الحفاظ على التفسير التقليدى للإنجيل ، وعلى مايعتقد المؤمنون أنه المبادئ الأصلية للعقيدة المسيحية ـ المترجم .

وفى الولايات المتحدة وحدها مازال مشروع التنوير الداعى إلى قيام حضارة عالمية عقيدة سياسية حية . وفى فترة الحرب الباردة كانت عقيدة التنوير هذه مجسدة فى مناهضة أمريكا للشيوعية . وهى فى عصر ما بعد الشيوعية تعزز المشروع الأمريكى لإقامة سوق حرة عالمية .

إن الأعوام الأربعين التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية قد استغرقها نزاع عالى بين أيديولوچيتين للتنوير- الليبرالية والماركسية السوڤييتية . وتنبع كلتا العقيدتين من صميم « الحضارة الغربية » . كما أن كلاً من الماركسية الكلاسيكية والشيوعية السوڤييتية كانتا من الأزهار المتأخرة للتراث الغربى العتيق . والحقيقة أن مؤسسيهما وأتباعهما عَدّوا أنفسهم ورثة تقاليد كانت تشمل النظريات الاقتصادية الكلاسيكية لآدم سميث وداڤيد ريكاردو وفلسفات هيجل وأرسطو . ولم يكن النزاع بين الشيوعية السوڤييتية والديمقراطية الليبرالية صداما بين الغرب والآخرين، بل كان شجارا عائليا بين أيديولوچيتين غربيتين .

ولم يكن انهيار الاتحاد السوڤييتى انتصارا أحرزه « الغرب » على أحد أعدائه ، وإنما كان الدمار للنظام الأكثر طموحا بين أنظمة هذا القرن ذات التوجه الغربى . ولم تكن نتيجته القبول العالمى للمؤسسات والقيم الغربية ، وإنما كانت بدلا من ذلك عودة روسيا إلى كل الأشكال التاريخية التى ميزت علاقتها بأوروبا وبالعالم .

إن العالم الذى ينبثق من نهاية الحرب الباردة، لا يمكن رؤيته بوضوح من خلال عدسات أية فلسفة تنويرية . وأى بلد تقوم سياساته على آمال تنويريةسيجد أن توقعاته تحبط المرة تلو الأخرى، ولن يكون مهيأ لعودة التاريخ فى عالم ما بعد التنوير .

والمشكلة المحورية التى تواجهها الولايات المتحدة اليوم هى أن مؤسساتها وسياساتها تقوم على أساس أيديولوچية عصرية مبكرة لم تعد تتفق مع الظروف الحالية . وهى مشكلة قد يتبين أنها بلا حل .

إن الأديان التى تستعيد نشاطها ، والعداوات العرقية القديمة ، والنزاعات الإقليمية ، والتكنولوچيات التى تستخدم لأغراض الحرب بدلا من خلق الثروة ، هذه كلها لاتتفق تماما مع توقعات التنوير بشأن انتشار العلمانية والدعوة إلى إقرار السلم عن طريق التجارة . وهى تنبئ بعودة إلى المنابع الكلاسيكية للنزاع السياسى والعسكرى بين الدول وفى داخلها .

ووفقا لأيديولوچيات التنوير ، الليبرالية والماركسية على حد سواء، فإن النزاعات التى

من هذا القبيل ليست ملازمة للوجود البشرى ؛ وإنما هى مراحل تطورية فى تقدم الإنسان .

والمحافظون الجدد الذين يؤكدون على أن الدول الرأسمالية الديمقراطية هى الشكل الشرعى الوحيد للحكومات ، وعلى أن مثل تلك الحكومات لن تخوض أبداً غمار الحرب بعضها ضد بعض ، ليسوا بدورهم أقل من أشد الماركسيين تبسيطا للأمور وقوعاً فى أسر الوهم الذى يوحى بأن المصادر التاريخية للنزاع يمكن تجاوزها . وهم بذلك يتبرءون من الممارسة التقليدية للدپلوماسية التى كانت تهدف إلى احتواء مصادر النزاعات المدمرة وتخفيفها دون تصورهم أن باستطاعتهم اجتثاثها .

إن عودة ظهور النزاعات العرقية ، والمطالب الإقليمية ، والديانات باعتبارها قوى حاسمة فى الحرب والسياسة ، إنما تَسْخَر من أي دپلوماسية تعتمد على أفكار التنوير المتعلقة بالانسان الاقتصادى ، وإمكانية قيام حضارة عالمية . ومن الواضح أن الذين يؤمنون بأن الحداثة المنتشرة على نطاق العالم ستستبعد هذه القوى لم يسألوا أنفسهم لماذا يلاحظ أن التحرير الاقتصادى والتشدد الدينى كثيرا جدا ما يكونان متلازمين .

وقد كانت السياسة الخارجية الأمريكية ، شأنها شأن سياسة الاتحاد السوڤييتى السابق، تعتمد على توقعات التنوير أكثر من اعتمادها على أى فهم للمصلحة الوطنية . كما أن الحرب الباردة كانت نزاعا بين صورتين متعارضتين من نفس المشروع التنويرى . وفى المرحلة المتأخرة من العالم الحديث ، مرحلة ما بعد التنوير، التى يتعين على الولايات المتحدة أن تعيش فيها ، لن يكون للسياسة الخارجية التى تستمد سندها من هذه الأفكار تأثير يذكر على الأحداث .

وكما لاحظ هنرى كيسنجر فى إيجاز يفى بالغرض ، فإن « التعريف الواضح للمصلحة الوطنية لابد أن يكون بالمثل مرشدا إلى السياسة الأمريكية » . [(٢)] وبقدر ما تظل السياسات الخارجية للولايات المتحدة مهتدية بالآمال فى سرعة زوال المصادر التاريخية للنزاع، فإنها ستكون بلا دفة توجه حركتها فى العالم الذى سيأتى فى أعقاب التنوير .

إن أمريكا اليوم لا تطرق طريقا ستتبعه كل المجتمعات الأخرى ؛ وإنما هى تنأى بنفسها عن كل الثقافات « الغربية » الأخرى فى تطرف تجربتها فى الهندسة الاجتماعية للسوق الحرة ، وفى كثافة الحركات الأصولية التى تبتعثها تلك التجربة .

---

(٢) هنرى كيسنجر ، Diplomacy ، نيويورك : سيمون آند شوستر ، ١٩٩٤ ، الصفحة ٨١١ .

وكما هى الحال فى البلدان الأخرى، فإن الحركات الأصولية تعدّ استجابة من المجتمع الأمريكى لما يقع فيه من قصور نتيجة لنظام اقتصادى يتسم بحداثة راديكالية .

سطوة التيار المحافظ الجديد فى أمريكا

لم يكن هناك منذ الثمانينيات أىُّ تحدٍّ جدّى فى الولايات المتحدة للفلسفة الاقتصادية للسوق الحرة . وكانت تلك هى الفترة التى حققت فيها النزعة الأرثوذكسية للسوق الحرة سطوتها على الثقافة العامة الأمريكية . وتحصنت تلك النزعة بأحداث عام ١٩٨٩ ، عندما سقط سور برلين ودخل النظام السوڤييتى مرحلة انهياره الأخيرة .

وجاء الانهيار السوڤييتى ليمنح فترة حياة جديدة للاعتقاد الأمريكى المترنح بأن الولايات المتحدة تجسد العصر الحديث مثلما لايجسده أى بلد آخر . ومُحقت بضربة واحدة الأحاديث عن « التراجع » ـ أى الأفكار التى ترى أن القوة والرَّخاء الأمريكيين آخذان فى التضاؤل . وبدا أن العالم يتقارب على أساس القيم والمؤسسات الأمريكية . ومنذ ذلك الحين غدت الحداثة والسوق الحرة والامتدادات العالمية للمؤسسات الأمريكية أمورا مترادفة من الناحية الفعلية فى العقل العام الأمريكى .

ومشروع اليوم الذى يقوم على وجود سوق عالمية واحدة هو الرسالة العالمية لأمريكا التى انتقتها سطوتها المحافظة الجديدة . وقد نجحت يوتوپية السوق فى الاستحواذ على إيمان الأمريكيين الراسخ بأنهم ينتمون إلى بلد فريد ، هو النموذج لحضارة عالمية، الذى بات من أقدار جميع المجتمعات أن تحاكيه .

وفى وقت سابق من هذا القرن، وجد التراث الإيمانى الأمريكى تعبيرا نبيلاً وكريما عنه فى ليبرالية روزفلت التى ساعدت على هزيمة النازية فى أوروپا . والآن حلّت السوق الحرة محل ذلك التراث الليبرالى الأمريكى ، بل وقطعت شوطا بعيدا على طريق ترسيخ نفسها باعتبارها الدين المدنى الأمريكى غير الرسمى .

إن سطوة السوق الحرة فى الخطاب الأمريكى الحديث هى ظاهرة تسترعي الانتباه ، إذ إنها أفقدت الليبرالية شرعيتها فى الثقافة العامة الأمريكية ، حتى أصبح النظر إلى المرء على أنه ليبرالى أمرا يحسب عليه . والرأى الليبرالى فى الولايات المحدة اليوم هو صوت أقلية محاصرة . وغدا الليبراليون الأمريكيون مهمشين نتيجة لإستراتيجية محافظة جعلت الليبرالية تمثل نزعة أرثوذكسية مطوَّقة .

ومع ذلك فالليبرالية ليست سائدة فى الولايات المتحدة ، فقط من منظور أنه لم يعد هناك وجود لفلسفة محافظة حقًا . والاعتذارات البليغة عن عدم الكمال فى كتابات **سنتيانا وليبمان** ، وكتابات **مينكين وڤوچلين** (*) ، لم تعد أكثر من ذكريات تاريخية فى الوقت الذى يصبح فيه المحافظون مبشرين صاخبين بالرأسمالية العالمية . واليوم باتت النزعة المحافظة الأمريكية نوعا شاذًا ومتعصبًا من أيديولوچية التنوير ـ أى ليبرالية القرن التاسع عشر .

والإستراتيچية التى وضعها اليمين لتحقيق الهيمنة على الفكر الأمريكى خلال الثمانينات لم تكن إستراتيچية معقدة . وقد كان هدفها المطابقة بين المؤسسات الأمريكية والسوق الحرة . ولكن تاريخ الولايات المتحدة من الصعب أن يكفل ترادفًا جسورًا كهذا . فعلى غرار إنجلترا ، أخذت الولايات المتحدة بنموذج مبكر من سياسة « دعه يعمل » فى حياتها الاقتصادية المحلية فى أثناء القرن التاسع عشر . ولكن السوق الحرة الأمريكية على خلاف نموذجها البريطانى ، أحيطت بحماية جمركية ، ودُعِمت ــ حتى نهاية الحرب الأهلية ــ بالرق .

ولم تكن الحكومة الأمريكية تتقيد فى أى وقت بقاعدة عدم التدخل فى الحياة الاقتصادية . فقد أرسيت أسس الرخاء الأمريكى خلف أسوار الحماية الجمركية العالية . وكان للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات دور فعال فى بناء خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة . وتم فتح الغرب بترسانة من أشكال الدعم الحكومى . وخارج المجال الاقتصادى ، كانت الحكومة الأمريكية أكثر من أى بلد غربى آخر انتهاكا للحرية الشخصية توخيا للفضيلة . مثال ذلك أنه

(*) هؤلاء جميعا مفكرون ليبراليون .

ـ چورچ سنتيانا : (١٨٦٣ ـ ١٩٥٢) ، فيلسوف وكاتب وشاعر أمريكى . ولد فى مدريد ، وتعلم فى جامعة هارڤارد ، ثم عاد إلى أوروبا . حارب الشعائر واهتم بروح الدين . وهو طبيعى فى فلسفته، يرى كل شىء جزءا من الطبيعة ، ولاشىء خارجها ، من أهم أعماله كتاب « حياة العقل» .

ـ والتر ليبمان : (١٨٨٩ـ . .) كاتب مقالات ومحرر أمريكى . تطور تفكيره من الاشتراكية إلى المحافظة . المحرر الرئيسى فى جريدة نيويورك هيرالد تريبيون .

ـ هنرى لويس مينكين : (١٨٨٠ ـ ١٩٥٦) ، مؤلف وصحفى وناقد . شارك فى تحرير عدد من الصحف والمجلات الأمريكية . كان أحد اثنين قاما بتأسيس مجلة أمريكا ميركورى فى عام ١٩٢٤ ـ المترجم

ليست هناك دولة غربية أخرى حاولت حظر صنع الخمور ونقلها وبيعها (*) . ولذلك فإن تصوير الولايات المتحدة على أنها بلد يتميز بتاريخ حكومة الحد الأدنى، إنما هو أمر يتطلب قدرا كبيرا من المناورة والخيال .

ومع ذلك فإن الرأسمالية غير المقيدة التي عرفتها الولايات المحدة قبل الحرب العالمية الأولى كانت تحاول التدليل على شرعيتها ببعث الروح في الفلسفة الاقتصادية الذي أساسها مبدأ « دعه يعمل » وتدخل حكومي في أضيق الحدود . وكانت الأفكار التي من هذا القبيل تستخدم عادة لمهاجمة المصلحين التقدميين من جيل لاحق **والذين يدعون إلى تصفية الترستات** (**)، وللدفاع عن الاحتكارات الكثيرة التي وطدت أقدامها في القرن التاسع عشر باعتبارها النتيجة الطبيعية للرأسمالية غير المقيدة . ووجود عصر ذهبي أمريكي لمبدأ «دعه يعمل » لايعدو أن يكون خرافة تاريخية ، ولكن استخدامه باعتباره من وسائل مساندة السوق الحرة الأمريكية اليوم له سوابق تاريخية كثيرة .

ومما يدخل في الأساطير الأمريكية أن الدستور يجسد مبادئ لايحدها زمان وذات حجية على نطاق العالم . وفي هذه الميثولوچيا (علم الأساطير) لا تعد الولايات المتحدة نظاما خاصا نشأ في ظروف محددة ، وسينقضي في وقت ما ، بل هي تجسيد لحقائق عامة يضمن التاريخ مستقبلها .

وفي فكر الجناح اليميني الذي فرض سطوته في الولايات المتحدة على امتداد العقدين الماضيين، [٣] اندمج في كيان واحد كل من المبادئ العامة للمؤسسين ، والزعم بأن أمريكا هي الحداثة التي ينبغي أن تحتذى ، ومؤسسات السوق الحرة ، ونتيجة لذلك كان انتشار السوق الحرة يجري تصويره على أنه الحد القاطع للحداثة ، وجزء لا يتجزأ من اتساع نطاق القيم الأمريكية .

(*) **Prohibition** : يمكن للدولة ، حتى في النظم الرأسمالية ، أن تحظر صنع أو نقل أو بيع بضائع تراها ضارة نفسيًا أو بدنياً ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك صدور قانون بهذا المعنى في الولايات المتحدة بالنسبة للخمور في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٣ ـ المترجم .

(**) **Trust busters** : الذين كانوا يسعون في الولايات المتحدة إلى تصفية الترستات من خلال «قوانين مكافحة الاحتكار » التي أصدرتها الحكومة الفيدرالية بالولايات المتحدة للحيلولة دون تكوين الترستات ، والتي كان أولها « قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار » لعام ١٨٩٠ ـ المترجم .

(٣) من أجل الاطلاع على دراسة موثوق بها للسطوة الأمريكية المحافظة ، انظر ، جودفرى هودجسون، **The World Turned , Right Side up : A History of the Conservative Ascendancy in America** ، بوسطن ونيويورك : هوتون ميفلين ، ١٩٩٦ .

وإذا كانت سلطة المؤسسات الأمريكية عالمية ، وكانت السوق الحرة هى فى القلب منها ، فإن انتشار السوق الحرة الأمريكية يجب أن يكون عالميا . فهذه الأسواق لا ينظر إليها على أنها مجرد أسلوب محلى واحد لتنظيم اقتصاد سوقى ، بما فيه من مزيج خاص من الميزات والعيوب ، بل تفهم على أنها ما تمليه الحرية البشرية فى كل مكان .

وفى هذا الطرح الذى يقدمه الجناح اليمينى « للعقيدة الأمريكية » ،تم بهدوء إدخال انقلاب سوريالى (فوق واقعى) فى التاريخ . فالعقيدة الجامدة القائلة بأن الأسواق الحرة هى أكثر الوسائل فعالية لخلق الثروة، لا تتلاقى من الناحية الفعلية مع الرأسماليات القائمة فى العالم فى أى نقطة . ذلك أنه فى الاقتصادات الحديثة النشأة الأكثر نجاحا فى العالم، لم يكن التحديث يعنى الأخذ بالطراز الأمريكى للأسواق الحرة ، وإنما كان يعنى تدخل الدولة المستمر على نطاق واسع .

وبالنسبة لغالبية البلدان المصنعة حديثا التى حققت أكبر قدر من النجاح ـ سنغافورة وماليزيا وتايوان واليابان ، والصين الآن ـ سيكون الأخذ بالأسواق الحرة تكرارا لمرحلة من التطور وصلت إليها الولايات المتحدة فى المراحل الأولى من التحديث . كما أن أخذ هذه البلدان الآسيوية بالأسواق الحرة سيكون ارتدادا عن عالم المرحلة المتأخرة من العصر الحديث . وواقع الأمر أنه ليس بينها بلد واحد حاول أن يحاكى السوق الحرة الأمريكية ، ولن يفعل أىٌّ منها .

إن أيديولوجية السوق الحرة التى تدعو إليها أمريكا فى الوقت الحالى ليست أداة للتحديث ـ إلا بطريقة ملتوية ومتناقضة فى الولايات المتحدة نفسها . فهى من بقايا عصر التنوير فى القرن السابع عشر ، كما أنها تنتمى إلى عالم چون لوك(*) ، لا إلى عالمنا . وتأكيدها لحقوق الإنسان الشاملة التى ترجع جذورها إلى الدين المسيحى ، وتمسكها بأن أساليب الحياة الأمريكية إنما هى تصوير عملى للقانون الطبيعى ، ونظامها القائم على الحكومة المحدودة والملكية الخاصة ــ كل هذا الورع الأطلسى يخفى العالم التعددى الذى يتعين على الولايات المتحدة أن تعيش فيه .

كذلك لا تتفق هذه النظرة العالمية العتيقة مع التهجين الخلاق للأعراق فى الحياة الأمريكية . كما أن فكر السوق الحرة ، شأنه شأن جانب كبير من الخطاب الأمريكى المعاصر ، يجسد ميراثا ثقافيا يتعارض مع أشد القوى تأثيرا وأكثرها ابتكاراً فى عالم اليوم .

(*) **چون لوك** : (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) ، مؤسس النزعة التجريبية البريطانية . وكان يرى أن الدولة تقوم على عقد اجتماعى يضمن للمواطنين الحقوق والحريات . وهو صاحب فكرة الضوابط والموازنات التى أخذ بها الدستور الأمريكى فيما بعد . وقد استند إلى أفكاره جانب كبير من الأفكار التحررية فى القرن الثامن عشر ـ المترجم .

وسيكون من الخطأ قبول الفلسفة الاقتصادية الأمريكية للسوق الحرة على أساس قيمتها الظاهرية ، وتفسير تأثيرها بأنه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء . ففى الممارسة نجد أن هندسة السوق الحرة فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين تبعد كثيرا عن التوق إلى الماضى ، وإنما هى عمل دال على قوة المرحلة العالية للحداثة . فتحرير الأسواق ليس مشروعا محافظا ، بل هو برنامج لثورة مضادة ثقافية . وفى الولايات المتحدة ، كما فى غيرها ، ليست الأصولية عودة إلى التراث ، وإنما هى استفحال للحداثة .

وقد تطلبت إعادة تشكيل المجتمع الأمريكى ليتلاءم مع حتميات الأسواق الحرة استخدام سلطة الشركات والحكومة الفيدرالية لتحقيق مستويات من التفاوت الاقتصادى لم تعرف منذ عشرينيات هذا القرن ، وتتجاوز كثيرا تلك الموجودة فى أى مجتمع صناعى متقدم آخر اليوم . وانطوى ذلك على تجربة فى إيداع جموع غفيرة من المواطنين فى السجون مصحوبة بانسحاب النخبة إلى جماعات مغلقة محاطة بالأسوار ، مما جعل الولايات المتحدة دولة أشد انقساما بكثير من الوضع القائم فى دول أمريكية لاتينية ، مثل الأرچنتين وشيلى . واضطرت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسات للمساعدة الاجتماعية لحماية قيم الأسرة التى كانت قوى السوق قد دمرتها بالفعل . وترادف ذلك مع حرب صليبية ضد « النسبية » و«التعددية الثقافية » ـ وهما عدوّان أسىء تعريفهما بحيث أصبح ممكنا ، لأغراض عملية ، ربطهما بالحياة كما يعيشها معظم الأمريكيين اليوم .

وليس هذا برنامجا للديمومة الثقافية أو المؤسسية فى الولايات المتحدة . وكما اعترف أشد المدافعين عنه صراحة ، فإنه بمثابة إستراتيچية طويلة الأمد لحرب أهلية ثقافية . وفى الممارسة كان معناه انقطاعا عن الرأسمالية الليبرالية التى أنتجت تفوق أمريكا الاقتصادى فيما بعد الحرب .

إن النتيجة المترتبة على ترنح أمريكا نحو اليمين هى حتى الآن موضع شك . ففى الولايات المتحدة ، كما فى كل مكان آخر ، تؤدى الأسواق الحرة إلى حركات اجتماعية وسياسية مضادة قوية . وتعد المخاطرة الاقتصادية المزمنة التى تفرضها على غالبية السكان تربة خصبة لنشاط **السياسيين الشعبيين**(*) . وفى ظل سياسات انعدام الأمن ، فإن الميزات

(*) أعضاء حزب سياسى قام فى الولايات المتحدة فى الفترة ١٨٩١ ـ ١٩٠٤ ، تحت اسم « الحزب الشعبى » Populist Party ، أو «حزب الشعب » People's Party ، وكان هذا الحزب يدعو إلى حرية سك العملة الذهبية والفضية ؛ والملكية العامة للمرافق الأساسية ؛ وفرض ضريبة على الدخل ؛ وتأييد العمال ؛ ودعم الزراعة ، إلخ ـ المترجم .

لاتذهب بصورة عادية إلى الساسة الذين يعتنقون برنامجا للتحرر من الضوابط وتقليص الحكومة .

والمصير الذى انتهى إليه متهوس ديماجوجى يمينى ، مثل **نيوت جنجريش**(*)، عندما سقط بسرعة من الصدارة السياسية إلى هامشية مزرية ، إنما يؤيد ما قاله سياسى من أنصار الرئيس السابق ريجان ، هو داڤيد ستوكمان ، من أن « **ثورة ريجان التى أجهضت قد أثبتت أن الناخبين الأمريكيين يريدون اشتراكية ديمقراطية معتدلة لحمايتهم من شطط الرأسمالية** »(٤) .

وقد تبين أنه لم تكن هناك مبالغة فيما زعمه النشطاء الريجانيون من أنهم حرّكوا ثورة فى الولايات المتحدة ؛ إذ لم يعد فى الوسع الربط بين اليمين الأمريكي وسياسات الديمومة المؤسسية والترابط الاجتماعى . فسياساتهم ليست سياسات متقلبين لايثبتون على مبدأ أو دعاة إصلاح هنا أو هناك ، وإنما سياسات من يرغبون فى إصلاح جذرى وتتطلب أهدافهم هندسة اجتماعية واسعة النطاق ، وليس مجرد إبداء الاحترام للميراث التاريخى . ورطانتهم المنمقة ليست مصوَّبة نحو الأخذ بالتحوط أو الحذر من عدم الكمال، وإنما هى تمجيد صاخب للتكنولوچيا ، ونسبة كل الشرور الاجتماعية إلى الحكومة ، والتأكيد الشديد على أن هذه الشرور هى مشكلات تستطيع قوى السوق إيجاد حلول لها .

وفى الثمانينيات تم فى الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض البلدان الأخرى إحياء فلسفة عفا عليها الزمن ، من أجل إضفاء قدر من العقلانية على التمزقات الكبيرة فى السياسة والمجتمع التى كانت أهداف اليمين تمليها فى ذلك الحين . ويعد ذلك مؤشرا على التحول فى الخطاب القائل بأن الأهداف والإستراتيچيات التى يمليها لم تكن محافظة ، وإنما هى عقيدة ليبرالية قديمة .

(*) **Newt Gingrich** سياسى أمريكى يمينى متهوس . كان زعيما للأغلبية الجمهورية فى مجلس الشيوخ . وكان يعلق آمالا كبيرة على نتائج الانتخابات المحلية وانتخابات حكام الولايات التي أجريت فى صيف العام الماضى ، فلربما عززت كثيرا موقف الحزب الجمهورى ومكنته من الفوز فى الانتخابات الرئاسية القادمة التى كان يزمع الترشيح فيها . ولكن هذه النتائج جاءت مخيبة جدا لآماله بعد الأداء السيىء للحزب الجمهورى فيها ، فأعلن استقالته من مناصبه السياسية واعتزال الحياة السياسية . المترجم

(٤) داڤيد ستوكمان ، **The Triumph of Politics : The Crisis in American Government , and How it Affects the World** ، نيويورك ، ١٩٨٦ ، الصفحة ٤٢٢ .

ورونالد ريجان شخصيا لم يكن ليبراليا من أى نوع ، بل لعله لم يكن حتى يقصد الثورة المضادة الاقتصادية التى حدثت بالفعل . **فالاقتصاد السياسى للريجانية لم يكن بوجه خاص ذا توجه نحو السوق الحرة ، وإنما كان نوعا من الكينزية الحمائية يقوده جموح عسكرى . فقد تحملت الميزانية عجزا شديدا من أجل تمويل الاقتطاعات الضريبية والنفقات العسكرية . ولقى جانب كبير من الصناعات الأمريكية حماية متزايدة عن طريق الدعم والرسوم الجمركية . ولم تكن هناك صلة كبيرة ، إن وجدت صلة أصلا ، بين سياسات ريجان المالية والتجارية وبين نظام الميزانية المتوازنة والتجارة الحرة الذى حاولت حكومات « اليمين الجديد » إدخاله فى بريطانيا ونيوزيلندا . وباستثناء السياسات الضريبية وسياسات التحرر من الضوابط ، فإن النتائج التى ترتبت على رئاسة ريجان ربما تكون أكثر دلالة مما فعله فى أثناء رئاسته .**

وقد كان الأثر الرئيسى غير المباشر لرئاسة ريجان هو التغاضى عن عدم المساواة فى المجال الاقتصادى فى الولايات المتحدة ، وإنتاج ثقافة لدوائر الأعمال يمكن فيها تجاهل التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية دون عناء ضمير . وكما قال جودفرى هودجسون : **« إن ثبات الدخول على حالها فى الولايات المتحدة ، وتفاقم عدم المساواة ، هما من الناحية الجوهرية النتيجتان الأساسيتان لتصرفات وإدارة الشركات ، سواء بصورة مباشرة داخل الشركات الصناعية ، أو بصورة غير مباشرة كحصيلة للموجات الفكرية السائدة فى القطاع المالى . وأدى التحرر من الضوابط السياسية إلى إطلاق يد المديرين ، كما ساد مناخ سياسى شجعهم على تقليل الاهتمام بالاعتبارات غير الاقتصادية . وفرضت دوائر الأعمال مزيدا من عدم المساواة ، وكان للعقيدة السياسية دور فى إيجاد المسوّغ لهذا الوضع »** [٥] .

إن حرية المسئولين التنفيذين فى الشركات فى ظل اقتصاد متحرر من الضوابط ـ مثل الحق فى الاستخدام والفصل ، والحق فى **تصغير حجم المنشأة** [*] أو **تأجيل السداد** [**] ، والحق فى **بيع أو شراء الأسهم بشروط محددة** [***] ، وفى أن يكافئوا أنفسهم بمنح سخية ـ لم يكن ينظر إليها على أنها مزايا خاصة تمنح فى ظل نوع محدد من الرأسمالية ، بل على أنها ممارسة لحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف . فقد أصبحت الرأسمالية الأمريكية

---

(٥) هودجسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٣ .

(*) **Downsizing** : تصغير حجم منشأة ما ، عن طريق تخفيض عدد المستخدمين فيها مثلا ، من أجل جعلها أكثر ربحية ـ المترجم .

(**) **Delaying** : إرجاء شركة ما سداد فواتيرها بعض الوقت ـ المترجم .

(***) **Share options** : الحرية التى تمنح لمسئول تنفيذى بالشركة لبيع أو شراء أسهم بسعر معين فى فترة ما من المستقبل ـ المترجم .

مرادفة لحرية اتخاذ الإجراءات ، كما أصبح هيكل السوق الحرة الأمريكية متطابقا مع هيكل حقوق الإنسان . **فمن يتجاسر على إدانة مظاهر عدم المساواة والتحلل الاجتماعى الآخذة فى الازدهار والتى تولدها الأسواق الحرة، عندما لا تعنى هذه الأسواق ما هو أكثر من الحق فى الحرية الفردية فى المجال الاقتصادى ؟**

والأسس الفلسفية لهذه الحقوق أسس واهية وتعوزها المتانة . وليست هناك نظرية يوثق بها فى القول بأن هذه الحريات الخاصة للرأسمالية المتحررة من الضوابط لها مكانة الحقوق العامة . فالمفاهيم الأكثر قبولا للحقوق لاتستند إلى مُثل القرن السابع عشر المتعلقة بالملكية ، بل تستند إلى الأفكار الحديثة المتعلقة بالاستقلال الذاتى . وحتى هذه ليست قابلة للتطبيق بصفة عامة ، وإنما هى تعكس فقط خبرة تلك الثقافات وأولئك الأفراد الذين يَعُدّون ممارسة الاختيار الشخصى أكثر أهمية من الترابط الاجتماعى ، أو السيطرة على المخاطر الاقتصادية ، أو أىّ خير جماعى آخر .

والحقيقة أن الحقوق لم تكن أبدا هى المحتوى الأساسى للنظريات الأخلاقية أو السياسية ــ أو للممارسة العملية ؛ وإنما هى استنتاجات ، محصلات نهائية ، لسلاسل طويلة من الاستدلال المنطقى من افتراضات مقبولة بوجه عام ، فليست للحقوق سلطة أو مضمون فى حالة عدم وجود حياة أخلاقية مشتركة . إنها اتفاقيات لا تعيش إلا إذا كانت تعبر عن توافق معنوى . وعندما يكون الاختلاف الأخلاقى عميقا وواسعا فإن الرجوع إلى الحقوق لن يستطيع إيجاد حل له . وهو فى الواقع يمكن أن يجعل ذلك النزاع مستعصيا بدرجة تنطوي على الخطر .

إن النظر إلى الحقوق لتكون حَكَماً فى النزاعات العميقة ـ بدلا من السعى إلى تخفيفها عن طريق المهادنات السياسية ـ إنما هو وصفة لنشوب حرب أهلية محدودة الكثافة . وقد تفاقم النزاع بين الأوروبيين بشأن مسألة الإجهاض بسبب سيادة ثقافة ذات طابع قانونى تدعو إلى وجود حقوق غير قابلة للتفاوض بحيث ينفجر النزاع فى حرب من هذا القبيل . وهو نزاع لا يمكن الآن عرضه للتحكيم أو التوصل إلى حل له . ولايمكن لثقافة الحقوق غير المشروطة إلا أن تعجل بسير الولايات المتحدة نحو أوضاع يتعذر التحكم فيها .

وتتسم المطالبات بالحقوق فى النظريات المعاصرة بالشطط والجموح ، ولكنها معدة جيدا بحيث تؤدى إلى إغلاق الحوار السياسى . [(٦)] وقد استخدمت سلطة الحقوق فى

---

(٦) لقد قمت بدراسة للتمسك الليبرالى الأمريكى بالنص القانونى، فى صورتيه اليسارية واليمينية ، =

الولايات المتحدة ، على النحو الذى أعادت السطوة المحافظة الجديدة تشكيلها به ، لتكون درعًا يحمى تحركات السوق الحرة من التفحص الدقيق من جانب الجمهور ومن التحدى السياسى . كما استخدمت أيديولوچية للحقوق لإضفاء الشرعية على وريث جديد للرأسمالية الليبرالية الأمريكية .

إن رئاسة ريجان ، لدى صياغتها لثقافة عامة لم يعد ممكنا فى إطارها التمييز بين حتميات السوق الحرة ومصالح الشركات ومطالب الحرية البشرية ، كانت قد وضعت جدول أعمال لا لچورچ بوش وحده ، وإنما لكلينتون أيضا .

وقد رسم خطٌ يؤكد نهاية العصر الليبرالى فى الحكومة الأمريكية عندما وضع الرئيس كلينتون فى أغسطس عام ١٩٩٦ **« قانون إصلاح الرعاية الاجتماعية »**(*) . فعندما جرّد كلينتون الحكومة الفيدرالية من معظم مسئولياتها فيما تعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية كان قد عكَس اتجاه أهم إصلاح جوهرى أدخله روزڤلت . وفى المناخ السياسى الذى خلقته الهيمنة المحافظة الجديدة ، ربما كان الخيار الوحيد أمام كلينتون أن يفعل مافعل كى يتفادى أسوأ تجاوزات الجناح اليمينى فى الحزب الجمهورى عن طريق تنفيذ تلك الإجراءات التى تحظى بتأييد الناخبين .

وكان فرويد يعتقد أن الحضارة تستلزم نوعا من المقايضة يتنازل فيها الناس عن قدرتهم على تحقيق ذواتهم مقابل الأمن . وكان يرى أن السياسة هى الممارسة الرشيدة للقمع الذى تقضيه هذه المقايضة حتما . ورؤية التنويريين هذه لاتتفق مع الممارسات السياسية الأمريكية فى الجزء الأخير من القرن العشرين . فهناك أمريكيون كثيرون على استعداد لمقايضة الأمن بالسعى إلى السعادة ، ولكنهم غالبا ما يحجمون عن الاعتراف بالمبادلة التى يقدمون عليها .

= فى ، **Enlightenment's Wake Ch.1 : Politics and Culture at the Close of the Modern Age** ، لندن ، روتلدچ ، ١٩٩٥ ؛ وكذلك **Endgames : Questions in Late Modern Political Thought** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٧٧ ، الفصل الثانى .

(*) **Welfare Reform Act** : وقع الرئيس بيل كلينتون فى صيف عام ١٩٩٦ تشريعا خاصا باصلاح الرعاية الاجتماعية ، يخول لكل ولاية سلطة وضع برنامج خاص بها للرعاية الاجتماعية . والتشريع يسعى إلى مساعدة العجزة وأطفالهم ، وتوفير فرص العمل لمن لا عمل له ، وتزويد العاطلين بالمهارات التى تمكنهم من الحصول على وظائف . أما المشروع الجمهورى المضاد فلا يتضمن أى تدريب أو أية خدمات لرعاية الطفولة . وكان من المقرر أن يعود مجلس الشيوخ إلى مناقشة تشريع كلينتون ، ولكن الصورة الجديدة التى ستناقش لاتقل سوءًا عن الصورة التى سبق لكلينتون الاعتراض عليها فى يناير من ذلك العام ـ المترجم .

ومن مهام الزعيم السياسى أن يخفى الاختيارات التى قام بها مجتمعه بالفعل. وكان ذلك فى حالة كلينتون هو إعطاء الانطباع الكاذب بأن المجتمع الذى يكون الاختيار الفردى فيه هو القيمة المؤكدة، يمكن أن يلبى الحاجة البشرية إلى الاستقرار. وقد فعل كلينتون ذلك عن طريق التواطؤ مع عادة الأمريكيين فى الحفاظ على الخداع الذاتى الذى مؤداه أن سياسة الأمن والنظام يمكن أن تكون بديلا عن المؤسسات الاجتماعية التى دمرتها السوق الحرة. وعندما يتصرف كلينتون كعراف سياسى يمكن التعبير من خلاله عن متناقضات ثقافية من غير أن يدرك الآخرون ذلك، أو يجدوا حلاً له، فقد يثبت أن بيل كلينتون هو الطراز الذى ينبغى السير على منواله فى حسن إدارة شئون الدولة فيما بعد الحداثة.

وعلى غرار أيديولوچيات التنوير الأخرى، فإن يوتوپية الأسواق تدفع أتباعها إلى التنكر بصلف لدروس التاريخ. فهم لايكلون عن القول بأن للأفكار نتائجها، ولكنهم لم يلاحظوا أن تلك النتائج نادرا ما تكون هى النتائج المتوقعة أو المرجوة، وأنها لا تكون أبدا تلك النتائج وحدها. وكان من آثار هندسة السوق الحرة الأمريكية فى الثمانينيات حدوث انعدام جديد للأمن الاقتصادى بين أفراد الطبقات الوسطى الأمريكية.

الصورة الجديدة لانعدام الأمن الاقتصادى الأمريكى

من المفارقات أن يعتقد أحد أن أمريكا فى أواخر القرن العشرين تمثل ثقافة الرضا والارتياح. فأمريكا اليوم ليست مجتمعا توجد فيه أغلبية موسرة تنظر بشىء من العطف إلى طبقة دنيا واقعة فى براثن الفقر والتهميش بلا أمل فى الفكاك منهما، وإنما هى مجتمع ينتشر القلق بين أغلبيته. وبالنسبة لمعظم الأمريكيين أصبح بساط الأمن الذى يعيشون فوقه الآن أضيق كثيرا مما كان عليه فى أى وقت منذ الثلاثينيات.

ومن الواضح أن هذا القلق ليس تأثيرا عارضا للركود الاقتصادى، بل هو على النقيض من ذلك تماما. ففى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كان الاقتصاد الأمريكى فى توسع مستمر تقريبا، وكانت الإنتاجية والثروة القومية تزدادان باطراد. كما أن إعادة هيكلة الصناعة الأمريكية مكنتها من أن تستعيد أسواقا كان يظن ذات يوم أنها فقدتها إلى الأبد لصالح اليابان. ومثلما حدث فى إنجلترا فى منتصف الحقبة الڤيكتورية، فإن تحرير الأسواق فى نهاية القرن العشرين أدى إلى أن تحقق أمريكا ازدهارًا اقتصاديًا مثيرًا للإعجاب ـ وغير قابل للتكرار.

وفى الوقت نفسه تجمدت دخول معظم الأمريكيين . وحتى بالنسبة لمن زاد دخلهم ، فإن المخاطر الاقتصادية الشخصية تفاقمت بصورة ملحوظة . ويشفق معظم الأمريكيين من حدوث اضطراب اقتصادى فى منتصف عمرهم يخشون ألا يكون باستطاعتهم الشفاء منه . وليس هناك غير القليلين ممن يتوقعون الآن أنه سيكون لهم عمل دائم طوال الحياة . بل إن الكثيرين يتوقعون ـ وليس بغير سبب ـ أن ينقص دخلهم فى المستقبل . وليست هذه بظروف تسمح بازدهار ثقافة الرضا والارتياح .

ووفقا لما كتبه جون كينيث جالبريث فى عام ١٩٩٣ ، فإن « الجديد فيما يسمى الاقتصادات الرأسمالية ـ وتلك نقطة جوهرية ـ هو أن الارتياح المحدود والعقيدة الناتجة عنه هما الآن موقف الكثيرين من السكان ، وليس موقف مجرد عدد قليل منهم . وتلك مشاعر تتحرك تحت الغطاء القوى للديمقراطية ، ولو أنها ديمقراطية ليست لجميع المواطنين، وإنما ديمقراطية من يذهبون بالفعل إلى صناديق الانتخاب، للدفاع عن مزاياهم الاجتماعية والاقتصادية . وتكون النتيجة هى وجود حكومة لاتتوافق مع الواقع ولا مع الاحتياجات العامة ، بل مع معتقدات من يشعرون بالرضا والارتياح ، وهم الآن أغلبية من يدلون بأصواتهم فى الانتخابات »[(٧)] . وقد يكون هذا تصويرا دقيقا للولايات المتحدة خلال رئاسة ريجان ، ولكنه ليس وصفا لها فى أواخر التسعينيات .

ذلك أن أمريكا لم تعد مجتمعًا بورچوازيا ، بل أصبحت مجتمعا منقسما على نفسه، توجد فيه أغلبية قلقة واقعة بين طبقة دنيا لا أمل لديها ، وطبقة عليا تنكر أن عليها أي التزامات مدنية . وفى الولايات المتحدة اليوم حدث تباعد بين الاقتصاد السياسى للسوق الحرة والاقتصاد الأخلاقى للحضارة البورچوازية ـ والأرجح أن يكون تباعدا دائما .

إن عملية « **إضفاء الطابع البورچوازى** » ، التى كانت الموضوع لكتب مدرسية فى علم الاجتماع لا حصر لها وغير مستلفتة للانتباه ، قد انعكس مسارها . وقد تنبأت تلك النظرية باندماج الفئات العاملة فى المدى الطويل فى الطبقات الوسطى . وأيدتها فى ذلك الاتجاهات التى ظهرت فى غالبية البلدان الغربية المتقدمة على امتداد جيل كامل بعد الحرب العالمية الثانية . وكان علماء الاجتماع والاقتصاد وممارسو السياسة فى جميع الأحزاب

---

(٧) ج . ك جالبريث ، The Culture of Contentment ، هارموندويرث : پنجوين ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٠

يرون أن عملية « إضفاء الطابع البورچوازى » تمثل اتجاها طويل الأمد لارجعة فيه ، وهم ليسوا مهيئين لحدوث انعكاس لهذه العملية .

والطبقات الوسطى تعيد الآن اكتشاف حالة انعدام الأمن الاقتصادى المعتمد على أصول ثابتة ، وهى الحالة التى ابتليت بها پروليتاريا القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن دخول الأمريكيين من الطبقة الوسطى ، برغم ركودها على امتداد الأعوام العشرين الماضية ، مازالت أعلى كثيرا من دخول العمال فى ذلك الحين أو الآن . ومع ذلك فانه نتيجة لتزايد اعتماد الطبقات الوسطى الأمريكية على وظائف يقل أمانها بصورة مطردة ، أصبحت هذه الطبقات أشبه بالپروليتاريا الكلاسيكية فى أوروپا القرن التاسع عشر . وهى تعانى صعوبات اقتصادية مماثلة لتلك التى تواجه العمال الذين فقدوا الدعم الوقائى الذى توفره أحكام الخدمات الاجتماعية كما تضمنه النقابات العمالية .

وثمة خطر سائد آخر هو انهيار الأسرة . فالزيادة فى المخاطر الاقتصادية المصاحبة للتحول العميق للرأسمالية فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن العشرين، حدثت فى مجتمع أصبحت الأسرة فيه أكثر هشاسة وتصدعا منها فى أى بلد آخر . ففى عام ١٩٨٧ كان متوسط عمر الزواج فى الولايات المتحدة الأمريكية سبع سنوات .(٨)

وكم عدد الأسر الأمريكية التى يتناول أفرادها طعامهم معا كما تفعل الأسر المألوفة؟ وكم عدد الأبناء الذين يعيشون فى نفس المجاورات السكنية أو المدن التى يعيش فيها آباؤهم ؟ وإذا تعرض أحد الأمريكيين للتعطل عن العمل ، فهل يستطيع أن يجد مساندة من أسرة ممتدة على نحو مايجده الإسپانى أو الإيطالى فى الدول الأوروپية ؟ إن الأسرة الأمريكية أكثر تصدعا من أي أسرة فى البلدان الأوروپية ، بما فى ذلك روسيا ، حيث ظلت الأسرة الممتدة قائمة على امتداد سبعين عاما من الشيوعية .

ومن أسباب ضعف الأسرة فى الولايات المتحدة تلك المستويات المرتفعة ـ بصورة غير مألوفة ـ للحراك المطلوبة من العمال . فأسواق العمل المتحررة من الضوابط تفرض حتمية التنقل عبر خريطة الولايات المتحدة بدرجة تتجاوز كثيرا الوضع القائم فى أى بلد أوروپى . وفى المملكة المتحدة ـ وهى مجتمع أقل استقرارا من أى مجتمع آخر فى غالبية المجتمعات الأوروپية ـ يكون احتمال انتقال العمال إلى منطقة مختلفة داخل البلد أقل

---

(٨) Stastistical Abstract of the United States, 1991 ، واشنطن ، الجدولان ١٢٩ و ١٣٣ ، الصفحتان٨٧ و ٨٨ .

بمقدار ٢٥ مرة عن مثيله بين العمال الأمريكيين .[٩] وبصفة خاصة عندما تملى الضرورة الاقتصادية أن يكون للأسرة دخلان ، مثلما كانت الحال فى الولايات المتحدة خلال السنوات العشرين الماضية ، فإن حتميات سوق العمل ربما تدفع الشريكين ـ وكثيرا ما تفعل ذلك ـ فى اتجاهين يصعب التوفيق بينهما . ولكن هذا لا يعدو أن يكون شكلا واحدا من أشكال تصرف اقتصاد أعيدت صياغته كاقتصاد للسوق الحرة . وهذا الافتقاد المفروض للالتزام بمكان معين إنما يعمل أيضا ضد وجود مجاورات سكنية مستقرة .

وعلى الرغم من المطالب الأصعب كثيرا التى تفرضها سوق العمل المتحررة من الضوابط على عمالها ، وعلى الرغم من الأعباء النفسية والاجتماعية التى تتحملها الأسر والمجاورات السكنية ، فإن سجل التوظف الأفضل الذى تدعيه تلك الأسواق كثيرا مايكون مبالغا فيه . واستنادا إلى إحدى الدراسات فإنه يوجد قصور فى استخدام قدرات مايقرب من ١٠ فى المائة من قوة العمل (حوالى ١٣,٥ مليون فرد) . وهذا الرقم يتضمن ٤,٥ مليون فرد يعملون بعض الوقت ، ويرغبون فى العمل كل الوقت ، كما يتضمن العمال الذين لم يوفقوا فى العثور على وظيفة دائمة خلال الشهور الاثنى عشر السابقة . ووفقا لتقديرات « مكتب العمل الأمريكى » فإن ١٢,٢ مليون عامل يشتغلون باعتبارهم عمالا مؤقتين بموجب عقود .[١٠]

وقد ذكر واحد من أبرز الاقتصاديين فى المملكة المتحدة « أن البطالة الظاهرة هى بطبيعة الحال أدنى فى الولايات المتحدة . ولكننا عندما نأخذ فى الحسبان جميع أشكال البطالة لا نجد فارقا يذكر بين أوروبا والولايات المتحدة . ففى الفترة بين عامى ١٩٨٨ و١٩٩٤ كانت البطالة فى فرنسا تشمل ١١ فى المائة ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٥٥ سنة ، فى مقابل ١٣ فى المائة فى المملكة المتحدة و١٤ فى المائة فى الولايات المتحدة و ١٥ فى المائة فى ألمانيا »[١١] .

فضلا عن ذلك فإن العمالة فى الولايات المتحدة زادت بالسرعة التى زادت بها ، وذلك جزئيا لأن الإنتاجية الأمريكية كانت منخفضة ـ حوالى نصف الإنتاجية فى غالبية البلدان الأوروبية . وعلى ضوء هذا التباين فى الانتاجية ليس من المستغرب أن الولايات

---

(٩) د . پوجا ، The Rise and Fall of Regional Inequalities ، لندن : مركز الأداء الاقتصادى ، نوڤمبر عام ١٩٩٦ .

(١٠) The State of Working America ، واشنطن : معهد السياسة الاقتصادية ، ديسمبر عام ١٩٩٦ .

(١١) رتشارد لايارد ، " Clues to Prosperity " ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٧ فبراير ١٩٩٧ .

المتحدة كان باستطاعتها أن تخلق وظائف لكل وحدة من الناتج تبلغ مثلى ماتخلقه بلدان أوروبا القارية .

وأخيرا فإن كل تقديرات العمالة الأمريكية يجب أن تأخذ فى حسبانها معدل الإيداع فى السجون الأمريكية . ولو كانت السياسات العقابية فى الولايات المتحدة مشابهة لمثيلاتها المطبقة فى أى بلد غربى آخر لكان قد أضيف إلى الباحثين فيها عن عمل أكثر من مليون شخص من المودعين فى سجونها . ويبدو أنه لم يخطر لمن يريدون تصدير سوق العمل الأمريكية على نطاق العالم إلى ثقافات مختلفة جذريا، مثل بريطانيا أو ألمانيا ، أن يسألوا عما إذا كانت المستويات الشديدة الارتفاع للحراك فى سوق العمل الأمريكية ربما تكون مسئولة عن واقع أنه بينما لا يتجاوز المودعون خلف القضبان فى بريطانيا واحدا فى كل ألف من السكان ، فإنهم فى الولايات المتحدة يقتربون من واحد فى كل مائة . وما إن يؤخذ هذا السياق الأوسع فى الحسبان حتى يبدو التفوق الأمريكى فى خلق فرص العمل ضئيلا ، إن لم يكن وهميا .

وعلى ضوء هذه الخلفية تطورت هذه المرحلة الجديدة فى انعدام الأمن لدى غالبية الأمريكيين . وقد علق لوتواك على ذلك قائلا :

لما كانت صناعات بكاملها تزدهر وتسقط أسرع كثيرا من ذى قبل، ولما كانت المنشآت تتوسع وتتقلص وتندمج وتنفصل وتقلل من حجمها وتعيد هيكلة أوضاعها بسرعة غير مسبوقة، فلابد أن موظفيها فى كل المستويات ، باستثناء أعلاها، سيذهبون إلى العمل فى يوم من الأيام دون أن يعرفوا ما إذا كانوا سيظلون فى اليوم التالى يشغلون الوظيفة التى يشغلونها فى ذلك اليوم. وهذا يصدق افتراضيا على كل الموظفين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، ومن بينهم المهنيون . وهم إذ يفتقرون إلى الضمانات الرسمية التى تكفلها قوانين حماية العمال فى أوروبا أو المزيا الاجتماعية الطويلة المدى التى يحصلون عليها بعد انتهاء مدة عملهم، وإذ يفتقرون إلى الأسر التى مازال معظم البشر يعتمدون عليها لعبور الأوقات الصعبة، وإذ يفتقرون إلى المدخرات السائلة الكبيرة التى تتوافر لنظرائهم من أفراد الطبقات الوسطى فى جميع البلدان المتقدمة الأخرى، فإن معظم الأمريكيين العاملين ينبغى لهم الاعتماد كلية على وظائفهم لتحقيق الأمن الاقتصادى ـ وينبغى لذلك الآن أن يعيشوا فى ظروف انعدام مزمن وحاد للأمن. (١٢)

---

(١٢) إدوارد لوتواك ، « Turbo charged capitalism and its consequences» ، فى جريدة لندن ريفيو أوف بوكس ، عدد ٢ من نوفمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٧ .

وتؤدى السوق الحرة الأمريكية ، عن طريق تأثيراتها على الأسرة ، إلى إضعاف واحدة من المؤسسات الاجتماعية التى تتجدد من خلالها حضارة رأسمالية ليبرالية ؛ كما أنها عن طريق تأثيرها على توزيع الدخول إنما تعرض للخطر أوضاع التكافؤ الاجتماعى التى كان المراقبون ، من **دى توكڤيل**(*) فصاعدا ، يَعُدّونها من الإنجازات الجوهرية للولايات المتحدة .

التفاوت المتصاعد والأغلبية الأمريكية

يؤثر تدهور الدخول فى الولايات المتحدة على الأغلبية العاملة ، ولا سيما أغلبية الفقراء الذين يعملون . والولايات المتحدة هى المجتمع المتقدم الوحيد الذى كانت الإنتاجية فيه ترتفع باطراد على امتداد العقدين الماضيين ، فى حين أن دخول الأغلبية ـ ثمانية من كل عشرة ـ ظلت على حالها أو انخفضت . وزيادة كهذه فى التفاوت الاقتصادى ليس لها مثيل فى التاريخ ؛ ولم تحدث فى أى دولة ديمقراطية أخرى ، حتى فى الدولتين المتحدثتين بالإنجليزية ، بريطانيا ونيوزيلندا ، اللتين فرضت عليهما سياسات السوق الحرة بشكل منهجى فى الثمانينات . كذلك لم تحدث فى عصر السوق الحرة فى القرن التاسع عشر فى إنجلترا أو الولايات المتحدة .

من ذلك أن متوسط الكسب الأسبوعى لثمانين فى المائة من العمال العاديين الأمريكيين ، بعد تصحيحه لاستبعاد أثر التضخم ، انخفض بنسبة ١٨ فى المائة بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٥ ، من ٣١٥ دولارا فى الأسبوع إلى ٢٥٨ دولارا . وفى الوقت نفسه فإنه فيما بين عامى ١٩٧٨ و ١٩٨٩ زاد الكسب السنوى الحقيقى **للمسئولين التنفيذيين الرئيسيين** (**) الأمريكيين بنسبة ١٩ فى المائة ، أو بنسبة الثلثين بعد استقطاع الضرائب.[١٣] ويلاحظ لوتواك أنه ، طبقا لبعض أفضل التقديرات المتاحة ، أصبحت القيمة الصافية لأغنى واحد فى المائة من الأسر الأمريكية والتى كانت تستأثر بـ ٣١ فى المائة

---

*) **ألكسيس دى توكڤيل** (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩) ، سياسى ومفكر ليبرالى كان يعتقد أن الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية ستحلان فى النهاية محل المؤسسات الارستقراطية الأوروبية . ذهب إلى الولايات المحدة فى بعثة لدراسة نظم السجون هناك ، وانتهز الفرصة لدراسة المجتمع الأمريكى ، وأعد حول ذلك كتابه القيم « الديمقراطية فى أمريكا » (مجلدان ، ١٨٣٥) ـ المترجم .

**) Chief Executive Officer .

١٣) مكتب إحصاءات العمل ، ٢٩ من يناير عام١٩٩٦ ؛ ل . ميشيل ج . برنشتين The State of Working America ، واشنطن : معهد السياسة الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

من مجموع الثروة الخاصة للأمة فى عام ١٩٨٣ ـ أكثر من ٣٦ فى المائة من ثروة الأمة فى عام ١٩٨٩ . (١٤)

وفى دراسته القيمة عن تأثير الريجانية على التفاوت فى الدخل فى الولايات المتحدة، كتب كيفن فيليبس يقول :

فى عام ١٩٨٧ أراد الاقتصاديون فى لجنة الميزانية بالكونجرس تخطيط الترتيب الجديد لأسعار الضريبة الإجمالية الفعلية ، فأخذوا كل الضرائب الفيدرالية ـ الدخل الفردى ، التأمينات الاجتماعية ، دخل الشركات ، الضرائب غير المباشرة ـ وحسبوا التغير فى تأثيرها المجمع على مختلف فئات الدخل بعد عام ١٩٧٧ ، فتبين أن الأسر التى تلى **العشير الأعلى** (*) التى حُمِّلت عبئا غير متناسب من الزيادة فى التأمينات الاجتماعية والضرائب غير المباشرة ، وكوفئت بأقل من أي تخفيضات فى ضريبة الدخل ، كان يمكن أن تدفع أسعارا فعلية أعلى . وفى الوقت نفسه كانت أكثر الأسر ثراء تدفع أسعاراً أقل ، وذلك إلى حد كبير بسبب التخفيض الشديد المطبق على الدخل من مصادر أخرى بخلاف الأجر الثابت (المكاسب الرأسمالية ، الفائدة ، الأرباح الموزعة، والريع) .

ويخلص فيليبس إلى أن « هذه التحولات تفسر كلا من الزيادة الحادة المفاجئة فى الاستهلاك ، والتفاوت المتصاعد فى الدخل . فشريحة الخمسة فى المائة الأكثر ثراء فى أمريكا (وبوجه خاص الواحد فى المائة الأكثر ثراء) كانت هى المستفيدة الجديدة من السياسات الضريبية »(١٥) .

وقد أوجز جودفرى هودجسون الشواهد وتداعياتها إيجازا جامعا وفعالا فقال :

فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٣ . . . . انخفض دخل الستين فى المائة الدنيا من الأمريكيين بمقدار ٣,٢ فى المائة، من ٣٤,٩ فى المائة إلى ٣١,٧ المائة . وقد تبدو ٣ فى المائة أو ٣,٥ فى المائة نسبة ضئيلة . ولكن ٣ فى المائة من الدخل القومى للولايات

---

(١٤) إدوارد لوتواك ، The Endangered American Dream ، نيويورك ولندن : سيمون وشوستر ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١٦٣ .

(*) Top decile : هناك إحصائيات ترتيبية هى الربيعات **والعشيرات** والمئينات التى تقسم **المجتمع** إلى أربعة أقسام أو عشرة أقسام أو مائة قسم متساوية على الترتيب ـ المترجم .

(١٥) كيفن فيلبس ، The Politics of Rich and Poor . Wealth and the Electorate in the Regan Aftermath ، نيويورك : هارپر پيرينال ، ١٩٩١ ، الصفحة ٨٢ .

ليست مبلغا يستهان به ، ذلك أننا نتكلم عن مبلغ يناهز ٢٠٠ مليار دولا جرت العادة على أن يذهب ـ مثل هذا المبلغ ـ إلى الثلاثة أخماس الأسوأ حظاً من السكان ، ولكنه يذهب الآن إلى الخمس الأفضل حظًا . . . . . وفى غضون الفترة نفسها لم تكد تطرأ زيادة على دخل الأمريكى المتوسط ، ولم يعد هذا الدخل إلى المستوى الذى كان عليه فى عام ١٩٧٣ إلا فى أواخر الثمانينات .(١٦)

والركود فى دخل الأغلبية فى الرأسمالية الأمريكية ، رأسمالية « الفائز يحصل على كل شيء »(١٧) ، ليس ناتجا ثانويا للابتكارات التكنولوجية . وعند المقارنة بالاقتصادات التى لا تقل عن الاقتصاد الأمريكى تقدما من الناحية التكنولوچية ، يتبين بوضوح شديد أن هذا الركود فى الدخل إنما هو النتيجة المترتبة على السياسات العامة . واستنادا إلى تقديرات مبنية على تحريات علمية ، فإن المسئولين التنفيذين الرئيسين الأمريكيين حققوا فى عام ١٩٩٠ كسبا يزيد على أجر العامل المتوسط بحوالى ١٥٠ مرة ، فى حين أن الرقم المقابل فى اليابان كان ١٦ وفى ألمانيا ٢١.(١٨)

وهذا التفاوت هو نتيجة للسياسات الأمريكية ، وليس نتيجة للضغوط التى تواجهها المجتمعات المتقدمة . وقد كان للتخفيضات الضريبية تأثير مباشر ، ولكن التدابير المالية كان لها أثرها أيضا على توزيع الدخل والثروة . وكما ذكر مايكل ليند، فإن « الولايات المتحدة ، على خلاف أي دولة ديمقراطية أخرى فى العالم الأول ، كانت منذ أيام ريجان تتعامل مع الاقتراض الواسع النطاق ـ وليس مع الضرائب ـ باعتباره وسيلة دائمة بدرجة أو بأخرى لتمويل النفقات الحكومية فى وقت السلم »(١٩) . وأدت سياسة الاقتراض الواسع النطاق هذه إلى مزيد من ميل الميزان لصالح من يملكون أصولا مالية ، وفى غير صالح الأجراء العاديين .

---

(١٦) هودجسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٢ .

(١٧) انظر ، روبرت هـ . فرانك وفيليب ج . كوك ، **The Winner - Take - All Society** ، لندن ونيويورك : ذى فرى پرس ، ١٩٥٥ .

(١٨) جريف كريستال ، **In Search of Excess : The Overcompensation of Ameri can** نيويورك: و . ونورتون ، ١٩٩١ ، الصفحات ٢٩٧ إلى ٢٩٩ .

(١٩) مايكل ليند ، **The Next American Nation : The New Nationalism and The Fourth American Revolution** ، نيوريورك ولندن : ذى فرى پرس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٨٩ .

وترتب على هذه السياسات أن أصبحت الولايات المتحدة تقف وحيدة بتوزيع للدخل والثروة أكثر شبها بتوزيعهما فى الفلبين أو البرازيل منه فى أىٍّ من اقتصادات العالم الرئيسية الأخرى . وحتى فى روسيا ما بعد الشيوعية ربما تكون مستويات التفاوت أدنى من ذلك .[٢٠]

وقد أوجز المصرفى الأمريكى والمعلق المالى البارز فيليكس روهاتين العملية التى تمر بها الولايات المتحدة بقوله : **« إن ما يحدث هو تحويل هائل للثروة من العمال الأمريكيين المتمين إلى الطبقة الوسطى الأقل مهارة إلى أصحاب الأصول الرأسمالية ، وإلى أرستقراطية تكنولوچية جديدة يتوافر لها عنصر تعويض يرتبط بقيمة الأوراق المالية»**[٢١] . وفى أمريكا اليوم يجىء الأُجراء فى المركز الذى يلى **من يحصلون على الكوبونات**[*] فهل كان الناخبون الأمريكيون ، الذين انتخبوا رونالد ريجان ، ثم أعادوا انتخابه ، يدركون أن نتيجة سياسته الضريبية والمالية ستفضى إلى قيام نظام فى الولايات المتحدة أساسه الريع على نمط نظم أمريكا اللاتينية ؟

إن الولايات المتحدة اليوم ليست النموذج لمجتمع « ما بعد التاريخ » الذى يتحدث عنه فرنسيس فوكوياما . بل هى تدخل فترة جديدة وصعبة فى تاريخها سيتم فيها التعبير عن العداوات القديمة بين الأعراق والطبقات بطرق لا نستطيع أن نتنبأ بها .

أكثر من مليون سجين وأكثر من ثلاثة أمثالهم تحت الرقابة أو ما شابه

إن معدلات الجريمة فى الولايات المتحدة كانت دائما أعلى منها فى غالبية البلدان الأوروبية . أما الجديد فهو لجوء الولايات المتحدة إلى سياسة إيداع مئات الآلاف فى السجون كبديل للضوابط التى تفرضها المجتمعات المحلية ، وهى الضوابط التى أضعفتها أو قضت عليها قوة السوق المتحررة من الضوابط . وفى الوقت نفسه ينسحب أثرياء

---

(٢٠) رتشارد لايارد وچون پاركر ، The Coming Russian Boom ، نيويورك ، ذى فرى پرس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٠١ : « إن التفاوت (فى روسيا ما بعد الشيوعية) ما زال أقل من مثيله فى الولايات المتحدة ، وهو قريب من مستواه فى بريطانيا » .

(٢١) فيليكس روهاتين ، « قداس على روح زعيم ديمقراطى » ، محاضرة ألقيت فى جامعة ويك فورست ، ونستون ـ سالم ، نورث كارولينا ، ١٧ من مارس عام ١٩٩٥ . وأنا مدين بهذه الإشارة إلى سيمون هيد ، " The New Ruthless Economy " ، فى جريدة نيويورك ريڤيو أوف بوكس ، عدد ٢٣ من فبراير عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٤٧ .

(*) Coupon Clippers

الأمريكيين بأعداد تتزايد باطراد من التعايش مع مواطنيهم ، ويلجئون إلى مواقع ذات أسوار وبوابات . والآن يعيش نحو ٢٨ مليون أمريكى ـ أى أكثر من ١٠ فى المائة من مجموع السكان ـ فى مساحات منعزلة بها قصور تقوم عليها حراسة خاصة .(٢٢)

وفى نهاية عام ١٩٩٤ كان هناك ما يزيد قليلا على خمسة ملايين أمريكى تحت نوع من القيد القانونى . ووفقا لأرقام وزارة العدل الأمريكية كان حوالى المليون ونصف المليون من هؤلاء مودعين فى السجون ـ سواء سجون الولايات أو السجون الفيدرالية أو السجون المحلية . ومعنى ذلك أن واحدا من كل ١٩٣ أمريكيا بالغا مودع فى السجن ، أى ٣٧٣ من كل مائة ألف أمريكى ، وذلك مقابل ١٠٣ من كل مائة ألف عند تولى رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ . كما كان هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون أمريكى تحت الاختبار أو ممن أخلى سبيلهم بشروط .(٢٣)

وفى أواخر عام ١٩٩٤ كان معدل إيداع الأمريكيين فى السجون أربعة أمثاله فى كندا، وخمسة أمثاله فى بريطانيا ، وأربعة عشر مثله فى اليابان . وكانت روسيا ما بعد الشيوعية هى البلد الوحيد الذى لديه نسبة أكبر من مواطنيه خلف القضبان .(٢٤) وفى كاليفورنيا يوجد حوالى ١٥٠ ألف شخص فى السجون . ويبلغ المودعون فى سجون كاليفورنيا حاليا ثلاثة أمثال المستوى الذى بلغوه فى أوائل السبعينيات ، وهم يتجاوزون مثليه فى بريطانيا وألمانيا مجتمعتين .(٢٥)

وبحلول بداية عام ١٩٩٧ ، كان هناك واحد من بين كل خمسين من الأمريكيين البالغين محتجز وراء القضبان ، وحوالى واحد من كل عشرين أخلى سبيله تحت شرط أو رهن الاختبار . وهذا المعدل يبلغ عشرة أمثال نظيره فى البلدان الأوروبية .(٢٦)

ويختلف معدل الإيداع فى السجون اختلافا كبيرا عبر السكان الأمريكيين . ففى عام

---

(٢٢) "Many seek security in Private Communities" جريدة نيويورك تيمس ، عدد ٣من سبتمبر عام ١٩٩٥ .

(٢٣) جريدة ذى تيمس ، عدد ١١ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨ .

(٢٤) لويس أ . شيلى ، American crime : an international anomaly ، البحوث الاجتماعية المقارنة، ١٩٨٥ ، الصفحات ٨١ إلى ٨٩ .

(٢٥) "Crime and punisiment" ، فى جريدة فايناشيال تيمس ، ٨ـ٩ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ٧ .

(٢٦) رتشارد لايارد ، "Clues to prosperity" ، فى جريدة فايناشيال تيمس ، عدد ١٧ من فبراير عام ١٩٩٧

١٩٩٥ كان حوالى ٧ فى المائة من السكان الأمريكيين السود قد قضوا بعض الوقت فى السجون .[٢٧] وتعرض السود لأن يزج بهم فى السجون أعلى بحوالى سبع مرات من تعرض البيض . من ذلك أن واحدا من كل سبعة من الرجال السود أودع السجن فى مرحلة مامن حياته ؛ وأنه فى عام ١٩٩٢ كان أكثر من ٤٠ فى المائة من كل الذكور السود ، فيما بين الثامنة عشر والثلاثين ، ممن يعيشون فى مقاطعة كولومبيا ، مودعين فى السجون أو مفرجا عنهم أو رهن المراقبة أو بشروط بانتظار المحاكمة أو هاربين .[٢٨]

ويؤخذ من تلك الأرقام أن الفروق العرقية والطبقية تتشابك الآن فى الولايات المتحدة قدر تشابكها فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية .[٢٩] وهى تؤيد ما وصفه مايكل ليند بأنه اكتساب أمريكا للطابع البرازيلى عندما قال : « أكبر خطر يواجه الولايات المتحدة فى القرن الحادى والعشرين ليس « البلقنة » ، وإنما ما يمكن أن يسمى «البرزلة» .[*] وما أعنيه بعبارة « البرزلة » ليس الفصل بين الثقافات حسب العرق ، وإنما الفصل بين الأعراق حسب الطبقة »[٣٠] .

إن من يكثرون الحديث عن قيم الأسرة قد غابت عن انتباههم النتائج المترتبة على ذلك المعدل المرتفع بصورة غير طبيعية الذى يودع به السود فى السجون الأمريكية . فمن الأسباب الرئيسية لظاهرة **الأسرة وحيدة الوالد**[**] فى الأحياء القديمة الأكثر ازدحاما بالسكان فى المدن أن الآباء مودعون فى السجون . إذ كيف يمكن إنعاش الأسرة فى هذه الأحياء مع وجود نسبة كبيرة من سكانها السود الذين يودعون فى السجون فترة طويلة من حياتهم ؟

---

(٢٧) جريدة ذى تيمس ، عدد ١١ من ديسمبر عام ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨ .

(٢٨) جريدة نيوريبابلك ، عدد ٢٥ من مايو عام ١٩٩٢ ، الصفحة ٧ .

(٢٩) سبق أن قلت فى عام ١٩٩٠ إن أمريكا تكتسب طابعا برازيليا . انظر ، مقالى " The Brazilianization in 1990 فى مجلة فورشن ، المجلد ١٢٢ ، العدد ٥ ، ١٩٩٠ .

(*) **Balkanization and Brazilianization** . وتعبير « البرزلة » هنا يشير بطبيعة الحال إلى الأوضاع السائدة فى البرازيل ـ المترجم .

(٣٠) ميشيل ليند ، **The Next American Nation** ، المرجع السابق ، الصفحة ٢١٦ ، وحول انتعاش النزعة العرقية المحافظة فى الولايات المتحدة ، انظر ، ميشيل ليند **Up from Conservation : Why the Rright is Wrong for America** ، نيويورك : ذى فرى پرس ، ١٩٩٦ ، الفصل الثامن .

(**) برغم أن كلمة الوالد ترد بمعنى أحد الوالدين (الأب أو الأم) ، كما أوضحت فى حاشية سابقة ، فمن الواضح أن المقصود هنا هو الأسرة التى توجد بها الأم بمفردها من غير وجود من الأب ـ المترجم .

ومما لا شك فيه أن ذلك يرجع فى جانب منه إلى « حملة التطهير » التى تشنها أمريكا على المخدرات . فحوالى ٤٠٠ ألف من العدد المتزايد المودع فى السجون الأمريكية هم ممن يتعاملون مع المخدرات ، تعاطيا أو اتّجاراً ، وكثرتهم من السود . وفى الوقت نفسه فإن تعاطى المخدرات فى الولايات المتحدة أكثر انتشارا وأقل خضوعا للسيطرة منه فى أى بلد متقدم . وتوجد فى الولايات المتحدة ارتباطات عديدة وعميقة الجذور بين كثرة المسجونين ، وانهيار الأسرة ، والحرب على المخدرات ، والعداوات بين الأعراق ، وهى ارتباطات قد يكون الأوان قد فات كثيرا للفصل فيما بينها .[٣١]

وهذا الالتقاء بين الانقسامات والعداوات العرقية والاقتصادية ليس له مثيل فى أى بلد آخر من بلدان العالم الأول . فقد أحدثت السوق الحرة تغييرا فى الرأسمالية باتت معه أكثر شبهاً بالأنظمة الأوليجاركية القائمة فى غالبية بلدان أمريكا اللاتينية منها بالحضارة الرأسمالية الليبرالية السائدة فى أوروبا ، والتى كانت سائدة فى الولايات التحدة نفسها فى مراحل سابقة من تاريخها .

ومعدلات الإيداع فى السجون فى الولايات المتحدة تسير موازية لمعدلات الجريمة المتسمة بالعنف . ولنأخذ أرقام حوادث القتل ، والجرائم التى ترتكب باستخدام الأسلحة النارية . فحتى عام ١٩٩٣ كان معدل القتل بين الذكور ١٢,٤ فى كل مائة ألف ، مقابل ١,٦ فى الاتحاد الأوروبى ، وأقل من الواحد الصحيح فى اليابان .[٣٢] وفى عام ١٩٩٤ كان ٩٨ر. من بين كل مائة ألف فى اليابان ضحية للقتل ، مقابل ٩,٣ من الأمريكيين ؛ على حين كانت أرقام الاغتصاب ١,٥ فى اليابان و ٤٢,٨ فى الولايات المتحدة . وفيما يتعلق بالسرقة كانت هناك ١,٧٥ حالة لكل مائة ألف فى اليابان و ٥٥,٨ حالة فى الولايات المتحدة .[٣٣]

أما عن جميع الجرائم المتسمة بالعنف ، فيما عدا القتل ، فإن المستويات فى أمريكا أعلى بكثير منها فى روسيا مابعد الشيوعية . ففى عام ١٩٩٣ كانت توجد بالنسبة لكل مائة ألف من السكان ٢٦٤ حالة سرقة وسلب بالطريق العام (فى مقابل ١٢٤ فى روسيا)

---

(٣١) من أجل حجة قوية لإصلاح سياسة المخدرات بالولايات المتحدة ، انظر ، چورج سوروس ، " A new leaf for the law " فى جريدة جارديان ، عدد ٢٢ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(٣٢) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ٢٢ من أكتوبر عام ١٩٩٤ ، Survey ، الصفحة ٤ .

(٣٣) س . م . ليبست ، American Exceptionalism : A Bouble Edge Sword ، نيويورك ولندن : و . و . فورتون ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٢٧ .

و٤٤٢ تعديا بالايذاء البدنى (فى مقابل ٢٧ حالة فى روسيا) .[٣٤] ولكن فى تطور منذر بسوء، تجاوز مستوى جرائم الممتلكات فى بريطانيا أخيرا مثيله فى الولايات المتحدة التى ما زالت مع ذلك تسبق كل البلدان الغربية المتقدمة الأخرى من حيث مستوى العنف المفضى إلى الموت .

وجرائم القتل العمد للأطفال منتشرة بصفة خاصة فى الولايات المتحدة ، إذ ترتكب فيها قرابة ثلاثة أرباع كل جرائم القتل العمد للأطفال فى العالم الصناعى . وبالمقارنة بأىٍّ من أغنى ستة عشر بلدا فى العالم فإنه توجد بالولايات المتحدة أعلى معدلات انتحار الأطفال وجرائم القتل التى يرتكبونها ، ووفياتهم الناتجة عن استخدام الأسلحة النارية .[٣٥]

ويكمن جانب من التفسير فى ثقافة السلاح النارى التى لا شفاء لأمريكا منها . ويأتى جانب آخر من أن الوفرة الاقتصادية لدى الأسرة تركت أطفالا بغير إشراف أكثر مما يحدث فى البلدان الأخرى . وفى عام ١٩٨٧ كانت وفيات الرضع فى شرقى حى هارلم وفى واشنطن مماثلة تقريبا لوفياتهم فى ماليزيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفييتى السابق .[٣٦] وبالمقارنة بالطفل الذى يولد فى نيويورك ، فإن الطفل الذى ولد فى شنغهاى فى عام ١٩٥٥ كانت وفاته فى العام الأول من ولادته أقل احتمالا ، ، وكان تعلمه القراءة والكتابة أكثر احتمالا ، كما كان يمكن أن يعيش عامين أكثر (٧٦ عاما) .[٣٧]

والمعدلات العالية للجريمة والإيداع فى السجون فى الولايات المتحدة تسير مترافقة مع مستويات استثنائية بالمثل من الخصومات القضائية وعدد المحامين . **ففى الولايات المتحدة يوجد على الأقل ثلث مجموع مايوجد فى العالم من المحامين الممارسين . وفى عام ١٩٩١ كان يوجد بها ٧٠٠ ألف محام ، وكان يتوقع أن يصل هذا العدد عند نهاية القرن إلى ٨٥٠ ألفا . ويوجد بها فى الوقت الحالى أكثر من ٣٠٠ محام لكل مائة ألف من سكان الولايات المتحدة ، مقابل ١٢ محاميا لكل مائة ألف فى اليابان ، وأكثر قليلا من**

---

(٣٤) لايارد وپاركر ، المرجع السابق ، الصفحة ١٥٠ .

(٣٥) المصدر : مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها " Young America and how it dies " ، فى مجلة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، د . ٨ ـ ٩ من فبرايرعام ١٩٩٧

(٣٦) كريستوفر دافيز وموراى فايزباخ ، Rising Infant Mortality in the ISSR In The 1970 ، السلسلة P-25 ، رقم ٧٤ ، واشنطن ، مكتب الولايات المتحدة للتعداد ، سبتمبر عام ١٩٨٠ .

(٣٧) ن . د . كريستوف ، س . وودون ، China Wakes : The Struggle for the Soul of a Rising Power ، لندن : دار نشر نيكولاس بريالى ، ١٩٩٥ ، الصفحة ١٦ .

١٠٠ محام لكل مائة ألف فى بريطانيا ، وأقل قليلا من ١٠٠ محام لكل مائة ألف فى ألمانيا.[(٣٨)] وفى عام ١٩٨٧ كانت المبالغ التى دفعت بسبب الإساءات الشخصية تمثل حوالى ٢,٥ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة ، وكان أقل من ذلك بثمانى مرات (٠,٣) فى اليابان.[(٣٩)]

إن هذه الأرقام المتعلقة بالإيداع فى السجون ، وجرائم العنف ، والخصومات القضائية ، إنما تكشف عن مجتمع كاد القانون فيه أن يصبح المؤسسة الاجتماعية العاملة الوحيدة ، وأصبحت السجون فيه إحدى وسائل الضبط الاجتماعى القليلة المتبقية .

كما أن المجمعات السكنية الخاصة ذات البوابات والأسوار العالية ، وأدوات الأمن الإلكترونية التى توفر الحماية لساكنيها من أخطار المجتمع الذى هجروه ، هى صورة عاكسة للسجون الأمريكية ، وتقف شاهدا على انتفاء دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى ـ الأسرة ، المجاورة السكنية ، بل وشركة الأعمال ـ التى كانت فى الماضى سندا لمجتمع نابض بالحياة . وهذه التوليفة بين السجون التى تستخدم التكنولوچيا الرفيعة ، والمجمعات السكنية التى تحيطها الأسوار ، والشركات الافتراضية ، ربما يمكن اعتبارها رمزا لأمريكا فى أوائل القرن الحادى العشرين .

لقد أصبحت السوق الحرة فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين المحرك الذى يدفع نحو حداثة منحرفة . ذلك أن نبىّ أمريكا المعاصرة لم يعد **چيفرسون** أو **ماديسون** ، وهو بالتأكيد ليس **بيرك** ، وإنما هو **چرمى بنتام**(*) مفكر التنوير البريطانى فى القرن التاسع عشر

---

(٣٨) **Statistical Abstract of the United States, 1979** ، واشنطن ، الجدول ٣٢٠ ، الصفحة ١٨٨ ؛ الجدول ٣٢٠ ، الصفحة ٧ ؛ الجدول ٣١٩ ، الصفحة ١٨٨ .

(٣٩) ليبست ، المرجع السابق ، الصفحتان ، ٢٢٧ و ٢٢٨ .

(*) **توماس چيفرسون** : (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦) ، الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ ـ ١٨٠٩) .

چيمس ماديسون : (١٧٥١ ـ ١٨٣٦) ، الرئيس الرابع للولايات المتحدة (١٨٠٩ ـ ١٨١٧) ، كان من أشد معارضى السيطرة البريطانية . وكان من أهم أحداث عهده تجدد القتال بين بريطانيا والولايات المتحدة فى الفترة ١٨١٢ ـ ١٨١٤ ، الذى انتهى بانهيار المطامح البريطانية وتعزيز استقلال أمريكا .

إدموند بيرك : (١٧٢٩ ـ ١٧٩٧)، كاتب وسياسى بريطانى، كان من أوائل من دعوا إلى إنشاء أحزاب سياسية، وإلى التصالح مع المستعمرات الأمريكية. وكان من المحافظين فى الميدان السياسى. وعرف بعدائه للثورة الفرنسية والإصلاحات البرلمانية، فانفصل عن حزب الأحرار، واعتزل فى عام ١٧٩٥ .

چرمى بنتام : (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢) ، فيلسوف إنجليزى ومؤسس المذهب النفعى ، آمن بالمساواة وكان نصيرا للديمقراطية ومعارضا للتسلطية ، أما فى الاقتصاد فكان أميل إلى أصحاب العمل . ترجم كتابه « أصول الشرائع » إلى العربية ـ المترجم .

الذى كان يحلم بمجتمع مفرط فى الحداثة ، ولكن الواقع كان مجتمعا أعيد بناؤه على نموذج سجن مثالى .

لماذا لم ينته التاريخ؟

يشيع فى الفكر الأمريكى اليوم ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، شعور بأن هناك شيئا جديدا طرأ على الأحوال الأمريكية . ومع ذلك فإن هذا الفكر ، باستثناءات قليلة فقط ، لا يدرك ما هو الجديد حقًا فى الظروف الراهنة للولايات المتحدة .

فأمريكا متشبثة بالمطابقة بين الحداثة فى أنحاء العالم وحداثتها هى نفسها ـ وذلك فى وقت يتحقق فيه التحديث فى شرقى آسيا على وجه السرعة عن طريق رفض النموذج الأمريكى أو تجاهله . وتنظر أمريكا إلى نفسها على أنها نموذج «الحضارة الغربية » فى نفس الوقت الذى باتت فيه تماثلاتها مع المجتمعات الغربية الأخرى أضعف مما كانت عيه فى أى وقت مضى .

وأكثر الإسهامات الحديثة تأثيرا فى التفكير بشأن موقع أمريكا فى المرحلة المتأخرة من العالم الحديث، لا تتتبع أوضاع العالم التى يتعين على الولايات التمحدة اليوم أن تبحر فيه . ويصدق ذلك على رؤية فرنسيس فوكوياما بشأن نهاية التاريخ ودعوى **صمويل هنتنجتون**(*) بشأن صدام الحضارات . فكلاهما تتركز أنظاره على أمريكا وحدها ، ويقدم رؤية للعالم يتعذر على معظم الآسيويين والأوروبيين التعرف عليها . فادعاء فوكوياما بأن « الرأسمالية الديمقراطية » هى «الشكل النهائى لحكم البشر » ، وأن انتشارها فى العالم هو « انتصار للفكرة الغربية» (٤٠)، قد أطاح بها تحول فى الأحداث كان قد تنبأ

(*) مؤلف كتاب **The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order** ، الذى يتناوله المتن فى فقرات كثيرة فى الصفحات التالية . و توجد لهذا الكتاب ترجمة عربية تحت عنوان صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، قام بها طلعت الشايب ، مع مقدمة لصلاح قنصوه . والترجمة صدرت فى عام ١٩٩٨ من دار « سطور » ـ المترجم .

(٤٠) نشر المقال الأصلى لفرنسيس فوكوياما **The end of history** (نهاية التاريخ) فى مجلة ناشونال إنترست ، عدد صيف عام ١٩٨٩ . أما كتابه **The End of History and the Last Man** (نهاية التاريخ وخاتم البشر) ، الذى أعيد فيه تأكيد رؤية المقال الأصلى دون تنقيح كبير ، فقد نشرته دار ذى فرى پرس ، نيويورك ، فى عام ١٩٩٢ .

به كثيرون من ناقديه فى أوروبا . وبعد انتهاء النزاع بين أصحاب أيديولوچيات « التنوير » عاد العالم إلى الساحة الكلاسيكية للتاريخ .(٤١)

وكان باستطاعة فوكوياما القول بأن التاريخ قد انتهى لأنه وضع نموذجا للنزاعات التاريخية يقوم على أساس التنافسات بين الأيديولوچيات فى القرن العشرين . ولكن ذلك يعد تعميما خاليا من التفكير يعتمد على الأوضاع فى فترة زمنية وجيزة ، إذ إنه على الأكثر كانت الأيديولوچية السياسية مصدرا رئيسيا للنزاع الاجتماعى والعسكرى بين عامى ١٧٨٩ و ١٩٨٩ . وكان ذلك هو العصر الممتد من الثورة الفرنسية حتى انهيار الاتحاد السوڤييتى ، والذى كانت الحروب تقوم فيه ـ أو يجرى فيه تبريرها على الأقل ـ بسبب الديانات السياسية المتنافسة التى نبعت من « التنوير الأوروبى » . غير أنه لدى إلقاء نظرة أبعد أمدا أو أكثر تدقيقا على التاريخ يتبين أنه ليست هناك حروب تذكر كانت النزاعات والعداوات الإيديولوچية هى السبب الرئيسى لنشوبها .

فطوال التاريخ البشرى كله تقريبا ، كانت الحروب تنشأ بسبب نزاعات على الأراضى ، أو بين الأسر الحاكمة ، أو بسبب عداوات دينية وعرقية ، أو المصالح الاقتصادية المتضاربة التى كانت الدول ذات السيادة تسعى إليها . وكانت تلك هى الحال حتى فى عصر التنوير بين عامى ١٧٨٩ و ١٩٨٩ . **فالنزاعات بين الأتراك والأرمن** فى القرن التاسع عشر ، وبين الكاثوليك والبروتستانت فى أيرلندا فى عشرينيات القرن الحالى وخلال السنوات الثلاثين الماضية ، وبين **اليونان وتركيا** فى قبرص فى الستينيات ، فضلا عن نزاعات كثيرة فى جميع أنحاء العالم ، لم تكن بأي حال نزاعات أيديولوچيه ، وإنما كانت صراعات حول الأراضى والأديان أو حول الفروق العرقية أو المزايا الاقتصادية .

---

(٤١) فى مقال ردا على فوكوياما نشر فى أكتوبر عام ١٩٨٩ قلت : « إننا نتحرك إلى الوراء ، إلى حقبة تُعَدّ تاريخَية من الناحية الكلاسيكية ، وليس نحو الأمام ، إلى عصر أجوف فى مرحلة مابعد التاريخ سُلِّطت عليه الأضواء فى مقال فوكوياما . إن عصرنا هو عصر يتضاءل فيه على الأحداث تأثير الأيديولوجية السياسية ، سواء الليبرالية أو الماركسية ، ويشتد فيه التنازع فيما بين قوى عتيقة وقائمة منذ الأزل ، قوى قومية ودينية وأصولية ، وربما سرعان ماتكون مالتسية . . . وإذا كان الاتحاد السوڤييتى قد تفتت حقا ، فإن تلك الكارثة إن كانت قد فعلت خيرا فلن تكون تدشينا لعصر جديد من تناسق ما بعد التاريخ ، ولكنها بدلا من ذلك ستكون عودة إلى ساحة التاريخ الكلاسيكية ، ساحة التنافسات بين دول عظمى ، والدبلوماسيات السرية ، والمطالبات باسترداد الحقوق ، والحروب» . انظر ، جريدة ناشونال ريڤيو ، عدد ٢٧ من أكتوبر ، الصفحات ٣٣ إلى ٣٥ . وقد أعيد نشر هذا المقال بوصفه الفصل السابع عشر من كتابى **Post-liberalism : Studies in Political Thought** . لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٣ ، الصفحات ٢٤٥ إلى ٢٥٠ .

ولم يحدث إلا فى السنوات الأربعين ونيف من الحرب الباردة ـ وذلك أيضا بصورة متقطعة وجزئية ـ أن كانت الاختلافات الأيديولوچية مصادر رئيسية للنزاع بين الدول . وعندما انتهت الحرب الباردة انتهى أيضا دور الأيديولوچية كسبب لخوض الحرب . ولكن ذلك لم يكن يعنى شيئا أكثر من أن المصادر الأقدم للحرب والنزاع قد عادت بقوة لاتهن أو تتناقص . ومثلما كان ذلك صحيحا دائما قبل الحرب الباردة ، فإنه ظل كذلك بعد انتهائها ، فالحروب كانت تشن لأسباب تتعلق بالأراضى ، أو بالفروق العرقية ، أو بالأديان .

والاعتقاد بأن التاريخ يمكن أن ينتهى لأن نزاعا بين أيديولوچيات التنوير السريعة الزوال قد وصل إلى نهايته ،إنما يكشف عن ضيق فى آفاق التفكير يصعب الاطمئنان إليه . وإنها كعلامة واضحة على حالة الحياة الفكرية والسياسية مع اقتراب القرن من نهايته أن تبدو مثل هذه التأملات السخيفة قابلة للتصديق .

لقد خلط فوكوياما بين التحديث والتغريب . ولنتأمل ذلك الحدث التاريخى الذى أثار ، أكثر من أى حدث آخر ، نزعته المنتصرة المتعجرفة . لقد كان انهيار الاتحاد السوفييتى هو الرفض لمشروع **غربى ـ أى** المشروع الماركسى للتحديث الاقتصادى عن طريق التخطيط الاقتصادى المركزى . وهو لم يكن قبولا روسيّا لأيديولوچية عصرية غربية أخرى ـ هى العقيدة الليبرالية الجديدة للخصخصة والأسواق الحرة .

كذلك فإن إصلاح السوق فى الصين لم يكن الدافع إليه نزعة إلى محاكاة النماذج الغربية أو استيعاب القيم الغربية ، وإنما كان دائما تطورا صينيا ذا طابع محلى لا فضل فيه لمشورة غربية أو مثال غربى . بل إن إصلاح السوق فى الصين تطلب ارتدادا عن النموذج الماركسى ذى الطابع الغربى الذى طبق فى فترة ماو والذى اتخذ أساساً للتطور الاقتصادى والسياسى . وفى الصين ، كما فى أجزاء كثيرة أخرى من العالم ، لم يكن تحديث الاقتصاد يسير متطابقا مع تغريب المجتمع أو الحكومة ، بل كان مصحوبا بانتعاش الرأسمالية المحلية ورفض التأثير الغربى .

ولن يكون تفسير فوكوياما لتاريخ العالم الحديث مقبولا إلا إذا ساد لدى المرء اعتقاد بأن العالم يقترب بغير وعى من الأوضاع الأمريكية ، وبأن الولايات المتحدة هى النموذج لمجتمع « ما بعد التاريخ » الذى تذوى فيه المصادر التقليدية للنزاع . وفى أوروپا وآسيا تقابل ادعاءات كهذه بازدراء لايصدق .

ومن الواضح للمراقبين خارج الولايات المتحدة ، بل ولأمريكيين كثيرين ، أن المصادر التاريخية للنزاع الاجتماعى والسياسى - مثل الخلافات العنصرية والعرقية والدينية - موجودة بوفرة فى أمريكا أواخر القرن العشرين .

« صدام الحضارات » مقابل اضمحلال « الغرب »

يسلم صمويل هنتنجتون فى دعواه بشأن صدام الحضارات(٤٢) بأن التحديث والتغريب ليسا اليوم اتجاهين يتقاربان وإنما هما اتجاهان يتباعدان .

وفى رأى هنتنجتون أن خطوط التمايز بين الحضارات ، وليست المصالح المتباعدة بين الدول ، هى التى ستحدد شكل النزاعات فى عالم مابعد الحرب الباردة . وقد صاغ هذا الرأى بقوله : « إن التنافس بين الدولتين العظميين سيحل محله صدام الحضارات . ففى هذا العالم الجديد لن تكون النزاعات الأكثر انتشارا وأهمية وخطرا هى النزاعات بين الطبقات الاجتماعية ، أو بين الأغنياء والفقراء ، أو بين الفئات الأخرى المحددة اقتصاديا ، بل بين شعوب تنتمى إلى كيانات ثقافية مختلفة . . . . وأخطر النزاعات الثقافية هى تلك الموجودة على امتداد تمايز الحضارات »(٤٣) . ويعتقد هنتنجتون بحق أن نهاية الحرب الباردة تعنى نهاية الأيديولوچيات العلمانية بحسبانها مصدرا رئيسيا «للنزاعات الدولية» . ويخلص من هذه الحقيقة إلى أنه فى المستقبل ستكون «النزاعات بين الحضارات» هى المصدر الرئيسى للحرب .

وتواجه دعوة هنتنجتون القائلة بأن صدامات الحضارات هى المصدر الرئيسى للحروب صعوبات عارضة كثيرة . فليس من اليسير تحديد « الحضارات » التى يتشكل منها عالم اليوم . ومن العسير أن نعرف أين تقع أمريكا اللاتينية فى روايته هذه ، ثم إنه يدرج اليهود ، بعد شيء من التردد ، فى ملحق خاص « بالغرب » ؛ واليونان توصف بأنها لا تنتمى إلى « الحضارة الغربية » . وحضارة التبت العريقة الواسعة الانتشار وذات التاريخ الطويل مستبعدة تماما - وربما كان ذلك لأنها ليس لها مستقبل فى الصين المعاصرة . ومن الصعب أن نجد تبريرات لهذه الأحكام تستند إلى المبادئ .

---

(٤٢) صمويل هـ . هنتنجتون ، The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order ، نيويورك : سيمون آند شوستر ، ١٩٩٦ .

(٤٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٨ .

وثمة أمثلة عديدة للتصنيفات التى توضع بطريقة تعسفية وشاذة . ذلك أن نهج تصنيف الحضارات عند هنتنجتون ليس موضع ثقة تامة . وهو يبدو مقتنعًا بأنه يوجد فى عالم اليوم مابين ست وتسع حضارات : الصينية ، الهندية ، الإسلامية، الغربية ، الأمريكية اللاتينية ، البوذية ، الأرثوذكسية ، والإفريقية .

وتساور هنتنجتون الشكوك فيما إذا كانت بعض هذه الثقافات جديرة بأن يطلق عليها لقب الحضارة الشرفى . والمعايير التى يجب توافرها للانضمام إلى هذا النادى الذى يصعب الحصول على عضويته هى معاير تفتقد الوضوح . والمعيار الذى يستخدمه هنتنجتون ضمنا فى أغلب الأحوال إنما يعكس الفكرة الأمريكية المتسلطة بشأن تعدد الثقافات . فالثقافة أو الشعب يُعَدّ حضارة إذا كان له ما لأقلية أمريكية من فاعلية سياسية . وفى غير هذه الحالة فهو يتجاهلها .

وحتى إذا قُبل نهج التصنيف هذا ، فإن ادعاء هنتنجتون بأن الحروب فى زماننا هى نزاعات بين « مجموعات حضارية » لايتفق مع الشواهد القائمة . «فالموجات البشرية » من الجنود الذين هلكوا فى الحرب بين العراق وإيران فقدوا حياتهم فى نزاع داخل إطار حضارة واحدة . كما أن عمليات الإبادة للتوتسى على يد الهوتو تتم داخل حضارة واحدة، كذلك كانت الحال فى كمبوديا على يد پول پوت . وربما يرد هنتنجتون على ذلك بأن هذه كانت نزاعات محلية ، فى حين أن الصدامات الحضارية التى يتحدث عنها هى نزاعات عالمية .

ومع ذلك فثمة وصف جيد للحرب العالمية الأولى بأنها حرب أهلية أوروپية . والحرب الكورية أو حرب ڤيتنام لم تكن نزاعا حضاريا ، إنما كانت صداما إستراتيچيا بين دول كانت جميعا تبرر ادعاءاتها بالتماس الأيديولوچيات «الغربية » . وفى الحرب العالمية الثانية تحالفت « بلدان غربية » ، مثل بريطانيا والولايات المتحدة ، مع بلد « أرثوذكسى » ، هو اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوڤيتية ، فى مواجهة دولة « غربية » أخرى ، هى ألمانيا النازية . ومن اليسير إيجاد أمثلة من هذاالقبيل .

والآن ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، تنشب الحروب عادة بين شعوب من قوميات أو أصول عرقية مختلفة ، وليس بين أعضاء حضارات مختلفة . وسواء كانت ما تشن الحروب دول ذات سيادة أو ميليشيات غير نظامية ، فإن منطق المنافسة العسكرية كثيرا ما يستلزم قيام تحالفات تجمع بين « حضارات » مختلفة . ففى النزاع بين أرمينيا وآذربيجان

ألقت إيران بثقلها إلى جانب أرمينيا المسيحية ، وليس إلى جانب آذربيجان الإسلامية . كما أن التنويعات البيزنطية للتحالفات المتغيرة فى البلقان وآسيا الوسطى لا تؤيد تبسيطات هنتنجتون المسرفة .

وقد علق روبرت كاپلان على ذلك فى تبصر وروية بقوله : إن ما يفترضه هنتنجتون من حرب بين الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية لايتفق مع شبكة التحالفات القائمة فى القوقاز ، ولكن ذلك ليس إلا لأنه أخطأ فى تحديد نوع الحرب الحضارية الناشبة هناك . فالآذريون الأتراك ، ولعلهم أشد المسلمين الشيعة علمانية فى العالم ، لايرون هويتهم الثقافية مرتبطة بالدين ، بل يرونها مرتبطة بعنصرهم التركى . وكذلك فإن الأرمن لايقاتلون الآذريين لأنهم مسلمون ، بل لأنهم أتراك ، منحدرون من نفس الأتراك الذين ارتكبوا مذبحة **الأرمن فى عام ١٩١٥** . (٤٤)

إن تصنيف هنتنجتون للحضارات ليس فقط تصنيفا بعيدا عن الواقع الثقافى ، ولكنه أيضا لا يفسر غالبية الحروب القائمة . ومع ذلك لايكمن هنا الاعتراض الأساسى على روايته . فتقسيم البشر إلى حضارات متصادمة له عيوب جذرية عند النظر إلى الأمور بتدقيق أكثر من الناحية التاريخية . كما أن تقسيم الشعوب والثقافات إلى حضارات متنافسة هو تقسيم ينتمى إلى التفسير التنويرى للتاريخ ، وهو التفسير الذى يهاجمه هنتنجتون .

وفكرة « الحضارة » تفترض مسبقا أن كل المجتمعات « المتحضرة » هى كيانات من نمط واحد . وهى جميعا تجسيد لمخطط واحد للقيم نقيضه هو «الهمجية» . وكان هذا هو رأى مفكرى التنوير الرئيسيين بكل الأشكال المختلفة التى عبرت عنه : سواء من الفرنسيين (كوندورسيه ، ديدرو ، ڤولتير) أو الألمان (كانط ، ماركس) أو الإنجليز (بنتام ، چون ستيورات مل) أو الإسكتلنديين (هيوم ، سميث ، فيرجسون) ، أو الأمريكيين (توماس چيفرسون ، بنيامين فرانكلين) . وكانت هذه الفكرة هى التى سعى نقاد التنوير الرئيسيين ، وفى مقدمتهم ى . ج . هردر (*) إلى الاستعاضة عنها بمفهوم تنوع لايمكن إنقاصه بين الثقافات البشرية .

---

(٤٤) روبرت د . كاپلان ، _ The Ends of the Earth : A Journey in the Dawn of the Twenty First Century ، نيويورك : راندوم هاوس ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٢٧٠ .

(*) يوهان جوتفريت هردر : (١٧٤٤ ـ ١٨٠٣) ، أديب وفيلسوف وناقد ألمانى كان له تأثير كبير على جوته ، وعلى نشأة حركة « العاصفة والاندفاع » الأدبية . من كتبه الشهيرة « أفكار فى فلسفة تاريخ البشرية » ـ المترجم .

وقد استخدم هردر وغيره من مفكرى « التنوير المضاد »(٤٥) فكرة التنوع الأساسى للثقافات من أجل مهاجمة الفكرة التى كان يُروَّج لها فى ذلك الحين بشأن وجود حضارة عالمية شاملة ـ وهى الإمپريالية الثقافية الفرنسية . إنها انتقاد لما تزعمه حركة التنوير من شمول عالمى ، وهو انتقاد لم تنتقص شهرته حتى اليوم ، حيث تضطلع الولايات المتحدة بالدور الذى كانت تضطلع به فرنسا وإنجلترا ذات يوم .

الواقع فى نهاية القرن العشرين ـ أمريكا فى مقابل كل الآخرين

يهاجم هنتنجتون تصور التنوير للقيم الشاملة للعالم قاطبة . وكانت تلك هى الرؤية الساذجة التى استندت إليها ثنائية التنوير عن الحضارة والهمجية . وهى ثنائية توحى بأن كل الشعوب المتحضرة لديها القيم الأساسية نفسها وتريد الأشياء نفسها .

ولسنا بحاجة إلى المصادقة على « النسبية » من أجل رفض هذا الوهم الباطل . فعلى خلاف مايقول به أنصار النسبية (٤٦) هناك نوازع شر ونوازع خير لدى البشر جميعا . والأمن من الموت غيلة أو بوسائل عنيفة ، ومن الموت جوعا ، ليس من «نوازع الخير » التى تختلف عليها الثقافات . فضلا عن ذلك هناك معايير أخلاقية وجمالية تسمح لنا بالتعرف على الإنجازات العظمى عبر الثقافات . **فإلياذة** هوميروس إنجاز ثقافى أعظم من الفيلم السينمائى **صمت الحملان** ، حتى إذا كان معبد « **زن** » (*) فى ريونچى أرقى من الكنيسة التى يدخلونها بالسيارات . ولكن حقيقة وجود أشكال عالمية من الأعمال الجيدة والسيئة لاتعنى أن نظاما سياسيا واقتصاديا واحدا ـ ولنقل « الرأسمالية الديمقراطية » ـ هو أفضل الأنظمة بالنسبة للبشر جميعا . فالقيم البشرية العامة يمكن أن تتجسد فى أنواع مختلفة من النظم .

ومن طبيعة الأمور أن بعض المجتمعات تحقق نتائج أفضل من غيرها من الزاوية

---

(٤٥) حول رواية برلين للتنوير المضاد ، انظر ، كتابى **Berlin** ، لندن وپرنستون ، نيوچيرسى : إدارة النشر بجامعة هاربر كولينز وپرنستون . [انظر ، حاشية عن « أشعيا برلين » ، فيما بعد ـ المترجم] .

(٤٦) أجريت نقدا للنسبية المعاصرة فى أكثر أشكالها قبولا فى أعمال رتشارد رورتى ، وذلك فى كتابى **Endgames** ، الفصل الرابع .

(*) **Zen** : طائفة بوذية غير عقلانية تطورت فى الهند ، وهى تنتشر الآن فى اليابان ، وتختلف عن الطوائف البوذية الأخرى فى سعيها إلى التنوير من خلال الاستبطان والبديهة والحدس ، بدلا من الأسفار البوذية المقدسة ـ المترجم

الاقتصادية والتعليمية والثقافية ، ولكن ليست هناك حاجة إلى الإيحاء بأن الثقافات «الغربية » هى دائما أرقى من غيرها . والمحافظون الجدد فى أمريكا ، الذين يهاجمون الاعتقاد المعاصر بأن كل الثقافات متساوية ، إنما يفعلون ذلك لاعتقادهم الساذج بأن ثقافتهم هى الأفضل .

وهنتنجتون لايبعد كثيرا عن اعتبار أمريكا محور العالم . إنه ينتقد النزعة العالمية ، وهى الأساس الضمنى لكل الفكر الأمريكى تقريبا ، ولكنه يظل متشبثا بالتراث الثنائى - الذى يصل أحيانا إلى حد **المانوية** (*) - والذى كان لأمد طويل هو الأساس الذى تقوم السياسة الخارجية الأمريكية . وتسير حجة هنتنجتون فى نفس اتجاه التصنيف الثنائى التنويرى الذى يقسم الثقافات إلى متحضرة وهمجية . وهو يقسم العالم إلى عالمين : «الغرب والآخرون » ، و « الغرب » واحد ، و«الآخرون» كثيرون .

والحضارة الغربية ليست عالمية ، ولكنها وفقا لرأى هنتنجتون حضارة فريدة، ولها هوية واحدة استمرت خلال فترات زمنية طويلة ، وتمتد فوق بلدان كثيرة . وهذه الهوية « الغربية » الفريدة هى فى رأيه معرضة اليوم للخطر . فهو يقول لنا : إن « المسئولية الأساسية للزعماء الغربيين . . . . هى صيانة الخصائص الفريدة للحضارة الغربية وحمايتها وتجديدها . ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى أقوى دولة غربية ، فإن تلك المسئولية تقع فى جانبها الأكبر على عاتقها »(٤٧) . وهو يشير بأن تفعل الولايات المتحدة ذلك عن طريق « الحضارة الأطلسية » التى توحّد مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية عن طريق تدابير مثل إنشاء «**منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلسى** » (**) .

وإذا لم تقم الولايات المتحدة بذلك فهو يرى أن المستقبل سيكون حالكا . ويحذر فى غموض من أنه « مالم تتساند شعوب الغرب ، فإنها ستتساقط فرادى»(٤٨) .

ومع ذلك فإن نفس فكرة « الحضارة الغربية » هى اليوم موضع تساؤل . فتعبير «الغرب

(*) **Manicheantradition** : نسبة إلى « مانى » المصلح الإيرانى الذى ظهر فى القرن الثالث ، وأعلن النبوة فى عام ٢٤٢ . انتشر مذهبه « المانوية » فى أنحاء الإمبراطورية الرومانية وآسيا ، واتسم بتعاليم الزرادشتية ، متخذا النضال أساسا للصراع بين الخير والشر ، وكان ذا تأثير روحى بين أتباعه الذين كانوا يأملون السعادة بعد الموت . وقد لقيت المانوية مقاومة عنيفة حتى قضى عليها.

(٤٧) هنتنجتون ، المرجع السابق ، الصحفة ٣١١ .

(**) **Transatlantic Free Trade Area (TAFTA)** .

(٤٨) صمويل هنتنجتون ، " **The West V. the rest** " ، فى جريدة جارديان ، عدد ٢٣ نوفمبر ١٩٩٦ .

» ربما كان له واقع عندما كان يعنى « المسيحية » الغربية ـ وإن كانت **حروب «الإصلاح »** (*) من أسوأ ماعرفه التاريخ من حروب . وذلك التعبير كانت له بعض القيمة الثقافية عندما كان فى الوسع القول بأن كلاً من أمريكا وأوروبا تنحدران من مشروع تنويرى مشترك ، ولكن هذه الصلات التاريخية القوية تتداعى سريعا . وفى الظروف الحالية يُعَدّ الحديث عن «الغرب» من أعراض القصور الفكرى . وهو يرجع إلى التضامن الإستراتيجى الذى تشكّل بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية واستمر خلال الحرب الباردة .

غير أنه فى أعقاب الحرب الباردة أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا أشبه بالعلاقة التى كانت قائمة بينهما فى الفترة مابين الحربين ، عندما كان ينظر إلى أمريكا ـ وكانت تنظر هى إلى نفسها ـ على أنها فريدة فى بابها . والمشروع الضخم الذى يجرى تنفيذه تحت القيادة الأمريكية لتوسيع « حلف الأطلنطى » ، إنما هو أصداء لما سعى إليه **ولسن** (**) من إعادة تنظيم أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى . ولاتوجد الآن « حضارة غربية » تستطيع الولايات المتحدة الاضطلاع بقيادتها . والوضع الفريد الذى يشير إليه هنتنجتون ليس هو وضع «الغرب » ، إنما هو وضع الولايات المتحدة .

ولنتأمل أحد مكونات الحضارة الغربية الذى يشير إليه هنتنجتون : ألا وهو الدين . فالآن بينما أصبحت غالبية الدول الأوروبية فى فترة مابعد المسيحية ، لاتزال الولايات المتحدة بلدا يتسم بتدين شديد وواسع النطاق ، وكثيرا مايتخذ طابعا أصوليا . ولايقتصر ذلك على أن التردد على الكنائس ، والمجاهرة بالعقيدة الدينية ، هما الآن أكثر مما عليه الحال فى أى بلد أوروبى آخر ، وإنما يتمثل أيضا فى أن أعدادا كبيرة للغاية من الأمريكيين مازالت تحتفظ بمعتقدات وممارسات دينية أصبحت من الناحية العملية هامشية فى كل مكان

(*) الحركة الدينية الكبرى فى القرن السادس عشر ، والتى كان هدفها إحياء الكنيسة الكاثوليكية الرومانية ، والتى أدت إلى إنشاء الكنائس البروتستانتية . وقد استمرت الحروب بين الدول التابعة للجانبين ثلاثين عاما متصلة ـ المترجم .

(**) توماس وودرو ولسن : (١٨٥٦ ـ ١٩٢٤) ، الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة (١٩١٣ ـ ١٩٢١) . فى عهده أعلنت الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا (٢ من أبريل عام١٩١٧) ، فرجحت كفة الحلفاء ، أعلن فى ٨ من يناير عام ١٩١٩ مبادئه الأربعة عشر لعقد الصلح ، والتى كان من بينها تسوية مسألة الإلزاس واللورين ، وتعديل حدود إيطاليا ، وتقسيم النمسا والمجر ، وتعديل الحدود فى شبه جزيرة البلقان ، وقصر حكم الأتراك على رعايا من جنسهم ، وتقرير استقلال پولندا وتمكينها من الوصول للبحر ـ المترجم .

آخر . من ذلك أن حوالى ٧٠ فى المائة من الأمريكيين يعتقدون بوجودالشيطان ، بالمقارنة بثلث البريطانيين ، وخمس الفرنسيين ، وثمن السويديين . وينتمى حوالى ربع الأمريكيين إلى الطائفة المسماة المسيحيون الذين **يولدون من جديد** (*) الذين يَعُدّون سيطرة الشيطان على البشر ليست تشبيها بلاغيا بل حقيقة واقعة .

وقد نبه روبرت مابلثورب ـ المصور الموهوب الذى أثارت دراساته السادية المازوشية ضجة فى الولايات المتحدة فى أوائل التسعينيات ـ إلى أن موضوعات صوره قد « تمت من أجل الشيطان » . وتعويذة مابلثورب هذه كان من شأنها فى أى بلد أوروبى أن تثير تساؤلات حول توازنه السيكلوجى . أما فى الولايات المتحدة فقد كان له حضور ثقافى حقيقى .

والولايات المتحدة ، فى عمق تدينها واتساع مداه ، تقف منفردة بين البلدان المتقدمة . فجميع حكومات الولايات الخمسين وافقت على تمويل فيدرالى لتنفيذ المشروع الغربى الرامى إلى تشجيع الزهد الجنسى بين الشباب الأمريكى تحت العشرين . وفى يوليو عام ١٩٩٧ ناصر « الائتلاف المسيحى » تعديلا للدستور فى الكونجرس يمكن أن يجعل تعاليم مذهب الخَلْق (**) الواردة فى «الكتاب المقدس» إلزامية فى المدارس الأمريكية. (٤٩) والحديث عن أن الولايات المتحدة تمثل مجتمعا علمانيا هو حديث سخيف ومناف للعقل . فالتراث العلمانى فى أمريكا أضعف منه فى تركيا .

وكما أوضح ليبست ، فإن هذا الفارق بين الولايات المتحدة وكل البلدان المتقدمة الأخرى آخذ فى الاتساع لا فى الانكماش : « إن قوة الدين فى الولايات المتحدة لاتفصح عن أي علامة على الضعف . واستطلاعات الرأى التى تجريها مؤسسة جالوب وغيرها .... تبين أن الأمريكيين هم أكثر شعوب الدول البروتستانتية ترددا على الكنيسة ، وأنهم أكثر الشعوب أصولية فى الدين المسيحى ...... وفى عام ١٩٩١ كان ٤٢ فى المائة من البالغين ينتمون إلى إحدى الكنائس و ٤٢ فى المائة يحضرون إقامة الصلوات أسبوعيا ، وهاتان نسبتان تزيدان كثيرا على مثيلتيهما فى أي دولة صناعية أخرى » . (٥٠)

(*) Born again Christians : يوجد اعتقاد لدى المسيحيين بأن من يتعمدون يولدون من جديد ـ المترجم .

(*) Creationism (لاهوت) المذهب القائل بأن الله يخلق روحا جديدة لكل كائن بشرى يولد ـ المترجم .

(٤٩) انظر ، " God's soldiers get political " ، عدد الأحد من جريدة إندبندنت ، عدد ٢٧ من يوليه عام ١٩٩٧ ـ الصفحة ١٦ .

(٥٠) ليبست ، المرجع السابق .

وقد لاحظ مراقبون كثيرون، منذ أيام توكفيل، التمسك الاستثنائى بالدين فى أمريكا. ويوحى استمرار هذا الوضع، وازدياده قوة فى الوقت الحالى، بأن النموذج الاجتماعى ـ العلمى المألوف الذى ورثناه من المفكرين الاجتماعيين للتنوير الأوروبى، والذى يتطور التحديث فيه بالتوافق مع العلمانية، هو نموذج يتعرض الآن لتصدع جذرى. فالمجتمع الأمريكى لا يتفق مع نموذج مجتمع عصرى تمت وراثته من عهد التنوير. ومع ذلك فإنه مخترقٌ بأوهام التنوير وخرافاته أكثر من أي ثقافة فى مرحلة متأخرة من الحداثة.

إن «العقيدة الأمريكية» تجعل الصلة بين أمريكا والحداثة صلة جوهرية، وليست عارضة. واليوم قام المحافظون الجدد باختطاف تلك العقيدة. أما المقاومة التى يبديها العالم لعملية تحويله إلى سوق حرة عالمية، فإنها لا تهدد فقط هيمنة المحافظين فى الولايات المتحدة، وإنما تهدد أيضا ما اتسمت به من نظرة أمريكية عالمية. كما أن اكتشاف أن المسار الأمريكى هو مسار منفرد، ولا يحدد بأى شكل مسار التاريخ العام للعالم الحديث، سيكون حافزا على إحداث تغييرات ثقافية ضخمة. كذلك سيكون من آثاره تجريد الولايات المتحدة من الصورة التى تراها عن نفسها باعتبارها النموذج للحداثة.

والنزعة العالمية الجامدة للثقافة الأمريكية هى المسئولة جزئيا عما تتصف به مجادلاتها حول «تعددية الثقافة» من روح خلقية ضيقة. ففى التاريخ الأطول والأشمل للأعراق، كانت التجمعات المتعددة الثقافات، هى الوضع السائد للبشرية. وكانت إمبراطوريات العالم جميعا ـ مثل الإمبراطوريات الرومانية والصينية والعثمانية، وإمبراطورية أسرة رومانوف، والإمبراطورية البريطانية، وإمبراطورية **هابسبرج** (*) ـ تفتح ذراعيها لتنوع غزير فى الثقافات. وكانت لدى كل منها ثقافة سائدة، كما كانت لدى بعضها أحيانا أهداف تشمل العالم قاطبة، ولكن لم تقدم أيٌّ منها بصورة متسقة على تحويل رعاياها إلى طريقة واحدة فى الحياة أو مجموعة محددة من المعتقدات.

وعندما منحت إحدى المؤسسات اليمينية الأمريكية مبلغا كبيرا من المال لـ«جامعة رابطة اللبلاب» (**) لإنفاقه على دورات دراسية عن «الحضارة الغربية»، أصيبت هذه المؤسسة بخيبة أمل عندما تبينت بعد انقضاء عدة سنوات أن المبلغ لم يتم إنفاقه. وكان مرجع ذلك أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لم يتمكنوا من الاتفاق على

(*) **Hapsburg** : الأسرة التى حكمت النمسا فى الفترة ١٢٧٨ ـ ١٨١٨ ـ المترجم.

(**) **Ivy League University**.

مايشكل « حضارة غربية » . ويبدو أنه لم يخطر لأيٍّ من الطرفين أن الصعوبة التى يواجهونها يمكن التغلب عليها بإنفاق المال على الحركة النسائية أو على تعددية الثقافات ، لأن هاتين الحركتين ، شأن الكثير من الحركات الاجتماعية فى المرحلة المتأخرة من العصر الحديث ، كانت - فى أكثر تجلياتها جذرية وانعزالية - ظواهر أمريكية بوجه خاص . وإذا كانت مثل هذه الحركات الاجتماعية الراديكالية لاتنتمى إلى « الحضارة الأمريكية » ، فليست هناك أي حركات تنتمى إليها .

ومما يغشى أبصار الأمريكيين عند تناول أفكار هنتنجتون قوله إن النزعة العالمية هى نزعة غير أخلاقية ، لأنها تقود إلى الإمپريالية . ومع ذلك فإن الإمبراطوريات يمكن أن تكون متعددة الثقافات ، وكثيرا ما كانت كذلك ، كما أن الإمبراطوريات قد لا تكون دائما غير أخلاقية . وفى الولايات المتحدة وحدها تكتسب هذه الافتراضات التى يقدمها هنتنجتون مكانة لا يطعن فيها أحد .

وهناك اعتراض أكثر إقناعا على النزعة العالمية هو أنها لا تتفق مع العقلية اللازمة للقيام بدور إمپريالى فى العالم . إن الإمبراطوريات التى امتد بها الزمن - إمبراطوريات العثمانيين وآل هاپسبرج والرومان - استطاعت العيش باصدارها تشريعات تسمح بالتنوع الثقافى . كما أنها لم تحاول إعادة تشكيل العالم على صورتها ، أو تضع سياستها معتقدة أن العالم سيعمل فى الخفاء على نقضها . ومع ذلك فإنه لا النظام العالمى لما بعد التاريخ الذى وضعه فوكوياما ، ولا الكتلة الغربية التى يدعو لها هنتنجتون ، يمكن تصورهما من غير أن يكون لأمريكا دور إمپريالى على نطاق العالم .

والحقيقة أنه ليس هناك شيء بعيد عن العقل الأمريكى اليوم بعد العقلية الإمپريالية . وقد كان التدخل الأمريكى فى البوسنة مدفوعا بالاعتقاد بأن النزاع السياسى والعسكرى الطويل الأمد يمكن أن يحل عن طريق فرض دستور يوضع ببراعة . وكان ذلك تعبيرا عن **« وهم دايتون »** (*) ، وهو أن تدخلا أمريكيا قصير الأمد، يمكن أن يمد إلى النظم

(*) Dayton illusion ، دايتون هى المدينة الأمريكية التى عقدت بها « محادثات تقاربية دايتون » "Dayton Proximity Talks" التى توجت بالتوصل إلى « اتفاق إطار عام للسلم فى البوسنة والهرسك » . وشاركت فى هذه المحادثات جمهورية البوسنة والهرسك ، وجمهورية كرواتيا ، وجمهورية يوغسلافيا الاتحادية . وكان شهود التوقيع على الاتفاق ممثلى دول «مجموعة الاتصال » - الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا - والمفاوض الخاص للاتحاد الأوروبى . وأرفق بالاتفاق أحد عشر ملحقا تتعلق بالجوانب العسكرية ، والاستقرار الإقليمى ، والحدود ، والانتخابات=

والثقافات الأخرى قيما وإجراءات أمريكية ـ أى ثقافة قانونية بشأن الحقوق ، ونموذجا للتفاوض بين الدول والجماعات، ينبع من ممارسة القانون الاعتبارى ـ لا يخرج سلطانها عن النطاق المحلى .

إن دوائر الأعمال والهيئات السياسية الأمريكية تتصرف على أساس أنها تستطيع أن تمد القيم الأمريكية إلى أبعد أركان الأرض ـ دون أن تتحمل الخسائر البشرية والمالية التى يتطلبها عادة إنشاء الإمبراطوريات . وذلك ادعاء غريب لا يكون مفهوما إلا إذا كانت النخبة الأمريكية تتصور أن الولايات المتحدة قد أعفت نفسها بطريقة ما من العبء الذى تعين أن تتحمله كل دولة إمبريالية على امتداد التاريخ .

أمريكا باعتبارها أمة ناشئة فى فترة مابعد سيادة الغرب:

يذكر هنتنجتون أن ثمة عقبة أساسية تحول دون إعادة تأكيد القيادة الأمريكية «للحضارة الغربية » هى رفض قسم مهم من قاطنى الولايات المتحدة قبول « هوية غربية » . فهو يقول لقارئه : « إن دعاة التعددية الثقافية الأمريكيين . . يريدون أن يخلقوا بلدا يضم حضارات متعددة ، أى بلدا لا ينتمى إلى حضارة معينة ، ويفتقر إلى جوهر ثقافى . والتاريخ يثبت أنه لايمكن لبلد تم تشكيله على هذا النحو أن يدوم طويلا كمجتمع مترابط . ذلك أن ولايات متحدة متعددة الحضارات لن تكون هى الولايات المتحدة ، بل ستكون الأمم المتحدة » .[٥١]

وعلى غرار الدعوة إلى الاستقامة السياسية ، فإن مبالغات النزعة إلى تعدد الثقافات تكون هدفا يسهل النيل منه . والتقدم الذى تحققه دعوة الانعزال العرفى فى أمريكا فى أواخر القرن العشرين ـ فى الحركة الانفصالية السوداء التى يقودها لويس فرخان[*] على

= والدستور ، والتحكيم ، وحقوق الانسان ، والمهاجرين والنازحين ، وصيانة المعالم والآثار القومية ، والنقل ، وقوة شرطة دولية . وقد ذهبت غالبية جوانب هذا الاتفاق وملاحقه أدراج الرياح ، وأصبحت مجرد أوهام ـ المترجم .

(٥١) هنتنجتون ، المرجع السابق . الصفحة ٣٠٦ .

(*) لويس فرخان : الزعيم الأمريكى الزنجى المسلم ، الذى يتزعم طائفة زنجية مسلمة فى الولايات المتحدة تعرف « بأمة الإسلام » . وقد قام من فترة ليست بعيدة بزيارة بعض البلدان العربية والإسلامية ـ المترجم .

سبيل المثال ـ هو عقبة فى سبيل تجدد وجود أى نوع من المجتمعات الليبرالية المدنية . وهو فى الوقت نفسه عقبة فى سبيل وجود شعور قوى بالهوية الوطنية . وإذا كانت نزعة تعدد الثقافات الأمريكية تعنى مثل هذه المشروعات الداعية للانعزال العرفى ، فإن مصير الولايات المتحدة سيكون التأرجح بين وهم العالمية التنويرى والواقع القبيح للبلقنة .

ويتجاهل هنتنجون حقيقة أن دولا كثيرة فى الماضى والحاضر نجحت فى الأخذ بتعددية الثقافات لفترات طويلة . وفى عالم اليوم تُعَدّ المملكة المتحدة وإسبانيا دولتين متعددتى الجنسية ، ومترابطتين اجتماعيا بدرجة معقولة ، على حين أن أستراليا ونيوزيلندا وسنغافورة وماليزيا هى مجتمعات مستقرة متعددة الثقافات . ولايمكن القول بأن كل الكيانات السياسية الحديثة المستقرة هى كيانات ذات ثقافة واحدة ، مثلما لايمكن القول بأن كل الدول الحديثة لابد أن تصبح متعددة الثقافات . فاليابان ستظل دولة ذات ثقافة واحدة فى أى مستقبل منظور .

ويتجاهل « **صدام الحضارات** » تحولات ثقافية ضخمة تجرى الآن فى الولايات المتحدة نفسها . فلم يعد من الواقعية فى شىء تصور الولايات المتحدة على أنها مجتمع «غربى » بشكل قاطع . وهناك مؤشرات كثيرة تبين أنها ستتحول ، فى غضون جيل أو نحوه ، إلى إحدى الدول الناشئة فى العالم فى مرحلة مابعد السيادة الغربية . ويؤخذ من الاتجاهات الديموجرافية أنه خلال جيل واحد أو نحوه سيكون هناك بين قاطنى الولايات المتحدة ما يشبه الأغلبية من الآسيويين والسود وذوى الأصل الإسبانى . واستنادا إلى مكتب التعداد بالولايات المتحدة ، فإنه بحلول عام ٢٠٥٠ سيكون عدد الأمريكيين المنحدرين من أصل إسبانى أكثر من عدد السود والأمريكيين الآسيويين والهنود الأمريكيين مجتمعين ، وستنخفض نسبة البيض غير المنحدرين من أصل إسبانى ، من ١ , ٧٣ فى المائة من مجموع السكان فى عام ١٩٩٦ ، إلى ٨ , ٥٢ فى المائة .[(٥٢)]

ونتيجة لهذه التغييرات الديموجرافية ، ستكون الولايات المتحدة مختلفة اختلافا واضحا عن الدول الأخرى فى القارة الأمريكية ، مثل شيلى والأرجنتين ، التى مازالت أوربية بشكل واضح فى تركيبها العرقى وتراثها الثقافى . فلماذا ينبغى أن نتوقع من السكان الذين يقترب فيهم الأمريكيون المنحدرون من أصل أوروبى من أن يصبحوا أقلية ، أن يقبلوا

---

(٥٢) " Hispanic number explodes in US " فى جريدة جارديان ، عدد ٣١ من مارس عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٨ .

التراث الثقافى والسياسى الأوروبى ؟ بل لماذا ينبغى لأحد أن يتصور أن ذلك أمر مرغوب فيه؟

ولكن السكان الذين لم يعد للأوروبيين الصفة الغالبة بينهم، سوف ينتجون نخبا سياسية لم تعد ارتباطاتها الثقافية تنتمى إلى البلدان الأوروبية . وقد بات هذا التطور واضحا بالفعل ، ويتجلى فى التحولات التى طرأت داخل الطبقات السياسية الأمريكية بعد انتهاء رئاسة بوش . فنخب الساحل الشرقى القديمة ، والتى شكلت رؤاها الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة ، والتى كانت ولاءاتها الثقافية أطلسية ، قد أصبحت بالفعل مهمّشة سياسيّا .

وذلك لايعنى أن ولاءات النخب الجديدة هى ولاءات إسپانية أو آسيوية ، وإنما يعنى على وجه الإجمال أن تصبح هذه النخب ذات طابع أمريكى محلى متزايد ، ولكن الهوية الأمريكية التى تجسدها لم تعد مبنية على أيديولوچية أوروپية فى مرحلة مبكرة من العصرية ، بل هوية أمة ناشئة فى عصر مابعد السيادة الغربية .

ولعل أستراليا ونيوزيلندا أوضح مثالين على تحول مستعمرات أوروپية سابقة إلى دول متعددة الثقافات تعيش فى عصر مابعد سيادة الغرب . فهما مجتمعان متعددا الثقافات أكثر نجاحا من المجتمع الأمريكى المتعدد الثقافات ، ومرجع ذلك فى جانب منه أنهما لا تنوءان بوهم رسالة عالمية .

هل السوق الحرة الأمريكية قابلة للإصلاح ؟

إن أمريكا اليوم ليست هى النظام المتسم بالتساوى الديمقراطى الذى وصفه دى توكڤيل وأشاد به . كما أنها ليست مجتمع الفرص المتزايدة الذى جسّدته سياسة «النيوديل» لفترة مابعد الحرب . وإنما هى بلد زاخر بالنزاعات الطبقية ، والحركات الأصولية ، والحروب العرقية التى لم تصل بعد إلى حد الانفجار . والحلول السياسية لهذه الآفات تفترض مسبقا إصلاح السوق الحرة . ومن المشكوك فيه أن يكون هذا الإصلاح ممكنا من الناحية السياسية فى أمريكا اليوم .

ففى مناخ سياسى أصبحت فيه مُثل وسياسات « النيوديل » غير مشروعة بسبب السطوة المحافظة ، لايمكن أن تثار قضايا العدالة الاقتصادية إلا على الأطراف

البعيدة للحياة السياسية . من ذلك أن **روس پيرو**(*) **ورالف نادر**(**) **وپات بوكانان**(***) استفادوا جميعا من عدم ثقة الجمهور بالنخب السياسية . وحاول كل منهم فى حملته الانتخابية استنفار الناخبين بشأن التفاوتات الاقتصادية الجديدة فى الولايات المتحدة .

وقد يكون مما ينذر بشؤم ، أنه فى حملة پات بوكانان الانتخابية فى عام ١٩٩٦ وحدها ، كان لقضايا العدالة الاقتصادية تأثير ملموس على التيار الأساسى للحياة السياسية الأمريكية . فقد أشعل بوكانان قضايا الاستقامة الاقتصادية بروح حرب ثقافية أصولية وعداوة متأصلة لبقية العالم . وبرغم ما يتمتع به مزيج كهذا من جاذبية شعبية ، فانه سرعان ما دفع إلى الهامش ـ وهو المصير المرجح لأي حملة مماثلة فى المستقبل .

ويظل من المشكوك فيه أن يكون باستطاعة السخط المتفشى بين الناخبين أن يثير استجابة قوية لدى التيار الأساسى . فعن طريق التنظيم الضريبى للتبرعات للحملات

(*) روس پيرو : (١٩٣٠ ـ) عمل فى عام ١٩٥٧ مندوب مبيعات لشركة IBM ، ثم أسس فى عام ١٩٦٢ شركة « لشبكات المعلومات الإلكترونية » ، التى كانت أول شركة من نوعها ، بعد ذلك باعها لشركة « چنرال موتورز » ، وأخذ ينوع نشاطاته ، فاشتغل بالعقارات والغاز والنفط . وفى عام ١٩٨٨ أنشأ شركة جديدة لخدمات المعلومات . أصبح فى مجال اهتمام وسائل الإعلام خلال أزمة الرهائن فى إيران فى عام ١٩٧٩ ، عندما قام بتمويل حملة ناجحة لإنقاذ اثنين من موظفيه كانا محتجزين فى سجن إيرانى . وفى عام ١٩٩٢ ظهر كمرشح مستقل لرئاسة الولايات المتحدة معربا عن قلق خاص بشأن « الدين الداخلى » ، ولكنه انسحب من الترشيح فى شهر يولية ، وهو الانسحاب الذى نال كثيرا مما له من تأييد . ثم عاد إلى حلبة الانتخابات فى شهر أكتوبر ، وأجرى محاورات تليفزيونية كان لها تأثير كبير ، وجاء ترتيبه الثالث فى عدد أصوات الناخبين بعد بيل كلينتون وچورچ بوش ـ المترجم .

(**) رالف نادر : (١٩٣٤ ـ) اشتغل بالمحاماة فى عام ١٩٥٨ ، وكان محاضرا فى التاريخ ونظم الحكم فى جامعة هارڤارد فى الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ . صدر فى عام ١٩٦٥ كتابه **Unsafe at any Speed** فى الصناعة وسوء معايير الأمن الصناعى ، وكان أكثر الكتب مبيعا . وأصدر الكونجرس الأمريكى ، بفضل تأثيره ، « قانون السلامة فى صناعة السيارات » . أسس فى عام ١٩٦٩ « مركز دراسات قانون الاستجابة » الذى كشف انعدام مسؤولية الشركات واخفاق الحكومة الفيدرالية فى تنفيذ اللوائح الخاصة بالأعمال . أسس مؤخرا « مجموعة بحوث المصالح العامة بالولايات المتحدة» التى كانت مظلة لمجموعات أخرى كثيرة تحمل نفس الإسم ـ المترجم .

(***) پات بوكانان : المعلق التليفزيونى الأمريكى المعروف . من زعماء الحزب الجمهورى . رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ ، ولكنه تراجع عن هذا الترشيح لصالح چورچ بوش بسبب ضعف التمويل . أعلن مؤخرا عن ترشيح نفسه لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠٠٠ ليصبح ثانى المرشحين لهذه الانتخابات بعد چورچ بوش الصغير ـ المترجم .

الانتخابية يكون للأموال تأثير فى الولايات المتحدة أكبر من تأثيرها فى أى نظام سياسى غربى آخر . وما الذى يوجب افتراض أن نظاما سياسيا يمكن أن يستجيب بطريقة فعالة لمظاهر السخط التى تجتاح أغلبية قلقة ؟ غير أن النظام السياسى الذى لا يتم التعبير فيه عن السخط الشعبى إلا فى حركات على أطراف الحياة السياسية ليس نظاما ديمقراطيا يقوم بوظائفه .

لقد تمكنت سطوة السياسة المحافظة الجديدة من المطابقة بين السوق الحرة وادعاء أمريكا أنها نموذج الأمة العصرية . واتخذت هذه السطوة من الصورة التى تراها أمريكا لنفسها النموذج لحضارة عالمية مسخرة لخدمة سوق حرة عالمية . وبالنسبة لجمهور تربى على هذه الأوهام سوف تكون السنوات المقبلة حافلة بالآلام .

وفى أكثر اقتصادات العالم نجاحا ، تعتبر السوق الحرة علامة على النكوص إلى الماضى وليس رمزا للتطلع للمستقبل . واقتصادات شرقى آسيا يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا كبيرا فى مؤسساته السياسية ونظمه الاقتصادية وأعرافه الثقافية . والأمر المشترك فيما بينها هو رفض الربط الذى يكاد يرقى إلى مرتبة الدين بين الأسواق الحرة التى تدعو إليها السياسة الأمريكية ، والتخلى عن المثال التنويرى لحضارة عالمية تجسدها السوق الحرة العالمية .

إن الخنوع للعقائد الجامدة التى تنطوى عليها السوق الحرة لا يمكن أن يؤدى إلى التحديث مع اقتراب القرن العشرين من نهايته . وفى المباراة بين السوق الحرة الأمريكية والرأسماليات الموجهة في شرقى آسيا ، فإن السوق الحرة هى التى تنتمى إلى الماضى .

وإدراك أن البلدان التى لا تأخذ بأىٍّ من مبادئ « العقيدة الأمريكية » تتفوق على الولايات المتحدة يعد أشد إيلاما من أن يقبله الوعى العام ، إذ إن القبول بأن يكون باستطاعة البلدان تحقيق الحداثة دون توفير طرق التفكير التى تتميز بها الفردية ، أو الإذعان لطقوس حقوق الإنسان ، أو المشاركة فى خرافات التنوير بشأن السير نحو حضارة عالمية ، إنما هو تسليم بأن الدين المدنى الأمريكى قد ثبت بطلانه .

وإدراك من هذا القبيل ليس فى مقدور معظم الأمريكيين تحمله . وبدلا من ذلك فإن الشواهد على النمو الاقتصادى المتفوق ، وعلى ارتفاع معدلات الادخار ومستويات التعليم ، وعلى استقرار الأسرة ، فى البلدان التى رفضت النموذج الأمريكى ، سوف تكبت ويجرى إنكارها والتصدى لها بلا هوادة . إذ إن التسليم بهذه الشواهد يعنى

مواجهة التكاليف الاجتماعية للسوق الحرة الأمريكية . فهذه السوق تعمل على إضعاف الترابط الاجتماعى . إن إنتاجيتها هائلة ، ولكن كذلك أيضا تكاليفها البشرية . **وقد باتت تكاليف السوق الحرة فى الوقت الحالى من المحرمات فى الخطاب الأمريكى ، ولا يتحدث عنها** إلا حفنة من الليبراليين المتشككين . وإذا أمكن التسليم بأن الأسواق الحرة والاستقرار الاجتماعى أمران متعارضان ، فلن يؤدى ذلك إلى اختفاء النزاع بينهما ، ولكن ربما يؤدى إلى تخفيفه .

إن المعضلة الأساسية فى السياسة العامة اليوم هى كيفية التوفيق بين حتميات الأسواق المتحررة من الضوابط وبين الاحتياجات البشرية المستمرة . فسطوة السياسة المحافظة الجديدة ، بإسقاطها هذه المسألة من جدول الأعمال السياسى ، أنكرت على أمريكا فرصة توضيح الأسلوب الذى يمكن به أن تصبح السوق الحرة أكثر احتمالا من الناحية الإنسانية . والواقع أن « النموذج الاقتصادى الأمريكى » ليس متجانسا تماما . فعلى الساحل الغربى ربما تكون بعض الأعمال قد نجحت فى الجمع بين درجة عالية من المرونة والحساسية للحاجات الأساسية لموظفيها وللمجتمع . وما دام هناك إنكار لإمكانية حدوث تعارض بين الأسواق الحرة والاحتياجات البشرية الحيوية ، فإن « نموذج كاليفورنيا» هذا لن يكون فى الوسع تقييمه تقييما سليما ، ولن يكون فى الوسع محاكاته ، فى بقية أنحاء الولايات المتحدة .[٥٣]

وأكثر السيناريوهات رجحانا فى العقود المقبلة هو أن تحافظ الولايات المتحدة على صورتها الذاتية باعتبارها نموذجا عالميا ، عن طريق مزيد من الأنطواء نحو الداخل . وهى سوف تستبعد من مفاهيمها كل ما يمكن أن يهدد ثقتها بأن العالم يتجه نحو الأخذ بأسلوبها .

ومع ذلك فإن أمريكا ترتد إلى العزلة والسياسة الحمائية . ولكن ارتدادا كهذا سيلحق الضرر بمصالح شركات كثيرة للغاية . وقد أدى اللجوء المتزايد إلى **«الإنتاج فى الخارج»**[*] الذى مؤداه نقل بعض المنشآت الصناعية إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة فى الخارج - إلى خلق وضع أصبح فيه خمس واردات الولايات المتحدة يأتى من فروع تابعة

(٥٣) حول « نموذج كاليفورنيا » ، انظر ، تشارلس ليدبيتر ، **Britain- The California of Europe**، ديموس أوكَبْچينال پيپرز ، ١٩٩٧ .

(*) **Plantation Producion .**

للشركات الأمريكية عبر الوطنية فى الخارج .[٥٤] وسوف يعترض رأس المال الأمريكى على حماية التجارة . وفى السنوات القادمة لن تكون العزلة الأمريكية اقتصادية أو عسكرية ، بل ستكون عزلة معرفية وثقافية .

والإيمان الأمريكى المعاصر بأن الولايات المتحدة أمة عالمية إنما يعنى القول بأن كل البشر يولدون أمريكيين ، وأنهم يصبحون أى شىء آخر بالمصادفة ـ أو عن طريق الخطأ . ووفقا لهذا الإيمان فإن القيم الأمريكية هى الآن ـ أو لن تلبث أن تكون ـ مشتركة بين جميع البشر . ومن الطبيعى أن يكون لمثل هذه الأوهام انتشارها . وفى القرن التاسع عشر ادعت الصفة العالمية كل من فرنسا وروسيا وإنجلترا . والآن أصبح هذا الغرور ـ حتى أكثر مما كان فى الماضى ـ ذا طبيعة خطرة .

لقد أدخلت الولايات المتحدة أوهام وخرافات التنوير فى نظرتها إلى نفسها . وما كانت هذه الرؤية لتكسب أهمية كبيرة فى وقت آخر . أما اليوم فإنها تهدد بالعجز عن النهوض بأكثر المهام صعوبة فى هذا العصر ـ ألا وهى مهمة توفير شروط التعايش السلمى والإنتاجى بين الشعوب والنظم التى ستكون دائما مختلفة .

(٥٤) ليند ، المرجع السابق ، الصحفتان ٩٨ و ٩٩ .

الرأسمالية الفوضوية فى روسيا ما بعد الشيوعية

إن البلاشفة... يمثلون فلسفة للحياة غريبة عن الشعب الروسى، ولايمكن فرضها عليه دون تغيير الغرائز والعادات والأعراف، وكلها خصائص على درجة من العمق تتطلب تجفيف المنابع الحيوية للحركة، وينتج عنها فتور الهمة واليأس، بين الضحايا البسطاء لحركة التنوير المجاهدة .

برتراند راسل (١)

إن الكتاب الروس، باستثناء قلة منهم، يحتقرون تفاهة الغرب. وحتى من أبدوا إعجابهم الشديد بأوروبا فعلوا ذلك لأنهم لم يفهموها فهما كاملا. وهم لا يريدون أن يفهموها. وهذا هو السبب فى أنهم اختاروا دائما الأفكار الأوروبية فى أغرب صورها .

ل. شيستوف (٢)

كانت روسيا مسرح تجربتين من تجارب اليوتوپيا الغربية خلال هذا القرن . كانت أولاهما التجربة البولشفية . وقد أسفرت فى بداية مراحلها وأكثرها راديكالية ـ شيوعية الحرب ـ عن توقف التصنيع وانتشار المجاعة ، وأدت إلى ما دعا إليه ستالين من «الثورة من أعلى» ، التى ترتب فيها على التحول إلى الزراعة الجماعية تدمير الزراعة الفلاحية . وكانت ثانيتهما تجربة العلاج بالصدمات . وقد طبق هذا العلاج لفترة قصيرة بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى ، وكان يهدف إلى إقامة سوق حرة فى روسيا ما بعد الشيوعية . ولكنه أنتج بدلا من ذلك نوعا من الرأسمالية الفوضوية التى تسيطر عليها المافيا .

وكان لكل من التجربتين تكاليف بشرية هائلة . وكانت كلتاهما محاولة فاشلة

---

(١) برتراند راسل ، **The Practice and Theory of Bolshevism**، لندن : چورج ألن آند أنوين ، ١٩٢٠ ، الصفحة ١١٨ .

(٢) ل. شيستوف ، **All Things are Possible**، لندن : مارتن سيكر ، ١٩٢٠ ، الصفحة ٢٣٨ .

لإدخال تحديثات تهتدى بالنظريات أو النماذج الغربية التى ليست لها صلة تذكر بتاريخ روسيا وظروفها.

ففى الفترة ما بين عامى ١٩١٨و ١٩٢١ حاول البلاشفة تحويل روسيا إلى اقتصاد شيوعى. وكانت شيوعية الحرب التى سعى البلاشفة لفرضها على روسيا خلال تلك السنوات تجسيدا لرؤية ماركسية خالصة. وكانت تهدف إلى إلغاء الرأسمالية، التى يكون فيها دور محورى للملكية الخاصة ومبادلات السوق ومؤسسة النقود، وإلى إقامة اقتصاد مملوك ملكية جماعية، ويجرى تخطيطه وفقا لقواعد رشيدة وعقلانية.

وكانت شيوعية الحرب متفقة مع بعض السمات الروسية، مثل كراهية الإثراء الذاتى عن طريق التجارة، والشعور بأن للبلد دورا مقدّسا، وكان ذلك دائما من سمات المسيحية الأرثوذكسية الروسية. ومع ذلك لم تكن شيوعية الحرب تعبيرا بسيطا عن الأعراف الروسية. فقد شنت حربا على المجتمع المحلى الفلاحى، وعلى كل أعراف حياة الفلاحين الروس. ولكنها جسّدت فى ذلك عملية تحديث وحشية من أعلى، كانت لها سوابق فى عملية التغريب الاستبدادية التى فرضها بطرس الأكبر [*].

ولقد تأثرت شيوعية الحرب بصورة حتمية بمفارقات التاريخ الروسى، ولكن جذورها كانت ممتدة فى حركة «التنوير الأوروبى» التى كانت تنتمى إليها الماركسية الكلاسيكية. [٣] وعلى غرار «القفزة الكبرى إلى الأمام» فى الصين، كانت شيوعية الحرب يوتوپيا غربية. فهى لم تكن وضعا فرضته على البلاشفة ضرورات الحرب، بل كانت تجسيدا ماركسيا للمشروع التنويرى الذى يدعو إلى حضارة عالمية.

وفى أعقاب انهيار الاتحاد السوڤييتى فى عام ١٩٩١ اضطلعت روسيا بمشروع تغريبى آخر. وعن طريق سياسة العلاج بالصدمة التى نفذها ييجور جيدار، حاولت حكومة ما

(*) بطرس الأكبر: (١٦٧٢ ـ ١٧٢٥)، إمبراطور روسيا (١٧٢١ ـ ١٧٢٥) وقيصرها (١٦٨٢ ـ ١٧٢٥)، ومؤسس نهضتها الحديثة. ظهرت موهبته فى سن مبكرة. اهتم ببناء الأسطول وإدخال النظم العصرية فى الجيش. أدخل تقنيات الصناعة الأوروبية فى روسيا، ونقل العاصمة إلى مدينة بطرسبرج التى بناها على بحر البلطيق، وحرر النساء من ذل الاستعباد. أمر الاشراف بحلق لحاهم، وأمر الروس بارتداء الملابس الأوروبية. وقد نفذ إصلاحاته بدقة وقسوة وصرامة، فأثار عليه العناصر المحافظة ورجال الدين ـ المترجم.

(٣) من أجل الإلمام بالامتزاج بين الأعراف الثقافية الأوروبية والروسية فى الفلسفة اللينينية، انظر، ألين بازانكون، **The Rise of the Gulag: Intellectual Origins of Leninism**، نيويورك: كونتينوم، ١٩٨١.

بعد الشيوعية بقيادة بوريس يلتسين أن تتبع مشورة المنظمات عبر الوطنية والمستشارين الغربيين، وتغرس فى روسيا اقتصاد سوق على الطراز الأمريكى.

وكما كان متوقعا، بل وحتميا فى الحقيقة، أخفقت المحاولة. فقد ظهر نوع جديد من الرأسمالية الروسية، يختلف عن أي رأسمالية فى الغرب وعن الرأسماليات التى تطورت فى غيرها من بلدان ما بعد الشيوعية. ويرتبط مستقبل روسيا بهذا النوع من الرأسمالية المحلية، وليس النموذج الذى حاول جيدار، باعتباره الأخير فى طابور طويل من دعاة التغريب الروس، أن يفرضه عبثا على البلد فى الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣.

وتوحى سياسات حكومة يلتسين، منذ أن تخلت عن العلاج بالصدمة أنه قد أدرك هو ومستشاروه أن التحديث وفقا لنموذج أى اقتصاد سوق غربى لن ينجح فى روسيا، بل وربما لا يكون مرغوبا فيه.

ففى روسيا اليوم أصبحت التنمية الاقتصادية وبناء الدولة أمرين لا يمكن الفصل بينهما، وينبغى أن يسيرا معا إذا أريد التخلص من سيطرة رأسمالية النهب التى أعقبت على الفور فترة ما بعد الشيوعية. **فمما لا غنى عنه للتحديث المتواصل وجود دولة عصرية لديها مؤسسات فعالة تضطلع بالتنفيذ.**

إن الحداثة التى مازال على روسيا أن تحققها لايمكن أن تكون حداثة أمة أوروبية. ومن المحتوم أن تكون حداثة بلد لديه كل من المصالح والأعراف الأوروبية والآسيوية. كذلك لا يمكن نقل المؤسسات الاقتصادية أو السياسية من أى بلد آخر إلى الظروف الفريدة لروسيا مابعد الشيوعية. والحديث المرسل عن روسيا بوصفها دولة انتقالية لايجيب عن السؤال الوحيد الجوهرى، ألا وهو الانتقال إلى ماذا؟

ولاشك فى أن الرأسمالية الفوضوية التى حلت محل التخطيط المركزى السوفييتى هى مرحلة من مراحل التغيير، وليست نقطة النهاية فى التطور الاقتصادى الروسى. ولكنه ليس تطوراً فى اتجاه أى اقتصاد غربى، بل هو تطور إلى نوع هجين من الرأسمالية يزداد تماثلا مع تلك الرأسمالية التى كانت قائمة فى روسيا قبل الثورة. وهى ليست السوق الحرة التى تتحدث عنها الكتب المدرسية الجديدة فى الغرب، وإنما هى رأسمالية يتعايش فيها تدخل الدول على نطاق واسع مع وجود مجالات مهمة لنشاط المنظمين المتحرر من الضوابط.

ولو تطورت روسيا حقا فى هذا الاتجاه لكانت قد استأنفت عملية تحديث ذات طابع

محلي، بدأت في العقود الأخيرة للعهد القيصري، وهو المسار الذي انحرفت عنه بسبب الحرب العالمية الأولى وسبعين سنة من الحكم السوفييتي.

شيوعية الحرب السوفييتية والعلاج بالصدمة في فترة ما بعد الشيوعية

مثلما كانت الحال بالنسبة للاتحاد السوفييتي خلال أعوامه السبعين أو نحوها، كانت شيوعية الحرب محاولة لتحديث روسيا وفقا لنموذج غربي. وقد كتب رتشارد بايبس يقول إن «شيوعية الحرب في مجموعها لم تكن «تدبيرا مؤقتا»، بل كانت محاولة طموحة ـ وسابقة لأوانها كما تبين فيما بعد ـ من أجل تطبيق الشيوعية بصورتها الكاملة» (٤).

وشأن كل الأفكار اليوتوپية، كانت شيوعية الحرب التي تتطلب، قبل أن يكون ممكنا تثبيت أركانها، تغييرا غير مسبوق في الطبيعة البشرية. وقد عبر ڤيدچس عن ذلك بقوله: «كان الهدف الأبعد للنظام الشيوعي هو تغيير الطبيعة البشرية، وهو هدف كانت تتقاسمه النظم الأخرى المسماة بالشمولية في فترة ما بين الحربين. وكان ذلك، برغم كل شيء، عصرا للتفاؤل اليوتوپي بشأن قدرة العلم على تغيير الحياة البشرية. . . . وكان برنامج البلاشفة قائما على المثل العليا للتنوير ـ إذ كان ينبع من كانط بقدر ما كان ينبع من ماركس ـ مما جعل الليبراليين الغربيين، حتى في عصر ما بعد الحداثة، يتعاطفون معه» (٥).

وقد اعترف لينين بأن شيوعية الحرب هي يوتوپيا. وقال إن البلاشفة مهندسو الروح. وفي كتابه اليوتوپي الدولة والثورة كان يتوخى مجتمعا شيوعيا لايوجد به جيش ولاجهاز للشرطة، ويقوم فيه أي شخص بجميع وظائف الدولة المتبقية. وقد يكون من الضروري في الأجل القصير الاحتفاظ ببعض الممارسات الرأسمالية. أما في الأمد الأطول فإن الاقتصاد الرشيد يجب أن يكون بلا نقود، وبلا ملكية، وبلا دولة، ومع ذلك يكون مخططا مركزيا!.

وكان لينين يعتقد أن هذه أهداف يمكن بلوغها. وكان في ذلك يتبع ماركس، ويحظى بمصادقة من تروتسكي. وكان تروتسكي، من خلال دفاعه عن «عسكرة العمل»، أحد

---

(٤) رتشارد پايپس، **The Russian Revolution, 1890 - 1919**، لندن: كولينز هارڤيل، ١٩٩٦، الصفحتان ٦٧١، ٦٧٢.

(٥) أولاندو ڤيدچس، **A People's Tragedy: The Russian Revolution, 1891- 1924**، لندن: چوناتان كيپ، ١٩٩٦، الصفحة ٧٣٣.

المهندسين الرئيسيين لشيوعية الحرب. وبالمثل ارتد ستالين إلى نوع من شيوعية الحرب بعد المحاولة القصيرة التى قام بها البلاشفة فى التعامل مع الأسواق عند تطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة (النيب)» (*). وكان جوهر النظام السوفييتى دائما هو ضرورة إعادة تشكيل البشر حتى يتلاءموا مع احتياجات اقتصاد جديد «رشيد». واستبعدت فكرة أن الاقتصاد إنما يوجد لخدمة البشر.

ومنذ البداية، قامت الشيوعية السوفييتية بمحاكاة تقنيات الإدارة العالية الكفاءة فى أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما. وسعى لينين إلى تطبيق «التايلورية» - أى نظرية المهندس الأمريكى ف. و. تايلور بشأن «الإدارة العلمية» (٦) وقد استخدمت التايلورية العمل بالقطعة، ودراسات الوقت والحركة، فى محاولة لإعادة تشكيل نفسية العامل - وهى رؤية سخر منها الكاتب الروسى زامياتين فى روايته المعنونة We (٧).

وكانت العقيدة البولشفية تتطلب أن يقوم البشر بدور موارد الاقتصاد. واستخدمت «علوم الإدارة» فى محاولة لإحداث تغييرات عميقة الأثر فى النفسية البشرية. ومن المفيد أن نرى أوجه التشابه بين التصنيع الاجتماعى البلشفى وبين نظرية وممارسة دعاة الأسواق الحرة فى أنحاء العالم اليوم.

وفى روسيا - كما حدث فى كمبوديا ورومانيا والصين وفى السنوات الأولى لكوبا تحت حكم كاسترو - كانت المحاولة الرامية إلى إقامة نظام اقتصادى استبعدت منه مبادلات السوق هى الطريق إلى الكارثة. فهذه المحاولة، عندما ألغت الأسعار، لم تترك وسيلة تستطيع بها جهة ما - سواء مجالس التخطيط الحكومية أو مديرو المؤسسات - تقييم التكاليف النسبية وتقدير المواد النادرة. والأسوأ من ذلك أنها ألغت لدى العمال الحافز على توجيه جهودهم إلى المجالات التى تمس فيها الحاجة إليها. وهذا بدوره جعل اللجوء إلى الإكراه والقهر أمرا لا مفر منه.

(*) New Economic Policy (NEP): فى مارس عام ١٩٢١ اعتمد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعى الروسى (البولشفيك)، بناء على مبادرة من لينين القرار الخاص بـ «السياسة الاقتصادية الجديدة»، التى كانت تهدف إلى التغلب على عناصر الرأسمالية، وبناء اقتصاد اشتراكى، عن طريق استخدام آليات السوق والتجارة ودوران النقود. وكانت تقوم على تحالف الطبقة العامة والفلاحين. وكان من المحتم أن تؤدى هذه السياسة فى بدايتها إلى انتعاش العناصر الرأسمالية فى المدينة والريف - المترجم.

(٦) لم ينشر عرض يوثق به عن حياة تايلور وأعماله إلا فى عام ١٩٩١، انظر، تشارلس د. ريدج، Myth and Reality، هوموود، إلينوى: إروين، ١٩٩١.

(٧) انظر، ڤيدچس، المرجع السابق، الصفحة ٧٤٤.

وقد عبر ڤيدچس عن ذلك بقوله، «مع عدم وجود حافز السوق، الذى كانوا يرفضونه على أسس أيديولوچية، لم تكن لدى البلاشفة وسيلة للتأثير على العمال سوى التهديد باستخدام القوة. . . وكان ذلك هو السبب فى عسكرة الصناعة الثقيلة: فوضعت المصانع الإستراتيچية تحت الأحكام العسكرية، وفرض الانضباط العسكرى على مواقع العمل، وعوقب العمال المستمرون فى الغياب بالإعدام رميا بالرصاص بدعوى الهروب من الجبهة الصناعية» (٨).

إن رفض مبادلات السوق باعتبارها الأداة التنظيمية المحورية فى الاقتصاد الحديث يؤدى بصورة حتمية إلى الاعتماد الشديد على الإكراه من جانب الدولة. وكانت التكاليف البشرية لذلك تشمل إرهاق ملايين الأرواح وتحطيم حياة بشر بلا عدد. وتبين أن منافعها الاقتصادية ضئيلة أو غير مؤكدة أو وهمية. لقد عانى من عانى ومات من مات بسبب المشروع السوڤييتى، وكان كل ذلك بغير مقابل.

وقد أوجز پايپس الآثار التى ترتبت على شيوعية الحرب السوڤييتية بقوله: «إن شيوعية الحرب، فى صورتها الكاملة التى لم تبلغها إلا فى شتاء ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، تضمنت عددا من التدابير الحاسمة الرامية إلى وضع اقتصاد روسيا بأسره ـ قوة العمل فيه، وكذلك طاقته الإنتاجية وآلية التوزيع فيه ـ تحت إدارة الدولة وحدها». وشملت تلك التدابير التأميم على نطاق واسع، وتصفية التجارة الخاصة، وإلغاء النقود كأداة للتبادل والمحاسبة، وفرض خطة اقتصادية شاملة واحدة، واستخدام العمل الإجبارى» (٩).

وقد أخفقت شيوعية الحرب فى تحقيق أىٍّ من أهدافها. وبحسب النظرية الماركسية، فإن التنظيم الاقتصادى الشيوعى كان يمكن أن يحقق إنتاجية أعلى بكثير مما أمكن للرأسمالية أن تحققه فى أى وقت. لكن النتيجة الفعلية للتدابير الجذرية التى نفذت خلال فترة شيوعية الحرب كانت انخفاضا شديدا فى الإنتاج الصناعى.

«كان الهدف الاقتصادى الضيق للسياسات الصناعية السوڤييتية فى ظل شيوعية الحرب، هو بطبيعة الحال زيادة الإنتاجية. غير أن الشواهد الإحصائية تبين أن تأثير تلك السياسات كان بالتحديد هو النقيض. . . ففى ظل شيوعية الحرب، انخفضت «الپروليتاريا» الروسية بنسبة النصف، وانخفض الإنتاج الصناعى بنسبة ثلاثة أرباع،

---

(٨) المرجع نفسه والصفحة ٧٢٤.

(٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦٧٢ و٦٧٣.

وانخفضت الإنتاجية الصناعية بنسبة ٧٠ فى المائة». ويخلص پايپس من ذلك إلى القول: «إن البرامج الخيالية، التى وافق عليها لينين، لم تسفر إلا عن تدمير الصناعة الروسية وتمزيق الطبقة العاملة فى روسيا»[١٠].

وكانت النتيجة النهائية لشيوعية الحرب خطوة طويلة إلى الوراء. فروسيا ـ التى كانت قبل الحرب العالمية الأولى من أسرع اقتصادات العالم نموا ـ توقفت عن التصنيع، كما تراجعت الزراعة فيها تراجعا شديدا. وكانت شيوعية الحرب أحد العوامل التى أسهمت فى وقوع المجاعة فى الفترة ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ من خلال سياسة الاستيلاء على الحبوب من المزارعين. وحتى عندما خفف لينين هذه السياسة، فقد تمسك بالمشروع اليوتوپى الرامى إلى إلغاء التبادل السوقى فى المنتجات الزراعية: «فهو عندما تخلى عن الاستيلاء على الحبوب، تعلق مكرها بأمل أن يتمكن من تجنب منح حرية التجارة، وأنه لن يكون مضطرا لأن يسمح للسوق بتلويث نقاء العلاقات الشيوعية ـ لقد كانت الأفكار اليوتوپية متسلطة تماما. ولكن ثبت أن الواقع كان أقوى منها»[١١]. وعندما جاء الوقت الذى غير فيه لينين سياسة الاستيلاء على القمح كان خطر المجاعة واضحا بالفعل. واستنادا إلى المصادر السوڤييتية فإن المجاعة حصدت أرواح أكثر من خمسة ملايين نسمة[١٢].

وتم التخلى عن شيوعية الحرب. وفى عام ١٩٢١ اضطر البلاشفة إلى طلب المعونة الدولية. وترتب على ذلك «أن إدارة الإغاثة الأمريكية وغيرها من منظمات المعونة الأجنبية كانت فى إحدى المراحل تقوم باطعام أكثر من عشرة ملايين فم»[١٣]. وحدث عصيان عمالى فى كرونستاد، وبدأ تطبيق «السياسة الاقتصادية الجديدة» التى استمرت حتى قرابة الفترة ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧، وأعادت مبادلات السوق، لاسيما فى المنتجات الزراعية. وكما يقول بيكر فإن لينين طبق السياسة الاقتصادية الجديدة «لكى تتاح للحزب فرصة لالتقاط الأنفاس، وذلك بالاستعاضة عن الاستيلاء على الحبوب بالضرائب، وإعادة فتح أسواق الأغذية، وذلك كجزء من تراجع واسع النطاق عن اليوتوپيا التى لا توجد فيها نقود أو حقوق ملكية والتى حاول أن يطبقها بعد عام ١٩١٨»[١٤].

---

(١٠) المرجع السابق، الصفحات ٦٩٥ إلى ٦٩٧.

(١١) م. نيكريش، ا. هيلر، **Utopia in Power. The History of the Soviet Union from 1917 to the Present**، نيويورك: سوميت بوكس، ١٩٨٦، الصفحات ١١٥ إلى ١٣٦.

(١٢) وردت فى م. نيكريش، ا. هيلر، المرجع نفسه، الصفحة ١٢٠.

(١٣) ج. بيكر، **Hungry Ghost: China's Secret Famine**، لندن: چون مورّاى، ١٩٩٦، الصفحة ٣٨.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٣٨.

إن المجاعات الكبرى التى عانتها روسيا فى وقت لاحق (مثل المجاعة التى حدثت فى الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣) لم تكن بسبب محاولة إضفاء الطابع الاشتراكى على الصناعة، بل بسبب تحويل الزراعة إلى الجماعية. فعلى غرار شيوعية الحرب، كان هذا التحويل تطبيقا مباشرا للعقيدة الماركسية. فقد كان كل من ماركس نفسه **وچيورچى پليخانوف** (*)، أول المفكرين الروس الماركسيين العظام، يعتقدان أن مستقبل الزراعة يتطلب تصنيعها واستئصال الأعراف الفلاحية.

كان ماركس ينظر إلى مستقبل الزراعة باعتباره تطويرا لصناعة القرن التاسع عشر التى يمكن أن تحل فيها المزارع الصناعية العملاقة نتيجة له محل حيازات الفلاحين الصغيرة. وكان ذلك فى جانب منه لأن ماركس اتخذ من المصنع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر نموذجه للتنظيم الرشيد للإنتاج. ولكن ذلك كان أيضا نتيجة لاعتقاده بأن المجتمع لايمكن أن يكون مجتمعا اشتراكيا إلا إذا أصبحت غالبية أعضائه پروليتاريا صناعية.

وكانت العقيدة الماركسية الجامدة القائلة بأنه يجب تصنيع الزراعة هى جوهر المشروع البولشفى لتحديث روسيا. وكانت نتيجة التحول إلى الجماعية فى الزراعة والقضاء على طبقة **الكولاك** (**) هى التدمير الفعلى لأعراف الزراعة الفلاحية فى روسيا. وظلت بعض المهارات الزراعية باقية فى المساحات الخاصة الصغيرة التى اعتمد عليها فى أغلب الأحوال بقاء الناس العاديين على قيد الحياة فى فترة العلاج بالصدمة بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى، وكذلك فى فترة التحول إلى الزراعة الجماعية. ومع ذلك كان إضعاف قدرة روسيا ـ بصورة دائمة ـ على إطعام نفسها، هو ثمن السياسة البولشفية التى تجسدت فى إرغامها على قبول تحديث يتبع نموذج التطور الصناعى فى أوروپا فى القرن التاسع عشر.

ووفقا لتقديرات كونكويست، فإنه فى الفترة بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣٧ مات فى

(*) **چورچى ڤالنتينو پليخانوف**: (١٨٥٦ ـ ١٩١٨)، مؤسس الحركة الاشتراكية الديمقراطية الروسية. بدأ كفاحه قائدا للتنظيم النارودنى «الفكر والحرية». خاض معركة فكرية طويلة وضع خلالها عدة كتب كان من أهمها «تطور النظرة الواحدية إلى التاريخ». وتوجد ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها محمد مستجير مصطفى، وراجعها مراد وهبة. وقد صدرت الترجمة عن «دار الكاتب العربى للطباعة والنشر» بالقاهرة فى عام ١٩٦٩ ـ المترجم.

(**) **الكولاك**: الفلاح الروسى الغنى الذى كان يمتلك قطعة أرض ويستأجر الفلاحين لزراعتها. وكان معروفا فى روسيا القيصرية فى القرن التاسع عشر ـ المترجم.

الاتحاد السوفييتى أحد عشر مليونا من الفلاحين، فضلا عن هلاك ٣,٥ مليون غيرهم بالجولاج (*). (١٥) واستنادا إلى حسابات هيلمان، فإن ما بين سبعة وثمانية ملايين شخص ماتوا جوعا فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٣٣. (١٦). وكانت النتيجة مماثلة، ولكن على نطاق واسع، عندما اتخذ ماو من التحول إلى الزراعة الجماعية فى الاتحاد السوفييتى نموذجا لتحديث الصين.

وكانت روسيا فى العقد الأخير من العهد القيصرى قد سلكت طريقا آخر فى اتجاه التحديث. ففى قانون صدر فى ٩ من نوفمبر عام ١٩٠٦ كان رئيس الوزراء الإصلاحى الروسى ب. ا. ستولپين (**) قد حرر الفلاحين من التزاماتهم تجاه كوميوناتهم، ومنحهم الحق فى طلب حصة فيها يحتفظون بها كملكية خاصة. وكان من نتيجة ذلك أن تقدم ما يقرب من ربع أسر الفلاحين فى روسيا الأوروبية، فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٦ و١٩١٦، بالتماسات للحصول على ملكية خاصة لقطع الأرض التى يزرعونها.

وثمة خلافات مهمة فى الرأى حول آثار إصلاحات ستولپين. فليس هناك ما يؤكد أن تلك الإصلاحات كان باستطاعتها منع الثورة فى روسيا لو أن اغتيال ستولپين لم يقع فى عام ١٩١١، ولو لم تقف الحرب العالمية حائلا دون مواصلة روسيا القيصرية تطبيق الإصلاحات. ولكن من الواضح أن إصلاحات ستولپين، على خلاف شيوعية الحرب والتحول إلى الجماعية فى الزراعة، كانت تشجع على تحديث يتلاءم مع كثير من احتياجات روسيا وظروفها المتميزة.

وكان كل من شيوعية الحرب، والتحول إلى الزراعة الجماعية، تعبيراً عن نفس

(*) الجولاج: معسكرات للأشغال الشاقة فى الاتحاد السوفييتى السابق، كان يرسل إليها المدانون بجرائم خطيرة، سواء جنائية أو ضد الدولة. كتب عنها ألكسندر سولجيتسن روايته المعروفة «أرخبيل الجولاج» التى وصف فيها ما كان يزعم أنه أهوال وفظائع ترتكب فى هذه المعسكرات. وقد بدأت الأجزاء الأولى من هذه الرواية فى الصدور فى باريس فى عام ١٩٧٤ ـ المترجم.

(١٥) روبرت كونكويست، **Harvest of Sorrow**، أكسفورد: إدارة النشر بجامعة أوكسفورد، ١٩٨٦.

(١٦) ميشيل إيلمان "**A Note on the number of 1933 famine Victims**" فى مجلة دراسات سوفييتية، ١٩٨٩. وردت فى بيكر، المرجع السابق، الصفحة ٤٦.

(**) پيوتر أركاديڤتش ستولپين: (١٨٦٣ ـ ١٩١١)، رئيس وزراء روسيا فى الفترة ١٩٠٦ ـ ١٩١١. اشتهر بمناهضته للحركات الثورية، أعدم فى عهده آلاف الثوريين. سهلت تشريعاته بشأن الإصلاح الزراعى على الفلاحين شراء الأرض. حاول أن يقضى بالارهاب على ماكان يعتقد أنه إرهاب، فاغتيل على يد إرهابى فى عام ١٩١١ ـ المترجم.

المشروع الماركسى الذى كان يرمى إلى بناء اقتصاد يقضى فيه على مبادلات السوق. وباستثناء فترات قصيرة، مثل فترة «السياسة الاقتصادية الجديدة» فى العشرينيات، و«بيريسترويكا» جورباتشوف، وعلى الرغم من الأسواق التى كانت منتشرة طيلة العهد السوڤييتى، فقد كان هذا المشروع قائما طوال وجود الاتحاد السوڤييتى (١٧).

وكان النظام السوڤييتى، منذ بدايته وحتى نهايته، يعمل على تنفيذ مشروع محكوم عليه بالإخفاق لتحديث روسيا، وفقا لنموذج غربى ماركسى. وهذا لا يعنى إنكار أنه كان هناك فى بعض الأحيان تأييد للمشروع بين الروس. والحقيقة أن هذا التأييد كان فى ذروته خلال أسوإ الظروف، أى فى العهد الستالينى. ومن الخطأ القول، مثلما فعل ألكسندر زينوڤييف، أن الستالينية كانت ممارسة لسلطة شعبية؛ ولكنه يصدق القول على بعض أسوإ الفظائع الستالينية، مثلما يصدق على الثورة الثقافية فى الصين، أنها ما كان ممكنا أن تحدث بالتعاون الفعال من جانب الناس العاديين (١٨).

ومع ذلك فإن مبرر وجود الدولة السوڤييتية طوال تاريخها، هو تحديث كانت بداياته وأهدافه «غربية» دون التباس. وفى أول سيرة للينين تستفيد بالأرشيف الذى أصبح متاحا بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى، يذكر ڤولكوجنونوف أن «شيوعية الحرب. . . . كانت هى أساس سياسة لينين وجوهرها، وأن إخفاقها الكامل كان هو السبب الذى أرغمه على اللجوء إلى طوق النجاة المتمثل فى السياسة الاقتصادية الجديدة. وشيوعية الحرب. . . لم تمت تماما، ولكنها استمرت على قيد الحياة فى صور شتى، بل ظل لها وجود حتى نهاية الثمانينيات» (١٩). وكان المشروع البولشفى الذى جسده النظام السوڤييتى طوال تاريخه هو مشروع فرض حداثة غربية على روسيا، ولكن دون رأسمالية.

وكان من أثر هذا المشروع إخراج التحديث عن المسار السليم النابع من ظروف البلد، والذى بدأ فى أواخر العهد القيصرى. وكان من المخلفات الأساسية التى تركها العهد

---

(١٧) ناقشت الأصول الماركسية للشمولية السوڤييتية فى دراسة بعنوان **"Totalitarianism, reform and civil society**، وردت فى كتابى **Post - liberalism: Studies in Political Thought**، روتلدج: لندن ونيويورك ١٩٩٣، الفصل الثانى عشر.

(١٨) فيما يتعلق بزينوڤييف، انظر، **The Reality of Communism**، لندن: جولانتز، ١٩٨٤؛ **Homo Sovieticus**، لندن: جولانتز، ١٩٨٥؛ **Perestroika in Partygrad**، لندن، بيتر أوين، ١٩٩٠؛ **Katasrtroika**، لندن: ذى كلاريدج پرس، ١٩٩٠.

(١٩) ديمترى ڤولكوجنونوف، **Lenin: Life and Legacy**، لندن: هاربركولينز، ١٩٩٥، الصفحة ٣٣٤.

السوفييتى لحكومة ما بعد الشيوعية اقتصاد زراعى مخرب. ونظرا لأن روسيا تمثل الآن مجتمعا حَضَريا، فإن سكانها الريفيين الذين يتناقص عددهم يعيشون فى عزلة، وكذلك فى فقر. ففيما بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٥ انخفض عدد سكان الريف من ٣٨,٥ مليون نسمة إلى ٣٥ مليونا، لأن من استطاعوا إلى ذلك سبيلا فروا إلى المدن. وقد تضاءلت المحصولات بحيث لم يزد محصول عام ١٩٩٦ على محصول عام ١٩٩٥ إلا قليلا، فى حين أن هذا الأخير كان أسوأ محصول خلال ثلاثين عاما[٢٠].

كما أن إنتاج الحبوب فى الاتحاد السوفييتى لم يصل فى أى وقت إلى مستواه فى أواخر العهد القيصرى، ولكن الحفاظ على الإنتاج السوفييتى كان هدفا استحال تحقيقه فى روسيا ما بعد الشيوعية. كذلك فإن مخططات خصخصة الأراضى التى أعدت بصورة خاطئة لم تؤد إلا إلى زيادة متاعب عمال الريف الذين لم تعد الرأسمالية الفلاحية بالنسبة لهم حتى مجرد ذكرى. وإذا كان التحول إلى جماعة الزراعة قد خلق پروليتاريا ريفية فى روسيا، فإن الغاءالتحول الإلزامى إلى جماعية الزراعة قد أنتج طبقة دنيا ريفية.

والفكر الذى ألهم إصلاح السوق فى روسيا يختلف عن اللينينية فى النظام الاقتصادى الذى سعى إلى إقامته. ولكن نتائجه من حيث المعاناة البشرية والدمار الاقتصادى كانت مماثلة بدرجة مذهلة.

فعلى غرار اليوتوپيا التى تصورها لينين، كانت السوق الحرة العالمية تهدف إلى إيجاد وضع للأمور لم يوجد أبدًا من قبل فى المجتمع البشرى. ويذهب إلى مدى أبعد كثيرا من السوق الحرة البريطانية فى منتصف العصر الڤيكتورى - والنظام الاقتصادى الدولى الليبرالى الذى كان قائما حتى عام ١٩١٤. ففى سوق حرة عالمية لا تكون حركات السلع والخدمات ورءوس الأموال مقيدة بضوابط تفرضها أي دولة ذات سيادة، وقد انتزعت الأسواق من مجتمعاتها وثقافتها الأصلية. فهذه يوتوپيا منفصلة عن التاريخ، ومعادية لاحتياجات البشر الحيوية، وهى أخيرا تؤدى إلى تدمير للتراث أشد من أية محاولة أخرى أجريت فى هذا القرن.

وسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى لا تتطلب قيام نظم شمولية. وهى لا تمد نطاق عمل الدولة بحيث يشمل كل المؤسسات الأخرى، وإنما تحد منه بحيث لا يتجاوز

---

(٢٠) «Russian farm reform's fruit: a rural underclass»، فى جريدة **انترناشونال هيرالد تريبيون**، عدد ٢ من أبريل عام ١٩٩٧.

أكثر وظائفها اتجاها للقمع. ويجرى تحويل كثير من وظائف الضبط الاجتماعى إلى الأسواق التى تتولى صياغة الرأى العام وتشكيل تفضيلات المستهلكين.

إن السوق الحرة العالمية هى يوتوپيا لما بعد الشمولية. وهى تتطلب ممارسة العنف أساساً عند أطراف قوتها وفى المراحل المبكرة لقيامها.

ويمثل كل من النظام السوڤييتى والسوق الحرة تجربة فى الترشيد الاقتصادى. ويقول المتعاملون فى السوق الحرة إن الإنتاجية غير المسبوقة لنظام اقتصادى رشيد ستؤدى إلى زوال أسباب النزاع الاجتماعى والحرب. أما الماركسيون السوڤييت فقد دأبوا على تأكيد أن الإنتاجية الآخذة فى الارتفاع ستقوم من تلقاء نفسها بحل غالبية المشكلات الاجتماعية. ويعطى كل من الطرفين الأولوية للنمو الاقتصادى على جميع الأهداف والقيم الأخرى.

وشأن البلاشفة، فإن الدعاة الأساسيين للسوق الحرة معادون بشكل صارم لأى تراث يقف فى طريق ما يرون أنه تقدم اقتصادى. وإذا تطلبت أهدافهم التضحية ببضع ثقافات تعترض طريقها، فذلك ثمن لا يتقاعسون عن دفعه.

إن سياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى، والمشروع الشيوعى الذى كان يبعث الحياة فى الاتحاد السوڤييتى السابق، لديهما أعداء متماثلون كثيرون. فهما معاديان للاختلافات الوطنية والثقافية فى الحياة الاقتصادية وللموروثات من الأعراف والتاريخ. كما أنهما يبغضان تأخر الفلاحين والحياة القروية، ولا يتسامحان مع الفردية الجامحة للبورچوازية ولا مع عناد العاملين.

والضحايا الرئيسيون للسوق الحرة العالمية، وكذلك ضحايا شيوعية الحرب، هم الفلاحون ـ وبدرجة أقل، وإن تكن ملحوظة ـ والعمال الصناعيون فى المدن والطبقات الوسطى المهنية.

العلاج بالصدمة: يوتوپيا غربية أخرى

يبدو أن قدر روسيا فى القرن العشرين هو أن تستخدم كحقل لاختيار يوتوپيات غربية. وقد كانت الشيوعية السوڤييتية واحدة من تلك اليوتوپيات، ولكن كان منها أيضا

إصلاحات جورباتشوف وسياسات العلاج بالصدمة التى أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتى[٢١] .

إن النظام السوفييتى الذى سعى جورباتشوف إلى تجديده لم يكن قابلا للإصلاح . فقد كان فاقداً للشرعية السياسية فى روسيا وفى «الخارج القريب» لدى القوميات السوفييتية . ولم يكن الاقتصاد السوفييتى يعمل خارج القطاع العسكرى الضخم إلا بالقدر اللازم لتغطية السوق السوداء **والسوق الرمادية**[*] . وكان «عصر الركود» فى أيام بريچنيف عصر الازدهار لبعض الأشخاص فى بعض مناطق الاتحاد السوفييتى لأنه جعل من الفساد مؤسسة قائمة، وبالتالى أتاح لمبادلات السوق أن تزدهر .

وقد بدأ برنامج جورباتشوف الإصلاحى كحملة لمناهضة الفساد . وكان غرضه الرئيسى «تسريع» الاقتصاد، ولكن كان من بين نتائجه تباطؤ الاقتصاد، ثم أعقب ذلك الانهيار . فالنظام السوفييتى للتخطيط المركزى ما كان ليستطيع أن يعمل من غير الأسواق التى أدانها بالإجرام .

وكانت سياسات العلاج بالصدمة التى فرضت فى أعقاب النظام السوفييتى، هى فى جانب منها اعتراف بأن النظام الاقتصادى السابق قد انهار تماما، ولكنها كانت أيضا محاولة لإعادة بناء روسيا وفقا لنموذج آخر من نماذج اليوتوپيات الغربية . وهى سياسات كانت قد حققت بعض أهدافها فى دول أخرى، وإن كان قد ثبت عدم ملاءمتها لروسيا .

وفى الوقت الذى طبق فيه العلاج بالصدمة فى أواخر عام ١٩٩١ ، كان من المستحيل إجراء انتقال تدريجى من التخطيط المركزى، فالاقتصاد السوفييتى القديم كان قد تحلل تقريبا . وكانت سياسات جورباتشوف القائمة على إعادة البناء (الپيريسترويكا) والمصارحة السياسية (الجلاسنوست) قد أفضت إلى فوضى . فلم تتمزق فقط مؤسسات التخطط المركزى، بل تمزق أيضا جانب كبير من جهاز الدولة السوفييتية . ولم يكن هناك جهاز قادر على تنفيذ برنامج للإصلاح التدريجى . كما لم يكن تفكيك المؤسسات والسياسات

---

(٢١) ناقشت المرحلة الأخيرة من القيصرية فى فصل بعنوان «**Totalitarianism, reform and civil society**» فى كتابى، **Post - liberalism,** ، المرجع السابق، الصفحات ١٦٤ إلى ١٦٨ . انظر أيضا، پ، جاتريل، **The Tsarist Economy 1850 - 1917** ، لندن: ب . ت . باتسفورد، ١٩٨٦ .

(*) **Grey market** : السوق الرمادية هى السوق غير الرسمية التى يتم فيها شراء وبيع الإصدارات الجديدة من الأسهم قبل طرحها فى بورصة الأوراق المالية ـ المترجم .

القديمة على مراحل من الخيارات المتاحة لأول حكومة فى روسيا فى مرحلة ما بعد الشيوعية.

وكان أهم ما ورثه بوريس يلتسين من ميخائيل جورباتشوف هو استحالة التدرج. **وكان المؤيدون الأساسيون لإصلاحات هذا الأخير هم دائما ممن يشكلون الرأى العام فى البلدان الغربية؛ وفى الاتحاد السوڤييتى كانت الپيريسترويكا تثير السخرية والازدراء.**

إن إصلاحات جورباتشوف كانت بوضوح غير قابلة للتنفيذ، بحيث رأى مراقب غربى فى صيف عام ١٩٨٩ أن الاتحاد السوڤييتى قد وصل إلى وضع يمكن وصفه بأنه عشية ثورة: «إن ما نشهده فى الاتحاد السوڤييتى ليس إصلاحا فى منتصف الطريق، بل بداية لثورة لا يستطيع أحد أن يتنبأ بمسارها»(٢٢).

ذلك أن سياسات جورباتشوف قد كشفت عن نظام تضاءلت شرعيته إلى درجة أن أول المستفيدين منه، وهم كبار المسئولين الشيوعيين، لم يكونوا على استعداد للجوء إلى القمع دفاعًا عنه. وكان أمرا فريدا أن إمبراطورية لها تاريخ مفزع فى القمع كفت عن الوجود دون عنف شديد سواء من جانب الحكام أو المحكومين. وعندما أجهض الانقلاب الذى دُبِّر ضد جورباتشوف، فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ من أغسطس عام ١٩٩١، كان من الواضح أن العصر الجديد، عصر ما بعد السوڤييت، قد أصبح أمرا لا رجعة فيه(٢٣).

وكان تعيين ييجور جيدار فى نوڤمبر عام ١٩٩١ للإشراف على انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق قد بيّن أن يلتسين أدرك أن الإصلاح عن طريق سلسلة من التدابير المنظمة لم يعد ممكنا، لو أن ذلك كان ممكنا فى أى وقت. ولم يكن هناك مفر من نوع ما من العلاج بالصدمة - باتخاذ تدابير سريعة وراديكالية وبعيدة الأثر - وليس إصلاحات تدريجية وعلى خطوات.

غير أن النماذج التى استند إليها العلاج بالصدمة فى روسيا - وهى النماذج التى نجحت فى السيطرة على التضخم فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية، ومحاكاة ذلك النجاح فى

---

(٢٢) چون جراى، «The risks of collapse into chaos»، فى جريدة فاينانشيال تيمس، عدد ١٣ من سبتمبر عام ١٩٨٩.

(٢٣) أجريت تقييما مبكرا للانقلاب السوڤييتى الذى وقع فى أغسطس عام ١٩٩١ فى كتابى **The Strange Death of Perestroika, Causes and Consequences of the Soviet Coup**، لندن: معهد الدفاع الأوروبى والدراسات الإستراتيچية، سبتمبر عام ١٩٩١.

بولندا ما بعد الشيوعية ـ لم تكن أمامها فرصة تذكر للتطبيق فى روسيا . كما أن العمر الطويل الذى عاشه النظام الشيوعى فى روسيا ، والحجم الهائل للمجمع العسكرى الصناعى الذى يستأثر بما يقرب من ثلث الناتج المحلى الإجمالى[(٢٤)] ، كانا فريدين فى بابهما . وعلى نحو أكثر تعميما ، فإن الضعف الذى كان يتسم به فى روسيا كل ما له نسب للمؤسسات المدنية التى جعلت بولندا أول بلد يخرج على الشيوعية ـ فضلا عن عدم وجود أعراف راسخة لدوائر أعمال خاصة شرعية ـ كان معناه عدم توافر الشروط اللازمة لنجاح العلاج بالصدمة . ذلك أن العلاج بالصدمة يفترض مسبقا وجود مجتمع قوى ، واقتصاد نابض بالحياة ، وإن يكن مكبوتا . والعلاج بالصدمة لا يمكن أن يخلق هذين الشرطين ، وإذا ما طبق بغير وجودهما فمن المتوقع أن يسفر عن نتائج معاكسة .

ومع التخلى بصورة فعالة عن العلاج بالصدمة فى الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ، كان من الواضح أن يلتسين قد أدرك أنه من المستحيل غرس نموذج للاقتصاد الغربى بسبب ظروف روسيا ، فضلا عن تاريخها الطويل .

ولا يمكن لأحد أن ينكر تكاليف العلاج بالصدمة وفشل هذا العلاج . غير أن ذلك لا يعنى أنه كانت هناك سياسة بديلة قابلة للتطبيق لإنجاز الإصلاح الاقتصادى فى أواخر عام ١٩٩١ . وكان من المعقول القول بأن التغيير خطوة خطوة لم يكن مستطاعا فى ظروف الكارثة التى حلت فى الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ ، ولكن كان من غير المعقول توقع أن تكون للسياسة التى سبق أن طبقت بقدر من النجاح فى بوليفيا أو بولندا نتائج مماثلة فى الظروف التى كانت سائدة فى روسيا[(٢٥)] .

---

(٢٤) **OECD Economic Survey: The Russian Federation**، باريس : مركز التعاون مع الاقتصادات التى فى مرحلة انتقال .

(٢٥) انظر بحثى بعنوان **Post - Communist Societies in Transition: A Social Market Perspective**، لندن مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٤ ، الذى أعيد نشره بوصفه الفصل الخامس من كتابى **Enlightenment's Wake: Politics, and Culture at the Close of the Modern Age**، لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٥ . وتوجد دراسات نقدية قوية للعلاج بالصدمة فى جوناثان ستيل ، **Eternal Russia**، لندن : فابر ، ١٩٩٤ ؛ مارشال جولدمان ، **Lost Opportunity: Why Economic reforms in Russia Have Not Worked** نيويورك : نورتون ، ١٩٩٤ ؛ م إيلمان ، **Shock Therapy in Russia: Failure or Partial Succes?**» تقرير بحثى أعده راديو أوروبا الحرة/ راديو الحرية ، ٣ من أبريل عام ١٩٩٢ .

وقد أجاب جيفرى ساخس على نقدى فى كتابه ، **Understanding Shock Therapy**، لندن : مؤسسة السوق الاجتماعية ، ١٩٩٤ . وقد أعد صمويل بريتان عرضا مفيدا للاختلافات بين آرائى=

ولم يكن فى الوسع تجنب كثير من التكاليف البشرية التى ترتبت على تلك السياسات. فهى قد فرضت على حكومة يلتسين باعتبارها قدرًا تاريخيًا - أى تركات النظام السوڤيتى وبرنامج الإصلاح الفاشل على يد جورباتشوف. ولكن جانبا من مأساة العلاج بالصدمة كان مرجعه أن ذلك العلاج كان محاولة لأن تستورد روسيا نظاما اقتصاديا يقوم على نظريات آدم سميث.

ومن قبيل المفارقة التى تكاد أن تكون حتمية، أن هناك جوانب مشتركة كثيرة بين نظرية سميث هذه فى التحديث الاقتصادى والنظريات الماركسية التى قامت المؤسسات السوڤييتية على أساسها. وكما قال چوناثان ستيل: «**إن نظرية كارل ماركس بشأن الحتمية التاريخية قد تبنتها ذرية جديدة من المهندسين الاجتماعيين، المستقرين فى صندوق النقد الدولى، ووزارة الخارجية الأمريكية، وحكومات أوروپا الغربية، وهيئات تحرير معظم الصحف الغربية الرئيسية**»[٢٦].

وثمة سمة مميزة دائمة فى كل هذه العقائد، هى قبولها لأفكار الترشيد الاقتصادى. وفى عام ١٩٢٠ علق برتراند راسل على النظرية المادية الماركسية فى التاريخ، التى استند إليها المشروع البولشفى فى روسيا، بقوله:

إن رغبة المرء فى تقدم اقتصاده الخاص أمر معقول نسبيا. وكان فى رأى ماركس - الذى ورث من الاقتصاديين الأرثوذكس البريطانيين فى القرن الثامن عشر سيكلوچية الترشيد - أن السعى للإثراء الشخصى يبدو هو الهدف الطبيعى لأفعال الإنسان السياسية. ولكن علم النفس الحديث غاص إلى أعماق أبعد فى محيط الخبل الذى يسبح فوقه فى أمان الزورق الضئيل للعقل البشرى، ولذا فإن التفاؤل الفكرى[*] الذى ساد فى عصر سابق لم يعد ممكنا لدى الباحث الحديث فى الطبيعة البشرية. ومع ذلك فإن هذا التفاؤل مازال باقيا

= وآراء جيفرى ساخس فى مقال له بعنوان «**Post - Communism: the rival models**»، فى جريدة فاينانشيال تيمس، عدد ٢٤ من فبراير عام ١٩٩٤؛ ويوجد عرض أكثر شمولا للمناقشة التى دارت بينى وبين ساخس فى كتاب روبرت سكيدلسكى، **Russia's Stormy Path to Reform**، لندن: مؤسسة السوق الحرة، ١٩٩٥.

(٢٦) چوناثان ستيل، «**Russia: Boom or bust**»، جريدة أوبزرڤر، عدد ٢٩ من ديسمبر عام ١٩٩٦، الصفحة ١٦.

(*) **Optimism**: الاعتقاد بأن الخير ينتصر فى نهاية المطاف على الشر، وبأن العالم الحاضر هو أفضل عالم ممكن - المترجم.

فى الماركسية مما يجعل الماركسيين جامدين ومتعصبين فى تناولهم لحياة الفطرة. ومن الأمثلة البارزة لهذا الجمود التصور المادى للتاريخ[٢٧].

وراسل نفسه كان تفاؤليا. فالرؤية العقلانية للحياة السياسية، التى يكون محورها المصلحة الذاتية الاقتصادية لم تختف باختفاء الماركسية السوفييتية. فقد عادت إلى روسيا، بعد ذلك بسبعين عاما، مع الاقتصاد الليبرالى الجديد. وكان هناك نوع آخر من العقلانية يحرك التجربة الروسية القصيرة الأمد فى التحديث الاقتصادى عن طريق العلاج بالصدمة.

وهناك اعتقاد شبه ماركسى بالتفوق السياسى للمصلحة الذاتية الاقتصادية، يُفَسَّر بصورة فجة على أنه يعنى ارتفاع الدخل واتساع الخيارات أمام المستهلكين، كان هو الأساس لسياسات العلاج بالصدمة فى روسيا. وكما كانت الحال بالنسبة لنظرية المادية التاريخية التى اهتدى بها البلاشفة فى الممارسة السياسية، فإن نظريات الليبرالية الجديدة التى قام عليها العلاج بالصدمة كانت تتجاهل كلا من الاحتياجات الدائمة، وظروف روسيا وأعرافها الخاصة.

وقد صاغ جيدار سياساته تحت تأثير اقتصاديين، من أمثال چيفرى ساخس، يرون فى الرأسمالية الأمريكية نموذجا لاقتصادات السوق فى كل مكان: «إن الرأسمالية العالمية هى بالتأكيد أُفضل ترتيب مؤسسى شهده العالم فى أى وقت لتحقيق الرخاء العالمى»[٢٨]. ويعتقد ساخس أن مما يشجع على الرخاء العالمى أن تصبح مؤسسات السوق الحرة الأمريكية عالمية النطاق. وهو لا يرى سببا يجعل من روسيا استثناءً من هذا الافتراض[٢٩].

والحقيقة أنه لا الوضع الذى كان قائما فى روسيا فى أوائل التسعينيات، ولا تاريخ روسيا الطويل، كان يسمح بإعادة تنظيم الاقتصاد وفقا لأىٍّ من تلك النماذج الغربية. فالعمى الاستثنائى بالتاريخ كان هو وحده الذى يسمح للمستشارين الغربيين، من أمثال ساخس، بتصور أن مسألة هوية روسيا، وهل هى أوروبية أم آسيوية، وهى المسألة التى لم

---

(٢٧) ب. راسل، المرجع السابق، الصفحة ٨٥.

(٢٨) چيفرى ساخس «Nature, nurture and growth»، فى جريدة ذى إيكونومست، ١٤ من يونيه عام ١٩٩٧، الصفحة ٢٤.

(٢٩) من أجل الاطلاع على دفاع عن آراء ساخس، انظر، چيفرى ساخس Understanding Shock Therapy، المرجع السابق.

تجد حلاً منذ أيام بطرس الأكبر، يمكن تسويتها فى غضون بضع سنوات من إصلاح السوق.

وكان جوهر برنامج جيدار هو تحرير الأسعار. وفى ٢ من يناير عام ١٩٩٢ ألغيت ضوابط الأسعار المفروضة على ٩٠ فى المائة من السلع المتداولة فى التجارة. وفى اليوم التالى اختفت الطوابير من أمام المتاجر ـ وارتفعت الأسعار بنسبة ٢٥٠ فى المائة. ولم ترتفع الأجور إلا بما يقرب من ٥٠ فى المائة، وبذلك أصبحت المؤسسات لبعض الوقت أكبر ربحية. وعندما تم تحرير الأسعار كان جانب كبير من الاقتصاد تحت سيطرة الاحتكارات بحيث حقق المحظوظون المتحكمون فيها كسبا غير مرتقب، على حين ازدادت أوضاع غالبية الناس سوءاً.

وقال سكيداسكى عما قام به جيدار من تحرير الأسعار إنه **«فى تلك السنة الأولى عانى الروس معاناة رهيبة، وانخفض مستوى معيشتهم بما يقرب من ٥٠ فى المائة، ولم يعد باستطاعتهم مواصلة الحياة إلا بالتعلق بقطع الأرض الصغيرة الخاصة بهم وإنتاج غذائهم بأيديهم»** [(٣٠)].

وكان العنصر الثانى فى برنامج جيدار للعلاج بالصدمة، وهو الخصخصة، ينطوى على كثير من أوجه عدم الإنصاف بحيث كان بداية مشئومة لتجدد الرأسمالية الروسية فى فترة ما بعد الشيوعية. وقد بدأت الخصخصة فى يوليه عام ١٩٩٢ على أيدى أناتولى تشوبايس، وهو من رجال الاقتصاد فى لينينجراد، وأصبح فى نوفمبر ١٩٩١ رئيسا للجنة الاتحاد السوفييتى لممتلكات الدولة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٤ كانت حكومة جيدار قد أتمت خصخصة ثلاثة أرباع المؤسسات الصناعية الروسية المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم، وأصبح نصف الناتج المحلى الإجمالى يتم توليده فى القطاع الخاص [(٣١)].

ويؤكد التاريخ التالى للخصخصة فى روسيا ما حذر منه شير فى منتصف عام ١٩٩٢، عندما قال: **«مكمن الخطر هو أن دول الغرب... ستشجع أشكالا زائفة من الخصخصة يمكن أن تعود بالفائدة على قليلين، وأن تلحق الضرر بالكثيرين. ويمكن أن تكون النتيجة، وليس لأول مرة فى التاريخ الروسى، رفضًا للقيم الغربية والتأثير الغربى»** [(٣٢)].

---

(٣٠) سكيدلسكى، المرجع السابق، الصفحة ١٥٢.

(٣١) فيما يتعلق ببرنامج الخصخصة فى روسيا، انظر، ج. د. بلازى، م. كروموفا، د. ريوز، **Kremlin Capitalism, Privatizing the Russian Eccnomy**، لندن وإيثاكا: إدارة النشر بجامعة كورنيل، ١٩٩٧.

(٣٢) جيمس شير، **«Russia's defence industry - conversion or rescue»**، فى مجلة **Jane's Intelligence Review**، عدد يوليه ١٩٩٢، الصفحة ٢٩٩.

ومثلما حدث عندما تم تحرير الأسعار، لم تكن المكاسب المتحققة من الخصخصة موزعة توزيعا متساويا. فقد سمح للعمال والمديرين بأن يشتروا مجموعات كبيرة من الأسهم بشروط خاصة، ترتب عليها أن كان المطلعون على بواطن الأمور داخل المؤسسات (المديرون والعمال) هم أصحاب المصلحة في ٧٠ فى المائة من جميع المؤسسات. وكانت القسائم التى تصدر لأفراد الجمهور لتتيح لهم حق شراء سهم يقوم بشرائها أولئك المطلعون على ما وراء الكواليس. وقد تمكن المديرون فى حالات كثيرة من الإثراء من ممتلكات الدولة السوفييتية السابقة.

وكما حدث فى معظم البلدان الأخرى فى فترة ما بعد الشيوعية، فان من استفادوا من الخصخصة فى روسيا، من أعضاء الحزب المحظوظين، كانوا يزيدون بحوالى مليون ونصف مليون شخص على جميع من استفادوا منها على نطاق روسيا. والأرجح أن انتقال الأصول من المؤسسات التى كانت مملوكة للدولة إلى أقلية ثرية سوف يستمر لبعض الوقت، إذ إن العمال يبيعون أسهمهم ليحصلوا على النقد السائل الذى يحتاجون إليه لمواجهة ضرورات الحياة.

وبرغم ذلك ففى أواخر عام ١٩٩٤ كان أكثر من ٤٠ فى المائة من أسهم الشركات المتوسطة الروسية التى تمت خصخصتها مازال مملوكا للعمال، وأكثر من ١٠ فى المائة مازال مملوكا للدولة. ويبدو أن هذا النمط التعددى للملكية سوف يستمر. ذلك أن الرأسمالية الروسية لن تتطور نحو النموذج الأنجلوسكسونى لملكية حاملى الأسهم، بل سينشأ نظام تعددى يضم مؤسسات كثيرة يديرها مالكوها كما هى الحال فى ألمانيا.

وكان العنصر الثالث فى سياسات جيدار للعلاج بالصدمة هو تثبيت مالية الدولة. وتمشيا مع السياسة التى يروج لها دائما صندوق النقد الدولى، كان جيدار يسعى إلى وضع ميزانية متوازنة لا يتم فيها طبع النقود لمجرد تمويل أنشطة حكومية. وتبعا لذلك اختزلت المشتريات العسكرية بما يقرب من الثلثين، وخُفِّضت الإعانات التى كانت تقدم لدعم الصناعة تخفيضا شديدا. وحدث نقص حاد فى النقود. ونتيجة لذلك انخفض التضخم مع بداية عام ١٩٩٦ إلى ما يقرب من ٤٠ فى المائة. وبذلك حققت هذه السياسة نجاحا فى الجانب الضيق المتعلق بمكافحة التضخم.

ولم يحدث أن كان لدى روسيا فى أى وقت «سياسة للتثبيت» من النوع الذى خفَّض التضخم بشدة فى پولندا ـ والذى يقوم على ارتفاع مفاجئ قصير الأجل فى الأسعار يعقبه

استقرار نسبى فيها، مما أدى ببعض دعاة العلاج بالصدمة إلى القول بأن هذا العلاج لم يطبق تطبيقا حقيقيا فى روسيا(٣٢) . ولكن حجتهم هى فى أفضل الأحوال حجة غير قاطعة، لأن نفس الظروف السياسية التى أدت إلى جعل التدرج أمرا غير وارد، هى أيضا التى استبعدت إحداث صدمة نقدية قصيرة الأجل. وتغيرات العملة فى روسيا ترتبط لدى الشعب بنظام ستالين، وأى برنامج للإصلاح الاقتصادى بدأ بتغيير العملة لم يكن فقط مفتقرا إلى الشعبية، بل مفتقرا أيضا إلى الشرعية بدرجة خطيرة ومنذرة بالخطر.

والنتائج السياسية للعلاج بالصدمة لم تكن على هوى مؤيديه. ففى الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى ديسمبر عام ١٩٩٣ لم يحرز «حزب الخيار الروسى» الذى يتزعمه جيدار إلا على ١٣ فى المائة فقط من أصوات الناخبين، على حين أن حزب فلاديمير جرينوفسكى المعادى للسامية والمعادى للأجانب، والذى يحمل اسما لا صلة له به، وهو « الحزب الديمقراطى الليبرالى » ، أحرز ٢٤ فى المائة. وهكذا فإن العلاج بالصدمة الذى كان يجسد الإستراتيجية الوحيدة المتاحة، لم يعد ممكنا استمراره من الناحية السياسية، ذلك أن تكاليفه الاجتماعية أصبحت أفدح من أن تحتمل.

التكاليف الاجتماعية للعلاج بالصدمة فى روسيا

لا يمكن الادعاء بأن الفقر والجريمة كانا غير معروفين فى الاتحاد السوفييتى. ومع ذلك فإن العلاج بالصدمة جلب معه المزيد من إفقار غالبية الروس، وجعل الجريمة مرتبطة بالاقتصاد ارتباطا غير مسبوق.

فقد ترتب على انهيار النشاط الاقتصادى، وتفكك الخدمات التى تقدمها الدولة، انخفاض المستويات المعيشية لغالبية السكان، ودفع جزء منهم إلى العوز المطلق، والقضاء التام على قرابة نصف الطبقتين الوسطى والمهنية، وانخفاض معدل المواليد والأجل المتوقع (متوسط الأعمار) انخفاضا أشد مما حدث فى أى بلد حديث آخر فى وقت السلم. وفى الوقت نفسه أصبح الروس جميعا، نتيجة لتراخى قبضة الدولة، عرضة للاستغلال من جانب الجريمة المنظمة.

---

(٣٣) من أجل الإلمام بصيغة معتدلة للحجة القائلة بأن العلاج بالصدمة لم يكن يطبق بصورة متسقة فى روسيا، انظر، رتشارد لايارد وجون باركر، **The Coming Russian Boom**، نيويورك: ذى فرى پرس، ١٩٩٦، الصفحة ٦٥ وما بعدها.

يقول پيتر تروسكوت ، فى المسح الذى أجراه لآثار إصلاح السوق : « كان للإصلاحات الاقتصادية فى الاتحاد الروسى أثر مدمر على غالبية الشعب »[٣٤] . ففى الفترة مابين ديسمبر عام ١٩٩١ وديسمبر عام ١٩٩٦ زادت أسعار السلع الاستهلاكية ١٧٠٠ مرة ، ونتيجة لذلك لم يعد لدى ٨٠ فى المائة من الأهالى الروس مدخرات من أى نوع .[٣٥] ويمثل أصحاب الدخل المنخفض حوالى ثلث السكان (ما بين ٤٤و ٥٠ مليون شخص) ، ولكنهم مهددون بالسقوط إلى فئة المعوزين - أى الفئة التى تشغل نسبة ما بين ١٥ و ٢٠ فى المائة من السكان (من ٢٢ إلى ٢٣ مليون شخص) ، والتى لا يستطيع أفرادها شراء أدوية أو ملابس جديدة . وهناك مابين ٥ و ١٠ فى المائة من السكان (مابين ٧ ملايين و ١٥ مليون شخص) يعانون الحرمان الشديد وسوء التغذية .

وعلى وجه الإجمال ، فقد سقط حوالى ٤٥ مليون شخص فى براثن الفقر منذ بداية التحول إلى اقتصاد السوق فى عام ١٩٩١ .[٣٦] وفى الوقت نفسه ، فإن «الروس الجدد ، الذين استفادوا من إصلاحات السوق - ما بين ٣ و ٥ فى المائة من السكان ، أى حوالى من ٤ , ٤ إلى ٢ , ٧ مليون روسى - كان لديهم فى عام ١٩٩٥ دخل شهرى يبلغ فى المتوسط ما بين ٥٠٠ دولار و ١٠٠ ألف دولار !؟[٣٧]

وقد ذكر ڤيكتور إليوشن ، الذى كان بوريس يلتسين قد عينه بعد الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٩٦ نائبا أول لرئيس الوزراء ، أن ربع المواطنين الروس يعيشون تحت المستوى الرسمى للكفاف ، وهو ٧٠ دولارا فى الشهر ، على حين انخفض الدخل الحقيقى للسكان بنسبة ٤٠ فى المائة ، وازداد عدم التكافؤ الاقتصادى بصورة مثيرة . إذ يذكر لايارد وپاركر أن « الأثرياء الجدد أصبحوا فى وضع أفضل من ذلك الذى وجدت فيه أي فئات أخرى من قبل . . . . . ومع ذلك فإن الفوارق مازالت أقل من مثيلاتها فى الولايات المتحدة ، وإن تكن قريبة من تلك السائدة فى بريطانيا »[٣٨] . كما أن الأشخاص الذين

---

(٣٤) پيتر تروسكوت ، **Russia First Breaking with the West** ، لندن : ا . ب . توريس ، ١٩٩٧ ، الصفحة ١٢٨ .

(٣٥) مارتن وولف ، " **Russia's missed chance** " ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، ١٨ من مارس عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٨ .

(٣٦) **Russian Economic Trends** ، لندن ، دار وور للنشر ، منتلى إيديت ، ١٢من يونيه عام ١٩٩٦ ، الصفحتان ٥ و ١٦ ، وردت فى تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحتان ١٣٠ و ١٤٥ .

(٣٧) تروسكوت . المرجع نفسه ، الصفحة ١٣٠ .

(٣٨) لايارد وپاركر ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠١ .

يعيشون فى مستويات قريبة من الفقر المدقع فى روسيا مابعد الشيوعية أكثر عددا بكثير من نظرائهم فى بريطانيا أو الولايات المتحدة .

كذلك ارتفعت البطالة إلى مستويات يتعذر تقديرها بدقة . وقد أفاد تقرير لمنظمة العمل الدولية أن البطالة فى روسيا بلغت ٩,٥ فى المائة فى يوليه عام ١٩٩٦ ، وإن كان التقرير يرجح أن تكون هذه النسبة أقل كثيرا من الحقيقة . هذا فضلا عن أن معونة البطالة هى على درجة من الضآلة تدفع من لا عمل له إلى عدم تسجيل اسمه كمتعطل . وتحتفظ مؤسسات كثيرة بأسماء العمال فى دفاترها تحاشيا لدفع الضرائب والتعويضات ، ولكنها لا تدفع لهم أجرا . كما كان هناك فى عام ١٩٩٤ مايقرب من خمسة ملايين شخص يعملون لبعض الوقت ، وكان مابين خمس وثلث من لديهم وظائف يرغمون على ترك وظائفهم .[٣٩]

ويؤخذ من تقرير منظمة العمل الدولية أن أكثر من ثلث السكان ينتمون إلى من يسميهم التقرير « متعطلين لايعلن عنهم »[*] ، ويصف الأرقام الروسية الرسمية عمن لاعمل لهم بأنها « حيل إدارية » تخفى المستوى الحقيقى « بأشد الطرق الممكنة قسوة»[٤٠] .

وقد جاء الارتفاع فى البطالة فى أعقاب انهيار تاريخى فى النشاط الاقتصادى، إذ انخفض الاقتصاد الروسى المسجل منذ عام ١٩٨٩ بمقدار النصف ـ أى انخفاض أكبر مما حدث فى أمريكا فى فترة « الكساد الكبير » . وفى منتصف عام ١٩٩٧ كان الناتج المحلى الإجمالى الروسى مازال يتقلص ، بحيث وصل الانكماش فى النشاط الاقتصادى منذ عام ١٩٩١ إلى مايقرب من ٤٠ فى المائة .[٤١]

وقد توقفت الدولة الروسية عن دفع مرتبات كثيرين من المستخدمين ومن يعولونهم . وذكر « مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية » فى واشنطن ، أن «الحكومة لم تكن تدفع مرتبات مستخدميها والقوات المسلحة والمعلمين والعلماء . . . وكانت المرتبات والأجور والتحويلات لما يتراوح بين ٦٥ و ٦٧ مليون مواطن فى صورة متأخرات فى نهاية عام

---

(٣٩) أ . بيرمان ، " Gloomy prospects for the Russian economy " يوروب ـ آسيا ستاديز ، المجلد ٤٨ ، العدد ٥ ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٧٤٥ .

(*) Suppressed unemployed .

(٤٠) Russian Unemployment and Enterprise Restructuring : Reviving Dead Souls ، چنيف ، منظمة العمل الدولية ، ١٩٩٧ .

(٤١) " Russian GDP continues to shrink " ، فى جريد ذى فاينانشيال تيمس ، الصفحة ٢ .

١٩٩٦ . أما عن المواطنين أصحاب المعاشات التقاعدية ، البالغ عددهم ستة وثلاثون مليونا ، فإن معاشاتهم لم تكن تدفع فى مواعيدها»[٤٢] .

وثمة صعوبة تواجه قياس المستويات الحقيقية لمن لا عمل لهم فى روسيا هى ارتفاع عدد من يموتون قبل الأوان . ففيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٥ زاد عدد الأشخاص فى سن العمل الذين ماتوا لأسباب ترتبط بتعاطى الكحول بأكثر من ثلاثة أمثال .[٤٣] كما زاد عدد حالات الانتحار بين الرجال الذين فى سن العمل بنسبة ٥٣ فى المائة فيما بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٣.[٤٤] وثمة سبب آخر للموت المبكر فى روسيا مابعد الشيوعية، هو الجريمة . ففى عام ١٩٩٤ تم الإبلاغ عن ٣٠ ألف حادثة قتل عمد ، أى ثلاثة أمثال المعدل بالنسبة للفرد فى الولايات المتحدة ، وعشرة أمثال المعدل البريطانى والأوروبى .[٤٥]

وتزيد احتمالات موت الروس بالتسمم العارض عشرين مرة على احتمالات موت الأمريكيين .[٤٦] ويكمن جزء من تفسير ذلك فى تركة العهد السوڤييتى - مستوى من التلوث لا نظير له فى أى مكان آخر من العالم ، فيما عدا الصين . يقول موّراى فيشباخ وألفريد فريندلى فى كتابهما المهم **اغتيال البيئة فى الاتحاد السوڤييتى**[*] « إن التلوث كان مسئولا جزئيا عن ارتفاع وفيات الأطفال فى الاتحاد السوڤييتى إلى المستويات الموجودة فى بلدان العالم الثالث وفى المدن الأمريكية : « فبعد أن كانت معدلات وفيات الأطفال فى عامهم الأول قد انخفضت من ٨٠,٧ فى الألف فى عام ١٩٥٠ إلى ٢٢,٩ فى عام ١٩٧١ ، ، شهد الاتحاد السوڤييتى - وحده بين الدول الصناعية - ارتفاعا فى وفيات الرضع مرة أخرى ، وفقا للحسابات الرسمية ، إلى ٢٥,٤ فى الألف فى عام ١٩٨٧ ، أى تقريبا نفس المعدل القائم فى ماليزيا ويوغسلافيا وشرق هارلم وواشنطن » . وخلص فيشباخ

---

(٤٢) وردت فى جريدة ذى إيكونومست ، عدد ١٢ يوليه ١٩٩٧ ، **Russian Survey** ، الصفحة ٥ .

(٤٣) : **" Grim jobs pricture emerges in Russia** " ، فى جريدة ذى فاينانشيال تيمس ، عدد ٦ من فبراير عام ١٩٩٧ ، الصفحة ٢ .

(٤٤) اليونيسيف ، **" Crisis in mortality, healthl and nutrition : Central and Eastern Europe in transition** فى مجلة **Economic and Transition Studies** ، عدد ٢ من أغسطس عام ١٩٩٤ ، ٥٣ .

(٤٥) تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحة ١٣٩ .

(٤٦) تقرير اللجنة الرئاسية الروسية بشأن المرأة والأسرة والديموجرافيا ، كما ورد فى جريدة إندبيندنت ، عدد ١٥ من مايو عام١٩٩٧ .

(*) **Ecocide in The USSR .**

وفريندلى « إلى أنه على الرغم من أن العلاقة بين إساءة استخدام البيئة والمرض ما زالت بالضرورة افتراضية وليست مؤكدة ، فإنه لايوجد شك بشأن حجم التلوث نفسه . ولا توجد فى الاتحاد السوفييتى سوى مناطق قليلة خالية من مخاطر التلوث ، ويحدث شكل ما من الظروف الإيكولوچية الحادة فى ١٦ فى المائة من مساحة البلد ، حيث يعيش خمس السكان » (٤٧) .

إن تلوث البيئة الذى دعمه فيشباخ وفريندلى بالوثائق كان هو تركة الموقف البولشفى إزاء الطبيعة . (٤٨) وفى هذا الجانب ، كما فى غالبية الجوانب الأخرى ، كان البلاشفة أتباعا أوفياء لماركس ، إذ كانوا يرون أن الطبيعة هى فى أحسن الأحوال مورد ينبغى استغلاله لمقاصد البشر ، وأنها فى أسوأ الأحوال خصم يتعين إخضاعه . وكان الموقف الغربى العدوانى من عالم الطبيعة هو الموقف الذى اهتدت به السياسات السوفييتية طوال حياة ذلك النظام . وكان ذلك أيضا أحد أسباب انهياره .

وكانت الاستجابة البطيئة من جانب القيادة السوفييتية لكارثة تشرنوبيل هى التى أشعلت فتيل أول تحركات شعبية تجتاح الاتحاد السوفييتى بكامله . وكان لهذه التحركات الشعبية دورها فى تعبئة تحالفات واسعة لمعارضة المشروعات الضخمة لبناء السدود فى سيبريا . وجنبا إلى جنب مع هذه التحركات القومية فى « **الخارج القريب** » (*) السوفييتى ، كانت هذه التحركات البيئية الواسعة النطاق - وليس سخط المثقفين - هى العوامل الداخلية الحقيقية التى حفزت على انهيار الاتحاد السوفييتى .

والتلوث فى روسيا حافل بالغموض من حيث حجمه وعواقبه البشرية . ففى مسقط رأس چنكيزخان - بالى ، فى منطقة شيتا بالشرق الأقصى الروسى - يعانى أكثر من ٩٥ فى المائة من الأطفال قصورا عقليا ، وتبلغ معدلات **المواليد الأموات** (**) خمسة أمثال المعدلات المتوسطة فى روسيا ، كما أن معدلات وفيات الأطفال أعلى بمقدار ٢,٥ مرة ،

---

(٤٧) مورّاى فيشباخ وألفريد فريندلى الصغير ، **Ecocide in the USSR : Health and Nature under Siege** ، لندن : أوروم پرس ، ١٩٩٢ ، الصفحتان ٤ و ٩ .

(٤٨) تناولت التدمير السوفييتى للبيئة الطبيعية ، وصلاته بالفلسفة الإنسانية الماركسية ، فى كتابى **Beyond the New Right : Markets, Government and the Common Environment** ، لندن ونيويورك : روتلدچ ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١٣٠ إلى ١٣٣ .

(*) ربما كان المقصود هنا هو الجمهوريات غير الروسية التى كان يتكون منها الاتحاد السوفييتى إلى جانب الجمهورية الروسية - المترجم .

(**) **Stillbirths** : أى الذين يولدون أمواتا - المترجم .

ومعدلات انتشار **متلازمة داون** (*) أعلى بمقدار أربع مرات . وكان من المألوف أن يولد أطفال ذوو ستة أصابع فى اليد وستة أصابع فى القدم ، **وشفاه أرنبية** (**) ، **وأفواه ذئب** (***) وظهور مشوّهة ، ورءوس ضخمة ، وفاقدون لطرف أو أكثر . وكان الرمل ذو النشاط الذرى (الإشعاعى) المستخرج من مناجم اليورانيوم ، التى وفرت المواد اللازمة لصنع أول قنبلة ذرية فى الاتحاد السوفييتى ، يستخدم فى بناء المنازل والمستشفيات والمدارس ودور الحضانة . وفى عام ١٩٩٧ تفاقمت تلك التركة نتيجة لتفكك الخدمات العامة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى . ومن أمثلة هذا التفكك أن العاملين بالمستشفى المحلى لم يقبضوا أجورهم لمدة عشرة أشهر ، وأن مدير المستشفى لم يكن باستطاعته تدبير تكلفة تدفئة مبانى المستشفى . (٤٩)

بل إن عدد السكان نفسه آخذ فى التناقص بسرعة فى روسيا ، ففى عام ١٩٨٥ كان المتوقع بالنسبة للذكور الذين فى سن الخمسين أن يموتوا فى وقت أسبق من الذكور الذين بلغوا السن نفسها فى عام ١٩٥٠ . (٥٠) وخلال عام واحد ، هو عام ١٩٩٣ ، انخفض العمر المتوقع (متوسط العمر) للذكور من ٦٢ سنة إلى ٥٩ سنة ، وهو نفس العمر المتوقع فى الهند ومصر . (٥١) وبحلول عام ١٩٩٥ كان العمر المتوقع فى روسيا أدنى من مثيله فى الصين . (٥٢)

(*) **Down's syndrome** : أو زملة داون ، والمقصود هنا « الطفل المنغولى » . وقد اكتشف هذه المتلازمة أو الزملة العالم لانجدون داون فى عام ١٨٨٦ ، وأطلق عليها اسم « المنغولية » بسبب تشابه السمات البدنية للمريض مع السمات المنغولية ، وهو مرض نادر يحدث مرة مع كل ألف ولادة ، ومع النساء اللاتى يتزوجن بعد الثلاثين . ومن أعراضه العيون المائلة والبله والطبيعة العاطفية . وقد يصل الفرد المصاب به إلى مستوى نضج خمس سنوات ، ويشعر بالسرور بمحاكاة سلوك من حوله ـ المترجم

(**) **Hare - lips** : ويوصف الطفل فى هذه الحالة بالأشرم أو أشرم الشفة العليا ـ المترجم .

(***) **Wolves' mouths** : ربما كان هذا المرض من أهم الحالات التى وصفها فرويد (١٩١٨) . والمريض هنا يعانى عددا من الأمراض النفسية ، من أهمها الهستيريا وفوبيا الذئاب التى تمتد لتشمل الخوف المرضى من الحيوانات ، ولذلك يطلق على المريض اسم الإنسان الذئب ـ المترجم . [هذه الحاشية ، والحاشيتان اللتان قبلها ، مأخوذة من موسوعة علم النفس والتحليل النفسى ، للدكتور عبد المنعم الحفنى] .

(٤٩) « **Russia's hidden Chernobyl** » ، فى جريدة جارديان ، عدد ١٥ من يوليه عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٠ .

(٥٠) فيشباخ وفريندلى ، المرجع السابق ، الصفحة ٤ .

(٥١) لايارد وباركر ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٠ .

(٥٢) المرجع نفسه ، الصفحة ١١٥ .

ومنذ عام ١٩٨٥ انخفض معدل المواليد بما يقرب من النصف . وفى الوقت الحالى يتناقص عدد سكان روسيا بحوالى مليون نسمة فى كل سنة ، وذلك مع تجاوز معدل الوفيات معدل المواليد بمقدار ٦ , ١ مرة .(٥٣) ومن المرجح أن ينخفض عدد السكان بمقدار الخمس فى غضون الأعوام الثلاثين المقبلة ، أى من ١٤٧ مليونا إلى ١٢٣ مليونا ـ وذلك انهيار ديموجرافى ليس له نظير .

ومنذ قرن مضى كان العمر المتوقع للروسى الذكر البالغ ، أعلى من نظيره اليوم بمقدار ستة عشر عاما . وبالرغم من وقوع حربين عالميتين ، وحرب أهلية ، ومجاعة ، وملايين الوفيات فى عمليات التطهير وفى الجولاج ، فإن فرصة الذكر الذى فى سن السادسة عشرة للوصول إلى سن الستين كانت من قبل أعلى بنسبة ٢ فى المائة مما هى عليه اليوم .(٥٤)

وقد استمر العمر المتوقع للروس فى الانخفاض طوال فترة إصلاح السوق . وعلقت جريدة ذى إيكونومست على ذلك بقولها « بعد انقضاء خمس سنوات على الاصلاح الاقتصادى ، انخفض العمر المتوقع ، منذ عام ١٩٩٢ ، من ٧٤ سنة إلى ٧٢ سنة للنساء . ومن ٦٢ سنة إلى ٥٨ سنة للرجال ، وذلك يضع روسيا على قدم المساواة مع كينيا» (٥٥) .

وكانت الخدمات العامة إحدى الكوارث الرئيسية للإصلاح الاقتصادى الروسى ، إذ كان تمويل الرعاية الصحية يبلغ ٤ , ٣ فى المائة من النفقات الحكومية فى الفترة السوفييتية ، وهو يبلغ الآن ٨ , ١ فى المائة . ومن يعجز عن دفع التكاليف لا يحصل على العلاج . ويلاحظ تروسكوت أنه « فى الوقت الذى كان متوسط الأجر الشهرى هو ٧٤٠ ألف روبل (١٥٣ دولارا) كان السعر المعلن لإجراء **عملية تحويل القلب** (*) فى مستشفى حكومى فى السنة نفسها يتراوح مابين ٢٨ و ٣٥ مليون روبل ، أى مايبعد كثيرا عن متناول الروسى المتوسط »(٥٦) .

---

(٥٣) « Russian dealth rate alarms doctors » جريدة ذى تيمس ، عدد ٣ من يونيه عام ١٩٩٧ . انظر أيضا ، م . إيلمان ، " The increase in dealth and disease under katastroika " ، مجلة كمبردج چورنال أوف إيكونوميكس ، ١٩٩٤ ، الصفحات ٣٢٩ إلى ٥٥ : ج . ك شاپيرو ، " The Russian mortality crisis and its causes" ، فى العمل الجماعى الذى أعده أندرز أسلوند ، Russian Economic Reform at Risk ، لندن ، پنترز ، ١٩٩٥ .

(٥٤) تقرير أعدته «اللجنة الرئاسية الروسية بشأن المرأة والأسرة والديموجرافيا » بتكليف من الجهاز المرجعى الذى مقره الولايات المتحدة ، نشر فى جريدة إنديپندنت ، عدد ١٥ من مايو عام ١٩٩٧ .

(٥٥) جريدة ذى إيكونومست ، عدد ١٢ من يوليه عام١٩٩٧ ، Russia Survey ، الصفحة ٥ .

(*) Heart Bypass .

(٥٦) تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحة ١٣١ .

وترتب على ذلك ، إلى حد ما ، زيادة كبيرة فى الإصابة بالدرن الرئوى والالتهاب الكبدى والزهرى . كذلك ينتشر **الإيدز** (*) (متلازمة نقص المناعة المكتسب) بسرعة كبيرة نتيجة لازدياد أعداد من يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن فى الوريد ، وإن كان من المتعذر قياس حدوث ذلك فى الوقت الحالى بسبب فشل الخدمات العامة . وزاد عدد حالات الدفتريا المسجلة من ٨٠٠ حالة فى عام ١٩٩١ ، إلى ٤٠ ألف حالة فى عام ١٩٩٤ . (٥٧)

ويبدو أن الموجز الذى قدمه ستيفن كوهين للتكاليف البشرية لإصلاح السوق فى روسيا كان يتميز بالإنصاف : « **بالنسبة للغالبية الكبيرة من الأسر ، لم تكن روسيا فى مرحلة انتقال ، بل فى حالة انهيار متصل فى كل ما هو ضرورى لوجود كريم ـ من الأجور الحقيقية ، والمساعدات الاجتماعية ، والرعاية الصحية ، إلى معدلات المواليد وتوقع الحياة ؛ من الإنتاج الصناعى والزراعى إلى التعليم العالى والعلوم والثقافة التقليدية؛ من الأمن فى الشوارع إلى ملاحقة الجريمة المنظمة والبيروقراطيين اللصوص ؛ ومن القوات المسلحة التى مازالت هائلة الحجم إلى صيانة المعدات والمواد النووية** » (٥٨) .

وكانت الآمال التى علقها على العلاج بالصدمة أنصاره الغربيون ومؤيدوه الروس مجرد أوهام . ذلك أن نظام الحرية الطبيعية الذى دعا إليه آدم سميث يفترض مسبقا وجود دولة فعالة ، بما فى ذلك سيادة القانون . فمن غير هذه الخلفية لايمكن الاعتماد على أن مبادلات السوق ستكون لها منافع ، بل إنها تصبح بدلا من ذلك مجرد نظام آخر للاستغلال .

وفى روسيا كان العلاج بالصدمة على يد جيدار تطبيقا من جانب حكومة تحولت دولتها إلى أنقاض . فسيادة القانون لم يكن لها وجود ، وهى لم تكن موجودة فى روسيا منذ عام ١٩١٧ . وكان لدى جانب كبير من السكان الروس احتراس من مبادلات السوق، ومخاوف من أن تؤدى هذه المبادلات إلى الاستغلال . وكانت هذه الأحكام المسبقة بين الأهالى تعبيرا عن توجسات روسية قديمة من التجارة عززتها تجربة الأسواق

(*) **AIDS** .

(٥٧) پ . مورڤانت "**Alarm over falling life expectancy**" ، فى جريدة **Transition** ، پراج ، ٢٥ من أكتوبر عام ١٩٩٥ ، الصفحتان ٤٤ و ٤٥ . اقتبسها تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحتان ١٣٢ و ١٤٥ .

(٥٨) ستيفن ف . كوهن "**In Fact, Russians are deep in terrible tragedy**" ، فى جريدة إنترناشونال **هيرالد تريبيون** ، عدد ١٣ من ديسمبر عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٨ .

السوداء السوفييتية ، وعززتها بدرجة أكبر الرأسمالية الفوضوية التى ولدت من العلاج بالصدمة بعد سقوط الدولة السوفييتية التى أصابها الدمار .

الرأسمالية الفوضوية فى روسيا مابعد الشيوعية

فى أقل من عشرة أعوام انتقلت روسيا من نظام شمولى يضطلع بمهامه إلى وضع أقرب إلى الفوضى . ولم يكن سقوط الدولة السوفييتية ، كما يبدو أن مراقبين كثيرين قد اعتقدوا ، انتصاراً لسياسة الخصخصة الغربية ، بل كان حدثا عالميا ـ تاريخيا سيقتضى التخلص من عواقبه أجيالا عديدة ، وربما مئات الأعوام.

إن نوع الرأسمالية الذى يبزغ اليوم فى روسيا متأثر إلى حد بعيد بسلفه السوفييتى . فالأسواق الخارجة على القانون التى ترعرعت فى مختليات الدولة السوفييتية ودهاليزها تزدهر الآن بين أنقاضها .

والرأسمالية الفوضوية هى نظام اقتصادى يتميز بوجود دولة منهكة فاسدة ، وفى بعض المناطق والبيئات ليس لها وجود من الناحية الفعلية ؛ وبضعف سيادة القانون أو غيابها ، بما فى ذلك عدم وجود قانون للملكية ؛ وانتشار الجريمة المنظمة فى مجمل مناحى الحياة الاقتصادية . وبالرغم من أن هذه السمات موجودة بدرجة أو بأخرى فى كل البلدان التى كانت شيوعية فيما سبق ، فإنه يندر أن يوجد هذا النوع من الرأسماية الفوضوية الذى قطع هذا الشوط الطويل من التطور فى روسيا. وكما كانت الحال فى روسيا ، فان هذا النوع إنما يزدهر حيث كانت الجريمة قد تفشت فى الدولة نفسها ، وحيث كانت المؤسسات المدنية التى لها استقلال ذاتى قد دمرت فى العهد السوفييتى .

وهذا النظام الاقتصادى ليس مرحلة انتقالية فى تطور مرماه اقتصاد سوق ذى طراز غربى . ولكن ذلك لا يعنى أنه لايتطور . فالأرجح أن الرأسمالية الفوضوية فى روسيا مابعد الشيوعية تتطور ـ ربما على امتداد أكثر من جيل واحد ـ إلى شىء شبيه بالرأسمالية الروسية الناجحة التى قادتها الدولة ، والتى أحدثت التنمية الاقتصادية السريعة فى روسيا فى العقود الأخيرة للنظام القيصرى .

ومثلما كانت الحال فى اليابان ، كانت رأسمالية أواخر القرن التاسع عشر فى روسيا تقودها دولة ساعية إلى التنمية . وخلال نصف القرن الذى سبق الحرب العالمية الأولى كانت روسيا تحقق تنمية سريعة بمعدلات قريبة من تلك التى أنجزتها بروسيا واليابان وبنطاق التحديث الذى حققتاه .

وعلى خلاف الرأى السائد فإن روسيا أبعد عن أن تكون دولة راكدة تسيطر عليها استبدادية آسيوية منذ قديم الزمان . فهى قد ألغت القنانة فى عام ١٨٦١ ، أى قبل عام من قيام إبراهام لنكولن بالغاء الرق فى الولايات المتحدة . وبمعايير القرن العشرين لم تكن روسيا القيصرية فى مراحلها الأخيرة دولة قمعية بشكل خاص . ففى عام ١٨٩٥ لم يكن يعمل فى « **الأوخرانا** » ، الشرطة السرية القيصرية ، غير ١٦١ موظفا يعملون كل الوقت يعاونهم فريق من رجال الشرطة يقل عدد أفراده عن عشرة آلاف ، على حين كان عدد العاملين فى « **التشيكا** » ، الشرطة السرية البولشفية ، فى عام ١٩٢١ ، أكثر من ربع مليون فرد ، وذلك دون احتساب الجيش الأحمر ، وجهاز المخابرات (NKVD) ، ورجال الميلشيا (*) (٥٩) .

ويقول لايارد وپاركر إن روسيا دخلت فى أواخر القرن الماضى « مرحلة نمو اقتصادى سريع يمكن مقارنته بالنمو الاقتصادى فى بريطانيا فى أوائل القرن التاسع عشر ، أو فى أمريكا فى سبعينات القرن الماضى ، أو فى الصين اليوم . وفى الفترة بين عامى ١٨٨٠ و١٩١٧ قامت روسيا ببناء أميال من السكة الحديدية أكثر من أى بلد آخر فى العالم فى ذلك الحين ؛ وكان إنتاجها الصناعى ينمو بمعدل ٥,٧ فى المائة سنويا خلال الفترة كلها ، بحيث زادت سرعة النمو فى الأعوام التى سبقت الحرب العالمية الأولى إلى ٨ فى المائة»(٦٠) . أى أن الفترة الأخيرة من القيصرية لم تكن فترة ركود ، وإنما فترة تحديث يتقدم بسرعة .

وبرغم ذلك فإنه لم يكن عهدا ذهبيا . فالمرحلة الأخيرة من القيصرية كان تعيبها سياسات الترويس (فرض الطابع الروسى) ، والعداء للسامية ، وبيروقراطية عقيمة

(*) **الأوخرانا** : شرطة دفاعية تأسست فى روسيا فى عام ١٨٨١ لمكافحة الإرهاب . وكانت مسئولة عن اغتيال الدوق سرچيوس ، وبلغت أنشطتها ذروتها فى الفترة ١٩٠٦ - ١٩١٧ ؛ وبداية من عام ١٩١٧ ، بعد استيلاء البلاشفة على السلطة ، أسس لينين التشيكا التى واصلت القيام بدور «الأوخرانا» حتى عام ١٩٢٥ ، عندما استبدل بها جهاز O.G.P. U ثم فيما بعد جهاز NKVD - المترجم .

(٥٩) تناولت المرحلة الأخيرة من القيصرية بتفصيل أكبر إلى حد ما فى فصل بعنوان **Totalitarianism reform and civil society** " : فى كتابى **Post liberalism** ؛ المرجع السابق ، الصفحات ١٦٤ إلى ١٦٨ . وحول مستويات القمع الأدنى كثيرا فى روسيا القيصرية منها فى الاتحاد السوفييتى، انظر ، چون د . ضياك ، **Chekisty : a History of the KGB** ، لكسنجتون ، مساشوستس ، لكسنجتون بوكس ، د. س هيث ، ١٩٨٨ .

(٦٠) لايارد وپاركر ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٨ .

باهظة الأعباء . وكانت الدولة مثقلة ليس فقط بتركة القنانة ، وإنما أيضا ، وحتى بعمق أكثر ، بعدم وجود مايشبه النبالة المستقلة التى صاحبت النظام الإقطاعي فى أوروبا . فقد افتقرت روسيا إلى طبقة من هذا القبيل منذ الحكم المركزى **لإيڤان الرابع « الرهيب »** (*) وبطرس الأكبر . وعلى خلاف اليابان ، فإن تراث روسيا الحديث لم يكن تراثا إقطاعيا ، بقدر ماكان استبداديا . وعلى خلاف الصين كان على التحديث فى روسيا دائما أن يواجه تركة القنانة .

ومع ذلك فعند مقارنة القيصرية فى مرحلتها المتأخرة بالدول النامية الأخرى ، وبما أتى بعد ذلك ، فقد كانت قصة نجاح . وليس هناك يقين بشأن ماكان يمكن أن تحققه من استقرار فى التنمية لو لم تنشب الحرب العالمية الأولى . ولكن لاشك فى أن التاريخ التقليدى للقيصرية فى هذه المرحلة يستخف بحجم ما أنجزته من تحديث .

والنموذج المرجح للتنمية الاقتصادية فى روسيا فى القرن الحادى والعشرين هو الرأسمالية التى تقودها الدولة ، والمعتمدة على منشآت كبرى غالبا مايكون طابعها **احتكار القلة** (**) ـ الرأسمالية التى تعمل فى توافق مع الرأسمالية الحدودية الجامحة فى سيبريا وغيرها من المناطق ، والتى نشأت فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر .

ولن تحدث تلك التنمية بصورة مطردة ، بل ستفرض عليها صراعات كثيرة بين المدينة والريف ، وفيما بين المناطق ، والمصالح الاقتصادية المتنازعة ، وستجرى على خلفية دولة روسية ستظل من نواح عديدة أضعف من سابقتها فى روسيا القيصرية .

والرأسمالية الروسية التى تولد اليوم قد شوهتها حتما ظروف نشأتها . فاصلاحات السوق جرت فى ظل خلفية لم يلحق فيها الانهيار بالاقتصاد وحده ، بل لحق بالدولة السوفييتية أيضا . ومع ذلك فإن الميراث السوفييتى كان له تأثير عميق فى تشكيل المراحل المبكرة للتنمية الاقتصادية فى مرحلة مابعد العهد السوفييتى . وعندما ننظر إلى الرأسمالية الروسية التى ولدت فى الدهاليز المظلمة من الدولة السوفييتية ، نرى أنها ما كان يمكن أن تولد بعيدة عن ارتباطاتها المتعددة بالجريمة .

(*) إيڤان الرابع : (١٥٣٠ ـ ١٥٨٤) ، توّج قيصرا فى عام ١٥٤٧ . وسع رقعة روسيا فى اتجاه الشرق حتى شملت سيبيريا . سحق سلطة النبلاء فى الداخل ، ودعم سلطة القياصرة المطلقة ، وأنشأ جيشا خاصا لقمع الفتن . أصيب فى أخريات أيامه بخلل فى توازنه العقلى ، فكانت تنتابه نوبات من الغضب المروع قتل فى نوبة منها إبنه الأكبر ـ المترجم

(**) Oligopolistic firms .

إن التكافل بين الدولة والجريمة المنظمة له تاريخ طويل فى روسيا ، وكان قائما دائما فى قلب المؤسسات السوفيتية . فالدولة السوفيتية لم يكن يحكمها قانون : ولم يكن لديها شيء شبيه بنظام قضائى مستقل ، وكانت المدونة القانونية تسمح للدولة عمليا بسلطة تقديرية غير محدودة . وكان من المتعذر على المواطن العادى أن يلتزم بحدود القانون - لأن القانون نفسه كان يمكن أن يعنى أى شيء تقرره السلطات . وكانت الحياة الاقتصادية تجرى فى مناخ يسوده تجاهل مستمر للقواعد التنظيمية .

والفساد فى الاتحاد السوفيتى لم يكن مشكلة ، وإنما كان حلاً فى نظام لايستطيع أن يعمل بدونه .(٦١) وكان من الحتم فى نظر الأشخاص العاديين أن يكون لأى نوع من المنشآت ارتباطات بالجريمة ، وهى ارتباطات كثيرا ما كانت حقيقية . وكما ذكر ألين بيزانكون فى عام ١٩٧٦ :

كان هناك إلى جانب **اللااقتصاد**(*) السوفيتى اقتصاد **عينى**(**) ينطبق عليه التعريف المعتاد للاقتصاد: إدارة رشيدة للندرة، معبرًا عنها من خلال المحاسبة . ولكن هذا الاقتصاد غير رسمى ؛ وهو موجود خارج القانون ، ولايستطيع أن يستخدم أدوات القياس العامة . ولذا فهو سرى وغير مشروع وبدائى ، يشبه فى بعض الأحيان التجارة العربية الهائلة فى أيام ألف ليلة وليلة ، ويشبه فى أحيان أخرى تجارة **الكومبرادور**(***) الصينيين ، وفى أحيان ثالثة الصفقات التى تعقدها المافيا الأمريكية ، وأنشطة **الكوزا نوسترا**(****) فى نيويورك وشيكاغو . وهو فى حد ذاته يولد جزءًا كبيرا من الثروة القومية ، ويسمح للنظام الرسمى بأن يعمل .(٦٢)

و كانت الدولة السوفيتية نفسها تعمل كمنظمة للمافيا . وفى عهد بريجنيف تعززت

---

(٦١) من أجل الاطلاع على مناقشة توضيحية للاقتصاد السوفيتى حددت عدم قابليته للإصلاح ، انظر ، بيتر روتلند ، **The Myth of the Plan : Lessons of Soviet Planning Experience** ، لندن : هتشنصون ، ١٩٨٥ .

(*) **Non - economy** .

(**) **Real economy** .

(***) العملاء والوسطاء المحليون الذين كانوا يعملون لحساب الشركات الأجنبية التى تعمل فى الصين - المترجم .

(****) **Cosa Nostra** : تعبير إيطالى معناه « قضيتنا » - المترجم .

(٦٢) ألين بيزانكون , **The Soviet Syndrome** ، نيويورك ولندن : هاركورت بريس جوفانوفيتش ، ١٩٧٨ ، الصفحتان ٣٠ و ٣١ .

العلاقات بين منظمات المافيا وكبار المسئولين فى الحزب ، وهى علاقات كانت قائمة منذ عشرات السنين . وكان الطابع الإجرامى للاقتصاد والحكومة فى روسيا قد سبق الانهيار السوڤييتى بوقت طويل : ثم ازداد قوة نتيجة للاصلاحات الاقتصادية التى قام بهاجورباتشوف ، والتى أدت إلى حدوث نقص فى السلع ترتبت عليه زيادة الدور الذى تقوم به المنظمات الإجرامية فى الاقتصاد غير الرسمى . ومن يتصورون أن الجريمة لم تكن موجودة فى العهد السوڤييتى إنما يكشفون عن إخفاقهم فى فهم الدولة السوڤييتية أو الاقتصاد الذى خلقته . (٦٣)

وكان سقوط الاتحاد السوڤييتى فى حد ذاته فرصة سانحة للجريمة على نطاق واسع : **« لقد أصبح الاتحاد السوڤييتى فى شهوره الثمانية عشر الأخيرة فردوسا للفجرة وعديمى الضمير . إذ أصبح كل إنتاجه وموارده ومستودعات ثروته نهبا مباحا يتنقل من يد لأخرى. وحدثت إعادة توزيع أخرى هائلة للأسلاب . وكان ذلك بمثابة انتزاع للأصول من أمة بكاملها »** (٦٤) .

وفى ظل النظام السوڤييتى ، اندمجت روح المبادرة والنزعة الإجرامية . وعندما تحلل النظام أصبح باستطاعة العصابات الإجرامية والبيروقراطيين الحكوميين تحقيق أرباح كبيرة من إصلاحات السوق . وكان ممالا مناص منه أن تقوم المافيا بدور القابلة للرأسمالية الروسية فى مرحلة ما بعد الشيوعية .

إن ماتفكك فى الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩١ لم يكن نظاما استبداديّا أو تسلطيّا من الأنواع الكلاسيكية التى تعرفها العلوم السياسية التقليدية ، وإنما كان نظاما شموليا تكاد فيه كل الأصول أن تكون ملكا للدولة . ولاشك فى أن تلك الأصول استخدمت لفترة طويلة لمنفعة نخبة صغيرة محظوظة ـ هى فئة كبار المسئولين فى الحزب . وفى ظل الظروف الشبيهة بالفوضى التى حاولت فيها الحكومة الروسية تنفيذ إصلاحاتها ، كان باستطاعة

---

(٦٣) وحول اكتساب الاقتصاد السوڤييتى والدولة السوڤييتية للطابع الاجرامى ، انظر ، ڤاليرى تشاليدز ، **Criminal Russia : Essays in Crime in the Soviet Union** ، نيويورك : راندوم هاوس ، ١٩٧٧ ؛ كونستانتين سيميز ، **USSR : The Corrupt Society : The Secret World of Soviet Capitalism** ، نيويورك : : سيمون آند شوستر ، ١٩٨٢ ؛ وأركادى ڤاكسبرج ، **The Soviet Mafia** ، لندن : ڤايدنفيلد آندنيكولسن ، ١٩٩١ .

(٦٤) داڤيد بروس ـ چونز ، **The War that never was : The Fall of the Soviet Empire , 1985 -9**، لندن : فيونكس ، ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٨٢ .

هؤلاء المسئولين الكبار ، بالاتفاق مع العصابات الإجرامية فى كثير من الأحيان ، انتزاع ملكية أصول الدولة ، وجعلها ملكية شخصية لهم .

وقد كتب ستيفن هاندلمان يقول : « كانت المجمعات الأساسية لرءوس الأموال المتاحة للاستثمار المحلى بعد الانهيار السوفييتى (بخلاف القروض الأجنبية) هى خزائن الحزب الشيوعى والـ **Obshchaki** (*) ، صناديق كنوز «عالم اللصوص» . وكانت رءوس الأموال توجه إلى المؤسسات التجارية والبنوك ومتاجر السلع الفاخرة والفنادق . وهى لم تؤد فقط إلى إحداث أول فترة رواج استهلاكى فى روسيا ، ولكنها أدت أيضا إلى اندماج البيروقراطيين ورجال العصابات فى شكل روسى فريد لرئيس العصابات ـ الرفيق المجرم » (٦٥) .

وفى روسيا مابعد الشيوعية أصبحت الجريمة المنظمة موجودة فى كل مكان . فحوالى ثلاثة أرباع المؤسسات والبنوك التجارية التى تمت خصخصتها ترغم على دفع مابين ١٠ و ٢٠ فى المائة من رقم أعمالها للمافيا . وبرغم أن جميع التقديرات التى من هذا القبيل لابد أن تكون رجمًا بالغيب ـ لأن جانبا كبيرا من الاقتصاد الروسى هو **اقتصاد إسود** (**) فإن التقديرات لدخل المافيا تضعه عند حوالى ٤٠ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى الروسى ، كما أن قرابة ٤٠ فى المائة من الأعمال الجديدة ربما حصلت على رءوس الأموال التى بدأت بها من مصادر تسيطر عليها المافيا . (٦٦) وفى النصف الأول من عام ١٩٩٥ زادت حوادث الخطف بنسبة ١٠٠ فى المائة ، وحوادث الاعتداء المسلح بنسبة ٦٠٠ فى المائة . وأصبح القتل بالتعاقد من الأمور المألوفة . ومنذ عام ١٩٩٢ تعرض خمسة وثمانون من رجال البنوك للاعتداء عليهم ، وقتل سبعة وأربعون منهم . ويعتقد أنه يوجد حوالى ١٥٠ منظمة للمافيا ، وهى تسيطر ـ استنادا إلى تقارير وزارة الداخلية الروسية ـ على ما بين ٣٥ ألف و ٤٠ ألف مؤسسة وحوالى ٤٠٠ بنك .

(*) **obshchaki** : تعبير يطلق فى روسيا على الأموال التى يقوم زعماء المافيا بجمعها لمساعدة زملائهم من زعماء المافيا المودعين فى السجون ـ المترجم .

(٦٥) ستيفن هاندلمان، **Comrade Criminal** ، نيوهافن ولندن : إدارة النشر بجامعة يل ، ١٩٩٥ ، الصفحتان ٣٣٥ و ٣٣٦ .

(*) **Black Economy** : ويقصد به البضائع والخدمات التى يدفع ثمنها نقدا ، ومن ثم لا يعلن عنها ، تهربا من سداد الضرائب ـ المترجم .

(٦٦) مصدر هذه التقديرات هو الجهاز القومى البريطانى لمخابرات الجريمة . وقد وردت فى تروسكوت، المرجع السابق، الصفحة ١٣٨ .

والمافيا الروسية ليست متجانسة عرقيا ، ولا هى تعمل فى العادة متضافرة . وربما يكون جانب كبير من الانفجار الأخير لجرائم العنف انعكاسًا للحروب الخفية بين فرق المافيا المتنافسة . ومع ذلك فإن غالبية منظمات المافيا تشارك فى أصل مشترك ، هو الأنشطة الإجرامية فى الاتحاد السوفييتى السابق . وقد اجتمع فى موسكو ، فى الأيام الأخيرة للدولة السوفييتية ، فى أواخر ديسمبر عام ١٩٩١ ، حوالى ثلاثين من رؤساء المنظمات الإجرامية الروسية ليناقشوا كيفية حماية أنفسهم من العصابات الجديدة الوافدة من القوقاز ـ چورچيا وشيشينيا وأرمينيا . كما ناقشوا كيفية إفساد المسئولين فى النظام الجديد الذى رأوا ملامحه فى الأفق .[٦٧] إن بعض كبار المستفيدين من الجريمة المنظمة الروسية ليسوا من المجرمين أنفسهم ، وإنما من المسئولين الحكوميين الذين يدفع لهم المجرمون الثمن .

وقد وصف هاندلمان ذلك قائلا : « إن الذين يكسبون المليارات الآن هم فى معظمهم من كانوا يكسبون الملايين فى العصر السوفييتى ـ إما عن طريق ترتيب بيع البضائع الحكومية فى السوق السوداء ، وإما من النظام المنتشر للرشوة . والحقيقة أن الدولة القديمة قد أورثت الجريمة للدولة الجديدة »[٦٨] .

وكان فساد مؤسسات الدولة المتداعية وخروجها على القانون ، اللذان تم توريثهما لأول حكومة بعد الفترة الشيوعية ، أحد الأسباب التى جعلت العلاج بالصدمة فى روسيا غير قادر على أن يحقق ذلك القدر المحدود من الفعالية الذى استطاع تحقيقه فى أماكن أخرى . وثمة سبب آخر هو الطابع العسكرى للاقتصاد السوفييتى . فلم يحدث فى أى بلد آخر طبق العلاج بالصدمة أن كان الإنتاج العسكرى فيه محوريًا إلى هذه الدرجة فى الحياة الاقتصادية . وكان من الحماقة افتراض أن الوصفات التى وضعها آدم سميث للحرية الاقتصادية يمكن أن تكون قابلة للتطبيق فى ظروف كهذه .

وعندما تمزقت الدولة السوفييتية ، خلّفت فى أعقابها أكبر مجمع صناعى عسكرى فى العالم (**MIC**) . وقد بدأ تمزق الدولة على الفور ، وعجّل العلاج بالصدمة بتفكك أوصالها . وثبت أن هذا المجمع العسكرى الصناعى السوفييتى الذى تفككت أوصاله ،

(٦٧) هاندلمان ، المرجع السابق ، الصفحات ١٨ إلى ٢٠ .

(٦٨) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٢٧ و ١٢٨ .

كان تربة خصبة للعصابات التى درجت على التنقيب فى النفايات . ويسجل هاندلمان ذلك بقوله :

بعد ستة أشهر من تفكك الاتحاد السوفييتى ، هبطت الطلبيات المتعلقة بالدفاع بأكثر من ٤٠ فى المائة ، وفقد ٣٥٠ ألف عامل وظائفهم . وبعد ذلك بسنة كانت المصانع المتوقفة عن العمل من الكثرة بحيث إن ما يقدَّر بمليون عامل كانوا يحصلون على أجورهم دون أن يؤدوا أى عمل . . . . وفى مدينة يكاترينبرج ، حيث يعمل فى الصناعات العسكرية ما يقرب من ربع قوة العمل فيها ، أى حوالى خمسمائة ألف شخص ، كانت العصابات المحلية تمثل جانبا من أهم الزبائن لشراء القنابل ومنصات إطلاق الصواريخ التى كانت ذات يوم تذهب إلى الدولة . كما كان أمراء الرعاع والمتربحون فى السوق السوداء يوفرون القوة السياسية الفعالة والاتصالات الدولية اللازمة لتسويق المواد الأولية الإستراتيجية والأسلحة والمعادن فى الخارج .[(٦٩)]

وكان المجمع العسكرى الصناعى السوفييتى فى مقدمة ضحايا إصلاح السوق . وقد أفاد تقدير أجراه البنك الدولى فى عام ١٩٩٢ أن هذا المجمع كان يستخدم أكثر من خمسة ملايين شخص (حوالى ٧,٥ فى المائة من قوة العمل) . واستنادا إلى تقدير روسى حديث كان العاملون فى المجمع العسكرى الصناعى ، بالإضافة إلى أفراد عائلاتهم ، يصلون إلى أكثر من ٣٠ مليون نسمة ، أى قرابة ثمن مجموع السكان .[(٧٠)]

وفى ظل سياسات جيدار للعلاج بالصدمة ، تم تخفيض مشتريات السلاح بحوالى ٧٠ فى المائة . وبحلول عام ١٩٩٣ كان الناتج الكلى للصناعة العسكرية الروسية قد انخفض إلى النصف . ولم يكن ذلك ، فى معظم الأحوال ، انعكاسا للتحول من الإنتاج العسكرى إلى الاستخدامات المدنية ، وإنما كان انخفاضا صرفا فى النشاط الاقتصادى للمجمع العسكرى الصناعى . وفى ذلك كتب أرباتس يقول : « فى عام ١٩٩٢ تبين أن معدل الأجور فى المصانع التابعة للمجمع العسكرى الصناعى ، البالغ عددها ١١٠٠ مصنع ، يقل عن مثيله فى أى فرع آخر من فروع الصناعة ، وذلك بسبب الاقتطاعات

---

(٦٩) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٣٣ و ٢٣٤ .

(٧٠) ياروسلاف جولوفانوف : **Mech molet** (السيف والمطرقة) ، ڤيك ، ١٩٩٣ . وقد أشار يفچينى أرباتس إلى هذا المصدر فى كتابه **KGB : State within a State** ، لندن ونيويورك : أ. ب تاوريس، ١٩٩٥، الصفحة ٣٨٨ .

الحكومية الشديدة (٦٨ في المائة) في الاعتمادات الخاصة بمشتريات التكنولوچيا العسكرية والأسلحة . . . . . . ولم يكن هناك تمويل للتحويل إلى الصناعات المدنية ، وأغلقت تماما مصانع كثيرة تابعة للمجمع ، كما لم تكن هناك أموال لدفع الأجور والمعاشات التقاعدية »(٧١) .

وحاولت الحكومة الروسية إبطاء سرعة تردى الصناعات العسكرية عن طريق تشجيع مبيعات السلاح . وترتب على ذلك أنه بحلول صيف عام ١٩٩٦ - استنادا إلى جهاز البحوث التابع للكونجرس الأمريكي - أصبحت روسيا أكبر مصدِّر في العالم للأسلحة إلى العالم النامي .(٧٢) وانخفض إنفاق روسيا على أغراض الدفاع إلى مايقرب من معدل الانفاق في البلدان الديمقراطية الغربية . ومع ذلك فإن دور المجمع العسكري الصناعي في الاقتصاد الروسي والدولة الروسية مازال ، وسوف يظل ، أكبر كثيرا .

فضلا عن ذلك فإن جانبا كبيرا مما تبقى من المجمع العسكري الصناعي الروسي لم يعد خاضعا للسيطرة الكاملة للحكومة . فهو الآن مجمع يتكون من هياكل متعددة ذات استقلال ذاتي وشبه مخصخصة . وقد عبّر شير عن ذلك بقوله : « لقد أصبحت الأذرع الرئيسية للدولة (الروسية) تعامل معاملة الكيانات شبه التجارية التي تعمل وفقا لجداول أعمال مختلطة »(٧٣) .

إن التفكك الجزئي للمجمع العسكري الصناعي ، الذي كان هو العمود الفقري للاتحاد السوڤييتي السابق ، أدى بكثيرين من المراقبين إلى التخوف من أن تتمزق الدولة الروسية بالكامل . ويخشى آخرون من حدوث « عصر اضطرابات » آخر (١٥٩٨ - ١٦١٣)(*) - أي عصر - ربما يكون ممتدا - من الفوضى التامة أو الحرب الأهلية . وهم يشيرون إلى الحرب الدائرة في شيشنيا باعتبارها مؤشرا على الصعوبة التي تواجهها

---

(٧١) أرباتس ، المرجع السابق ، الصفحتان ٣٣٥ و ٣٣٦ .

(٧٢) تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحة ١١٤ .

(٧٣) چيمس شير ، " Russia : geopolitics and crime " ، في مجلة ذي وورلد توديي ، عدد فبراير ١٩٩٥ ، الصفحة ٣٦ .

(*) انصرمت حياة أسرة روك في روسيا بعد وفاة فيودور الأول عام (١٥٩٨) ، ابن ايفان الرابع (الرهيب). وكان عصر بوريس جودونوف (١٥٩٨ - ١٦٠٥) والفترة التي تلته عصر اضطرابات وفتن ، وظهور مطالبين كذبة بعرش روسيا . وحاولت پولندا غزو روسيا كلها ، وانتزعت موسكو . ولكن انتخاب ميشيل رومانوف قيصرا على روسيا في عام ١٦١٣ أعاد إليها النظام - المترجم .

القوات العسكرية الروسية حتى فى قمع حركات العصيان الصغيرة ، ويتنبئون بتشرذم متصاعد للاتحاد الروسى .

وقد تنبأ المستثمر المضارب چيم روجرز بقوله : « إنى أتنبأ بحدوث مزيد من التفتت . وبعد حدوثه أتوقع أن أرى خمسين بلدا ، مائة بلد ـ لقد تحولت السلطة فى الاتحاد السوڤييتى السابق إلى حكم القائد الذى لايدين لأحد بسلطان ، الزعيم السياسى الذى يطفو دائما إلى السطح عند انهيار السلطة المركزية . . . . . . فعندما تصبح إمبراطورية ما غير مستقرة وخارجة على القانون ، تأتى فترة يتقاتل فيها قادة الحروب . واليوم تشمل قائمة قادة الحروب السوڤييت زعماء عصابات ، والمافيا ، وزعماء دكتاتوريين ، ودعاة تحرر ، وشيوعيين . . والأرجح كثيرا أن الشعب الروسى سيرحب بأى مهيِّج يقدم له أكثر الوعود إسرافا » (٧٤) .

ذلك سيناريو مبالغ فيه ، ولكنه لا يخلو من بعض عناصر الحقيقة . فروسيا ، على خلاف الصين ، تواجه مشكلة **هوبزية** (*) بشأن إقرار النظام . فالاتحاد الروسى كيان تبقى من إمبراطورية سابقة ، وليس دولة قومية حديثة . ولكن باستثناء محاولة الانفصال من جانب شيشنيا ، لاتوجد تحركات انفصالية ذات أهمية عسكريّا . ويتطلب الانهيار الواسع النطاق للاتحاد الروسى درجة من الروح النضالية التى لايبدو أنها متوافرة فى الوقت الحالى لدى أىٍّ من شعوبه . وليس فى السنوات القليلة الماضية مايوحى بوجود رغبة متفشية فى مغامرة عسكرية من هذا القبيل بين الروس وغالبية الشعوب غير الروسية فى الاتحاد الروسى .

وثمة تطور أكثر ترجيحا هو أن الخوف من حدوث « عصر اضطرابات » آخر ـ فترة الفوضى والحرب الأهلية التى مرت بها روسيا فى أواخر القرن السادس عشر ، والتى مازلت ذكراها حيّة فى الأغانى والفولكلور الروسى ـ سيكون بمثابة عامل حفّاز على تعزيز أواصر الدولة الروسية . فالطابع الإجرامى للرأسمالية الروسية الحالية سيدفع إلى المطالبة بمزيد من التوسع فى نظام السلطة الرئاسية الذى دشنه بوريس يلتسن .

---

(٧٤) چيم روچرز ، " **No new money for an old Empire** " ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ٥ أكتوبر ١٩٩٠ ، الصفحة ٢ .

(*) نسبة إلى توماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) ، وهو فيلسوف إنجليزى ، عرف فى الميدان السياسى بكتابه « التنين الجبار أو لوثايان » ، الذى دافع فيه عن الحكم الملكى المطلق ، وفضله عن النظامين الارستقراطى والشعبى . طالب بألا يكون سلطان الحاكم مقيدا بشىء . وفلسفة هوبز تجريبية ترد المعلومات إلى الخبرة الحسية ـ المترجم .

ومن الصعب المبالغة فى درجة الضعف التى تردّت فيها الدولة الروسية اليوم. ومع ذلك فإن مؤسسات الدولة فى روسيا ، لاسيما تلك المعنية بالقانون والنظام ، سوف يتم اصلاحها وتجديدها قبل فوات الأوان . فالأعراف الروسية التى عمادها وجود سلطة قوية تتطلب مؤسسات فعالة للحكم . ويُعَدّ برنامج يلتسن للإصلاح العسكرى ، الذى يرمى إلى الاستعاضة عن التجنيد الإجباري فى الاتحاد السوفييتى السابق بجيش حديث من الجنود المحترفين ، علامة على أن بناء المؤسسات قد بدأ .

وليس من الضرورى أن يكون تجديد الدولة الروسية تحركا فى اتجاه دكتاتورية تسلطية. فهناك دول ديمقراطية أخرى ، مثل فرنسا فى عهد ديجول ، كانت لديها مؤسسات تسمح بوجود سلطة تنفيذية قوية . بل إن نمو مؤسسات كهذه فى روسيا قد يكون خطوة نحو إقامة دولة عصرية تستطيع أن تمارس دورا إستراتيجيا فى تطور الرأسمالية شبيهاً بالدور الذى قامت به الدولة الروسية فى أواخر العهد القيصرى .

ومع ذلك فإن إعادة بناء الاتحاد الروسى كدولة ـ قومية عصرية تعدّ مهمة صعبة وجسيمة . فهى تتطلب تجريبا جسورا فى توزيع السلطة من المركز من خلال مؤسسات فيدرالية جنبا إلى جنب مع نمو شعور روسى بالانتماء إلى الأمة لايكون قائما على خصوصية عرقية . وهى لن تلبى الحاجة إلى الأمن الشخصى مالم تشتمل على نظام قضائى مستقل يُعوَّل عليه . ومؤسسات كهذه لن يكون تطورها سريعا فى بلد كانت أعرافه دائما إمبراطورية وتسلطية .

وإذا لم تقم دولة حديثة فعالة فى روسيا ، فلن يكون فى الوسع حماية بيئتها الطبيعية من استمرار الاستغلال والتدهور ـ هذه المرة ليس فى خدمة الخطط الاقتصادية الشديدة الاعتداد بالنفس التى عرفت فى الفترة السوفييتية ، بل فى خدمة الربح التجارى القصير الأجل الذى يذهب جانب كبير منه إلى خزائن المافيا. ومن غير دولة كهذه لايمكن إصلاح الخدمات العامة التى خربت ، ولن يكون لمؤسسات السوق شرعية فى نظر الجمهور .

وباستثناء البولشفية ، لم يسبق قط أن وجدت أيديولوچية سياسية بعيدة عن ملاءمة التحديث الروسى من الأيديولوچية التى تدعو إلى إقامة أسواق حرة من خلال حكومة الحد الأدنى . ذلك أن اقتصاد السوق الحديث سيولد فى روسيا الحالية كوليد لحكومة قوية.

وإذا اهتدينا بالاتجاه الحالى لسياسات يلتسن ، واعتبرناه مرشدا إلى السياسات التى

ستتبع بعد عهده ، فإنه يمكن القول إن الدولة الروسية قد استأنفت الاضطلاع بدور إستراتيجى فى تنمية الرأسمالية الروسية . ومن شأن تطور كهذا أن يعزز حقيقة أساسية ـ وهى أنه لا سير البلاشفة الحثيث نحو التصنيع ، ولا العلاج بالصدمة التى فرض على الاتحاد الروسى ، قد أمكنه إنجاز حداثة حقيقية .

وهناك مخاطر واضحة فى أية إستراتيجية روسية لبناء الدولة . فهى يمكن أن تعزز قوة المافيا بدلا من أن تضعفها . وإذا ما اقترنت بمشاعر عرقية ضيقة ، فإنها يمكن أن تحيى ذكريات تاريخية مؤلمة لدى الشعوب غير الروسية فى روسيا ، كما يمكن بسهولة أن تتحول إلى مشاعر معادية للأجانب . وإذا لم توجد سلطة قضائية مستقلة ، فإن الالتزام بإنفاذ القانون يمكن أن يصبح مجرد ممارسة أخرى فى القمع . فضلا عن أن قيام دولة روسية قوية يمكن أن يولد حكما غاشما تقليديا .

ومع ذلك فليس ثمة بديل حقيقى لبناء الدولة فى روسيا . والتواطؤ فى الانجراف نحو الفوضى إنما يُسلم تراث الحكم القوى لتحالف ارتدادى بين الشيوعيين السابقين والفاشيين الجدد . ولن يكون هذا التحالف بين القوى الرجعية أكثر قدرة على تحقيق تحديث قابل للاستمرار من دعاة التغريب الرومانسيين الذين حاولوا تطبيق العلاج بالصدمة . وتشير سياسات يلتسن إلى أنه يدرك حاجة روسيا إلى نهج أكثر انتقائية ومتعدد المصادر إذا أريد أن يكون التحديث ملائما لدولة يقع جزء منها فى أوروبا والجزء الآخر فى آسيا .

روسيا الأوروبية الآسيوية

أعقب انتهاء السلطة السوفييتية فى بعض البلدان عودة سريعة إلى المؤسسات والأعراف الأوروبية . ففى جمهورية التشيك ، وفى المجر ، وفى دول البلطيق ، وفى سلوفينيا ، كان الوجود ضمن الكتلة السوفييتية يعنى الانفصال الإجبارى عن الأسلوب الأوروبى فى الحياة . وكانت فترة مابعد الشيوعية بالنسبة لهذه البلدان بمثابة إعادة اكتشاف « للأوضاع الطبيعية » . وكان تعريف تلك الأوضاع يختلف من بلد لآخر ـ فهو أحيانا الانتماء إلى الجمهوريات الديمقراطية فى فترة مابين الحربين ، وأحيانا الوجود فى ظل إمبراطورية هابسبرج ـ لكن أصولها الأوروبية ليست موضع شك .

وقد حدث هذا الانتقال إلى المؤسسات والقيم الغربية ، ليس لأن التغريب

والتحديث هما شيء واحد فى كل مكان ، ولكن لأن أعراف هذه البلدان بوجه خاص كانت دائما هى أعراف الشعوب الأوروپية . وبالنسبة لها فإن التاريخ لم ينته بسقوط الشيوعية ، وإنما استؤنف التاريخ بعد انقطاع دام نصف قرن .

ولكن المسألة فى بعض البلدان فى مرحلة ما بعد الشيوعية تعدّ أكثر تعقيدا . فبالنسبة لپولندا كانت « أوروپا » ـ التى تعنى فى الممارسة مؤسسات الاتحاد الأوروپى ـ حلاً لمصاعب قديمة العهد . كما أنها تَعد بحل معضلات تاريخية ناشئة عن موقع پولندا ـ الجغرافى والچيوستراتيچى ـ بين ألمانيا وروسيا . أما مسألة ما إذا كانت «أوروپا » ستكون فى مستوى تلك الآمال ، فتلك مسألة أخرى . والواضح أن الدور الذى يمكن أن تقوم به أوروپا فى الوقت الحالى هو أن تقدم إجابة على أسئلة ملحة تتعلق بالهوية القومية والأمن اللذين كانا فى تاريخ پولندا مصدرا للمآسى .[(٧٥)]

وفى بلدان أخرى أيضا تمر بفترة ما بعد الشيوعية ، فإن انتهاء العهد الشيوعى كان بمثابة فسحة أخرى فى عمر الأعراف الأوروپية التى لم تكن سائدة أبدا من قبل ، وإنما كانت قد سعت طويلا لأن تكون كذلك . ففى رومانيا كان سقوط النظام الشيوعى ، الذى لم يحدث بسقوط شاوشيسكو ، بل بعد ذلك بسنوات عديدة ، فى انتخابات عام ١٩٩٦ ، قد جدّد الصراع بين من يرونها بلدا أوروپيا متأخرا ، ومن يرون فى أعرافها المسيحية الأرثوذكسية سببا لكونها لايمكن أن تصبح فى أى وقت مجرد دولة أوروپية أخرى . غير أن هذه الاختلافات الثقافية والسياسية لم تؤثر على السياسة الوطنية الرومانية التى ظلت تسعى إلى إقامة علاقة أوثق مع الاتحاد الأوروپى ومع حلف الأطلسى . وفى الصرب وحدها كانت القوى السياسية « المناهضة للغرب » مسيطرة طوال فترة ما بعد الشيوعية .

وثمة فجوة عميقة فى روسيا ، بين الجيل الذى شكلته الخبرة السوڤييتية والروس الجدد الذين بلغوا مرحلة النضج فى سنوات الانهيار السوڤييتى ، وهى فجوة تضمن بأنه لن تكون هناك عودة إلى الوراء . ولم يعد باقيا غير الحلم القديم بماض أفضل ، كما لايوجد احتمال يذكر لحدوث تحول مناهض للغرب من النوع الذى يدعو له فى

---

(٧٥) من أجل الاضطلاع على مناقشة ممتازة للدور السياسى للفكرة الأوروپية فى بلدان مابعد الشيوعية ، انظر ، تونى جودت ، A Grand Illusion ? An Essay on Europe ، لندن ونيويورك : پنجوين بوكس . ، ١٩٩٧ .

حماسة بعض أنصار **السلافية** (*) المعاصرين (الذين يمكن اعتبار **سولجينتسن** (**) واحداً منهم) . وإذا كفّت روسيا ، كما هو مرجح ، عن محاكاة البلدان الغربية ، فلن يتطلب منها ذلك أن تنهج سياسات مناهضة للغرب .

ومع ذلك فإن التخلّي عن العلاج بالصدمة كان تعبيرا عن تراجع حاسم لدعاة التغريب الروس . وقد بيّنت الانتخابات البرلمانية والرئاسية فيما بين عامى ١٩٩٣ و١٩٩٦ ، أنه بينما تفضل نسبة من الروس الإصلاح الاقتصادى وفقا لنموذج غربى ، فإن هذه النسبة لاتعدو أن تكون أقلية .

وكانت الهزيمة الفاجعة التى منى بها جورباتشوف فى الانتخابات الرئاسية ، بحصوله على أقل من واحد فى المائة من أصوات الناخبين ، راجعة إلى أسباب عدة كان من أهمها رفض الناخبين للتصور الذى جسده لمستقبل روسيا ، وهو تصور غربى لا إبهام

(*) Slavophilism : اتجاه سياسى محافظ فى الفكر الاجتماعى الروسى كان يسعى إلى تسويغ ضرورة اتباع روسيا لمسار خاص للتنمية يختلف عن مسار التنمية فى أوروبا الغربية . وكان من حيث مرماه الموضوعى برنامجا يوتوبيا رجعيا للانتقال من النبالة الروسية إلى المسار البورجوازى للتنمية مع الحفاظ على أكبر قدر من مزاياها . وكان هذا البرنامج يتطور عندما يصبح واضحا ضرورة التخلى عن أشكال الاستغلال القديمة ، وتكيّف الطبقات الحاكمة مع الظروف الجديدة . ومايعنيه الوارد فى المتن بأنصار السلافية هو مجموعة من المثقفين الروس فى القرن التاسع عشر الذين كانوا يعتقدون بتفوق الثقافة الروسية على غيرها من الثقافات ـ المترجم .

(**) ألكسندر ايزاييفيتش سولجينتسن : (١٩١٨ ـ ؟) حكم عليه بالسجن ثمانى سنوات بسبب نقده لستالين . بدأحياته الأدبية داخل السجن بكتابة الشعر . صدرت أول رواية له « **يوم فى حياة إيفان دينسوفيتش** » فى عام ١٩٦٢ ، حكى فيها قصة يوم فى حياة أحد المودعين فى معسكرات العمل . وكانت هذه الرواية بداية شهرته . وقد تلتها روايتان : « **الحلقة الأولى** » و « **عنبر السرطان** » ، ونشرت كلتاهماخارج الاتحاد السوفييتى عام ١٩٦٨ . فبسبب نقده المستمر للسلطة السوفييتية كانت أعماله محظورة فى الاتحاد السوفييتى منذ منتصف الستينيات ، وإن كانت تجد طريقها سرا إلى بعض القراء. حصل على جائزة نوبل فى عام ١٩٧٠ ، مما يؤكد الطابع السياسى لهذه الجائزة ، ولكنه لم يسافر لاستلامها خشية عدم السماح له بالعودة . وفى عام ١٩٧٤ نشرت فى پاريس الأجزاء الأولى من روايته « **أرخبيل الجولاج** » ، فقبض عليه وحوكم بتهمة الخيانة وتم نفيه من الاتحاد السوفييتى ، فاستقر أولا فى سويسرا ، ثم بعد ذلك فى الولايات المتحدة ، وبعد تطور الأوضاع فى الاتحاد السوفييتى أصبحت أعماله متاحة للقراء السوفييت فى عام ١٩٨٩ . وفى عام ١٩٩١ أسقطت عنه تهمة الخيانة ، وعاد إلى بلاده. ، ومما لاشك فيه أن خيبة أمله لما رآه فى بلاده بعد عودته إليها لم تكن أقل إيلاما له من الأوضاع التى كانت سائدة فى الاتحاد السوفييتى ، والتى كرس أعماله لنقدها والتهجم عليها ـ المترجم .

فيه . فالأغلبية الروسية لن تؤيد فى أى مستقبل منظور التحديث الاقتصادى وفق أسس غربية متزمتة . ولذلك فإن مشروع تحديث روسيا وفقا لنموذج غربى قد أزيح عن الطريق .

وقد أشار يلتسن فى برنامجه للانتخابات الرئاسية إلى « روسيا - دولة أوروبية آسيوية ستصبح بفضل مواردها وموقعها الچيوسياسى الفريد أحد أكبر مراكز التنمية الاقتصادية والتأثير السياسى »[(٧٦)] . وهذا البيان الرئيسى يكشف عما للنظريات الأوروبية الآسيوية من دور محورى فى التفكير الروسى فى فترة مابعد الشيوعية .

وبالنسبة لدعاة روسيا أوروبية آسيوية فان تاريخ روسيا وظروفها الفريدة - أوضاعها الجغرافية ، وتنوع شعوبها ، وتاريخها بحسبانها مركزا للمسيحية الأرثوذكسية ، وسجلها فى محاولات التغريب الفاشلة - تجعل من المستحيل التوصل إلى اختيار نهائى قاطع بين آسيا وأوروبا ، بين « شرق » المسيحية الأرثوذكسية « وغرب » حركة الإصلاح الدينى ، أى النهضة والتنوير .

إن الحركة الأوروبية الآسيوية ترجع إلى العشرينيات . ففى ذلك الوقت أصدر المفكرون المهاجرون الروس بيانا بعنوان : **« الرحيل إلى الشرق : توجسات وإنجازات : إعلان للإيمان من جانب الأوروبيين الآسيويين »** [(٧٧)] .

وقد أوجز لايارد وپاركر وجهة نظر الأوروبيين الآسيويين بقولهما إن روسيا «حضارة چيو سياسية » قائمة بذاتها [(٧٨)] . كما يقول نيكرتش وهيلر عن الأوروبيين الآسيويين إن روسيا بالنسبة لهم « لم تكن الغرب فقط وإنما الشرق أيضا ، لم تكن أوروپا فقط ، بل آسيا كذلك . والحقيقة أنها لم تكن أوروپا على الإطلاق ، بل يورو آسيا»[(٧٩)] . وكما كانت الحال فى سنوات العشرينات فإن الأوروپيين الآسيويين اليوم مازالوا متأثرين بالمفكرين الروس فى القرن التاسع عشر ، من أمثال كونستانتين ليونتييف . [(٨٠)]

---

(٧٦) بوريس يلتسن ، **Programme of Action for 1996 - 2000** ، ٢٧من مايو عام ١٩٩٦ ، الصفحة ١٠٩ ، اقتسبت فى تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحة ٨ ، الحاشية ٩ .

(٧٧) برنس نيكولاى تروبستسكوى ، چورج فلوروڤسكى وپيوتر ساڤيستكى ، **Iskhad Kvostoku** **(Exodus to the East)** ، صوفيا ، ١٩٢١ .

(٧٨) لايارد وپاركر ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٤ .

(٧٩) نيكرتش وهيلر ، المرجع السابق ، الصفحة ١٧٨ . وقد ناقشت الحركة اليور وآسيوية بايجاز فى فصل عنوانه " **Totalitarianism Reform , and civil society** ، فى كتابى **Post - Liberalism** ، المرجع السابق ، الصفحتان ١٧٧ و ١٧٨ .

(٨٠) من أجل الاطلاع على عرض مفيد لفكر ليونتييف ، انظر ، ن بيردياييف ، **Leontiev** ، لندن : چوفريى بلس ، ذى سنتنارى پرس ، ١٩٤٠

وقد استشهد تروسكوت بعبارة لرسلان حسب اللاتوف رئيس البرلمان الروسى عندما قال فى عام ١٩٩٢ إنه « بينما فرض بطرس الأكبر عناصر من الثقافة الغربية فى روسيا . . . . . . فإن النسيج الروحى والثقافى للشعب الروسى ظل على حاله لم يمس . ونتيجة لهذا فإن لدينا روسيا ، وهى ليست أوروپا وليست آسيا ، وإنما هى جزء خالص ومتميز تماما من العالم » . وفى تقييمه لدور التفكير اليورو آسيوى فى تشكيل السياسة الروسية يخلص تروسكوت إلى أن :

الغرب قد افترض أن روسيا عند خروجها من الفترة السوڤييتية سوف تطوّر نظاما سياسيا واقتصاديا يقوم على الأساس الأوروپى والأمريكى . وبينما كان يمكن محاولة ذلك عند بداية عصر يلتسن ، فإن الأمر لم يعد كذلك اليوم . فانتخابات الدوما فى عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ ، والانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٩٦ ، تبين بصورة قاطعة أن ذلك لن يحدث . فالنموذج الغربى للديمقراطية واقتصاد السوق رُفض رفضا حاسما من جانب الشعب الروسى . . . . . . وكانت النتيجة . . . . نهجا جديدا فى العلاقات مع الغرب . وسوف تتبع روسيا نهجا أكثر انتقائية ، يستوعب بعض الأفكار والقيم الغربية (ومن بينها المهارات التكنولوچية والتجارية) مع تطوير نموذج روسى خاص للديمقراطية والاقتصاد الموجه نحو السوق (٨١) .

وتتفق السياسة اليورو آسيوية مع كثير من أوضاع روسيا فى فترة مابعد الشيوعية - من حيث تنوعها الجغرافى والعرقى ، وبيئتها الإستراتيچية ، وأصولها الطبيعية . ويوجز لايارد وپاركر التفكير الإستراتيچى الذى يملى على روسيا اتباع سياسة يورو آسيوية :

على امتداد العقود الأربعة التى استغرقتها الحرب الباردة ، كان دعاة النهج اليوروآسيوى يقولون إن العالم كان منقسما بين غرب رأسمالى وشرق شيوعى . وعندما يختفى هذا الانقسام سيحل محله انقسام آخر بين شمال غنى وجنوب فقير . وتقف روسيا وسطا بين الجانبين . وقال هؤلاء الدعاة إن روسيا وإن تكن منتمية إلى الشمال جغرافيا ، إلا أنها أشبه بجزء من الجنوب اقتصاديًا . وحتى إذا مضى الإصلاح قدما ، فان الأمر - فى زعمهم سيتطلب ثلاثين سنة ، قبل أن يكون باستطاعة روسيا الانضمام إلى نادى البلدان الغنية . وحتى عندئذ ستكون مصالح روسيا مع ذلك مختلفة عن مصالح الدول الشمالية الأخرى . وروسيا تقف فى

---

(٨١) تروسكوت ، المرجع السابق ، الصفحات ٢ و ٥ إلى ٦ .

مواجهة الجنوب الفقير بطريقة لايشاطرها فيها أى بلد شمالى آخر . وهى لها بوجه خاص حدود طويلة مع الجنوب الفقير ـ منطقة القوقاز ، ودول آسيا الوسطى ، والصين . وعليها أن تولى انتباها خاصا لعلاقاتها مع الدول الإسلامية ، لأن سبع دول من جيرانها دول إسلامية ، كما أن روسيا نفسها تضم ١٨ مليون مسلم . ومن واقع الحال فى عام ١٩٩٥ فإن روسيا كانت متورطة فى ثلاثة حروب تشمل ثلاث أمم غير روسية ـ فى طاچيكستان ، وشيشنيا ، والبوسنة . . . . . . ولذا فان روسيا ليس بوسعها ، من أجل أمنها الخاص ، أن تتجاهل جيرانها فى الجنوب والجنوب الشرقى»[(٨٢)] .

ومن الزاوية الإستراتيچية يصعب الرد بالحجة والبينة على اتباع روسيا لسياسة يوروآسيوية . فروسيا ، على خلاف كل الدول الأوروپية ، دولة من دول المحيط الهادى ؛ وعلاقاتها الدفاعية والتجارية مع الصين هى من منظور طويل الأمد أكثر أهمية من علاقاتها مع أية دولة غربية .

ومع ذلك فان قوة التفكير اليورو آسيوى فى روسيا ما بعد الشيوعية لايعكس فقط هذه الحقائق الاستراتيچية ، وإنما هو يعبر عن واقع أعمق ، وهو أن روسيا لم توفق فى أى وقت فى التوحد بشكل قاطع سواء مع أوروپا أو آسيا . والإستراتيچية اليورو آسيوية هى أبلغ تجسيد لهذا الازدواج الروسى المستمر .

موارد الرأسمالية الروسية

إن الرأسمالية النابعة من الداخل ، والتى يبدو أنها آخذة فى الظهور فى روسيا ، تواجه عقبات هائلة ، ولكنها تملك أيضا بعض ميزات قوية تعوضها عن ذلك . فالاتحاد الروسى ينتج أكثر من ١٠ فى المائة من الناتج العالمى من النفط ، و٣٠ فى المائة من ناتج الغاز فى العالم ، ومابين ١٠ و١٥ فى المائة من ناتج العالم من خامات المعادن غير الحديدية . إن الموارد الطبيعية لروسيا ضخمة للغاية .[(٨٣)]

كما أن موارد روسيا البشرية هى من بعض النواحى موارد غير عادية . فما زال

---

(٨٢) لايارد وپاركر ، المرجع السابق ، الصفحتان ٢٨١ و ٢٨٢ .

(٨٣) **(EIU)** وحدة المخابرات الاقتصادية ، **EIU Country Profile 1995 - 6 : The Russian Federa-tion** ، ١٩٩٧ الصفحة ١٢ .

الروس من أرقى شعوب العالم تعليما ، مع مستويات لمعرفة القراءة والكتابة والحساب تفوق كثيرا مثيلاتها فى الولايات المتحدة وفى كثير من البلدان الأوروپية . وثمة تقرير أعد فى عام ١٩٩٦ يتضمن مقارنة بين الأطفال فى مدينة سان بطرسبرج ومدينة **ساندرلندر**(*) ، يتبين منها ارتفاع مستويات الحافز التعليمى فى بطرسبرج ، كما يظهر أن الأطفال الروس « كانوا يتجهون إلى تصور التعليم على أنه غاية فى ذاته . . . . ثم أن الإلمام بالقراءة والكتابة واكتساب الثقافة كانا تقليديا موضع احترام وتقدير من جانب المجتمع . . . وكانت لدى الجميع رغبة فى أن يكونوا متعلمين » . وعلى الرغم من الهوية التى كانت آخذة فى الظهور فى روسيا باعتبارها دولة يوروآسيوية ، فإن مالدى الروس من إدراك وفهم لتاريخ أوروپا وقواعدها الثقافية أفضل مما لدى غالبية الشعوب التى هى «أوروپية » بصورة لاشك فيها .

وعلى نقيض الروس ، فإن الأطفال البريطانيين ينظرون إلى التعليم أساسا باعتباره وسيلة للحصول على مؤهلات وظيفية . وعلى الرغم من هذا النهج البراجماتى ، فإن اختيار هؤلاء الأطفال لمواضيع الدراسة يبدو أنه يهتدى بتجنب الصعوبة الفكرية أكثر مما يهتدى بجدواها المتصورة .(٨٤)

وكما هى الحال فى اليابان وسنغافورة ، فان التعليم المدرسى فى روسيا إنما هو انعكاس لأعراف وقيم أوروپا البورچوازية فى القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من أن مستويات التعليم فى الريف تكون فى بعض الأحيان شديدة الانخفاض ، فإن روسيا مازالت بوجه عام بلدا يتم فيه تقدير التعليم كقيمة فى ذاته . وذلك يعطيها ميزة على البلدان الغربية التى تنحنى احتراماً « لاقتصاد المعرفة » ، ولكن مداراسها ينبغى عليها أن تعمل فى إطار ثقافة أخضعت لأوضاع پروليتارية يكون للتعليم فيها قيمة نفعية فى المقام الأول .

وإذا قارنا روسيا بغالبية المجتمعات الغربية يتبين أنها بلد لم تستنفد حيويته الثقافية . ولما كانت تجمع فى الوقت الحالى بين تفاهات مابين الحداثة والأعراف التى تنتعش من جديد ، بين الرأسمالية الجامحة والاشمئزاز الشعبى من التجارة ، فانها يمكن أن تبدو للعيون الغربية مفتقرة إلى الاستقرار . ولكن بالرغم من أن هذه التناقضات ربما تكون

(*) مدينة إنجليزية بمقاطعة درهام بشمال شرق انجلترا ـ المترجم .

(٨٤) " Attitude is what gives Russians the edge " ، فى ملحق جريدة تيمس التعليمى ، عدد أول يناير ١٩٩٢ .

مصدرا لنزاعات سياسية فى المستقبل ، فإنها ليست مدمرة بصورة حتمية . وكما كانت الحال فى عصور ما قبل الثورة ، فإنها يمكن أن تكون مصدراً للإبداع الثقافى - والاقتصادى .

وقد تمكنت الأنسجة الضامة فى الحياة الاجتماعية فى روسيا من تجديد نفسها بدرجة تدعو إلى الدهشة . فالأسرة الممتدة التى لم يعد لها وجود فى العالم الرأسمالى الأنجلو سكسونى ظلت على قيد الحياة خلال فترة الشيوعية السوفييتية فى روسيا . [٨٥] كما أن بقاءها يفسر جزئيا مقدرة الروس على تحمل مشاق إصلاح السوق . وكما يقول لايارد وپاركر : « كانت هناك مؤسستان لاغنى عنهما للبقاء : الأسرة الممتدة وقطعة الأرض الخاصة . فالأسرة الممتدة . . . . عنصر قوى فى نظام الأمن الاجتماعى . ذلك أن الأبناء البالغين يقدمون العون دائما تقريبا إلى آبائهم عند تقدمهم فى السن . كما أن الناس يقدمون العون لأبنائهم وأحفادهم عندما يواجهون متاعب » [٨٦] . وهذا الضعف النسبى « للنزعة الفردية» فى روسيا هو الذى سمح للمعونة المتبادلة فى الأسرة الممتدة أن تستمر بدرجة لاتعرفها مجتمعات غربية كثيرة ، وبخاصة المجتمعات الأنجلوسكسونية .

إن الطبقات الوسطى الروسية ، التى كانت تنمو ببطء خلال الفترة السوفييتية ، قد أصابها الضعف نتيجة للفوضى والحرمان اللذين أعقبا العلاج بالصدمة . ومع ذلك فمن المفارقات أن من بين ماخلفته الفترة السوفييتية تراث بورچوازى قوامه سعة الحيلة والقدرة على اكتساب المهارات . وبفضل هذا التراث كان فى استطاعة شباب الطبقة الوسطى التلاؤم مع الأوضاع الجديدة ، كما كان فى استطاعته فى حالات كثيرة تحقيق كسب أكبر كثيرا مما كان يحققه آباؤهم . فهؤلاء الروس احتفظوا بالقدرة على العمل ، بل فى بعض الأحيان بالقدرة على النجاح ، فى ظل ظروف تدعو إلى اليأس . وهم فى ذلك مهيأون جيدا لمواجهة الأسواق العالمية .

ومن ثم فإنه من زاوية الموارد الطبيعية والبشرية ، مازالت روسيا من أوفر البلدان حظًا فى العالم ، ولكنها تعانى أيضا واحدة من أسوأ الحكومات . ويعتبر تجديد مؤسسات الدولة الروسية شرطا مسبقا جوهريا لتطور الرأسمالية الفوضوية الحالية فى فترة مابعد

---

(٨٥) من أجل الاطلاع على دراسة لقوة الأسرة الروسية فى الفترة السوفييتية ، انظر ، كلاوس مينيرت ، **Soviet Man and His World** ، نيويورك ، ١٩٦١ ، الفصل الذى عنوانه **" Family and Home "** .

(٨٦) لايارد وباركر ، المرجع السابق ، الصفحة ١٠٦ .

الشيوعية إلى رأسمالية روسية نابعة من ظروفها المحلية ، شبيهة بتلك التى ازدهرت فى ظل المرحلة الأخيرة من القيصرية . فمن غير مؤسسات دولة عصرية، لايمكن فصل الحبل السرى الذى يربط الرأسمالية الروسية بالاتحاد السوفييتى السابق وعصابات المافيا . وإلى أن تتوفر لروسيا دولة قوية فعالة ، لن يكون لديها اقتصاد سوق حقيقى ، بل بالأحرى سيكون لديها نوع من النقابية الإجرامية . وإلى أن تحل روسيا مشكلتها الهوبزية فإنها لن تكون دولة عصرية .

والفلسفة الغربية التى تم استيرادها خلال الفترة القصيرة التى استغرقها العلاج بالصدمة لم تكن ترمى إلى التصدى للظروف المميزة لروسيا الحالية ولاحتياجاتها الخاصة. فالاختلاف بين العقيدة الليبرالية الجديدة وبين اللينينية لم يكن حول الغايات التى وضعت السياسات من أجلها ، بل كان حول الوسائل ـ وحتى ذلك لم يكن بصفة دائمة . ففيما بين عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٣ بلغت إستراتيجيتا التحديث هاتان ، ذواتا التوجه الغربى ، نهاية الطريق ، وتجدد البحث عن سبيل للتحديث نابع من ظروف روسيا المحلية .

إن روسيا ما بعد الشيوعية ، عندما تعود إلى طريق التنمية الذى قطعته الحرب العالمية الأولى ومرحلة الشيوعية ، وقطعه العلاج بالصدمة لفترة قصيرة ، لاتضع نفسها فى مواجهة « الغرب » . فهى تدرك حقيقة أن تحديث روسيا عن طريق مواجهة الغرب قد أخفق . وفى الوقت نفسه ليس من الضرورى أن تكون روسيا اليورو آسيوية غير الغربية ، روسيا مناهضة للغرب .

والطريقة التى تتفاعل بها روسيا مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة تعتمد أساسا على حكومات تلك البلدان التى تمسك فى الأوضاع الحالية بزمام المبادرة فى غالبية القضايا الاقتصادية والأمنية . ولن تؤدى سياسات الانبهار بالانتصار التى تنتهجها الدول الغربية إلا إلى زيادة المصاعب التى تعترض ظهور دولة روسية عصرية . وإذا كان هناك خطر أن تتحول روسيا إلى دولة من طراز **ڤيمار** (*) ، فان هذا الخطر يزداد إذا اتبع الغرب سياسات تدفعها فى هذا الاتجاه .

(*) الاسم الذى أطلق على الجمهورية التى أنشئت فى ألمانيا فى عام ١٩١٩ بعد تنازل الإمبراطور ولهلم الثانى ، وكان دستورها مركزيا ديمقراطيا . تولى رئاستها فردريك إيبرت (١٩ ـ ١٩٢٥) ، ثم المارشال پول هندنبرج (٢٥ ـ ١٩٣٤) . انتهى وجودها عمليا فى عام ١٩٣٣ ، عندما عيّن أدولف هتلر مستشارا وقام بتأسيس الرايخ الثالث ـ المترجم .

والواقع أنه ليس هناك شىء فى ظهور روسيا يورو آسيوية يهدد بالضرورة المصالح الحيوية لأية دولة غربية . وإذا حدث أن ظهرت نزاعات فى الوقت الذى تقوم فيه روسيا ببناء اقتصاد سوق يكون انعكاسا لتاريخها واحتياجاتها الراهنة ، فسيكون مرجع ظهورها أن الرأسمالية الروسية ليس باستطاعتها التكيف مع الإطار « **البروكروستيزى** » (*) للسوق الحرة العالمية .

(*) نسبة إلى بروكروستيزى ، وهو لص إغريقى خرافى يمد أرجل ضحاياه أو يقطعها لكى يجعل طولهم منسجما مع فراشه ، والمعنى المقصود هنا هو الميل إلى إحداث التناسب أو التجانس بوسائل عنيفة أو اعتباطية - المترجم .

■ الفصل السابع ■

أفـول الغـرب ونهـوض الرأسماليات الآسيوية

من الصعب جدا على أمريكا ، من الناحية الوجدانية ، أن يزيحها عن مكانتها ، ليس فى العالم ، بل فقط فى غربى المحيط الهادى ، شعب آسيوى ظل لوقت طويل موضع احتقار بوصفه شعبًا منحطًا وضعيفا وفاسداً وعديم الكفاءة . فالشعور بتفوق الأمريكيين الثقافى سيجعل قبول هذا التعديل أمراً بالغ الصعوبة .

فالأمريكيون يعتقدون أن أفكارهم عالمية ـ تفوق الفرد. التعبير الحر بلا قيود، ولكنها ليست كذلك ـ ولم تكن أبداً .

لى كوان يو(١)

إن الفشل الكامل للماركسية .. والتفكك المثير للاتحاد السوڤييتى، ليسا إلا نذيرين لانهيار الليبرالية الغربية ، وهى التيار الرئيسى للحداثة . فالليبرالية ليست هى البديل للماركسية ، وليست هى الأيديولوچيا السائدة فى نهاية التاريخ ، وإنما ستكون قطعة الدومينو التالية التى تسقط.

تاكيشى أوميهارا(٢)

إن أى محاولة لفرض إرادة شخص ما، أو قيمة ما على الآخرين ، أو لتوحيد العالم فى ظل نموذج معين «للحضارة» سوف تفشل حتما ـ فليس هناك نظام اقتصادى

(١) لى كوان يو ، Interview ، فى مجلة نيوپرسپكتڤز كوارترلى ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، شتاء عام ١٩٩٦ ، الصفحة ٤ .

(٢) تاكيشى أوميهارا ، Ancient Japan shows post-modernism the way ، فى مجلة نيو پروجريسڤ كوارترلى ، العدد ٩ ، ربيع عام ١٩٩٢ ، الصفحة ١٠ .

واحـد يناسب كـل البلـدان. وعلى كل بلـد أن يسـلك طريقـه الخاص ، مثلما فعلت الصين .

كياوشى ، عضو المكتب السياسى
للحزب الشيوعى الصينى[٣]

فى يناير عام ١٨٥٠ أصدر پلمرستون ، وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الحين ، أوامره للأسطول البريطانى بمحاصرة ميناء پيريه والاستيلاء على السفن اليونانية . وقد فعل ذلك لإجبار الحكومة اليونانية على الاستجابة لمطالب دون پاسيفيكو ، وهو من أبناء البرتغال من جبل طارق وكان أيضا من رعايا بريطانيا . كان دون پاسيفيكو يدعى أنه مستحق لتعويض مقداره ٣٠ ألف جنيه إسترلينى عما لحق ببيته وممتلكاته من أضرار أثناء أحداث الشغب التى وقعت فى أثينا فى عام ١٨٤٨ . وكان مطلب دون پاسيفيكو موضع شك ، ولكن پلمرستون تحدث فى مجلس العموم فى يونيه عام ١٨٥٠ مدافعا عن الإجراء الذى اتخذ ، واستشهد بعبارة وردت فى «العهد الجديد» تقول «إنى من مواطنى روما» . وجاء تفسير پلمرستون لهذه العبارة نموذجا لما كان عليه **السلم البريطانى**[*] فى أوجه ، إذ قال پلمرستون : «وكذلك فإن أىَّ رعية بريطانى ، فى أى مكان يجب أن يكون واثقا من أن عين إنجلترا اليقظة وذراعها القوية سوف تحميانه من الظلم والخطأ»[٤] .

وبعد مرور قرابة قرن ونصف قرن انحرف محور العالم . ففى سنغافورة فى عام ١٩٩٤ صدر حكم على طالب أمريكى يدعى مايكل فاى بأن يضرب ست ضربات بعصا غليظة لأنه كتب عبارات ماجنة على جدران مكان عام . وبعد تحركات دبلوماسية أمريكية قوية ، كان من بينها تدخل شخصى من جانب الرئيس كلينتون ، خففت العقوبة إلى أربع ضربات ، ولكنها لم ترفع .

وكانت سنغافورة ، باستجابتها للتدخل الأمريكى على هذا النحو ، تجسد تحولا

---

(٣) كياوشى ، **"Interview"** ، فى مجلة **نيو پرسپكتفز** كوارترلى ، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، صيف عام ١٩٩٧ ، الصفحتان ٩ ، ١٠ .

(*) **Pax Britannnica** : كانت النظم والحضارات المختلفة تلجأ فى مرحلة ما من تاريخها إلى ما تدعى أنه فترة سلم ، وكان من أشهر «فترات السلم» هذه «السلم الرومانى» **(Pax Romana)** فى القرن الثانى ، «والسلم الكنسى الكاثوليكى»(Pax Ecclesiae) فى القرن الثالث عشر ، «والسلم البريطانى» **(Pax Britannica)** فى القرن التاسع عشر ـ المترجم .

(٤) چاسبرريدلى ، **Lord Palmerston** ، لندن : كونستابل ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٣٨٧ .

أساسيّا فى توزيع القوة فى العالم . ففى ذروة منتصف العصر الڤيكتورى «للسلم البريطانى» كان بوسع لورد پلمرستون أن يدعى الحق فى أن يتصرف من جانب واحد دفاعا عن مصالح الرعايا البريطانيين فى أى جزء من العالم - بصرف النظر عن السلطة الوطنية التى يتصادف وجودهم فى أراضيها . أما فى ذروة قوة أمريكا فيما بعد الحرب الباردة ، فقد كان فى استطاعة دولة - مدينة آسيوية أن تتحداها .

فقد رفضت سنغافورة عالمية القيم الغربية . ونبذت بإباء التدخل الأمريكى وعقائد حقوق الإنسان التى كانت الولايات المتحدة تروج لها فى كل أنحاء شرقى آسيا . وأكدت قيمها الخاصة فى مواجهة النموذج الليبرالى لحقوق الإنسان والثقافة الاقتصادية لفردية السوق التى كانت الولايات المتحدة تسعى إلى غرسها على نطاق العالم . وأشارت سنغافورة بذلك إلى إنجازاتها باعتبارها دولة - مدينة فى عصر ما بعد الليبرالية تتميز بالاستقرار والتماسك ، وعلى درجة عالية من التعليم ، وآخذة فى النمو بسرعة - وذلك كدليل على أن نموذجها للتحديث والتنمية يفوق كل ما يستطيع الغرب أن يعرضه .(٥)

لقد كان النظام الاقتصادى الدولى الليبرالى فى عالم ما قبل عام ١٩١٤ يعتمد على قدرة بريطانيا البحرية واستعدادها لاستخدام أسطولها فى أى مكان فى العالم . ولايوجد اليوم استعداد كهذا من جانب الولايات المتحدة . إن السبق الأمريكى فى التكنولوچيا العسكرية يجعلها القوة العالمية الرئيسية ، ولكن سكانها ليسوا مستعدين لتحمل الأعباء المالية والبشرية لقيام نظام إمپريالى .

وثمة اختلاف عميق آخر بين «الحقبة الجميلة» ومرحلتنا المتأخرة الحديثة فى نهاية القرن . فقبل عام ١٩١٤ كانت المطابقة بين التحديث والتغريب أمرا لايكاد يتشكك فيه أحد . بل إن الحركات المعادية للاستعمار فى القرن العشرين - فى الهند والصين ومعظم مناطق العالم التى كانت خاضعة للسيطرة الاستعمارية - نادرا ما كان يساورها الشك فى أن تحرير بلدانها من السلطة الغربية سيستلزم تحديث بلدانها وفقا لنموذج غربى .

---

(٥) من أجل الحصول على رواية موثوق فيها للتحديث فى سنغافورة ، انظر ، م . هل وليان كوين فى ، **The Politics of Nation Building and Citizenship in Singapore** ، لندن ونيويورك : روتلدج، ١٩٩٥ . ومن أجل رواية نقدية للتنمية الاقتصادية فى سنغافورة وغيرها من الدول الصغيرة، انظر ، و . بللو وستيفانى روزنفيلد ، **Dragons in Distress : Aisa's Miracle Economies in Crisis** ، لندن : بنجوين ، ١٩٩٢ .

وفى جانب كبير من العالم النامى ، كانت الماركسية تعمل كأيديولوچية لتغريب الثورات .

وفى تركيا أقام كمال أتاتورك ، وهو واحد من أكثر دعاة التحديث السياسى موهبة فى التاريخ ، أكثر نظم هذا القرن التغريبية ثباتا على المبدأ القائل بأن التحول إلى دولة عصرية يتطلب انفصالا حازما عن التراث الثقافى الأصلى لبلده . وحتى نهاية الحرب الباردة كان التحديث والتغريب يُعَدَّان مترادفين فى كل مكان تقريباً . وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو اليابان .

التحديث من الواقع المحلى : نموذج اليابان

عندما أرغم **القبطان پيرى**(*) اليابان فى عام ١٨٥٣ على إعادة فتح أبوابها أمام التجارة لأول مرة ، منذ أن أغلقت فى وجه العالم الخارجى فى عام ١٦٤١ ، كان يفعل ما هو أكثر من إحداث اضطرب فى طريقة للحياة ظلت بلا تغيير على امتداد أكثر من ما ى عام . فقد أنهى تجربة قد تكون فريدة فى تاريخ البشرية .

وفى فترة **الإيدو**(**) تخلت اليابان عن تكنولوچيا الحرب الحديثة فى صورتها المبكرة ، وارتدت من البندقية إلى السيف .[٦] لقد فعلت الصفوة الحاكمة فى اليابان ما تَعُدّه النظريات الغربية فى التقدم العلمى أمرا مستحيلا ـ فقد ساروا بالتطور التكنولوچى إلى الوراء .

(*) ماثيو كالبريث پيرى : ضابط بحرى أمريكى زار اليابان فى عام ١٨٥٣ ، وأرغمها على فتح أبوابها للأجانب بعد أن أغلقتها فى وجوههم منذ بداية فترة الإيدو فى عام ١٦٠٣ ، وعقد مع إمبراطورها معاهدة لحماية الملاحين الأمريكيين ـ المترجم .

(**) **الإيدو أو اليدو (Edo or yedo)** : الاسم القديم لمدينة طوكيو . وهى فترة فى تاريخ اليابان بدأت فى عام ١٦٠٣ مع نظام باكوفو الذى أقامه طوكوجاوا . والذى كان حكما إقطاعيا يقوم على مركزية حديثة عاصمتها إيدو . وكانت فترة انغلاق وعزلة عن العالم الخارجى ، وحظرت خلالها جميع الصلات الدپلوماسية مع البلدان الأخرى ، وطوّرت اليابان خلالها ثقافتها الأصلية ، وتخلصت من كل نفوذ للثقافة الغربية . وانتهت هذه الفترة مع عودة ميچى فى عام ١٨٦٨ التى كانت بمثابة ثورة ضد الإقطاع ، وبداية التاريخ الحديث لليابان ـ المترجم .

(٦) من أجل رواية ممتعة لهذه الفترة الفريدة ، انظر ، نويل پيرين ، **Giving up the Gun : Japan's Reversion to the Sword, 1543 - 1879** ، بوسطن : نانباريل بوكس ، ١٩٧٩ .

كما أن وصول سفن القبطان پيرى السوداء أوضح للصفوة اليابانية الذكية واليقظة أن طريقة الحياة المغلقة المسالمة التى تمتعت بها لأكثر من مائتى عام إنما هى طريقة لا مستقبل لها. وعرفت تلك الصفوة ما تدخره لها الدول الغربية بمشاهدة مصير الصين فى حروب الأفيون . وقد هدد القبطان پيرى فى رسالته إلى **الشوجن**(*) بأنه إذا لم تفتح اليابان أبوابها أمام التجارة فسوف تزورها «سفن الحرب الضخمة» ، ربما فى فصل الربيع . (٧) وقد كانت سفن پيرى السوداء بمثابة النهاية لتجربة اليابان فى العزلة وفى استخدام التكنولوچيا المنخفضة - وهى تجربة كانت قد «أثبتت . . . . أن **اقتصادا بلا نمو**(**) يتفق تماما مع الرخاء والحياة المتحضرة»(٨) . ووضعت اليابان فى الوقت نفسه على مسار طموح للتحديث كان من نتيجته أنها دخلت القرن العشرين بأسطول دمّر الأسطول الإمبراطورى الروسى فى تسوشيما فى عام ١٩٠٣ .

وقد استمر وجود **بيت ميتسوى**(***) التجارى العظيم من عصر الإيدو المغلق عبر عصر التحديث ، عصر **عودة ميچى**(****) (١٨٦٨ - ١٩١٢) ، ثم احتلال الحلفاء لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، ليصبح إحدى المؤسسات اليابانية الكبرى فى الوقت الحالى . وهذا العمر الطويل يعبر عن حقيقة جوهرية بشأن التصنيع فى اليابان - ولم يقتض ، كما حدث فى بعض بلدان أوروپا القارية ، انفصالا حاسمًا عن النظام الاجتماعى الاقطاعى .

(*) **الشوجن** : أحد أفراد أسرة طوكوجاوا التى توراثت منصب الشوجن وكانت تقبض على أعنة الحكم فى اليابان (١٦٠٣ - ١٨٦٧) ، وظلت السلطة الفعلية بيد الشوجن حتى ثورة ١٨٦٧ - ١٨٦٨ المعروفة بعودة ميچى - المترجم .

(٧) انظر ، أرثر والوورث ، **Black Ships off Japan** ، نيويورك : ألفريد كنوب ، ١٩٤٦ .

(**) **No growth economy** .

(٨) پيرين ، المرجع السابق ، الصفحة ٩١ .

(***) تطورت خلال أواخر القرن التاسع عشر مجموعة مهمة وقوية من أحفاد التجار الصيارفة الذين برزوا فى فترة طوكوجاوا . وقد شعرت الحكومة بعد عودة ميچى بضرورة الإسراع بالتصنيع ، فرأت الاستفادة من هذه المنشآت ذات التنظيمات والأعراف التجارية . ونتيجة لذلك تطور عدد صغير من المجمعات الصناعية التى هيمنت على الصناعات الثقيلة فى اليابان ، وكان من أهمها **بيت ميتسوى وبيت ميتسوبيشى** - المترجم .

(****) **ميچى** : ميچى تينو (١٨٦٧ - ١٩١٢) ، هو الاسم الذى اتخذه موتسوهيتو حينما اعتلى العرش (١٨٦٧) : وكان يعنى حركة التنوير . وحدث فى أول حكمه (١٨٦٨) الانقلاب الذى أطاح بالشوجنية كنظام للحكم وأعاد للإمبراطور سلطاته . وكان هذا الانتصار ضربة قاضية للإقطاع ، فأممت أراضى كبار الأشراف ، وبدأت اليابان تسير نحو التصنيع واقتباس الحضارة الغربية - المترجم .

وقد تطورت الشركات اليابانية كما لو كانت فرعا طُعِّمت به المؤسسات الموروثة من القرون الوسطى . وكان الاقتصاد الصناعى الحديث الذى بدأت اليابان إقامته فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ، تجسيدا لنظام اجتماعى لم ينكسر فى أشد أجزائه حيوية . وكانت طبقة المحاربين ، **الساموراى**(*) ، هى رأس حربة التحديث فى اليابان الذى كان ممكنا لأن النظام الإقطاعى الذى كان نقطة انطلاقه لم ينكسر .

والنموذج الماركسى القائل بأن روابط التكنولوچيا تعمل داخل الهياكل الاجتماعية القديمة وتمزقها هو نموذج لا ينطبق كثيراً على حالة اليابان . وكذلك لا تنطبق القصة الليبرالية القائلة بأن المجتمع يتطور عبر نمو المعرفة والتجديد فى الآراء. وليس هناك تصوير للتحديث وفقا لنماذج التواريخ الغربية يعبر عن حقيقة التجربة اليابانية .[(٩)]

وليس لنظريات الاقتصاد الكلاسيكى الجديد غير قيمة محدودة لإضاءة الحياة الاقتصادية فى اليابان اليوم . فالشركات اليابانية تتنافس بعضها ضد بعض على الأسواق منافسة لا رحمة فيها مثلما يحدث فى كل مكان آخر ؛ ولكن الرأسمالية اليابانية تختلف اختلافا عميقا عن فردية السوق الأنجلو سكسونية التى أقام عليها معظم أصحاب النظريات الاجتماعية العظام نموذجهم للرأسمالية ، كما تختلف عن النموذج الذى يقدمه «توافق واشنطن» .

ومؤسسات السوق اليابانية تعتمد فى معاملاتها مع موظفيها ومع بقية المجتمع على شبكات من الثقة وليس على ثقافة العقود . وهى أقل كثيرا من الشركات الأمريكية انفصالا عن هيكل المجتمعات المحيطة بها . وعلاقاتها مع مؤسسات الدولة علاقات وثيقة ومستمرة . كما أن الحياة التى تفصح عنها الرأسمالية اليابانية ليست حياة فردية ولايوجد ما يدل على أنها ستصبح كذلك .

إن هذه الفروق العميقة والمستمرة بين رأسمالية اليابان ورأسمالية إنجلترا وأمريكا تعبر عن حقيقة جوهرية . فكل من مؤيدى الرأسمالية ومنتقديها يرون أن الفردية هى إحدى قسماتها المحورية ، ولكن الارتباط بين الرأسمالية والفردية ليس أمرا محتوما ولا هو

(*) **الساموراى** : أعضاء الطبقة الأرستقراطية المحاربون زمن اليابان الإقطاعية ، وقد ألغيت هذه الطبقة عند إعادة السلطة لميچى ، ومع ذلك كان لها دور فى بناء اليابان الحديثة ـ المترجم .

(٩) من أجل حجة طموحة لما قامت به اليابان من تقييد أو تزييف للعلوم الاجتماعية الغربية ، انظر ، ديڤيد وليامز ، **Japan and the Enemies of Open Political Science** ، لندن وينويورك : روتلدچ ، ١٩٩٦ .

ظاهرة عالمية ، وإنما هو حدث تاريخى عارض . وقد خلط مفكرو الرأسمالية الأوائل - آدم سميث ، آدم فيرجسون ، كارل ماركس ، كارل ڤيبر ، وچون ستيوارت مل - بينها وبين القوانين العامة ، لأن الشواهد التى بنوا عليها نظرياتهم كان الجانب الأكبر منها مقصورا على بضعة بلدان غربية .

ولن نستطيع أن نبدأ فى فهم اليابان إلا إذا قبلنا القول بأنها فى نهاية القرن التاسع عشر كانت بالفعل على طريق التحديث . كما كانت اليابان قد قطعت منذ أمد طويل شوطا كبيرا فى القضاء على الأمية ، وكانت حياة المدن تتسع بسرعة . وقد استوعبت التكنولوچيات الجديدة ، وأقامت دولة مركزية . واكتسبت اليابان معالم الحداثة هذه دون تغريب هياكلها الاجتماعية أو مأثوراتها الثقافية . وكان الدافع إلى التحديث فى اليابان هو العذابات النفسية التى كان يسببها لها الاتصال بقوة الغرب التى تهددها . ولكن التحديث فى اليابان كان مع ذلك نابعا من الداخل .

وتقول لنا فلسفات التاريخ التنويرية إن البلدان تسلك درب التحديث عن طريق تكرار المسار الذى سلكته المجتمعات الغربية . وكانت اليابان قد كشفت منذ بداية القرن العشرين عن زيف فلسفات ونظريات التحديث التى تعتمد عليها .

وصحيح أن التحديث اليابانى قد تضمن استعارات انتقائية كثيرة من البلدان الغربية . فتم تغيير التقويم ، وأنشئ نظام البنوك ، وتوسع التعليم ، ووضع نظام للقانون التجارى ، وبنى جيش وأسطول حديثان . وتضمنت هذه التجديدات جميعا شيئا من المحاكاة للممارسات الغربية ، لاسيما الممارسة البروسية (فى إصلاح النظام القانونى لليابان والنظام المدرسى والجيش) ، والممارسة البريطانية (فى تطوير الأسطول اليابانى) . وكان الضباط اليابانيون يحضرون الدروس فى الأكاديميات الغربية ، كما كان المهندسون اليابانيون يسافرون إلى البلدان الغربية لدراسة تقنيات بناء السفن .

ولكن أيّا من عمليات التكييف هذه لم يترتب عليه تغيير فى هياكل اليابان الاجتماعية أو مأثوراتها الثقافية ؛ ولا كان شىء من ذلك مطلوبا منها . وكان هناك دعم وتشجيع للتصنيع فى اليابان بغرض الحفاظ على الاستقلال الوطنى . ولكن لم يكن لدعاة التغريب فى اليابان الكلمة العليا فى الجدل الدائر حول معنى التحديث .

وكان صانعو السياسات فى اليابان يرفضون ، ضمنيا فى بادئ الأمر ، ثم صراحة فى أوقات لاحقة ، الرأى القائل بأن التحديث يعنى التقارب مع المؤسسات والقيم الغربية . وكما يذكر

واسوو فقد أوضحوا «رفضهم لما يسمى فرضية التقارب التى مؤداها أن هناك منطقا عاما للتصنيع ، وأن العلاقات الاجتماعية التى وجدت فى الدول الأولى التى أخذت بالتصنيع (الفردية، وسوق العمل الحرة ، وهلم جرا) لابد أن تنشأ فى كل مكان آخر»(١٠) .

ومن الطبيعى أن تكون صورة فرضية التقارب هى الأساس الذى يقوم عليه «توافق واشنطن» . ولكن فى اليابان ، أكثر من أى بلد آخر ، انعكس ـ بشهادة التاريخ ـ اتجاه توافق واشنطن فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية .

ومنذ البداية، كان دافع التصنيع هو وجود دولة تعمل على تحقيق التنمية . ومثلما حدث فى بلدان أخرى كثيرة ، مثل روسيا القيصرية ، فإن التصنيع السريع فى اليابان حدث تحت رعاية سلطة حكومية مركزية قوية تأخذ بمبدأ التدخل . وقد عبر بول كيندى عن ذلك بقوله : «إن اليابان كان يتعين تحديثها ، لا لأن المنظمين الأفراد كانوا يرغبون فى ذلك ، بل لأن الدولة كانت تحتاج إليه ... فقد شجعت الدولة إنشاء شبكة للسكك الحديدية والاتصالات البرقية والخطوط الملاحية ، وعملت بالتعاون مع المنظمين اليابانيين الصاعدين على تطوير الصناعة الثقيلة ، وصناعة الحديد والصلب ، وبناء السفن ، وكذلك على تحديث إنتاج المنسوجات . وكان الدعم الحكومى يستخدم لصالح المصدرين ، ولتشجيع النقل البحرى ، ولإقامة بناء جديد للصناعة . وخلف ذلك كله كان يكمن الالتزام السياسى الرائع بتحقيق الشعار القومى «دولة غنية ذات جيش قوى»(*)(١١) .

وكانت مؤسسات الدولة هى عامل التنشيط والتركيز للتنمية الاقتصادية والصناعية عند كل منعطف فى التاريخ اليابانى . غير أن التمييز الحاد بين الدولة والمجتمع الذى وجد فى البلدان الأوروبية منذ بواكير العصر الحديث ليست له أصداء قوية فى تاريخ اليابان . وأهمية **الانسجام**(**) ، باعتباره قيمة فى الحياة اليابانية ، تتعارض مع العلاقات التى تقوم من أعلى إلى أسفل فى ترتيب هرمى ، والتى ارتبطت لأمد طويل بمؤسسات الدولة فى أوروبا . وقد عبّر سايل عن ذلك بقوله : «إن الحكومة اليابانية لاتقف بمعزل عن المجتمع أو

---

(١٠) آن واسوو ، **Modern Japanese Society, 1868-1994** ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٦ ، الصفحة ١٠٢ .

(*) **Fokuku Kyohei** .

(١١) بول كيندى ، **The Rise and Fall of the Great Powers** ، لندن : فونتانا ، ١٩٨٨ ، الصفحة ٢٦٦ .

(**) **Wa** .

فوقه ، بل إنها المكان الذى تعقد فيه صفات الانسجام»[١٢] . وفى هذا تختلف اليابان اختلافاً قوياً ، ليس فقط عن البلدان الأوروبية ، وإنما أيضا عن الصين وكوريا .

وقد كانت الدولة المركزية التى قامت فى اليابان فى فترة ميجى وثيقة الشبه بالدول القومية الكلاسيكية فى أوروبا القرن التاسع عشر . ومازالت اليابان ، من نواح كثيرة ، هى الدولة القومية التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر . وهى بلاشك دولة إنمائية ، وليست دولة الحد الأدنى التى يدعو لها توافق واشنطن . ولكنها ليست أيضا دولة الرفاهة من النوع الذى أقيم فى أوروبا الغربية والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . وكما لاحظ پيتر دروكر : «إذا نظرنا إلى اليابان من خلال عدسات النظرية السياسية التقليدية ، أى النظرية السياسية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، نجد أنها بوضوح بلد تتركز فيه الضوابط الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى فى أيدى حكومة **«شديدة المركزية»**(*) . ولكنها بهذا المعنى بقدر انطباق هذا الوصف على ألمانيا أو فرنسا فى عام ١٨٨٠ أو عام ١٨٩٠ ، بالمقارنة مع بريطانيا أو الولايات المتحدة »[١٣] .

غير أن تطور اليابان فى فترة ما بعد الحرب كان مختلفا عن كل المجتمعات الغربية .

فقد تطورت الرأسمالية اليابانية من المؤسسات التقليدية للعصر الإقطاعى .[١٤] فالصناعة كانت تقوم باستمرار بتنظيم شبكات وثيقة الترابط من المنشآت الكبيرة . وفى فترة ميجى كانت هذه المنشآت هى مجموعات **الزيباتسو**(**) القابضة القوية الخاضعة لسيطرة عائلية . ومجموعات الزيباتسو هذه التى وجدت قبل الحرب ظلت قائمة بعد المحاولة التى تمت أثناء الاحتلال لفرض تشريعات مناهضة للاحتكار على الطراز الأمريكى ، من أجل تحويلها إلى **كيجيو شوجان**(***) ، أى مجموعات تتعامل فيما بين الأسواق من

---

(١٢) مورآى سايل ، **"Japan Vitcorious"** ، فى مجلة نيويورك ريڤيو أوف بوكس ، عدد ٢٨ من مارس عام ١٩٨٥ ، الصفحة ٣٥ .

(*) **Statist country** .

(١٣) پيتر دروكر ، **Post-Capitalist Society** ، أوكسفورد : باترويرث ـ هاينمان ، ١٩٩٣ ، الصفحة ١١٧ .

(١٤) يقول بعض الكتاب إن النظام الاقتصادى اليابانى لايمكن تصنيفه على أنه صورة مختلفة من صور الرأسمالية . وللإلمام بحجة تقول بذلك ، انظر ، إى . سكاكيبارا ، **Beyond Capitalism : The Japanese Model of Market Economies** ، المعهد الاقتصادى للاستراتيجية ، لانهام : يونيڤرستى پرس أوف أمريكا ، ١٩٩٣ .

(**) **Zaibatsu** : العائلات القليلة التى تسيطر على المالية والتجارة والصناعة فى اليابان ـ المترجم .

(***) **Kigyo Shugan** .

النوع القائم اليوم . وبعد انتهاء الاحتلال أعادت المنشآت الكبيرة (ميتسوى ، ميتسوبيشى ، سوميتومو ، وغيرها) تجميع نفسها ، وإن يكن تحت سيطرة عائلية أقل من ذى قبل ، وساعدت بذلك على تشكيل شبكة مجموعات المؤسسات التى تسيطر على الاقتصاد اليابانى اليوم . وقد صدق القول بأنه «لايوجد فى أى بلد آخر مثيل للزيباتسو وغيرها من الشركات الفرعية التى تربط ما بين المنشآت الصناعية والتجارة والمالية فى خصلة خيوط سميكة ومعقدة من العلاقات »(١٥) . وهذه المجموعات من المؤسسات الضخمة تتعايش مع مجموعة منوعة هائلة من المنشآت الصغيرة فى اليابان ، ولكنها تحدد الإطار الذى تعمل فى داخله هذه المؤسسات الأخرى .

وهذه الترابطات المتبادلة للاقتصاد اليابانى التى تجعله جزءًا لايتجزأ من حياة المجتمع ، كانت هدفا لهجوم من جانب المفاوضين الأمريكيين والمنظمات عبر الوطنية على امتداد العقود. وقد شُهِّر بهذه الترابطات على أنها حصون للحماية ، ولم يفهم دورها فى تغذية التماسك الاجتماعى ، أو أن هذا الدور كان مرفوضاً .

ووظيفة المتاجر الصغيرة فى نواصى الشوارع فى إبقاء المدن كمؤسسات اجتماعية قابلة للاستمرار هى وظيفة لاتظهر فى توافق واشنطن . والقول بأن هذه المتاجر لديها إمكانية للحفاظ على التماسك الاجتماعى أفضل مما لدى السجون يعد قولاً مستهجنا - إذا كان هناك من يضعه فى الحسبان أصلا . وكما قال مراقب بريطانى نافذ البصيرة :

تذكر وزارة العدل الأمريكية ، فى آخر إحصاء لها ، أن مليونا ومائة ألف مواطن أمريكى مودعون فى السجون ، أى قرابة ١ من كل ٢٠٠ من مجموع السكان ، رجالا ونساء وأطفالا . - فلماذا نتطلع إلى أمريكا للحصول على نماذج اقتصادية واجتماعية ، بدءا من إلغاء اللوائح ، وسلطة المستثمرين المؤسسين ، إلى مخططات تنظيم العمل ، إذا كانت تنتج هذا النوع من المجتمعات ؟ ... ومع ذلك فإنها النموذج الأساسى لكل المؤسسات الاجتماعية الدولية تقريبا ... وقد دعت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية(*) (فى تقريرها السنوى عن اليابان) إلى مزيد من التحرر من الضوابط

---

(١٥) ر. ا. كيڤز ، م. يوكوزا ، **Industrial Organisation in Japan** ، واشنطن : مؤسسة بروكنز ، ١٩٧٦ ، الصفحة ٥٩ .

(*) **(OECD) Organisation for Economic Cooperation and Development** : منظمة أنشئت فى عام ١٩٥٩ ، وكانت تضم فى عضويتها عشرين دولة ، من بينها الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا . وقد حلت فى عام ١٩٦١ محل منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى **(OEEC)** . وكان هدفها الرئيسى هو زيادة دخول الدول الأعضاء بمقدار ٥٠ فى المائة خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ - المترجم .

... وإنهاء حماية المتاجر الصغيرة ... وتبدى المنظمة ارتياحها لكون متجرا من كل ١٥ متجرا يابانيا قد أغلق أبوابه فى الأعوام الثلاثة الماضية . إن المتاجر الصغيرة تختفى بسرعة أكبر من أى وقت مضى ، وإن هناك مكاسب متواضعة فى الكفاءة يتم إحرازها بتكلفة اجتماعية كبيرة .(١٦)

إن ما يتطلبه توافق واشنطن من اليابان يذهب إلى أبعد من القضاء على متاجرها الصغيرة ، فهو يشمل **تخفيض معدلات الادخار ، والتخلى عن العمالة الكاملة ، والأخذ بالمذهب الفردى المعتمد على الأسواق** . كما يعنى فى مجموعه مطالبة اليابان بأن تكف عن أن تكون يابانية .

والخطيئة الأساسية التى لا تغتفر لليابان فى حق توافق واشنطن هى ثقافة العمالة الكاملة . فمعدل البطالة فى اليابان يتراوح بين ٣ و ٤ فى المائة ، مقابل متوسط يبلغ حوالى ٨ فى المائة فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية . كما أن لديها نسبة من السكان العاملين أعلى من المتوسط فى هذه البلدان بالنسبة لكل فئات العمال ، بما فى ذلك الشباب . وكان معدل البطالة فى عام ١٩٩٣ أدنى منه فى أى بلد من بلدان المنظمة ، حتى عند احتساب من يعملون بعض الوقت .

ولايمكن بأي حال القول بأن المستخدمين اليابانيين يتمتعون بالعمالة طوال العمر ، فهى أمر غير مألوف خارج المنشآت الكبيرة . ومع ذلك فإن ٤٣ فى المائة من المستخدمين فى اليابان ظلوا يعلمون لدى نفس صاحب العمل لمدة تزيد على عقد كامل فى عام ١٩٩١ ، مقابل ٣٣,٥ فى المائة فى عديد من بلدان المنظمة . ومن هنا كان الأمن الوظيفى مصونا فى اليابان أكثر مما هو عليه فى أى بلد آخر .

وقد حافظت اليابان على ثقافة العمالة الكاملة طوال أسوأ انكماش تعرضت له فى أى وقت ، وهو الانكماش الذى حدث عند الانخفاض الشديد فى النشاط الاقتصادى بعد انهيار ماسمى **«اقتصاد الفقاعة»**(*) فى عام ١٩٨٩ ـ وعلى الرغم من تراجع مطرد فى العمالة فى الصناعات التحويلية فى الأعوام الثلاثين الماضية . فماذا يمكن أن تكون عليه حال مستوى العمالة فى الولايات المتحدة ، إذا ما تعرضت سوق الأوراق المالية فيها ، مثلما حدث فى اليابان ، لانهيار يقرب من ٧٠ فى المائة ؟

---

(١٦) جراهام سيرجنت ، **"Economically, jails Cost more than corner shops"** ، فى جريدة ذى تيمس ، ١١ كانون الأول ١٩٩٥ .

(*) **Bubble Economy** : الاسم الذى أطلق على فترة ازدهر فيها النشاط العقارى ، وارتفعت فيها أسعار العقارات بشكل مصطنع ، ثم انخفضت فجأة محدثة هزة اقتصادية ـ المترجم .

وقد علق مارتن وولف على ذلك عن حق بقوله : **«إذا حكمنا على أى اقتصاد بقدرته على أن يوزع على نطاق واسع المكاسب التى يحققها النشاط الاقتصـــادى ، على حين يحمى من أهم أقل قدرة على تحمل تكاليف الانكماش ، فإن اليابان كانت تدعو إلى الإعجاب فى سنوات المحنة بقدر ما كانت تدعو إليه فى سنوات المجد»**(١٧) .

وإذا كانت السمة المميزة الرئيسية للاقتصاد اليابانى قد استطاعت الاستمرار فى فترة ما بعد الحرب ـ وهى العقد الاجتماعى غير المكتوب الذى يضمن الأمن الوظيفى لجزء كبير من سكانها ـ فإن السوق الحرة العالمية تتهددها الآن . إن العقد الاجتماعى اليابانى الذى تطور بعد الحرب العالمية الثانية ، والذى كان فى جانب منه استجابة لضغوط اجتماعية ، مثل نقص المهارات ، وكان فى جانب آخر بمثابة إستراتيچية لتأمين السلم الصناعى والاجتماعى ، قد حال دون نمو طبقة پروليتارية ، كما حال فى الأعوام الأقرب دون نمو طبقة دنيا . وبالمقارنة بمعظم البلدان الغربية فإن اليابان تُعَدّ مجتمعا قائما على المساواة ، ينتمى جميع أعضائه تقريباً إلى الطبقة الوسطى .

وإذا ما خضع صانعو السياسة فى اليابان لمطالب توافق واشنطن ، فسوف تنضم اليابان إلى كل تلك المجتمعات الغربية التى لاتوجد بها حلول لمشكلات البطالة الواسعة ، والجريمة الوبائية ، وانهيار الترابط الاجتماعى .

إن العقد الاجتماعى اليابانى الذى يضمن الأمن الوظيفى قد لايستمر طويلا فى صورته الحالية . ذلك أن ضمان العمل طيلة الحياة فى منشأة واحدة لم يعد أمراً يوثق به . فالتنافس مع الاقتصادات الأخرى فى شرقى آسيا يجعل من المتعذر تجنب التحلل من بعض قيود سوق العمل . والسؤال الآن هو ما إذا كانت اليابان تستطيع المحافظة على **ثقافة** العمالة الكاملة السائدة فيها ، مع الابتعاد عن ضمان الأمن الوظيفى مدى الحياة لدى منشأة واحدة الذى طبقته فى فترة ما بعد الحرب .

واليابان مجتمع صناعى على درجة عالية من النضج . وهو فى ذلك يشبه الاقتصادات العصرية الحديثة فى أوروپا الغربية بأكثر مما يشبه الاقتصادات الحديثة التصنيع المحيطة بها فى شرقى آسيا . وقد نجحت فى غضون قرن وربع قرن فى التعجيل بالتنمية

---

(١٧) الأرقام مأخوذة من تقرير منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى يناير عام ١٩٩٧ ، كما وردت فى مارتن وولف ، "Too great a sacrifice" فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ١٤ من يناير عام ١٩٩٧ .

الصناعية التى امتدت فى بريطانيا لأكثر من قرنين . وفى الفترة ما بين عامى ١٨٩٠ و١٩١٣ تضاعف سكان الحضر ، ولكن عدد العاملين فى الزراعة بقى على حاله تقريبا . ففى عام ١٩١٤ كان أكثر من ثلاثة أخماس سكان اليابان يشتغلون بالزراعة أو بالحراجة (الاكتساب من الغابات) أو صيد الأسماك .(١٨)

ومع ذلك ففى خلال هذه الأعوام ، وبصورة متفردة عن كل بلدان العالم غير الغربية، شرعت اليابان فى تنفيذ برنامج طموح للتصنيع ، وهو البرنامج الذى جعلها ـ على الرغم من كارثة «**حرب المحيط الهادى**»(*) ـ الاقتصاد القائم على كثافة التكنولوچيا الذى نشهده اليوم .

وهناك عناصر كثيرة من الاقتصاد اليابانى لا يمكن تصديرها ، وهو ماتضمنه الدرجة التى تنفرد بها اليابان من حيث الاستمرار والتجانس الثقافى . ولكن وضع اليابان باعتبارها مجتمعا صناعيا عالى النضج، ربما يتيح لها فرصة لكى تحقق فى نهاية العصر الحديث شيئا فريدا شبيها برفضها التكنولوچيا فى فترة الإيدو .

وقد كانت اليابان ، منذ تجاوزها السريع لاقتصاد الفقاعة ، اقتصادا بلا نمو . وفى ظل ظروف انكماش الديون وجدت نفسها فى المعضلة الكلاسيكية التى شخّصها كينز لدى حديثه عن الحكومات التى تحاول إنعاش الطلب عن طريق خفض أسعار الفائدة، ووصفه بأنه «عملية دفع فوق حبل مشدود» . ففى اليابان ، فى أواخر التسعينيات ، مثلما حدث فى الولايات المتحدة أثناء الكساد الكبير ، لم تؤد أسعار الفائدة التى انخفضت حتى إلى ٠,٥ فى المائة إلى تنشيط الاقتراض . ويشهد النمو الاقتصادى فى اليابان الآن فترة من الهدوء . فهل وصلت اليابان قبل غيرها إلى حالة التشبع التى تخشاها البلدان الغربية منذ أمد طويل ، ولكنها لم تصل إليها بعد ، والتى أصبح من المتعذر عليها فيها المضى فى النمو الاقتصادى بالمعدل الذى تحقق خلال معظم فترة ما بعد الحرب ؟

وقد ذكّر اقتصادى يابانى قراءة بما لاحظه چون ستيوارت مل من أن «الحالة الساكنة لرأس المال والإنتاج، لاتستتبع بالضرورة حالة ساكنة للتحسن البشرى»(١٩) . فهل

---

(١٨) پول كيندى ، المرجع السابع ، الصفحة ٢٦٦ .

(*) ربما كانت الإشارة هنا إلى اشتراك اليابان فى الحرب العالمية الثانية إلى جانب دولتى المحور (ألمانيا وإيطاليا) ضد دول الحلفاء ـ المترجم .

(١٩) س . تسورو ، **Japan's Capitalism** ، كمبردج ، إدارة النشر بجامعة كمبردج ، ١٩٩٣ .

تستطيع اليابان تحقيق شىء شبيه **«باقتصاد الحالة الساكنة»**[*] الذى دافع عنه چون ستيوارت مل ، والذى يستخدم فيه التقدم التكنولوچى لتحسين نوعية الحياة بدلا من مجرد التوسع فى كمية الإنتاج ؟[٢٠]

وفى الأماكن الأخرى من العالم ، كانت رؤيا اقتصاد بلا نمو مجرد وهم يستحيل تحققه . وربما يتبين فى مجتمع اليابان الصناعى الذى بلغ مستوى فريدا من النضج أن انهيار النمو الاقتصادى يمكن أن يكون فرصة للنظر فى مدى صواب الحد منه . ولكن ذلك يمكن أن ينطوى على تحدٍّ للحتمية الأساسية لتوافق واشنطن ، التى تؤكد أن التحسين الاجتماعى لايتحقق دون نمو اقتصادى بلا نهاية .

التحديث الذى أخفق فى الصين : النموذج السوڤييتى الذى اتبعه ماو

إن عبارة ماوتسى تونج الشهيرة القائلة بأن «الاتحاد السوڤييتى اليوم هو الصين غدا»[٢١] إنما تغلّف الدافع المحورى الذى حكم عملية التحديث الفاشلة التى فرضها نظام ماو على الصين . وعلى الرغم من المناسبات العديدة التى نشب فيها نزاع بين الدولتين ، فقد ظل الاتحاد السوڤييتى المثال لمجتمع عصرى فى صين ماوتسى تونج . ولن يستطيع أحد إدراك أبعاد الكوارث التى لحقت بالصين فى عهد ماوتسى تونج دون فهم دور الماركسية كمشروع تغريبى فى الصين .

فقد كان النموذج السوڤييتى هو مصدر الإلهام فى نكبة «القفزة الكبرى إلى الأمام» (١٩٥٨ ـ ١٩٦٠) التى أشعلت فتيل مجاعة مصطنعة هلك فيها حوالى ثلاثين مليونا من البشر . ذلك أن ماو تبع أساتذته السوڤييت فى الاعتقاد بأنه إذا كان لاقتصاد الصين أن يصبح اقتصادا حديثا ، فلابد من تصنيع قطاعه الزراعى . وكما كانت الحال فى الاتحاد

(*) **Stationary-state Economy** : حالة اقتصادية فى ظروف ساكنة أو غير متغيرة ، تمييزا لها عن اقتصاد الحالة الدينامية (الحركية) ، التى تأخذ التغيرات فى الاعتبار . وفى الحالة الساكنة يفترض ألا تتغير العوامل الاقتصادية بصورة مستقلة ، وإنما تتغير فقط نتيجة لتغير مفترض فى أحد العوامل ، ولاسيما عندما تكون معدلات إنتاج السلع واستهلاكها ثابتة ، ولايكون هناك ادخار صاف ـ المترجم .

(٢٠) أجريت دراسة أكثر كمالا لتصور چون ستيوارت مل لاقتصاد الحالة الساكنة ، وذلك فى كتابى ، **Beyond the New Right : Markets, Govermment and the Common Environment** ، لندن ونيويورك : روتلدج ، ١٩٩٣ ، الصفحات ١٤٠ إلى ١٥٤ .

(٢١) ماوتسى تونج ، وردت فى چاسبر بيكر ، **Hungry Ghosts : China's Secret Famine** ، لندن : چون مورّاى ، ١٩٩٦ ، الصفحة ١٧ .

السوڤييتى ، لم يكن النموذج للزراعة فى الصين فى ظل ماو هو حيازة الفلاح الصغيرة ، وإنما المصنع الرأسمالى الذى عرفه القرن التاسع عشر .

ومرة أخرى ، اقتفى ماو النموذج السوڤييتى بإتخاذ موقف أشبه بموقف **بروميثيوس**[*] من البيئة - وهو موقف غير مألوف أو معروف حتى الآن فى الصين. وفى عصر ماو كانت هناك استخدامات للتكنولوچيا خالية من الرحمة ، كما كان هناك إنكار مذهبى ماركسى لاحتمال تعرض الصين لمشكلة مالتسية بشأن السكان ، مما ترك الصين بموارد طبيعية مستغلة استغلالا جائرا ، وبيئة أسوأ تدميرا حتى من بيئة الاتحاد السوڤييتى .

وهذه السمات المميزة لنظام ماو لايمكن إرجاع أىٍّ منها إلى الأعراف الصينية . فحتى وقت قريب لايتجاوز أواخر القرن التاسع عشر كان كثيرون من الصينيين يعتقدون بأن السكك الحديدية تحدث اضطرابا فى الانسجام الطبيعى للبيئة . وإذعانا لهذه المشاعر قامت الحكومة بشراء أول خط حديدى بنى فى الصين بالقرب من مدينة شنغهاى ، ثم تفكيكه.[٢٢] كما أن السدود الضخمة ، والحملات المنافية للعقل ضد الآفات ، التى أجريت فى عهد ماو ، كانت تطبيقات لجزء من مشروع التنوير الرامى إلى إخضاع الطبيعة، وهو المشروع الذى انتقل إلى الصين من الماركسية الكلاسيكية عبر المثال السوڤييتى .

ومرة أخرى ، فإن الاستبداد الماوى ليس له سابقة فى تاريخ الصين . وكما يقول سيمون لايس فإن «الماوية ، كنظام استبدادى ، تكشف عن سمات غريبة على الأعراف السياسية الصينية (مهما تكن نزعات الطغيان فى بعض هذه الأعراف) ، على حين تبدو من نواح أخرى مماثلة بدرجة ملحوظة لنماذج أجنبية ، مثل الستالينية والنازية»[٢٣] . والقول بأن الاستبداد فى نظام ماو كان تطويرا للطغيان الصينى التقليدى، إنما هو قول لايتفق مع دور الدولة تحت حكم ماو ، ذلك الدور الأكثر قهراً وعدوانية بدرجة لاتقارن .

وكان لايس على حق عندما قال إن الممارسة السياسية الصينية كثيراً ما كانت ممارسة

(*) بروميثيوس : فى أساطير اليونان ، العملاق الذى حمل النار إلى البشر ، فعاقبه الإله زيوس بتقييده إلى جبل ، وظل حبيس قيوده إلى أن حرره منها هيراكليس - المترجم .

(٢٢) چوناثان د. اسپنس ، **The Search for Modern China** ، نيويورك ، نورتون ، ١٩٩٠ ، الصفحتان ٢٤٩ و ٢٥٠ .

(٢٣) سيمون لايس، **The Burning Forest : Essays on Chinese Culture and Politics** ، نيويورك: هنرى هولت ، ١٩٨٣ ، الصفحة ١١٤ .

استبدادية . وقد كان القانون فى الصين منذ وقت طويل على درجة عالية من التطور ؛ ولكن وجود مؤسسة للقضاء مستقلة فى عملها عن السلطة التنفيذية للدولة يكاد أن يكون غير معروف . فضلا عن ذلك أنه حتى فى كتابات المدرسة التشريعية كان هناك ما يشبه فلسفة سياسية للطغيان غير المحدود . ومع ذلك لم يحدث أبداً فى تاريخ الصين أن قام نظام وصل فى عدوانيته إلى ما وصل إليه نظام ماو . وقد وصف لايس ذلك بقوله : «فى منتصف القرن السادس عشر ، كانت هيئة الموظفين الصينيين تتألف من نحو عشرة آلاف أو خمسة عشر ألف موظف من بين مجموع السكان البالغ نحو مائة وخمسين مليونا. وكانت هذه الفئة المحدودة من الكوادر مركزة بالكامل فى المدن ، على حين كانت أغلبية السكان تعيش فى القرى . وكان يمكن أن تقضى الأغلبية الساحقة من الصينيين حياتها بكاملها **دون أن تدخل أبدا فى اتصال بممثل واحد للسلطة الإمبراطورية »** (٢٤) .

ولم تكن الحكومة فى الصين الكلاسيكية فى أى وقت على نفس الدرجة من العدوانية التى بلغتها الدول الحديثة . ولم يحدث أبدا أن اقتربت ولو عن بعد من درجة السيطرة التى حققها نظام ماو. وكما قال مينيرت فإنه «لم يحدث حتى فى أيام الإمبراطور الأول فى القرن الثالث قبل الميلاد ، وبالقطع ليس فى أي وقت بعد ذلك ، أن عرف الشعب الصينى حكومة فى قسوة واستبدادية حكومة الدولة الشيوعية» (٢٥) .

وقد بدأ تحلل جوهر الثقافة التقليدية الصينية ، والأسرة والعشيرة فى الصين ، فى القرن التاسع عشر . وكان انهيار أسرة **كنج** (*) فى عام ١٩١٢ نهاية لعملية طويلة من التحلل . وكان **المندارين** (**) يعتقدون أنه بالوسع الأخذ بالتكنولوچيات الجديدة من الغرب مع بقاء الدولة الصينية والمجتمع بلا مساس . وعند نهاية أسرة كنج بذلت محاولة للحصول على التكنولوچيات الغربية ، وبخاصة السكك الحديدية ، وقرب نهاية القرن أعيد تنظيم الجيش . وكان هناك تفكير فى إجراء إصلاحات مؤسسية شتى ، لاسيما فى

---

(٢٤) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٣٣ ، ١٣٤ (التشديد فى الأصل) .

(٢٥) كلاوس مينيرت ، **Peking and Moscow** ، لندن ، وايدنفيلد آند نيكولسون ، ١٩٩٣ ، الصفحتان ١٠٤ و ١٠٥ .

(*) ورد الاسم فى المتن **Qing** ، ولكنه يرد فى المراجع **Ching** ، وهو اسم لأسرة مانشو التى حكمت الصين حتى عام ١٩١١ ، عندما تزعم سن يات سن ثورة أطاحت بالحكم المطلق ، وأعلنت الجمهورية . بعد ذلك كوّن الجمهوريون حزبا عرف بالكومنتانج ، وأكره يوان شى كان قائد الجيش سن يات سن على النزول له عن رئاسة الجمهورية فى عام ١٩١٢ ـ المترجم .

(**) **Mandarins** : كبار الموظفين فى الإمبراطورية الصينية القديمة ـ المترجم .

العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ، ولكن لم يتحقق فى هذا الصدد الشىء الكثير . وفى عام ١٩١٢ انهارت المؤسسات السياسية للصين فى عهد كنج .

وأعلن قيام نظام جمهورى ، ولكن التحديث لم يكن قد بدأ بعد بصورة جدية . وأدت الحرب مع اليابان ، والصراع بين الوطنين فى الكومنتانج والشيوعيين إلى مزيد من التفكك فى المجتمع الصينى التقليدى دون أن تغرس مؤسسات حديثة .

وكان نظام ماو بمثابة حد فاصل فى تاريخ الصين ، كما كان يمثل الانتصار التام لإستراتيجية للتحديث عن طريق محاكاة نموذج سوفييتى غربى . وشن هذا النظام سلسلة متعاقبة من الهجمات على ما تبقى من الحياة التقليدية فى الصين . وبرغم ذلك فإن جوهر المجتمع الصينى ظل طوال الانتفاضات الضخمة التى أحدثها نظام ماو سليما بدرجة تكفى لجعل الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسى للصين فيما بعد ماو ، تنويعا لاتخطئه العين على الرأسمالية التى مارسها الصينيون فيما وراء البحار منذ وقت طويل .

وإلى الوقت الذى أدخل فيه دنج سياوبنج إصلاحات السوق ، لم تكن الصين قد بدأت التحديث على أساس الأعراف الصينية . ومع ذلك ففى تايوان وفى دوائر الأعمال العائلية التى أنشئت فى كل أنحاء الشتات الصينى ، كان هناك نموذج للرأسمالية الصينية . فالصين الكلاسيكية كانت مكتفية ذاتيا ومعزولة عن بقية العالم فكريا واقتصاديا ، على مدى قرون كثيرة . ولم تكن توجد حتى فكرة الاقتصاد باعتباره مجالاً منفصلا للحياة الاجتماعية يخضع لقوانينه الخاصة ؛ وكانت الكلمة التقليدية المعبرة عن الاقتصاد **«تشنج تشى»** تعنى حرفيا إدارة الفائض .[٢٦] أما الفكرة الغربية عن التبادل السوقى على أنها ميدان منفصل عن الحياة الشخصية والعائلية فهى فكرة غريبة على الأعراف الصينية .

وعندما انهار الاكتفاء الذاتى ، كما حدث فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كان ذلك لأن الصين أُخضعت لانفتاح قسرى أمام التجارة مع الدول الغربية . وأدت المعاهدات غير المتكافئة بين الصين والحكومات الغربية إلى ما يسمى **«موانى المعاهدات»**(*) التى لم تكن تعمل فقط كقنوات للتجارة ، بل أصبحت منذ عام ١٨٩٥

---

(٢٦) المرجع نفسه ، الصفحة ١٣٨ .

(*) **موانى المعاهدات** : نشبت حرب الأفيون فى الفترة ١٨٣٩ ـ ١٨٤٢ بين الصين وبريطانيا ، وذلك بسبب سعى بريطانيا إلى أن تلغى الصين القيود التى فرضتها على التجارة الخارجية . واتخذت تعلة لهذه الحرب ما قامت به الصين فى عام (١٨٣٨) من حظر استيراد الأفيون وتدمير المخزون منه فى=

فصاعدا مراكز للصناعات الأجنبية . وكما كانت الحال فى اليابان ، ومن الناحية العملية فى كل مكان عدا إنجلترا ، فإن التصنيع فى الصين تم تحت قيادة الدولة . ولكن الدولة التى قادت خطوات الصين الأولى المتعثرة فى اتجاه التصنيع كانت دولة عزلاء فى مواجهة الدول الغربية .

وفى الصين ، كما فى اليابان ، ولّد الإذلال الذى عانته على أيدى الدول الغربية حركات فكرية تطالب بالتحديث . ولكن على خلاف اليابان كان التحديث يعنى على الدوام تقريبا توجُّها تغريبيّا . وكان هناك اختلاف بين دعاة التحديث فى الصين، ولكنه اختلاف لايتجاوز درجة التغريب التى يأخذون بها ، والفلسفة التى ينبغى أن تكون هاديا لهم . وكان البعض منهم يفضلون أفكار چون ستيوارت مل **وچون ديوى**(*) التقدمية الليبرالية ، على حين فضل بعض آخر - فى وقت لاحق - الأفكار الثورية لكارل ماركس وحوارييه السوڤييت . ولم يكن هناك غير صينيين قلائل يساورهم الشك فى أن الأخذ بالحداثة يعنى تبنى القيم الغربية .

ولم يكن دعاة التحديث فى الصين يجسدون مصالح أى فئة اقتصادية بعينها . وبينما كانت القوة الدافعة إلى التحديث فى اليابان هى فئة الساموراى ، الطبقة المحاربة ، الذين كانوا يواجهون خطر فقد موقعهم الاجتماعى بسبب التغيرات التى تحدث فى الاقتصاد ، فإنه لم تكن توجد فئة كهذه فى الصين تدفعها إلى التحديث .

وكان هناك اختلاف آخر بين الصين واليابان . فالصين لم تكن أبدا على امتداد آلاف السنين بلدا إقطاعيا . وقد أوجز مينيرت هذه النقطة الحاسمة فى أفكاره بقوله : «لم تكن توجد فى الصين من الناحية الفعلية قنانة بين الفلاحين على امتداد أكثر من ألفى سنة . . وحتى فى ثلاثينيات القرن الحالى ، عندما تدهور الوضع تدهوراحادّا بالمقارنة بالأزمنة السابقة ، كانت

= كانتون - الذى كان يملكه البريطانيون - وأرغمت الصين على إبرام معاهدتى نانكين وبوج فى عامى ١٨٤٢ و١٨٤٣ اللتين فتحت بمقتضاهما موانى كانتون وشنغهاى وأموى وفوتشا وتنجبو فى وجه التجارة البريطانية ، كما تنازلت الصين عن هونج كونج لبريطانيا . وتبعت هاتين المعاهدتين معاهدات واتفاقيات أخرى مع الولايات المتحدة وفرنسا والنرويج والسويد وألمانيا وروسيا واليابان وغيرها تضمنت التنازل لها عن موان أخرى . وقد عرفت هذه الموانى جميعا بموانى المعاهدات - المترجم .

(*) چون ديوى : (١٨٥٩ - ١٩٥٢) ، فيلسوف ومربٍّ أمريكى . نشرت مؤلفاته فى نيويورك فى الفترة ١٩١٠ - ١٩٤٠ ، ومن أهمها «الديمقراطية والتربية» ، و«التجديد فى الفلسفة» ، و«البحث عن اليقين» ، وغيرها . وترجم أكثرها إلى العربية . دافع عن الاشتراكية الديمقراطية وتأثر بآراء وليم چيمس ومذهب داروين الطبيعى - المترجم .

طبقة الفلاحين فى الصين ، طبقا للبحث الذى يعوّل عليه والذى أجراه ج . ك . باك ، تتألف من ٥٤ فى المائة من أصحاب الأرض ، و ١٧ فى المائة فقط من المزارعين المستأجرين ، أما بقية هذه الطبقة ، أى ٢٩ فى المائة ، فكانت من الفلاحين الذين يزرعون أرضا يمتلكونها إلى جانب أرض مستأجرة[(٢٧)] .

وكان عدم وجود نظام إقطاعى فى الصين ، إلى جانب حقيقة أن نظام ماو قد أخفق فى تدمير الأعراف الفلاحية ، أحد الأسباب الجوهرية فى النجاح الكبير الذى حققته الإصلاحات الاقتصادية التى طبقها دنج سياو بنج ، فى حين أخفقت الاصلاحات التى طبقها جورباتشوف . ولم يكن ذلك خطأ جورباتشوف ، وإنما كان ميراثا تاريخياً وقف أمامه عاجزاً .

وقد كان هناك تجاهل للفروق الأساسية بين الصين التقليدية والنظام الإقطاعى فى أوروبا وروسيا واليابان من جانب المثقفين الثوريين الصينيين عندما أخذوا منذ عام ١٩٢٠ فصاعدا يتشربون النظريات الماركسية فى موسكو . وكما قال بيكر فى دراسته القيمة عن منابع أضخم مجاعة حدثت فى الصين : «إن منابع المجاعة الضخمة فى عصر ماو لها جذور فى تاريخ روسيا بقدر مالها فى تاريخ الصين»[(٢٨)] . وقد أوضح بيكر هذه النقطة الحاسمة بقوله :

إن النظريات التى تعلمها الشيوعيون الصينيون فى موسكو ، وعلى أيدى مستشارين من أمثال بورودين وأوتربراون ، كانت تقوم على تحليل للنظام الإقطاعى الذى وجد فى أوروبا وروسيا فى القرن الماضى . وعندما كان قادة المستقبل فى الصين ، من أمثال بنج وليو تشاوتشى ، يدرسون فى «جامعة كادحى الشرق» ، كانت الكتب التى يدرسونها تتحدث عن تحرير الأقنان ، والإطاحة بالارستقراطية مالكة الأرض ، وتفتيت الملكيات الشاسعة فى ألمانيا وفرنسا وروسيا ، فى حين كانت الصين مختلفة تماماً ، على نحو ما أوضحه المبشرون الجيزويت فى القرن الثامن عشر ، وباحثون من أمثال ر . هـ . تاونى كتبوا فى عشرينيات القرن الحالى . ولم تكن هناك أرستقراطية مالكة للأرض ، ولا عشيرة مسيطرة من اليونكرز أو أصحاب

---

(٢٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٨٧ . البحث الذى أشار إليه مينيرت هو كتاب چون لوسنج باك ، **Chinese Farm Economy** ، نانكنج ، ١٩٣٧ ، (وقد ورد فى حاشية فى كتاب مينيرت ، الصفحة ٤٩٣) . هذا وقد حصلت زوجة باك ، پيرل س . باك ، على جائزة نوبل للآداب لروايتها **The Good Earth** . [توجد ترجمة عربية جيدة لرواية پيرل باك تحت عنوان الأرض الطيبة ـ المترجم] .

(٢٨) چاسبر بيكر ، **Hungary Ghosts : China's Secret Famine** ، لندن : چون مورّاى ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٧ .

الأرض الرئيسيين الذين عرفوا فى المزارع البريطانية . كما لم يكن هناك قانون إقطاعى للأرض ، ولا مزارع واسعة تُفْلَح بالسخرة . وعلى خلاف الأحوال فى أوروبا ، لم تكن هناك أراض مشاع ولا مراع أو غابات فى أيدى السلطات العامة . وقد بينت الإحصاءات التى أعدتها وزارة الزراعة فى عام ١٩١٨ أن نسبة الفلاحين من أصحاب الحيازات فى الصين بين مجموع المزارعين كانت أعلى منها فى ألمانيا أو اليابان أو الولايات المتحدة .(٢٩)

كما أن النظريات الماركسية التى تبنتها الصفوة المثقفة الصينية لم تكن تنطبق كثيرا على الظروف الصينية أو تاريخ الصين . ومع ذلك كانت هى أساس نموذج التحديث الذى فرضه ماوتسى تونج على الصين . وكان تطبيق التحديث الغربى على الطراز السوفييتى فى «القفزة الكبرى إلى الأمام» هو الذى أحدث أسوأ مجاعة فى تاريخ الصين الطويل .

وفى وجه معارضة من جانب البعض داخل الحزب الشيوعى الصينى ، الذين وصفوا تلك الإجراءات بأنها «اشتراكية زراعية زائفة وخطرة ويوتوپية» ، أنشأ ماو مزارع جماعية محاكاة لتلك التى أنشأها ستالين : «لأن خروشوف ، الذى كان فى ذلك الوقت مسئولا عن الزراعة ، كان ينفذ خطط ستالين لإنشاء مزارع جماعية أكبر ـ مزارع عملاقة فى ضخامة المراكز الإدارية التى كانت تنظم حول مدن زراعية»(٣٠) .

وكانت النتيجة كارثة . ففى الصين فى عام ١٩٥٧ ، وقبل «القفزة الكبرى إلى الأمام» ، كان **العمر الوسيط للوفاة**(*) هو ١٧,٦ عام ، ولكنه فى عام ١٩٦٣ انخفض إلى ٩,٧ عام . وكان نصف من يموتون فى الصين فى عام ١٩٦٣ يقل عمرهم عن عشرة أعوام .(٣١)

وقد فشلت عملية التحديث التى قام بها ماو لأسباب متعددة ، ولكن السبب الجوهرى بينها هو أن المشروع السوفييتى الذى سعى هذا التحديث إلى محاكاته لم يكن يتفق مع احتياجات اقتصاد حديث . وكان الاقتصاد الذى ورثه الشيوعيون عن نظام

---

(٢٩) المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٨ ، ٢٩ .

(٣٠) المرجع نفسه ، الصفحتان ٤٨ .

(*) **Median age of death** : العمر الوسيط للوفاة بالنسبة لفوج من المواليد هو العمر الذى يبلغه نصف عددهم فقط ويتوفى النصف الباقى قبل بلوغه ، أو هو العمر الذى للمولود نصيب من نصيبين فى بلوغه . [نقلا عن المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات ـ المجلد العربى ، المدخل ٤٣٤ ، الصفحة ٦٦] ـ المترجم .

(٣١) سپنس ، المرجع السابق ، الصفحة ٥٨٣ .

الكومنتانج الوطنى يحتوى على مشروعات كبيرة كثيرة مملوكة للدولة . ولم تبدأ محاولة تطبيق النظام الجماعى على هذه المشروعات إلا فى منتصف العقد السادس . ولم يكن هناك مبرر اقتصادى لتطبيق هذا النظام ، وإنما تم تطبيقه لأن الاقتصاد السوفييتى ، الذى كان النموذج للاقتصاد العصرى لدى ماوتسى تونج ، كان يقوم بتطبيقه .

ولم تكن «القفزة الكبرى إلى الأمام» مجرد محاولة لتصنيع الزراعة الصينية وإضفاء الطابع الجماعى على الصناعة وفقا لنموذج سوفيتيى ، بل كانت أيضا هجوما منظما على الممارسات والمعتقدات الصينية التقليدية . وقد كانت المعتقدات التقليدية للفلاحين تحت الحصار منذ انتصار الشيوعيين فى عام ١٩٤٩ ، ولكن «القفزة الكبرى إلى الأمام» ، ثم «الثورة الثقافية» ، هما اللتان كادتا أن تقضيا عليها بصورة نهائية . «لقد تم تدمير كل ما يتصل بالمعتقدات التقليدية أثناء القفزة الكبرى إلى الأمام» (٣٢) .

وقد استؤنف الهجوم على الصين التقليدية فى «الثورة الثقافية البروليتارية العظمى» فى الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٦ . وفى واحد من أكبر التشنجات فى التاريخ وُجِّه الهجوم إلى «الأشياء الأربعة القديمة» ـ الأعراف القديمة ، العادات القديمة ، التفكير القديم ، الثقافة القديمة ـ كما تتجسد فى الكتب والنقود والوثائق وكنوز الفن العريقة . وكتب لايس يقول «إن الثورة الثقافية كانت حربا أهلية منعت من الوصول إلى مداها . وتفيد تقديرات الصينيين أنفسهم الآن أن ما يقرب من مائة مليون شخص قد أصيبوا مباشرة بدرجة أو بأخرى من العنف الذى صاحب الثورة الثقافية ـ سواء كمشاركين أو كضحايا» (٣٣) .

ونتيجة «للثورة الثقافية» ارتد كل من اقتصاد الصين وتعليمها إلى الوراء لمدة جيل كامل ؛ واقتلع جانب كبير من الثقافة التقليدية التى كانت قد تمكنت بطريقة ما من الاستمرار بعد «القفزة الكبرى إلى الأمام» . كما تركت الثورة الثقافية ندوبا نفسية واجتماعية غائرة ؛ وأضعفت روابط التضامن الاجتماعى فى الصين حتى إلى مدى أكبر مما حدث فى روسيا فى الفترة الستالينية . وأصيبت المؤسسات الاجتماعية بدمار شديد من جراء الثورة الثقافية ، وربما لم ينج من آثارها غير مؤسسة الأسرة .

وكان تدمير الأعراف الصينية فى القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية يمضى مرادفا لتدهور البيئة الطبيعية . وفى إطار برنامج ماوى تميز بالطنطنة والغرور وضع للقضاء

---

(٣٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٤٨ .

(٣٣) لايس ، المرجع نفسه ، الصفحة ١٦٧ .

وكان تدمير الأعراف الصينية فى القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية يمضى مرادفا لتدهور البيئة الطبيعية . وفى إطار برنامج ماوى تميز بالطنطنة والغرور وضع للقضاء على كل الآفات الزراعية ، أعلنت حرب على عصافير الصين . واستؤصلت العصافير ، ونتج عن ذلك وباء من الحشرات التى كانت العصافير تحد من تكاثرها ، وبالتالى زادت الأضرار التى تلحق بالمحاصيل .

كما أن «الحرب على الطبيعة» التى خاضها الاتحاد السوفييتى تمت محاكاتها فى الصين بسياسات أخرى أشد تدميرا . فأنشئت السدود المائية فى كل أرجاء الصين ، وسرعان ما انهار معظمها ، ولكن بعضها ظلّ قائما خلال السبعينيات . وعندما تحطمت السدود فى مقاطعة هينان حدث أسوأ انفجار للسدود فى التاريخ ، وقتل مايقرب من ربع مليون إنسان .(٣٤)

وكان ما تركه ماو وخلفاؤه هو مستوى من تدهور البيئة أشد خطورة فى نتائجه مما حدث فى روسيا ، لأنه جاء فى وقت تواجه فيه الصين مشكلة اكتظاظ سكانى . وقد ورد وصف موثّق لحجم الأضرار التى ألحقها نظام ماو بالبيئة ، وذلك فى الدراسة التى أجراها ڤاكلاف سميل بعنوان **«الأرض السيئة : تدهور البيئة فى الصين»** .(٣٥)

ومشكلة الصين المالتسية تعترف بها الحكومة فى سياسة الطفل الواحد التى تتبناها ، والتى تمثل أكثر المواقف ابتعادا عن الماوية . ولكن حتى مع وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ ، فإن سكان الصين سيواصلون النمو بحوالى الربع ـ قرابة ٣٠٠ مليون نسمة ـ على امتداد الأعوام العشرين المقبلة . ويرجع جانب من هذه الزيادة إلى النمو السكانى خلال الفترة الماوية عندما كانت الأسرة الكبيرة تلقى التشجيع من الدولة .

وباستثناء بنجلاديش ومصر ، فإن حصة الفرد من الأرض الزراعية فى الصين أقل منها فى أى بلد آخر . كما أن حوالى عشر أراضى الصين ، حيث يعيش قرابة ثلثى السكان ويتم إنتاج زهاء ثلاثة أرباع ناتجها بأكمله ، يقع أدنى من مستوى فيضان الأنهار الرئيسية . ويؤثر النمو السكانى تأثيرا مباشرا على استخدام الأراضى النادرة الصالحة للزراعة ـ

---

(٣٤) بيكر ، المرجع نفسه ، الصفحة ٧٧ .

(٣٥) ڤاكلاف سميل ، The Bad Earth : Enrvironmental Degradation in China ، لندن ، زد پرس ، ١٩٨٣ . انظر أيضا ، ڤاكلاف سميل ، China's Enrvionmental Crisis : An Inquiry into the Limits of National Development ، آرمونك ونيو انجلند ولندن : م. ٧. شارب ، ١٩٩٢ .

بحيث تصبح أكثر ندرة . وكما لاحظ ڤاكلاف سميل فإنه «خلال السنوات الأربعين الماضية فقدت الصين حوالى ثلث أراضيها المحصولية بسبب تحات التربة والتصحر ومشروعات الطاقة (محطات توليد الكهرباء من المصادر المائية ، واستخراج الفحم) ، وبسبب بناء المصانع وتشييد المساكن . . . وحتى إذا أمكن تعويض تلك الخسائر باستصلاح أراض جديدة (تلك الفرص تزداد ندرة) ، فإن النمو السكانى وحدة كفيل بتقليل حصة الفردَ من الأرض الزراعية المتاحة بأكثر من عشرة فى المائة عن مثيلتها فى التسعينيات وبحوالى ١٥ فى المائة بحلول عام ٢٠٢٥»[٣٦] .

وفى العقود الأولى من القرن القادم يرجح أن تكون الصين أكبر مساهم منفرد فى **احترار الكوكب**[*] . وبحلول عام ٢٠١٠ يمكن أن تصبح الصين أكبر منتج للغاز الذى يحدث ظاهرة **الاحتباس الحرارى**[**] . وفضلا عن آثار هذه الظاهرة على بقية العالم، فإنها يمكن أن تزيد من مخاطر تعرض الصين لكل من حالات الجفاف والفيضانات .[٣٧]

والآثار الاقتصادية لهذه القيود البيئية تدعو إلى التفكير والتدبر : «ذلك أن حجم سكان الصين وما يحدثه من ضغوط على البيئة يحولان دون أىّ تصور ساذج لأن تعمد الصين فى أى وقت إلى محاكاة اليابان ، أو تكرار ما تحقق من إنجازات فى الدول الأخرى الأصغر فى المنطقة التى أطلق عليها إسم «النمور» . . فالصينيون لايستطيعون فى أى وقت أن يستوردوا ٩٠ فى المائة من احتياجاتهم من الوقود الأحفورى (fassil fuels) مثلما تفعل اليابان ، أو ٧٥ فى المائة من احتياجاتهم من الغذاء»[٣٨] . وسوف تكون هذه القيود عائقا شديدا فى ظل أي سياسات . فهى قيود قاسية منذ اليوم ، وذلك فى جانب منه بسبب الرفض الماركسى الماوى لاحتمال أن تواجه الصين فى أى وقت مشكلة مالتسية .

لقد كانت تركة ماو لخلفائه هى تدمير البيئة ، وتناقص قدرة البلد على إطعام سكانه، ومجتمع مضطرب . وكما قال رودريك ماكفاركوهار ببلاغة عن ماو : «إنه سعى إلى

---

(٣٦) ڤاكلاف سميل ، **"A land stretching to support its people"** ، فى جريدة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، عدد ٣٠ من مايو عام ١٩٩٤ ، الصفحة ٨ .

(*) **Global warming** ، أى ارتفاع درجة حرارة الكوكب ـ المترجم .

(**) **Greenhouse effect** ، أو ظاهرة الصوبات ـ المترجم .

(٣٧) ڤاكلاف سميل ، **China's Environmental Crisis** ، المرجع السابق ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٣٧ .

(٣٨) سميل ، **"A land stretching to support its people"** ، المرجع السابق .

إقامة المدينة الفاضلة ، ولكن الصين كادت أن ترتد إلى حالة الطبيعة الغفل»[٣٩] . وإلى أن جاءت إصلاحات دنج سياو بينج لم يكن التحديث القابل للاستمرار على أساس الرأسمالية الأهلية الصينية قد بدأ بعد .

الرأسمالية الصينية

كما فى الثقافات الاقتصادية الأخرى تأتى الرأسمالية الصينية راسخة فى شبكات المجتمع الأوسع وقيمه . كما أن بعض الميزات البارزة للرأسمالية فى البر الرئيسى للصين إنما تنبع من تاريخه السياسى القريب ، ولكن الميزات البارزة المحورية والمستمرة لهذه الرأسمالية هى تلك التى تكشف عنها دوائر الأعمال الصينية فى كل مكان . وهى تعكس الوضع المحورى للأسرة الصينية فى خلق علاقات الثقة . وقد كانت رأسمالية الصين فيما وراء البحار أحد المحركات الأساسية لنجاح إصلاح السوق فى الصين . وهى خير مرشد إلى الرأسمالية الأهلية التى أخذت فى الظهور فى البر الرئيسى للصين .

وقد حدد ريدنج فى كتابه المهم **روح الرأسمالية الصينية**[٤٠] الخصائص الرئيسية للثقافة الاقتصادية الصينية ، وفيما يلى هذه الخصائص كما أوجزها ريدنج ووايتلى :

١ ـ التكوينات الصغيرة والهياكل التنظيمية البسيطة نسبيا ؛

٢ ـ التركيز عادة على ناتج واحد أو سوق واحدة ، والنمو عن طريق التنويع المبنى على اغتنام الفرص ؛

٣ ـ مركزية صنع القرار مع الاعتماد الشديد على مسئول تنفيذى واحد مسيطر ؛

٤ ـ التداخل الوثيق بين الملكية والسيطرة والأسرة ؛

٥ ـ مناخ تنظيمى أبوى ؛

٦ ـ الارتباط بالبيئة من خلال شبكات شخصية ؛

٧ ـ الحساسية الشديدة عادة تجاه مسائل التكلفة والكفاءة المالية ؛

---

(٣٩) رودريك ماكفاركوهار ، "Demolition man" ، فى مجلة نيويورك ريڤيو أوف بوكس ، عدد ٢٧ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ١٤ .

(٤٠) س . ج . ريدنج ، The Spirit of Chinese Capitalism، برلين : دى جرويتر ، ١٩٩٠ .

٨ - الارتباط بوجه عام بروابط قوية ، ولكن غير رسمية ، مع المنظمات العاملة فى نفس المجال ، ولكنها مستقلة من الناحية القانونية ، والتى تتعامل فى مهام رئيسية مثل توريد الأجزاء أو التسويق ؛

٩ - الضعف النسبى فى خلق اعتراف السوق على نطاق واسع بالأسماء التجارية ؛

١٠ - درجة عالية من القدرة الإستراتيچية على التكيّف . (٤١)

ويوجد الآن حوالى ٤٠ مليون صينى فيما وراء البحار فى هونج كونج وسنغافورة وتايوان إندونيسيا وماليزيا والفلبين . ويتراوح ناتجهم الجماعى بين مائة وخمسين مليارا ومائتى مليار دولار .

وفى هذه البلدان ، مثلما هو فى الشتات الصينى فى كل مكان ، تكون دوائر الأعمال الصينية عادة صغيرة الحجم ، كما تكون علاقاتها الداخلية والخارجية معتمدة على العائلة وعلى الصلات الشخصية . وهى تعتمد ، فى الحصول على الإمدادات والدعم ، على «الاتصالات» والالتزامات المتبادلة وعلاقات التفاوض على المدى الطويل . وحتى عندما يتسع حجم الأعمال الصينية ، فإنها تظل منشآت عائلية ، ويتخذ أهم قراراتها رئيس العائلة ، وهو الأب . وفى كل من تايوان والبر الرئيسى للصين تكون المنشآت الكبيرة مملوكة كلها تقريبا للدولة . وعندما تكون المنشآت المملوكة للأسرة كبيرة الحجم يكون ذلك غالباً مرتبطا بتمتعها بحماية سياسية ، أو لأنها تخصصت فى صناعات بعينها ، مثل النقل البحرى أو العقارات .

وبرغم أن الرأسمالية الصينية موجودة فى مختلف أرجاء العالم ، فإنها تبلغ ذروة تطورها فى هونج كونج وتايوان . ولهذه الأخيرة أهمية خاصة لكونها تستطيع الادعاء بأنها نفذت تحديثا محليا لاقتصادها . وهو التحديث الذى لم يبدأ إلا مؤخراً فى البر الرئيسى للصين .

وفى الخمسينيات والستينيات نفذت تايوان إصلاحا زراعيا عميق الأثر ، أعيد بمقتضاه توزيع الأرض الزراعية من أجل خلق اقتصاد ريفى يعتمد على المزارع الصغيرة . كما طبقت بدءاً من الخمسينيات برنامجًا للخصخصة أعمق أثرا ، أسفر عن تخفيض نسبة

---

(٤١) س. جوردون ريدنج ، ريتشارد د. وايتلى ، **"Beyond Bureaucracy : analysis of resource coordination and control"** ، فى العمل الجماعى الذى أعده س. ر. كليج ، س.ج. ريدنج ، **Capitalism in Contracting Cultures** ، برلين : دى جرويتر ، ١٩٩٠ ، الصفحة ٨٦ .

المؤسسات الصناعية المملوكة للدولة من ٥٧ فى المائة إلى أقل من ٢٠ المائة . ويتألف اقتصاد تايوان من منشآت عائلية صغيرة ليس فيها مايشبه المؤسسات العملاقة الموجودة فى كوريا أو اليابان . وكان متوسط معدل النمو فى اقتصاد تايوان خلال العقود الأربعة الماضية حوالى ٩ فى المائة .

وكان من نتائج تحديث اقتصاد تايوان أنها أصبحت ، من زاوية توزيع الدخل ، أكثر البلدان الرأسمالية مساواة فى التوزيع .(٤٢) وهذه الإنجازات تضفى مصداقية على ما يدعيه ديك ويلسون من أن «تايوان قد أوضحت الطريق ، بمنحها الصين نموذجا صينيا للحداثة»(٤٣) .

لاتتفق دوائر الأعمال العائلية ـ التى تعد جوهر الرأسمالية الصينية ـ مع النظريات الغربية للمنشأة . وكما قال ريدنج ووايتلى فإن «التصورات الأنجلو سكسونية للمنشأة التى تقوم على روابط قانونية باعتبارها الوحدة الأساسية فى النشاط الاقتصادى، ليست كافية لتفسير تصرفات وهياكل **«الشايبول»**(*) ودوائر الأعمال العائلية الصينية التى لكل منها ارتباطات معقدة خارج المنشأة، تؤثر فى صنع القرار»(٤٤) . كما أن لا هيكل دوائر الأعمال الصينية ، ولا أسلوب عملها ، يضاهى نموذج العقلانية الاقتصادية الذى تفترض النظريات الغربية صلاحيته لكل العالم .

وعلى غرار الثقافة الاقتصادية اليابانية ، وإن يكن بطريقة شديدة الاختلاف ، تتحدى دوائر الأعمال الصينية العرض النمطى لنمو الرأسمالية الذى قدمه ڤيبر وغيره من علماء الاجتماع الغربيين . ذلك أن الرأسمالية، وفقاً للعرض الغربى التقليدى، إنما تتطور عن طريق إزاحة العلاقات العائلية والشخصية عن مكان الصدارة فى الحياة الاقتصادية ، كما أنها تجعل من الاقتصاد مجالا منفصلا ومستقلا، تحكمه حسابات لاشخصية للربح والخسارة، ولا تربط أواصره علاقات الثقة ، بل الالتزامات التعاقدية القانونية . ووفقاً لهذا الوصف التقليدى فإن الرأسمالية تتطور بانتزاع نفسها من مجتمعها الأم .

---

(٤٢) يوشان وو ، "Marketization of politics, the Taiwan experience" ، فى جريدة آسيان سيرڤاى، عدد ٤ أبريل ١٩٨٩ ، الصفحة ١٩٨٩ . وعبارة وو هذه أوردها ديك ويلسون فى كتابه **China, The Big Tiger** ، لندن ، ليتيل براون ، ١٩٩٦ ، الصفحة ٣٦٥ .

(٤٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٧٩ .

(*) **Chaebol** : الاسم الذى تعرف به كبرى المؤسسات الصناعية فى كوريا الجنوبية ـ المترجم .

(٤٤) ريدنج ووايتلى ، المرجع السابق ، الصفحة ٧٩ .

وهذه الوصف ينطبق إلى حد كبير على تطور الرأسمالية فى إنجلترا وغيرها من البلدان الأنجلو سكسونية ، حيث يوجد تاريخ طويل للمذهب الفردى . وحتى فى تلك البلدان فإن دور الدولة يستبعد فى تشكيل البيئة ـ أى إطار القوانين وحيازات الملكية ـ التى تعمل فيها الأسواق المنتزعة من الواقع الاجتماعى . **غير أن هذا الوصف لاينطبق إلا قليلا على الرأسمالية الصينية التى يتوقف نجاحها بدرجة جوهرية على ما يمكنها أن تعول عليه من موارد الثقة داخل الأسر .**

والنزعة العائلية لثقافة دوائر الأعمال الصينية هى انعكاس لثقافة المجتمع الصينى التى يندر فيها أن تمتد الثقة فيما يتعلق بالمسائل ذات الشأن إلى أبعد من الأقارب . وفى هذه السمة المميزة الجوهرية، تختلف الثقافة الاقتصادية الصينية اختلافا جذريا وعميقا عن الرأسمالية اليابانية مثلما تختلف عن السوق الحرة الأمريكية . أما علاقات الثقة والالتزام التى تمتد إلى ما هو أبعد من الأسرة ، والتى كانت سائدة فى اليابان الإقطاعية والحديثة وفى المجتمعات الفردية فى العالم الأنجلو سكسونى ، فكانت دائما ضعيفة فى الصين أو لا وجود لها . كذلك لا يوجد نظير فى دوائر الأعمال الصينية للشركات عبر الوطنية الضخمة التى تميز الرأسمالية اليابانية ، مع ما تتمتع به من قوة الانتماءات وثقافات دوائر الأعمال ، وانفتاح أمام التوجيه الحكومى ، وإن تكن تكشف عن درجة عالية من الاستقلال فى إستراتيجياتها .[٤٥]

وبالمثل تختلف الرأسمالية الصينية عن الرأسمالية فى كوريا التى تسيطر على الاقتصاد فيها المؤسسات العملاقة المعروفة باسم «شايبول» . فشركات «شايبول» العشر الكبرى تنتج أكثر من نصف صادرات كوريا ، وأكبر شركاتها الثلاثين مسئولة عن ثلاثة أرباع ناتج البلد.[٤٦] ومؤسسات «شايبول» الكورية هى مؤسسات أبوية ، مع بقاء العائلات المؤسسة لها فى مواقع صنع القرار . ولكنها منشآت يمتد فيها التعاون، الذى كثيراً ما

---

(٤٥) من أجل الإلمام بمحاولة للمقارنة بين المؤسسات الصينية واليابانية باعتبارها نوعين مثاليين ، انظر ، سيمون تام ، "Centrifugal versus centripetal growth processes : contrasting ideal types for conceptualizing the developmental patterns of Chinese and Japanese firms" ، وردت فى كليج وريدنج ، المرجع السابق ، الصفحات ١٥٣ إلى ١٨٤ .

(٤٦) هـ . كو ، "The interplay of state, social class, and world system in east Asian development : the cases of South korea and Taiwan" ، وردت فى العمل الجماعى الذى أعده ف . س . ديو ، The Political Economy of the New Asian Industrialism ، نيويورك : إدارة النشر بجامعة كورنيل ، ١٩٨٧ ، الصفحات ٤١ إلى ٦١ .

يهدف إلى تحقيق **احتكار مؤسسة واحدة أو عدد قليل من المؤسسات للأسواق**(*) ، إلى مايتجاوز العائلات .

وبرغم أن ذلك بدأ يتغير ، فإن مؤسسات «شايبول» لها ارتباطات وثيقة بالحكومة التي كثيرا ما تضع استراتيچيات شاملة . ويتغلغل في هذه المجمعات العملاقة أسلوب أبوي للإدارة تجري فيه عمليات المكافأة والتعويض على أسس شخصية . ذلك أنه فيما عدا المرتب الأساسي لاتعتمد المكافآت على نوع العمل المؤَدَّى ، بل على طبيعة التقدير الذي يبديه شخص مسؤول لذلك العمل . وهناك تنافسات عشائرية وإقليمية بين تلك المؤسسات ، وليست هناك ممارسة للتوظيف مدى الحياة ، كما لا يوجد وعد بذلك ، في غالبية المنشآت الكورية .(٤٧)

والسمات المميزة التي تجمع بين الرأسمالية الصينية والرأسمالية الإيطالية ، حيث توجد مؤسسات قوية ذات أساس عائلي ، أكثر من تلك التي تجمع بينها وبين الثقافة الاقتصادية في كوريا ، أو السوق الحرة الأمريكية ، أو الرأسمالية اليابانية .

ولأسباب مرتبطة بتاريخ الصين في القرن العشرين ، فإن رأسمالية البر الرئيسي الصيني تختلف بدرجة ما عن الرأسمالية الموجودة في الشتات الصيني . فالاقتصاد في البر الرئيسي ليس اقتصاداً ذا طبيعة رأسمالية كاملة . ومن التفسيرات التي تقدم لمعدلات النمو العالية فيه أن قوة المساومة لدى عماله أقل ، وبالتالي تكون أجورهم أقل من أجور العمال في الاقتصادات الرأسمالية التي تمر بمرحلة تطور مماثلة . وبرغم صعوبة الحصول على قياسات دقيقة ، فإن التفاوت الاقتصادي في الصين في عهد دنج، يكاد من المؤكد أن يكون أكبر بكثير منه في اقتصاد تايوان ، وهو اقتصاد ذو طبيعة رأسمالية لا لبس فيها .

وعلى قدر ما تتقارب الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسي للصين مع مثيلتها لدى الصينيين فيما وراء البحار ، فإنها ستكون في المستقبل رأسمالية صينية ذات طابع تقليدي أكثر من الرأسمالية الموجودة اليوم . وكما قال ديك ويلسون فإن «أي زيارة لأي جزء من الصين هذه الأيام ستكشف عن وجود مصانع أو منشآت أخرى يمولها بالكامل أو جزئيا

(*) Monopolistic or oligopolistic domination .

(٤٧) ن . وولسيي بيجارت ، "Institutionalized partimonialism in Korean Business" ، في العمل الجماعي الذي أعده م . أورو ، ن . وولسيي بيجارت ، ج . ج . هاميلتون ، The Economic Organization of East Aian Capitalism ، ثاوزند أوكس ، لندن ودلهي : ساچ ، ١٩٩٥ ، الصفحات ٢١٥ إلى ٢٣٦ .

الصينيون الموجودون فيما وراء البحار ، الذين يقوم ممثلوهم ، عن غير قصد ، بإعادة إدخال القيم الثقافية التقليدية التى حاربها ماو بعنف وكادت تختفى تحت الأرض»[٤٨] .
ونظرا لأن الصينيين فيما وراء البحار كان لهم مثل هذا الدور الحاسم فى تمويل القطاع الخاص الآخذ فى الاتساع ، فإن إصلاح دنج فى اتجاه السوق ، أدى بدرجة ما إلى إعادة الأعراف الصينية إلى أجزاء من الحياة الاجتماعية الصينية التى خربتها عملية التحديث غير الناجحة التى قام لها ماو .

وإذا ازداد التقارب بين الثقافة الاقتصادية للبر الرئيسى للصين وبين ثقافة الصينيين فيما وراء البحار ، فإن الصين ستصبح اقتصادا رأسماليا كاملا وفقا لنموذج ينمو فى الداخل ، وذلك أمر سوف يتطلب عدة أجيال من التنمية الاقتصادية التى لا تعترض مسارها انتفاضة سياسية ، أو كارثة بيئية ، أو حرب .[٤٩]

ويتجه التفاؤل الذى تبديه دوائر الأعمال فى الغرب بشأن مسارات الصين إلى تحميل هذه الحقائق أكثر مما تحتمل ، لاسيما الفترات المتعددة من تحلل الدولة التى تكررت طوال تاريخ الصين . وينظر أولئك الذين يتوقعون قيام سوق واسعة فى الصين إلى تدهورها البيئى على أنه ظاهرة غير ملائمة ، وليس على أنه خطر ربما يثنى عن مزيد من التحديث كلية .

ولكن بارتون بيجز ، رئيس مؤسسة مورجان ستانلى لإدارة الأصول فى نيويورك ، وصف التلوث البيئى بأنه الثمن الذى يبدى الصينيون استعدادا لدفعه مقابل التنمية الاقتصادية .[٥٠] وربما يكون بيجز محقّا فى تقديره لاستعداد كثيرين من الصينيين لتحمل التلوث ، ولكن من الأمور ذات الدلالة أن القيادة الصينية الحالية لا تشاطره عدم مبالاته بمدى ارتفاع ذلك الثمن ، أو تجاهله لأن يكون من المستطاع تخفيضه بسهولة بوسيلة تقنية .

---

(٤٨) ويلسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٣٩٤ .

(٤٩) إن خطر الحرب فى آسيا هو خطر حقيقى . وفيما يتعلق بذلك ، انظر ، كنت إى . كالدر ، **Asia's Deadly Triangle : How Arms, Energy and Growth Threaten to Destablize Asia - Pacific** ، لندن : نيكولاس بريالبى ، ١٩٩٧ .

(٥٠) للإلمام بآراء بيجز ، انظر ، أندرو سيروير ، **"The End of the world is nigh - or is it ?"** ، فى مجلة فورشن ، عدد ٢ مايو ١٩٩٤ . وقد عبر بيجز عن آرائه فى إطار مناقشة حول كتاب روبرت كابلان، **The End of the Earth : A Journey at the Dawn of the 21st Century** ، نيويورك : راندوم هاوس ، ١٩٩٦ . وقد استشهد كابلان بما جاء فى الصفحتين ٢٩٧ ، و ٣٠٠ من كتاب بيجز .

وعلى خلاف بيجز فإن قادة الصين على بيّنة من أن بلدهم قد لا يغدو أبداً دولة عظمى اقتصاديا .

وحتى إذا أمكن التغلب على مشاكن الصين البيئية ، ونجح برنامج التحديث الاقتصادى الذى بدأه دنج سياوبنج ، فإن الصين لن تصبح مجتمعا متقدما حتى وقت ما فى النصف الثانى من القرن المقبل .

التحديث الاقتصادى فى الصين ، عام ١٩٧٩ وما بعده

نتيجة لفشل التحديث الذى حاوله ماو ، أصبح التحديث فى الصين فى وقت لاحق أكثر صعوبة . وقد كان جانب من إصلاحات السوق فى عصر دنج سياوپينج (١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)[٥١] ردَّ فعلٍ لما أحدثته القفزة الكبرى إلى الأمام والثورة الثقافية من تدمير ، ولكنها لم تكن لتستَطيع أن تزيل قدراً كبيرا من الضرر الذى ألحقته تجربة ماو اليوتوپية بالنسيج الاجتماعى والبيئة الطبيعية فى الصين .

ومنابع إصلاحات دنج الاقتصادية ليست واضحة . فقد بدأت فى يوليه عام ١٩٧٩ بإنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة ـ ذوهاى ، شينزين ، شانتو ، وزيامن . وقد وقع الاختيار على هذه المناطق بسبب قربها وسهولة وصولها إلى رأس المال الأجنبى . وكانت اثنتان منها ، شانتو وزيامن ، من موانى المعاهدات خلال العصر الاستعمارى الذى كانت بريطانيا تهيمن عليه . ويبدو أن اثنين من المسئولين الحزبيين من جواندونج هما اللذان اقترحا على دنج فكرة المناطق الاقتصادية الخاصة ، ولكن من المرجح أن يكون دنج قد قام بنفسه بالتنظيم العملى لهذا الاقتراح .

وفى عصر ما بعد ماو ، كانت سياسة الصين هى تحديث الاقتصاد مع الاحتفاظ بالسيطرة السياسية القوية على الموقف برمته . وقد قام دنج بإعادة تشكيل النموذج

(٥١) من أجل الإطلاع على أفضل دراسة عن بنج ، انظر ، رتشارد إيڤانز ، **Deng Xiaoping and the Making of Modern China** ، لندن : پنجوين بوكس ، ١٩٩٧ . ومن أجل الحصول على تقييم مفيد لتأثير دنج ، انظر ، د. س جودمان وچيرالد سيجال ، **China Without Deng** ، سيدنى ونيويورك : إصدارات توم ثومپسون ، ١٩٩٧ . انظر أيضا ، العمل الجماعى الذى أعده د. شامبوخ ، **Deng Xiaoping : Portrait of a Chinese Statesman** ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٥ ؛ وكذلك دنج ماوماو ، **Deng Xiaoping : My Father** ، نيويورك : بيزيك بوكس ، ١٩٩٥ .

السوفييتى الذى أخذ به ماو ، وقام فى ظل سياسة الانفتاح بتعبئة رءوس الأموال الأجنبية والتكنولوچيا الخارجية فى خدمة التحديث الاقتصادى ، فخفف بذلك من قبضة المركز على المناطق مع مقاومة أي اتجاهات للانفصال .[٥٢] ولم يحاول أن يمسك بكل خيوط النشاط الاقتصادى ، ولكنه اكتفى بإزالة ما يواجهه من عقبات . وظل الإطار الذى حدث فى داخله ذلك التراخى فى السيطرة ، هو الإطار الذى قامت فى ظله الدولة اللينينية التى أنشأها ماو .

ومن الزاوية الاقتصادية حققت تلك السياسة نجاحا كبيرا ، وإن لم يكن مستويا ، حيث كانت معدلات النمو الاقتصادى فى المقاطعات الساحلية تتجاوز ١٠ فى المائة سنويا .

ومما لاشك فيه أن تجاهل الصين للأمثلة والنصائح السوفييتية والغربية كان عاملاً جوهريا فى هذا النجاح . وهكذا لم يكن هناك أى علاج بالصدمات فى الصين . فإصلاح السوق كان تدريجيا وجزئيا ، پراجماتيا وليس مذهبيا . وإذا كان قادة الإصلاح قد تعلموا شيئا من البلدان الأخرى ، فقد تعلموا من سنغافورة وتايوان ، وبدرجة أقل ، وإن كانت ملموسة ، من كوريا واليابان . ولم يُستخدم أى مجتمع غربى كنموذج لهذا الإصلاح .

وكان الإصلاح الاقتصادى فى الصين محاولة لإقامة اقتصاد سوق له فعاليته ، وليس إنشاء سوق حرة . كما اعتمد الإصلاح على تعزيز نقاط القوة فى الصين . فعلى خلاف روسيا ليست الصين مثقلة بتركة من النظام الإقطاعى ، ولم تسفر عمليات التحول إلى الجماعية عن تدمير الأعراف الفلاحية . وقد استثمرت إصلاحات دنج هاتين الميزتين .

ويبدو أن زيانج زيمن ، خليفة دنج ، عاقدٌ العزم على المضى فيما بدأه دنج من هدم للاقتصاد المخطط . وفى أغسطس عام ١٩٩٧ أعلنت جريدة **الشعب** اليومية «إننا لا نستطيع الاكتفاء بمجرد إضافة اقتصاد السوق وإقامته على قاعدة النظام القديم . فنحن بحاجة إلى تطوير شامل للنظام القديم»[٥٣] . وعلى غرار دنج فإن زيانج زيمن يرى تحطيم مؤسسات الاقتصاد المخطط مع الاحتفاظ بالدولة اللينينية التى أنشأت تلك المؤسسات .

---

(٥٢) من أجل إطلالة على العلاقات المركزية ـ المحلية فى العصرين الماوى وما بعد الماوى ، انظر ، م . بواستوت ، ج . تشايلد ، **"Efficiency, ideology and tradition in the choice of transactions and governance structures : the case of Chine as a modernizing society"** ، فى كليج وريدنج ، الصفحات ٢٨١ إلى ٣١٤ .

(٥٣) **"Thoughts of Jiang spell end to state planning"** ، فى جريدة ذى تيمس ، عدد ٨ من أغسطس عام١٩٩٧ ، الصفحة ١٢ .

فما الذى يضمن الشرعية السياسية لنظام شُوِّهت منذ وقت طويل أيديولوچيته الرسمية ، ألا وهى الماركسية - اللينينية ؟ وثمة معضلة خطيرة تواجه الصفوة السياسية فى الصين ناشئة عن التناقض بين الأيديولوچية الماركسية المندثرة المتجسدة فى الحزب الشيوعى ، والدعوة إلى تأكيد القيم الصينية والكونفوشية التى يلجأ إليها النظام بصورة متزايدة فى محاولة إقرار شرعيته . وكيف يمكن تعبئة القيم الصينية التقليدية لخدمة التحديث على يد حكومة هى الوريث المباشر لنظام ماوى حاول التحديث عن طريق شن الحرب على الصين القديمة ؟

من الناحية الأيديولوچية يوجد لدى الصين اليوم نظام أجوف . وقد لاتكون هذه نقطة ضعف خطيرة مادامت مستويات المعيشة تواصل الارتفاع ، ولكن افتقار النظام إلى أيديولوچية متماسكة يمكن أن يصبح مصدرا لعدم الاستقرار عندما يتفاعل التباطؤ الاقتصادى مع التفاوتات بين المناطق والأزمة البيئية .

إن دعاة التحديث فى الصين اليوم يتصدون لبلد تدهورت بيئته لدرجة لارجعة فيها ، ولديه مشكلة سكان مالتسية مروّعة . كما أنهم لدى محاولتهم التحديث على أساس الرأسمالية المحلية فى بلدهم ، يجب أن يواجهوا حقيقة مفادها أن أكثر النتائج استمرارا لعملية التحديث الشاملة التى قام بها ماو ، هى اقتلاعه جذور قدر كبير من الثقافة التقليدية الصينية .

وتاريخ الصين القريب فى النمو السريع يفسره جزئيا المستوى المنخفض للغاية الذى بدأ منه .[٥٤] وليس من اليسير تقدير ناتجها المحلى الإجمالى فى الوقت الحالى ، إذ أنه من الصعب التيقن من الحقائق ، بل إن هناك خلافا حول الأساس الذى يتم الحساب وفقاً له . ولكن إذا كان المقياس المستخدم فى الحساب هو نظام الحسابات القومية المعيارى للأمم المتحدة ، وليس تعادل القوة الشرائية ، فإن اقتصاد الصين (مع استبعاد هونج كونج) يكون أكبر قليلا من اقتصاد إسپانيا ، وأقل قليلا من اقتصاد إيطاليا . وبالمقارنة فإن الناتج المحلى الإجمالى لهونج كونج يبلغ ربع مثيله للبر الرئيسى للصين . وأحد أسباب هذا التباين هو ضخامة عدد سكان الصين ، وسبب آخر هو انخفاض مستوى الأجور . إن الصين بلد يسير سريعا على طريق النمو ، ولكنها ليست اقتصادا رأسماليا ناضجا .

---

(٥٤) فيما يتعلق بهذه النقطة ، انظر ، إيان ليتل ، **Picking Winners : The East Asian Experience** ، لندن : مؤسسة الأسواق الاجتماعية ، ١٩٩٦ ، الفصل الخامس .

وأيا كان الناتج المحلى الإجمالى الجارى فإن النظام الحالى يعتمد فى استقراره على استمرار النمو الاقتصادى السريع . وحتى إذا لم يتعثر النمو ، فإن منافعه ستتوزع بطريقة بعيدة جدا عن الاستواء ، مع بقاء أجزاء كبيرة من الصين مكبلة بقيود الفقر . ففى عام ١٩٩٢ ، وفقاً لبيانات البنك الدولى ، كان دخل الفرد فى شنغهاى وجواندونج أكثر من ٨٠٠ دولار ، على حين كان فى منطقة جويزو الداخلية حوالى ٢٢٦ دولارا . وكان دخل الفرد فى السواحل الجنوبية والشرقية يبلغ فى المتوسط حوالى ضعف مثيله فى مناطق جنوب الصين ووسطها التى تضم أعداداً من السكان أكبر كثيراً .[٥٥]

والأرجح أن تزداد أوجه التفاوت هذه . وربما يبلغ عدد العمال المهاجرين ١٠ فى المائة من سكان الصين ـ أى حولى ١٢٠ مليون نسمة .[٥٦] وتتوقع وزارة القوى العاملة فى الصين أن يصل عدد العاطلين عن العمل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٧ مليون نسمة ـ أى خمس عدد السكان .[٥٧] وقد أُجرى هذا التنبؤ قبل أن يُعلن فى عام ١٩٩٧ عن اتخاذ قرار بخصخصة معظم المؤسسات المملوكة للدولة .[٥٨] وربما تكون الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه إصلاح السوق كافية لإثارة الشكوك حول وحدة أراضى الدولة الصينية .

وقد كان من الآثار الجانبية للتحرير الاقتصادى فى الصين أن أصبحت مؤسسات الدولة أضعف مما كانت عليه . فالفساد منتشر كالوباء . وطبقت المعاملة التجارية ، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية ، على كل مؤسسة فى الصين ، بما فى ذلك «جيش التحرير الشعبى» . وسلسلة السيطرة لم تنكسر فى الصين مثلما انكسرت فى روسيا ، ولكنها أصبحت أضعف نتيجة للاعتقاد السائد فى كل مكان وزمان ، والذى له أساس متين فى الممارسة ، بأن كل شئ تقريباً له ثمنه .

والنمو الاقتصادى غير مستوٍ لدرجة يتعذر معها الاعتماد عليه باعتباره المصدر

---

(٥٥) مارتن وولف ، "A country divided by growth" ، فى جريدة فاينانشيال تيمس ، عدد ٢٠ من فبراير عام ١٩٩٦ .

(٥٦) ماكفاركهار ، المرجع السابق ، الصفحة ١٦ .

(٥٧) وليم فاف ، "In China, the interregnum won't necessarily be peaceful" ، فى جريدة إنترناشونال **هيرالد تريبيون** ، عدد ٢٥ من فبراير عام ١٩٩٧ .

(٥٨) انظر ، تريزا پول ، "China ready for world's ultimate privatisation" ، فى جريدة إندپندنت، عدد ١٢ من سبتمبر عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١١ .

الوحيد للولاء للنظام . فبينما يحدث انتعاش اقتصادى فى بعض أجزاء الصين ، تتعرض أجزاء أخرى للإفلاس . ففى شنغهاى حقق الاقتصاد فى عام ١٩٩٦ معدل نموٍّ قدره ١٤ فى المائة ، ولكن مصانع النسيج فيها ، وغيرها من المؤسسات المملوكة للدولة ، غرقت بدرجة أعمق فى بحر الديون .(٥٩) والأسوأ من ذلك أن قرابة ثلاثة أرباع مدخرات الشعب الصينى موظفة فى مؤسسات مملوكة للدولة تحقق خسائر من خلال الاستثمارات التى تقوم بها البنوك التابعة للدولة . وقد علق ماكفاركهار على ذلك بقوله إن «تلك كارثة مالية وسياسية فى طور التكوين»(٦٠) .

ومع ذلك فبالمقارنة بروسيا ، لا تواجه الصين إلا تحديات خطيرة قليلة لوحدة أراضيها . فالحركات الداعية إلى الاستقلال أو الحكم الذاتى فى التبت أو سينكيانج سحقت بلا رحمة ، حتى أن القمع فى التبت كان أبشع مما حدث فى أى مكان بالعالم خلال هذا القرن . كما أن أكثر من ٩٠ فى المائة من مواطنى الصين هم من الصينيين **الهان**(*) . ولاينتمى إلى الأقليات القومية فى الصين إلا خمسة فى المائة من مجموع سكانها . ولذلك فإن الصين تعتبر من الناحية العرقية شديدة القرب من أن تكون بلدا متجانسا . وفى تاريخها فترات متكررة من تفكك الدولة ، ولكنها لاتواجه اليوم مشكلة هوبزية .

والنظام الحالى فى الصين هو بلاشك نظام انتقالى ، ولكنه بدلاً من أن يسير نحو «الرأسمالية الديمقراطية» ، فإنه يتطور من المؤسسات الغربية السوفييتية التى كانت قائمة فى الماضى إلى دولة عصرية أكثر ملاءمة للأعراف والاحتياجات والظروف الصينية .

والديمقراطية الليبرالية ليست مدرجة على جدول الأعمال التاريخى للصين . ومن المشكوك فيه كثيراً أن تتمكن سياسة الطفل الواحد ، التى كثيرا ما يتم الالتفاف حولها فى الوقت الحاضر ، من الاستمرار إلى أن يتم التحول إلى الديمقراطية الليبرالية . ومع ذلك فإنه ، كما يعتقد حكام الصين الحاليون بحق ، لا غنى عن سياسة فعالة بشأن السكان إذا أريد ألا تفضى ندرة الموارد إلى كارثة إيكولوچية وأزمة سياسية .

---

(٥٩) **"Socialism leaves its post in Shanghai"** ، فى جريدة جارديان ، عدد ١١ مارس ١٩٩٧ ، الصفحة ١١ .

(٦٠) ماكفاركهار ، المرجع السابق ، الصفحة ١٦ .

(*) **الهان** : نسبة إلى أسرة هان التى حكمت الصين فى الفترة من ٢٠٢ ق . م إلى ٢٢٠ ، مع فترة انقطاع قصيرة . وقد شهدت الصين فى عهدها نهضة ثقافية كبيرة ـ المترجم .

إن الذكريات الشعبية عن انهيار الدولة وعجزها عن حماية أراضيها بين الحربين العالميتين هى من القوة بحيث تدفع غالبية الصينيين إلى النظر بفـزع إلى أي محاولة للتحرر السياسى يبدو أنها تنطوى على المخاطرة بحـدوث فوضى قريبة من تلك التى وقعت فى روسيا ما بعد العصر السوڤيتى . وليس هناك من ينظر إلى تفكك الدولة إلا على أنه شر مستطير . كما أن بحوزة النظام الحالى مصدرا قويا للشرعية الشعبية ينبع من أنه تمكن حتى الآن من درء تلك الكارثة .

وربما يكون الانتقال التدريجى من دولة هشّة شبه شمولية إلى دولة استبدادية سيناريو حميداً بالنسبة للصين . ولكن ذلك لايعنى بالضرورة إقامة نظام دكتاتورى . **والشرطان السياسيان الرئيسيان للأمن الشخصى والنمو الاقتصادى المتواصل هما سيادة القانون بلا فساد ، والمؤسسات التى تجعل الحكومة خاضعة للمساءلة . وفيما يتعلق بخضوع الحكومة للمساءلة ، فقد كانت هناك بداية لهذا الاتجاه عندما طبق نظام الحكم المحلى . ففى عام ١٩٨٧ صدر قانون يسمح للقرى باختيار محافظيها ومجالسها المحلية . ويوجد الآن أكثر من أربعة ملايين مسئول قروى يتم اختيارهم بالانتخاب ، وليس عن طريق تعيين الحزب لهم .** [٦١] **وخضوع الحكومة للمساءلة لايعنى بالضرورة استيراد الديمقراطية الغربية المتعددة الأحزاب ، حتى على الرغم من أن الصين ستواجه صعوبة أكبر فى تلبية شرط السيادة المستقلة للقانون . ولكن من غير هذا الشرط لايمكن ضمان استقرار سياسى أو تنمية اقتصادية مطردة .**

ونظرا لأن ظروف الصين تختلف كثيرا عن ظروف أى بلد آخر ، فلايوجد نموذج يحتذيه التطور السياسى أو التنمية الاقتصادية فى الصين . وهى يمكن أن تستخلص دروسا كثيرة من تجربة تايوان فى الرأسمالية الأهلية ، ولكن سنغافورة قد تكون أقرب نموذج يلى ذلك يمكن محاكاته . فهذه الدولة ـ المدينة التى تخطت مرحلة الليبرالية ، تتمتع بميزات كثيرة تفتقر إليها الصين . والفروق بين البلدين من حيث الحجم والتاريخ والتركيب العرقى واضحة بذاتها . ومع ذلك فإن الرأسمالية الموجهة فى سنغافورة تحت حكم القانون هى النموذج الذى يمكن أن تتعلم منه الصين أكثر من غيره .

ولا يكون ممكنا بصورة كاملة تحقيق صورة طبق الأصل من إنجازات سنغافورة فى الصين . ولكن إذا تخلى النظام الحاكم فى الصين بالتدريج عن بقايا الميراث اللينينى

---

(٦١) چيم روهر ، **Asia Rising** ، لندن : نيكولاس بريالى ، ١٩٩٦ ، الصفحة ١٦٢ .

الشمولى ليصبح دولة عصرية تسلطية جديدة ، فإنه يمكن أن تكون له شرعية سياسية قادرة على الاستمرار . ولن يكون احتذاء الصين لنموذج سنغافورة هو ثانى أفضل الحلول بعد الديمقراطية ، بل سكون مثلا لتحديث نابع من الظروف المحلية يقف على قدم المساواة مع اليابان .

هل آسيا عصرية والغرب متخلف ؟

ليست هناك رأسمالية «آسيوية» عامة، أكثر مما هناك شئ يسمى رأسمالية «غربية» . فكل صورة من صور الرأسمالية تجسد الثقافة الخاصة التى تظل جزءاً لايتجزأ منها . وذلك يصدق على السوق الحرة التى تعبر عن القيم الأمريكية المحلية القائمة على الفردية . وفى آسيا ، كما فى بقية العالم ، يكون لكل نوع من الرأسمالية ميزاته وأعباؤه .

والرأسماليات المتعددة الأشكال فى آسيا لن تتقارب : فالثقافة الكامنة وراء كل منها ستبقى مختلفة عن الأخرى اختلافا عميقا ؛ كما أنها لن تستوعب ممارسات الأسواق الغربية ، ولن تتقارب فى تطورها السياسى .

والاعتقاد بأن الرخاء يجر في أعقابه الديمقراطية الليبرالية هو مسألة إيمان فحسب ، وليس نتيجة بحث علمى . كما أنه كثيرا ما يكون مجرد تنويع ليبرالى جديد على العقيدة الماركسية القائلة بأن تطور الرأسمالية يولّد طبقة وسطى متنامية . ذلك أن الخبرة الحديثة فى كثير من الدول تؤيد رأياً ماركسيًا مختلفا : هو أن الرأسمالية المنفلتة ، رأسمالية القطع والحرق ، إنما تؤدى إلى إفقار الطبقات الوسطى وانكماشها .

وحتى إذا كان صحيحا أن التنمية الاقتصادية تخلق فى أى مكان طبقة وسطى متنامية ، فإنها لهذا السبب لا تشجع بالضرورة على نشر الديمقراطية الليبرالية فى آسيا . فأبناء الطبقة الوسطى فى البلدان الآسيوية ، شأن كل الناس الآخرين ، لهم احتياجات عديدة ، فضلا عن الاحتياجات التى يتطلب إشباعها وجود المؤسسات الديمقراطية . وهم يحتاجون إلى التحكم فى المخاطر الاقتصادية ، حتى يكون لهم ولعائلاتهم بعض السيطرة على وسائل عيشهم ؛ كما يحتاجون إلى الأمن من الجريمة والفساد ، وإلى خدمات عامة جيدة ، ومؤسسات مشتركة تعطيهم شعورا بالانتماء للمجتمع وبالمشاركة فيه .

وستكون النظم الحاكمة التى تلبى هذه الاحتياجات نظماً شرعية ، سواء أكانت ديمقراطية أم لم تكن ، فى حين أن النظم التى لاتلبيها تكون نظما ضعيفة وغير مستقرة مهما تكن ديمقراطية .

ولن تتضاءل بمرور الوقت الفروق العميقة بين الرأسماليات الآسيوية والرأسماليات الموجودة فى البلدان الغربية . فهذه الفروق تعتبر انعكاساً لا لمجرد الاختلاف فى تركيب الأسرة ، بل أيضا فى الحياة الدينية للثقافات التى تضرب فيها الرأسماليات المتنوعة بجذورها . وقد كان ماكس ڤيبر ، أعظم المفكرين الاجتماعيين للرأسمالية ، على حق عندما ربط تطور الرأسمالية فى أوروپا الشمالية الغربية بالپروتستانتية(*) .

ويخطئ المفكرون الاجتماعيون والاقتصاديون الغربيون فى افتراضهم أن الرأسمالية فى كل مكان ستكون شبيهة بالثقافة الاقتصادية الشديدة الفردية الموجودة فى انجلترا واسكتلندا وأجزاء من ألمانيا وهولندا . فهى لم تكن كذلك فى فرنسا أو إيطاليا . وفى وقتنا الحالى فإن الرأسمالية فى بلدان ما بعد الشيوعية ، التى تقوم أعرافها الدينية على الأرثوذكسية ، لن تكون شبيهة بالرأسمالية فى أى بلد غربى ، سواء أكان پروتستانتيا أو كاثوليكيا : ذلك أنه لامؤسسات المجتمع المدنى العلمانى ، ولا الدولة المحدودة فى أمثال تلك البلدان الغربية ، قد تطورت فى أي ثقافة أرثوذكسية ، أما الرأسمالية الروسية ، شأن الرأسمالية فى كل مكان فى العالم الأرثوذكسى ، فستكون فريدة فى بابها .

وينطبق الشئ نفسه على الرأسماليات فى آسيا . فالرأسمالية الهندية لن تتقارب أبداً مع رأسمالية البلدان ذات الميراث الدينى الأساسى المتمثل فى الكونفوشية أو البوذية أو الإسلام . وقد يكون نظام الطوائف فى الهند هو أكثر الأنظمة الاجتماعية استقرارا فى العالم ، حيث استمر قائما على الرغم من التحديات التى واجهها من البوذية والإسلام **والعلمانية الفابية**(**) . ومن المؤكد أنه سيؤثر تأثيراً عميقا على نمو رأسمالية هندية نابعة من ظروفها المحلية .

والرأسماليات الجديدة فى آسيا الشرقية لا تحمل العبء الغربى للنزاع المذهبى حول ميزات النظم الاقتصادية المتنافسة . ويرجع ذلك فى جانب منه إلى أن غالبية الأعراف

(*) توصل ماكس ڤيبر فى كتابه «الخلق الپروتستانتى وروح الرأسمالية» إلى صياغة فرضية تتعلق بالصلة القوية بين الطبيعة الزاهدة التى دعا إليها كلڤن ، وبين انتشار النظم والمؤسسات الرأسمالية ونموها . كما رأى فى هذا الكتاب أن الأخلاق الپروتستانتية الداعية إلى التقشف والجد فى العمل كأنه عبادة هى جوهر الرأسمالية - المترجم .

(**) الجمعية الفابية : جمعية اشتراكية تأسست فى انجلترا فى عام ١٨٨٤ ، تدعو إلى التدرج فى نشر الاشتراكية بوسائل سلمية بعيدة عن العنف والصراع الطبقى . كان من أعضائها الأوائل چورج برناردشو وهربرت چورج ويلز - المترجم .

الدينية لشرقى آسيا لا تدعى الانفراد بالحقيقة . وهذا التحرر من الدعاوى الطائفية للانفراد بالحقيقة يتفق مع النهج البراجماتى للسياسات الاقتصادية .(٦٢)

وفى الثقافات الآسيوية، ينظر إلى مؤسسات السوق بطريقة عملية ، باعتبارها وسيلة لخلق الثروة وتحقيق الترابط الاجتماعى ، وليس بطريقة لاهوتية ، باعتبارها غاية فى ذاتها . ومن الجوانب الجذابة فى «القيم الآسيوية» أنها عندما تأخذ بنظرة عملية خالصة إلى الحياة الاقتصادية ، تتجنب الهوس الغربى الذى يجعل من السياسة الاقتصادية ساحة للنزاعات العقائدية . وهذا التحرر «الآسيوى» من اللاهوت الاقتصادى يسمح بالحكم على مؤسسات السوق ، وإصلاحها ، بالرجوع إلى تأثيرها على قيم المجتمع واستقراره .(٦٣)

وبقدر ما تكون الرأسماليات الآسيوية تحت قيادة حكومات غايتها الحفاظ على تماسك المجتمعات التى تخدمها ، فلا مفر من أن تتعارض مع سياسات «دعه يعمل» على نطاق العالم . وفى هذا السياق فإن سياسة «دعه يعمل» فى الغرب هى التى تجسد التأخر .

وليس معنى هذا القول بأن البلدان الآسيوية تستطيع أن تكون بمنأى عن الاضطرابات الاقتصادية أو المخاطر الإيكولوچية أو المتاعب الثقافية للأسواق العالمية . كما أن أزمات العملة ، وحرائق الغابات التى أحدثت تلوثاً هائلاً فى البيئة فى أواخر عام ١٩٩٧ ، قد أوضحت مدى تعرضها للمصاعب . وبصورة أكثر عمقاً من ذلك، فإن الاتجاه بكل القوة نحو التحديث الاقتصادى فى البلدان الآسيوية كان يعنى قبول القيم الغربية فى سياق جوهرى واحد ، ربما يكون قاتلاً ، ألا وهو علاقاتها بالعالم الطبيعى . ففى آسيا ، كما فى كل أنحاء العالم ، يسيطر الفهم الغربى الحديث للكرة الأرضية باعتبارها مورداً قابلاً للاستنفاد . بل ربما تكون الحدود الإيكولوچية للنمو الاقتصادى قد تم تجاوزها بالفعل فى آسيا .

لقد دخلنا عصراً للأفول الغربى . وهو ليس عصراً سيشهد ازدهاراً لكل البلدان

---

(٦٢) من أجل الوقوف على دفاع عن القيم الآسيوية من وجهة نظر إسلامية ، انظر ، أنور إبراهيم ، "A Global Convinencia vs. the clash of civilizations" ، فى مجلة نيوبريستكتفز كوارترلى ، المجلد ١٤ ، العدد ٣ ، صيف عام ١٩٩٧ ، الصفحات ٣١ إلى ٤٣ .

(٦٣) من أجل الاطلاع على بيان آسيوى بالرأى القائل بأن الاقتصادات تخدم ثقافاتها الأم ، انظر ، محاضر محمد وشنتارو إيسيهارا ، **The Voice of Asia** ، طوكيو ، كودانشا إنترناشونال ، ١٩٩٥ .

الآسيوية وانحدارًا لكل البلدان الغربية . إنه عصر ينتهى فيه الارتباط بين «الغرب» والحداثة . بل إن فكرة «الغرب» نفسها ستكون قد باتت عتيقة - فالاستقطابات القديمة للشرق والغرب لاتمثل تنوع الثقافات والنظم فى العالم اليوم .

إن تصور وجود «آسيا» متجانسة هو وهم لايختلف عن تصور وجود «حضارة غربية» . فالنمو الصارم لسوق عالمية لايؤدى إلى وجود حضارة عالمية ، بل إنه يجعل التغلغل المتبادل بين الثقافات شرطاً عالميا لا رجعة فيه .

نهاية شعارات «دعه يعمل»

الوضع الراهن أشبه بما كان عليه الوضع فى نهاية القرن الماضى . لقد كان عصرا ذهبيا للرأسمالية ، يتميز بمبدأ «دعه يعمل» ، وتلك هى الحال فى الوقت الحاضر . والفترة السابقة كانت أكثر استقرار على نحو ما ؛ إذ كانت توجد بها دولة إمبريالية ، إنجلترا ، على استعداد لأن ترسل بالسفن الحربية إلى أماكن بعيدة ، لأنها بوصفها المستفيد الرئيسى من النظام كان لها مصلحة مكتسبة فى الحفاظ عليه . أما اليوم فإن الولايات المتحدة لاترغب فى أن تكون رجل الشرطة للعالم . والفترة السابقة كانت لديها قاعدة الذهب ، أما اليوم فإن العملات الرئيسية تعومٌ وتتصادم إحداها مع الأخرى وكأنها ألواح قارية(*) . ومع ذلك فإن نظام السوق الحرة الذى كان سائدا منذ مائة عام قد دمرته الحرب العالمية الأولى . فبرز أصحاب الأيديولوچيات الشمولية إلى المقدمة . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك تنقل لرءوس الأموال بين البلدان . فإلى أى مدى يكون الأكثر ترجيحا انهيار النظام الحالى ما لم نتعلم من الخبرة الماضية ؟

چورج سوروس (١)

ليس بوسعنا أن نعود بالتاريخ إلى الوراء . ومع ذلك فانى لا أريد التخلى عن الاعتقاد بأنه ليس من الأحلام اليوتوبية وجود عالم يكون بمثابة رداء مسالم بدرجة معقولة

(*) Continental plates : يقصد بالألواح القارية كتل القارات التى تشبه الألواح فى حركتها بعيداً بعضها عن بعض وكأنها كتل الثلوج العائمة فوق الماء ، وبالتالى حين تتباعد بعضها عن بعض تظهر المسطحات المائية ممثلة فى المحيطات - المترجم .

(١) چورج سوروس، "The capitalist threat"، فى مجلة ذى أتلانتيك منثلى، عدد سبتمبر عام ١٩٩٦ .

يجمع بين ألوان متعددة ، ويطوّر كل جزء منه هويته الثقافية المتميزة ، ويكون مستعدا لتحمل الآخرين .

أشعيا برلين(*) (٢)

هناك اقتصاد عالمى حقّا يخلقه الانتشار العالمى للتكنولوچيات الجديدة ، وليس انتشار الأسواق الحرة . فكل اقتصاد آخذ فى التحول نتيجة لمحاكاة التكنولوچيات واستيعابها وتطويعها . وليس فى استطاعة أى بلد أن ينعزل عن هذه الموجة من التدمير الإبداعى . والنتيجة ليس سوقا حرة عالمية ، بل فوضى دول ذات سيادة ، ورأسماليات متنافسة ، ومناطق لاتخضع لدولة معينة .

إن اقتصادات التحكم والسيطرة فى الكتل الاشتراكية السابقة لم تستطع أن تعزل نفسها عما تحفل به الرأسمالية من براعة تكنولوچية . وقد لاحظ كارل ماركس أنه بالقياس إلى الرأسمالية ، «فإن جميع أساليب الإنتاج السابقة كانت فى جوهرها أساليب محافظة»(٣) . وقد ثبت أن ذلك يصدق بصورة حاسمة على الاقتصادات المخططة فى القرن العشرين . وباستثناء مجالات محدودة ، مثل صناعة السلاح وسفن الفضاء (وهى فرع من برنامج الصواريخ) ، فإن هذه الاقتصادات لم يكن باستطاعتها أن تضارع القدرة الإبداعية للرأسمالية ، كما كانت تفتقر إلى قدرة الرأسمالية على تطوير نفسها تطويراً ثوريّا ، بحيث تغير نفس أساس إنتاجيتها . كما أنها لم تتمكن من تصفية الصناعات الثقيلة القديمة ، مثل الفحم والصلب ، وكانت بطيئة فى الدخول إلى مجال تكنولوچيات المعلومات الجديدة . ونتيجة لذلك ، فإنه لايوجد الآن بديل عن الرأسمالية سوى صورها المتنوعة التى تتطور بصورة مستمرة .

واقتصادات السوق الحرة ، وفقا لتعريف ضيق - وقد رأينا مدى محليتها وخصوصيتها - ليست معرضة لذلك بأقل من تعرض أي صورة أخرى من الرأسمالية . يقول

(*) السير أشعيا برلين : (١٩٠٩ - ١٩٩٧) . من علماء السياسة الإنجليز . كان أستاذا للنظرية الاجتماعية والسياسية بجامعة أكسفورد ، ثم رئيسا لكلية ولفسون . له كتابات كثيرة من أهمها : كارل ماركس (١٩٣٩) ؛ مقالات فى الحرية (١٩٦٩) ؛ المفكرون الروس (١٩٧٨) ؛ ضد التيار (١٩٧٩) . كما شارك فى إعداد كتب أخرى . حصل على درجات علمية وشرفية كثيرة من جامعات ومعاهد مختلفة - المترجم .

(٢) ناثان جاردلز ، "The Concepts of Nationalism : An interview wrth Isaiah Berlin" ، فى مجلة نيويورك ريڤيو أوف بوكس ، عدد ٢١ من نوڤمبر عام ١٩٩١ ، الصفحة ٢١ .

(٣) كارل ماركس ، **Capital** ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٦١ ، الصفحة ٤٨٦ ؛ ووردت فى ج . هـ . كوهن ، **Karl Marx's Theory of History** ، أكسفورد : كلارندن پرس ، ١٩٧٨ ، الصفحة ١٦٩ .

چوريف شومپيتر ، الذى رأى هذا الجانب من الرأسمالية بوضوح لم يسبقه إليه أحد : «إن فتح أسواق جديدة ، خارجية أو داخلية ، والتطور التنظيمى من الورشة الحرفية والمصنع الصغير إلى مؤسسات من قبيل **مؤسسة الصلب الأمريكية**(*) ، إنما يصوران نفس عملية التبدل الخلْقى الصناعى - إن جاز لى استخدام هذا التعبير البيولوچى - الذى يؤدى بلا توقُّف إلى إضفاء طابع ثورى على الهيكل الاقتصادى من الداخل ، ويعمل بلا توقف على تدمير الهيكل القديم ، ويخلق بلا توقف هيكلاً جديداً . وعملية التدمير الإبداعى هذه هى الحقيقة الجوهرية بشأن الرأسمالية»(٤) .

إن نموّ اقتصاد عالمى لايدشّن حضارة عالمية ، وهو ما كان كل من آدم سميث وكارل ماركس يعتقدان بحتمية حدوثه . ولكنه بدلاً من ذلك يسمح بنمو أنواع محلية من الرأسمالية ، بعيدة عن النموذج المثالى للسوق الحرة ، ويختلف كل منها عن الآخر . كما أنه يخلق نظماً تحقق الحداثة عن طريق تجديد أعرافها الثقافية الخاصة ، وليس عن طريق محاكاة البلدان الغربية . وهناك أشكال عديدة للحداثة ، مثلما توجد طرق عديدة لعدم الأخذ بالحداثة .

إن قيام اقتصاد عالمى متنوع إنما يمزق أقوى الجدائل فى الفكر الاقتصادى الحديث . وقد كان كارل ماركس وچون ستيوارت مل يعتقدان أن المجتمعات الحديثة فى كل أرجاء العالم ستصبح صورا مكررة من المجتمعات الغربية ، وأن الغرب سيصبح بالضرورة **نموذجًا** ، وأن الثقافات التى تحاكيه ستكون ثقافات تنوير عالمية ، وأن الحياة الاقتصادية ستنفصل عن علاقات القرابة والعلاقات الشخصية ، وأن الرأسمالية فى كل مكان ستعزز النزعة الفردية والحساب العقلانى ، وأن الاشتراكية إذا استقرت فستطور الاقتصاد الرشيد الذى مهدت الرأسمالية أمامه الطريق . كما أن الحداثة ونشوء حضارة عالمية واحدة هما أمر واحد .

وقد أثبت التاريخ زيف هذا اليقين التنويرى .

فالمجتمعات الحديثة تأتي فى صور متعددة . وعلى غرار اليابان فى القرن التاسع عشر، فإن الصين وروسيا وسنغافورة وتايوان وماليزيا، تتطور الآن كبلدان حديثة عن طريق الاقتراض

(*) U.S Steel .

(٤) چوزيف شومپيتر ، Capitalism, Socialism and Democracy ، لندن : أنوين نيوڤرسيتى بوكس، ١٩٩٦ ، الصفحة ٨٣ .

الانتقائى من المجتمعات الغربية ، على حين ترفض النماذج الغربية . والصور المحلية من الرأسمالية الناشئة فى الصين وبقية أنحاء آسيا لايمكن احتواؤها داخل إطار تم تصميمه من أجل تكرار نموذج السوق الحرة الأمريكية . ذلك أن حكومات هذه البلدان لن تقبل سياسات يترتب عليها اقتلاع اقتصاداتها من ثقافاتها الأم وجعلها غير قابلة للسيطرة .

إن نمو اقتصاد عالمى يمكن أن يكون تقدما هائلا للبشرية ، كما يمكن أن يكون بداية لعالم متعدد المراكز تستطيع فيه النظم والثقافات المختلفة أن تتفاعل وأن تتعاون دون سيطرة أو حروب . لكن ذلك ليس هو العالم الذى ينشأ حولنا فى المحاولة العقيمة المبذولة لبناء سوق حرة عالمية .

وفى عالم لاتخضع فيه قوى السوق لأى قيود أو ضوابط شاملة ، فإن السلم يظل دوما معرضا للخطر . كما أن رأسمالية القطع والحرق، الرأسمالية المنفلتة ، تعمل على تدهور البيئة ، وتشعل فتيل النزاعات حول الموارد الطبيعية . والنتيجة العملية للسياسات الداعية إلى أن يكون تدخل الحكومات فى الاقتصاد فى أضيق الحدود هى أن الدول ذات السيادة تجد نفسها ، فى مناطق من العالم تتزايد اتساعًا ، حبيسة منافسة لا على الأسواق فقط ، وإنما على البقاء أيضا . فالأسواق العالمية ، على النحو الذى تنظَّم به الآن ، لاتسمح لشعوب العالم بأن تتعايش بطريقة منسجمة ، وإنما هى تدفعها دفعا إلى التنافس على الموارد دون أن ترسى أى أساليب لحفظها .

هل يمكن إصلاح «دعه يعمل» على النطاق العالمى ؟

تعمل الأسواق الحرة فى الوقت الحالى على تمزيق المجتمعات وإضعاف الدول . فالبلدان التى لديها حكومات عالية الكفاية ، أو ثقافات تتسم بالمرونة ، يكون لديها هامش من الحرية تستطيع فى داخله العمل للحفاظ على الترابط الاجتماعى . أما حيث تفتقد هذه الموارد ، فقد انهارت الدولة ، أو فقدت ما تتمتع به من كفاءة ، كما دُمِّرت المجتمعات على يد قوى السوق الخارجة عن سيطرتها .

ويؤكد التاريخ أن الأسواق الحرة ليست ذاتية الانضباط . فهى فى صميمها مؤسسات فى مهب الريح وعرضة لفترات من الرخاء والأزمات التى أساسها المضاربة . وطوال الفترة التى كان فيها لأفكار كينز تأثير سائد ، كان من المسلم به أن الأسواق الحرة هى مؤسسات شديدة البعد عن الكمال . فهى لكى تعمل بصورة جيدة لاتكون بحاجة فقط إلى الضبط والتنظيم ، بل أيضا إلى الإدارة الفعالة . وخلال فترة ما بعد الحرب أمكن الحفاظ على استقرار الأسواق العالمية نتيجة لتدخل الحكومات الوطنية ، ولنظام قائم على التعاون الدولى .

ولم يحدث إلا أخيرا أن أعيد إحياء فكرة من الأفكار السابقة على كينز لتصبح قاعدة أساسية : وهى الاعتقاد بأنه إذا توافرت للعبة قواعد واضحة وجيدة التنظيم ، فإن الأسواق الحرة يمكن أن تكون تجسيدا للتوقعات الرشيدة التى يشكلها المشاركون بشأن المستقبل .

والواقع أنه لما كانت الأسواق نفسها تتشكل بتوقعات البشر ، فإن سلوكها لايمكن إخضاعه للتنبؤات العقلانية ، وإن القوى التى تحرك الأسواق لاتكون عمليات آلية من السبب والنتيجة . فهى ما وصفه چورچ سوروس بأنه «تفاعلات انعكاسية»(٥) . ولأن الأسواق تتألف من تفاعلات شديدة التفجر فيما بين المعتقدات ، فإنها لايمكن أن تكون ذاتية التنظيم .

ووفقًا لنظرية اقتصادية قياسية ، فإننا نستطيع أن نفهم الاقتصاد بنفس الطريقة التى نفهم بها عمل الآلة . ولكن المجتمعات البشرية تتقلب وتتغير بلا توقف - فالمؤسسات الاجتماعية تتألف من معتقدات البشر : وقطعة ورق لا تعدّ نقودًا إلا إذا عَدَدنا أنها نقود ، وإلا كانت مجرد شيء يثير حب الاستطلاع . والنظريات التى تشكل الأسواق على طراز الآلات إنما تغفل أهم حقيقة بشأنها وهى أنها أوهام من تصورات البشر وتوقعاتهم .

وبالنسبة للأسواق المالية بوجه خاص ، فإن توقعاتنا بشأن المستقبل إنما ترتد إثر اصطدام أحدها بالآخر . فالأسواق المالية لاتتجه إلى الاتزان ، والشطط هو وضعها الطبيعى . ذلك أن هذا التقلب السريع فى جوهر المؤسسات المالية المتحررة من الضوابط يحدث اضطرابًا شديدًا فى الاقتصاد العالمى الذى يجرى ترتيبه كنظام للأسواق الحرة .

وأولئك الذين يعتقدون أن الأسواق الحرة تتيح لنا تشكيل توقعات عقلانية بشأن المستقبل إنما يَعدّون الرخاء الاقتصادى الأمريكى الطويل ، من بداية العقد التاسع حتى الوقت الحالى ، دليلا على أن الدورة الاقتصادية هى إحدى المخلفات الهمجية للتاريخ .

---

(٥) حديث سوروس عن العمليات الانعكاسية فى الأسواق يمكن أن يوجد فى كتابه ، **The Alchemy of Finance : Reading in the Mind of the Market** ، نيويورك : سيمون وشوستر ، ١٩٨٧ ، الجزء الأول ، وكذلك فى كتابه **Underwriting Democracy** ، نيويورك : ذى فرى پرس ، ١٩٩١ ؛ الجزء الثالث . وثمة حديث مواز إلى حد ما يقدمه واحد من المفكرين الاقتصاديين العظام المنسيين فى هذا القرن ، ج . ل . س . شاكل ، فى كتابه **Epistemics and Econometrics : A Critique of Economic Doctrines** ، كمبردچ : إدارة النشر بجامعة كمبردچ ، ١٩٧٢ .

وهم على ثقة من أن الاقتصادات التى أخضعت نفسها لمتطلبات «توافق واشنطن» لاينبغى لها أن تخشى الانهيارات المفاجئة وحالات الكساد الطويلة التى هزت جوانبها فى الماضى .

وقد حظى الوهم بأن الدورة الاقتصادية هى الآن ظاهرة من ظواهر الماضى بتصديق ألان جرينسپان ، رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى بالولايات المتحدة . فحتى عام ١٩٨٩ كان جرينسپان يعتقد أن الأسواق الحرة تضرب بجذورها فى الطبيعة البشرية ، وأن الاستبداد وحده هو الذى يمنع بقية البشرية من الأخذ بها . ومما هو جدير بالثناء على جرينسپان أنه كان هو الذى اعترف ، فى محاضرة له ألقاها فى مركز وودرو ولسون فى يونيه عام ١٩٩٧ ، بأنه بعد عام ١٩٨٩ اكتشف أن «جانبا كبيرا مما كنا نعتبره من المسلمات فى نظامنا للسوق الحرة لم يكن جزءًا من الطبيعة على الإطلاق، وإنما هو جزء من الثقافة . وتفكيك وظيفة التخطيط المركزى لايؤدى بصورة آلية، كما كان البعض يعتقدون ، إلى إقامة (رأسمالية السوق)»(٦) .

لقد اعترف جرينسپان بأهمية القواعد الثقافية فى دعم الأسوق . ولكن ما الجائحة التى يجب أن تنزل بالسوق حتى يقتنع جرينسپان بأن «عصرًا جديدًا» من النمو المستقر إنما هو مجرد أسطورة أخرى ؟

إن مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى يمكن أن ينهار فى أزمنة تتعذر إدارتها فى أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية العالمية . ذلك أن الاقتصاد التصورى الضخم **للمشتقات المالية**(*) ، الذى يصعب التعرف عليه ، هو الذى يزيد من مخاطر تعرض النظام للانهيار .

فإلى أى مدى يمكن للمجتمع الأمريكى الممزق أن يتحمل انهيارا فى سوق الأوراق المالية شبيها بالانهيار الذى وقع فى اليابان فى أوائل التسعينيات ؟ إن انهيارا بهذا الحجم اليوم يمكن أن يشعل فتيل انتفاضات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق فى الولايات المتحدة . وأيا كانت النتائج التى ستترتب على حدث كهذا ، فإننا على يقين من أننا لن

---

(٦) هذه الفقرة المقتبسة من جرينسپان وردت فى وليم فاف ، **"Genuflecting at the altar of market economics"** ، فى جريدة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، عدد ١٤ تموز ١٩٩٧ ، الصفحة ٨ .

(*) **Financial derivatives** : أية أشكال للضمان ، مثل عقود الخيار ، تشتق من السندات والأسهم العادية ؛ وهى تسمى أيضا «أدوات مشتقة» **Derivative instruments** يمكن بيعها أو شراؤها فى سوق الأوراق المالية أو العمليات الآجلة ـ المترجم .

نسمع المزيد عن يوتوپيا حكومة الحد الأدنى . إن النظام الدولى للأسواق الحرة لايستطيع أن يظل على قيد الحياة فى مواجهة انتفاضة اقتصادية فى مركزه .

والواقع أن الفكرة القائلة بأن اقتصاد السوق الحرة نظام يحقق استقراره بنفسه هى فكرة عفا عليها الزمن - بقية غريبة من عقلانية التنوير . وسوف يقذف بها جانبا عندما تنبه السوق مستثمرى اليوم إلى أن أولئك الذين يتصورون بأن لديهم إعفاءً من التاريخ إنما هم مدانون بتكراره .

ومع ذلك فإن وقوع جائحة فى السوق ليس هو السيناريو الأرجح لإنهاء العصر الحالى لمبدأ «دعه يعمل» . ولكن الأمر الأكثر ترجيحا أن يتخذ ذلك صورة تحدى الدول الناشئة حديثا للهيمنة الأمريكية فى الاقتصاد العالمى .

وعلى غرار النظام الاقتصادى الليبرالى الدولى الذى كان قائما قبل عام ١٩١٤ ، فإن السوق الحرة العالمية لاتعمل إلا إذا كانت مؤسساتها تلقى دعمًا من سلطة عالمية ذات نفوذ فعال . والولايات المتحدة تفتقر اليوم إلى العزيمة ، وربما إلى القدرة ، على تحمل أعباء دولة إمپريالية مثيلة لما كان لدى بريطانيا خلال «الحقبة الجميلة» .

إن أمريكا أواخر القرن العشرين هى ، بدرجة أكبر من غالبية الديمقراطيات الأخرى ، مجتمع ما بعد المرحلة العسكرية . ومع ذلك فهى الدولة الوحيدة التى تستطيع يدها أن تمتد إلى أى جزء من أجزاء العالم . ذلك أن استثماراتها الثقيلة المستمرة فى أحدث المعارف التكنولوچية يعطيها تفوقا عسكريا على أي دولة أخرى لايمكن تحديه .

وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تتحمل التزامًا عسكريا يرجح أن يكون طويل الأجل ، أو يقتضى خسائر جسيمة فى الأرواح . وحينما يمنحها سبقها التكنولوچى ميزة إستراتيچية ، كما كانت الحال فى حرب الخليج ، فإنها تشن حربا كبرى . أما إذا كان الوضع شبيها بما كان فى الصومال ، حيث تستدعى الحاجة استعدادا لأداء بعض وظائف الحكومة ، وتحمل أعبائها ، بما فى ذلك استمرار الخسائر فى الأرواح لمدة طويلة ، فقد أثبتت الهيمنة الأمريكية أنها مجرد وهم .

ومع الانتشار المطرد للتكنولوچيات الجديدة ، فإن مصادر القوة فى أواخر الفترة الحديثة أخذت تتسرب من أيدى البلدان الغربية . كما أن البلدان التى كانت فى مرحلة ما قبل الصناعة تصبح ، مع تطور أنواعها الخاصة من الرأسمالية ، أقل استعدادا للخضوع لتوافق واشنطن .

وإذا نجحت الصين فى تحديث اقتصادها فسوف تتخذ موقفا متشدداً إزاء المنظمات عبر الوطنية التى تحاول أن تفرض عليها برنامجا للتجارة الحرة الأمريكية . وسيكون الوضع مماثلا أيضا فى روسيا . إن قوى الاقتصاد العالمى الآخذ فى التوسع سوف تنهار من خلال مؤسسات السوق الحرة العالمية .

إن سياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى هى لحظة فى تاريخ الاقتصاد العالمى الناشئ ، وليست نقطة نهايته . فإما أن النظام الحالى سيتطور إلى شىء كان باستطاعة مهندسيه بالكاد أن يتصوروه ، أو أنهم بالتأكيد لا يعتزمون تصوره ، وإما أن مؤسساته ستصبح هامشية وعديمة التأثير .

وإذا لم تشرع المؤسسات عبر الوطنية فى إظهار التنوع لعالم ذى أقطاب أكثر تعددا ، فإن هذه المؤسسات التى تجسد مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى ستنفد ما تبقى لها من نفوذ وسلطة . ولن تلبث أن تصبح مسلوبة القوة ومنقطعة الصلة بما حولها ، مثلما كانت حال عصبة الأمم فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

وكذلك ، أيضا ، إذا لم يتم إصلاح قواعد السوق الحرة العالمية لتتمشى مع احتياجات القوى الاقتصادية الناشئة ، فستصبح عرضة للاستهزاء . وذلك يحدث الآن بالفعل ، حيث تنتهك الصين حقوق النشر والتأليف ، وتتجاهل كثيرا من حقوق الملكية الفكرية . والاقتصاد العالمى الذى لاتحترم فيه حقوق الملكية التى تعترف بها المنظمات عبر الوطنية ليس سوقا حرة ، وإنما فوضى .

إن موارد أمريكا باعتبارها القوة العالمية الوحيدة الباقية لن تمكنها من تحقيق أهدافها الرامية إلى فرض الأسواق الحرة على نطاق العالم ، ولكنها تكفى لأن تسمح لها بالاعتراض على أى إصلاح لسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى .

وثمة حاجة إلى نظام لحكم العالم تدار فيه الأسواق العالمية بطريقة تعزز ترابط المجتمعات ووحدة أراضى الدول . ووجود إطار للتنظيم العالمى - العملات، تنقلات رءوس الأموال ، التجارة ، وصيانة البيئة - هو وحده الذى يمكن أن يتيح تسخير القدرة الإبداعية للاقتصاد العالمى لخدمة احتياجات البشر .

والسياسات المحددة التى ينبغى أن تنفذها تلك المؤسسات تعد من حيث أغراض البحث العلمى أقل أهمية من الإقرار بالحاجة إلى نظام عالمى جديد . وقد يكون فرض ضريبة عالية على المضاربة فى العملة ، على نحو ما اقترحه العالم الاقتصادى **چيمس**

توبين(*)[7] ، مثالا لذلك النوع من التنظيم الذى يمكن أن يجعل الأسواق العالمية أكثر استقرارا وإنتاجية .

وليس من المتيقن ما إذا كانت هذه السياسات ستنجح أم لا ، ولكن مما لاشك فيه أن تنظيم الاقتصاد العالمى كسوق حرة عالمية واحدة إنما يزيد من عدم الاستقرار . فهو يلزم العمال بتحمل تكاليف التكنولوچيا الجديدة والتجارة الحرة التى لا قيد عليها . كما لا يشمل أي وسيلة يمكن بها كبح الأنشطة التى تعرض للخطر التوازن الإيكولوچى العالمى . وإذا كان الاحترار العالمى خطرا حقيقيا ـ كما يبدو واضحا ـ فإن السوق الحرة العالمية لاتشمل أي مؤسسات لمعالجته . إن تنظيم الاقتصاد العالمى كسوق حرة عالمية هو فى الواقع مخاطرة بمستقبل هذا الكوكب ، على افتراض أن هذه المخاطر الهائلة ستتبدد لكونها نتيجة غير مقصودة لسعى غير محكوم لتحقيق الأرباح . ومن الصعب تصور رهان أكثر استهانة بالمستقبل .

ومع ذلك فإن إحلال نظام موجه للاقتصاد العالمى محل نظام «دعه يعمل» هو مشروع لايكاد فى الوقت الحالى يقل خيالاً عن سوق حرة كونية . فنظام كهذا لايمكن إقامته إلا بعمل متضافر تقوم به كبرى الدول الاقتصادية ، كما أن تضارب المصالح يجعل التعاون لأى غرض أكثر طموحا من إدارة الأزمات أمرا يكاد يبلغ فى صعوبته حد المستحيل . إذ لايوجد التوافق اللازم بشأن الوسائل والغايات فى السياسات المتعلقة بالتحكم فى الزيادة السكانية وحفظ البيئة .

وثمة شرط جوهرى لإصلاح الاقتصاد الدولى هو أن يلقى دعما ومساندة من جانب الدولة الواحدة الأكثر أهمية فى العالم كله . فمن غير تفويض أمريكى فعال ومستمر لايمكن أن توجد مؤسسات قادرة على تنظيم العالم وإدارته . ولكن مادامت الولايات المتحدة ملتزمة بإقامة سوق حرة عالمية . فإنها ستقف ضد أى إصلاح من هذا القبيل . ومادامت السياسة الأمريكية تقوم على أيديولوچية «دعه يعمل» التى تنفخ روحا فى توافق واشنطن ، فلايوجد أى احتمال لإصلاح الاقتصاد العالمى .

(*) **James Tobin** : (١٩١٨ ـ) . اشتغل بالتدريس فى جامعتى هارڤارد ويل . شارك فى تحرير مجلتى إيكونومتريا والدراسات الاقتصادية . حصل على جائزة نوبل فى عام ١٩٨١ . وعلى المستوى الدولى ربما كانت ضريبة توبين هى أفضل أداة لكبح التدفقات الاقتصادية القصيرة الأجل ، ومعالجة قضايا كثيرة متعلقة بتقلبات التدفقات المالية العالمية وعدم استقرارها ـ المترجم .

(٧) چيمس توبين ، **"A proposal for international monetary reform"** ، فى مجلة إيسترن إيكونوميك چورنال ، يوليه ـ أكتوبر عام ١٩٧٨ ، الصفحات ١٥٣ إلى ١٥٩ .

أهى نهاية «توافق وشنطن» ؟

إن نموذج حكومة الحد الأدنى ، وهو النموذج الذى يقوم عليه «توافق واشنطن»، هو فى أفضل الأحوال ينطوى على مفارقة تاريخية . فهو ينتمى إلى عصر كانت فيه الدول الشمولية هى التهديد الرئيسى للحرية والرخاء. أما اليوم فإن انهيار الدول أو ضعفها هو الخطر الرئيسى الذى يتهدد الرفاهة البشرية والاجتماعية.

والإصلاح يبدأ بإعادة تأهيل الدولة الحديثة . وفى القرن القادم ستكون حالة بلد مثل الصومال أشد خطرا على الرفاهة البشرية من أنشطة الدول الشاردة الخارجة على النظام . وعلى غرار الصومال فإن دولا كثيرة فى العالم تفتقر إلى حكومة فعالة. ففى ليبيريا وألبانيا وطاچكستان وپاكستان وكولومبيا وسيبيريا وشيشنيا لا يأتى التهديد للسلم والتقدم الاجتماعى من دولة استبدادية أو توسعية ، بل يأتى من عدم وجود حكومة فعالة من أى نوع كان .

وفى كثير من أنحاء العالم لم تترسخ الدولة الحديثة بعد ، أو أنها انهارت . وفى البلدان التى من هذا القبيل تفتقد الشروط الأشد جوهرية للسلم والتقدم الاجتماعى ، وللمعايير الإنسانية للعمل ، ولحفظ البيئة .

وعلى نطاق الجزء الأكبر من العالم المعاصر لايمكن القول بأن الدولة الحديثة أصبحت مؤسسة مسلما بها جدلا . وبالنسبة لغالبية البشرية فإن انعدام الأمن الذى تحدث عنه هوبز ـ أى خطر الموت العنيف ـ هو واقع يومى . ومع ذلك فإن أيّا من مبادئ الرفاهة البشرية لايمكن ضمانه إلا بعد أن تحل تلك المشكلة الهوبزية .

ومن غير أن تكون هناك دولة حديثة تتحكم فى أدوات الحرب لايمكن أن يوجد سلم. وتعد حروب ما بعد كلاوزڤيتز عقبة فى سبيل الوجود المتحضر أشد خطورة من الحروب فيما بين الدول ذات السيادة ، وذلك لأنها لاتشمل أي مؤسسة قادرة على إنهاء النزاع . فمع ذبول الحرب الكلاوزڤيتزية لم تعد هناك وسيلة لفرض السلم .

وتمس الحاجة الآن إلى مؤسسات حكومية فعالة لرصد تأثير البشر على البيئة الطبيعية، وللحد من قيام مصالح غير خاضعة للمساءلة باستغلال الموارد الطبيعية . وفى روسيا ، فإن الطبيعة التى أفسدتها ذات يوم دولة شمولية تواصل إفسادها اليوم رأسمالية لصوصية . وإلى أن تحل المشكلة الهوبزية فى روسيا فسيستمر تدمير بيئتها الطبيعية .

إن توافق واشنطن يفترض أن المشكلة الهوبزية المتعلقة بالمحافظة على الأمن والنظام

قد حلّت . ولذلك فإنه لايكتفى بالاستخفاف بحالة أغلبية البشر ، التى تعيش فى ظل دول ضعيفة أو منهارة ، ولكنه يتجاهل الطرق الكثيرة التى تشكل بها الأسواق العالمية المتحررة من الضوابط تهديدا للترابط فى المجتمع وللاستقرار فى الحكم .

وهناك دول قليلة ـ سنغافورة ، ماليزيا ، اليابان ، أيرلندا ، بريطانيا ، السويد ، والنرويج ـ لديها القدرة على صيانة الترابط الاجتماعى ، على حين تستجيب للمنافسة العالمية . ولكن غالبية الدول إما ضعيفة للغاية وإما فاسدة أو عديمة الكفاءة . كما أن غالبية الدول الموجودة الآن بالفعل لاتستطيع أن تطمع فى التوفيق بين أساسيات الأسواق العالمية ومتطلبات الترابط الاجتماعى وحفظ البيئة .

وهل يمكن عمليا أن يؤدى إصلاح السوق العالمية إلى تعزيز تطور دول فعالة؟ ثمة علامات على أن الحاجة إلى إعادة تأهيل الدولة أخذت تحظى بالقبول حتى فى بعض المنظمات عبر الوطنية التى تعتبر من مهندسى السوق الحرة العالمية . وقد تخلى البنك الدولى ، الرأس المدبرة لتوافق واشنطن ، عن مباركته لحكومة الحد الأدنى ، واعترف بأنه لايمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية مستدامة إلا فى وجود دولة حديثة فعالة .

فتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٩٧ ، والذى جعل عنوانه **«الدولة فى عالم متغير»**(*) ، يبدأ بالقول : **«ولاشك فى أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت . ولكن فشلت أيضا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة ... وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف ، بل هى ضرورة حيوية ، لأنه بدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستديمة، سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى»**(٨)(**) . ثم يمضى التقرير فيثنى على ما ذكره توماس هوبز ، فى كتابه **«التنين الجبار أو لوياثان»** الذى صدر فى عام ١٩٥١ ، من أن الحياة بدون دولة فعالة للحافظ على الأمن ستكون حياة «موحشة، بائسة ، بغيضة ، بهيمية ، وقصيرة»(٩)(***) .

(*) **The State in a Changing World** .

(٨) البنك الدولى ، **The State in a Changing World : World Development Roport, 1997** ، أكسفورد: إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٧ ، الصفحة 11 . ومن أجل الاطلاع على نقد حاد لسياسات التنمية التى ينتهجها البنك الدولى، انظر ، كاثرين كوفيلد ، **Masters of Illusion : The World Bank and the Poverty of Nations** ، لندن : مكميلان ، ١٩٩٦ .

(**) هذه الفقرة منقولة حرفيا من الطبعة العربية لتقرير البنك الدولى ، الصفحة ٢٢ ـ المترجم .

(٩) **World Bank** ، المرجع السابق ، الصفحة ١٩ .

(***) هذه الفقرة منقولة حرفيا أيضا من الطبعة العربية لتقرير البنك الدولى ، الصفحة ١ ـ المترجم .

وتخلى البنك الدولى عن عقيدته الجامدة بشأن حكومة الحد الأدنى هو موقف جدير بالترحيب ، ولكن ذلك يقصر كثيرا عما يلزم من توجه جديد للفكر . والحكومات التى لاتحل المشكلة الهوبزية تفتقر إلى الشرعية فى كل مكان . ولكن الأمن من الاضطراب المدنى والعنف الإجرامى ليس هو كل ما تطلبه الشعوب من حكوماتها . فهى تطلب الأمن من العوز والبطالة والتهميش . وما لم تمتد وظائف الحماية التى تمارسها الدول إلى السيطرة على تلك المخاطر ، فلن يرى مواطنوها شرعية لحكوماتهم .

ويلح البنك الدولى فى ترديد الحكمة التقليدية التى تأكدت فى العقد الماضى ، وذلك عندما يصف **«المجموعة الكاملة من المرافق والخدمات العامة الأساسية»** بأنها تتألف من **«ركيزة من سيادة القانون ، واقتصاد كلى مستقر ، وأساسيات الصحة العامة ، والتعليم الأساسى الشامل ، وبنية أساسية كافية للنقل ، وحد أدنى من الأمن»**(١٠) .

وفى هذا العرض فإن الوظائف الحقيقية للدولة إنما تستمد من النظرية الاقتصادية للمرافق العامة . ولاريب فى أن هناك بعض وظائف الدولة التى يمكن فهمها من هذا المنظور . كما أن بعض الشروط الأساسية لاقتصاد السوق الحديث هى شروط عامة تنطبق على الجميع . فكل الاقتصادات الحديثة يجب أن تتضمن إنفاذ القانون بطريقة منزهة عن الفساد ، وحقوقا للملكية محددةً جيداً ، وسياسات لحفظ البيئة ، حتى تتمكن من خدمة الاحتياجات البشرية .

ولكن ما يفتقده عرض البنك الدولى هو الاعتراف بالدور الاقتصادى للدولة فى صيانة وتعزيز الترابط فى المجتمع . كما أن ما تمليه هذه المسئولية من سياسات لايمكن أن يستنتج من الحقائق العامة المفترضة للنظرية الاقتصادية . فهذه السياسات تختلف تبعا للأعراف الثقافية للشعوب المختلفة وأنواع الرأسمالية التى تمارسها .

ويظل البنك الدولى وفيّا لتوافق واشنطن عندما يعامل الفروق بين ثقافات الرأسمالية ونظمها وأنواعها على أنها فروق ذات أهمية هامشية فى تحديد الدور الاقتصادى للدولة . والواقع أن هذه الفروق حاسمة . والبنك لم يقبل - أو لعله لم يدرك بصورة كاملة - التنوع الذى تتسم به الرأسمالية المعاصرة .

ولنتأمل مثالين . أولهما اعتماد الرأسمالية اليابانية فى شرعيتها السياسية على تجديد العقد الاجتماعى الذى يكفل ثقافة العمالة الكاملة لديها . ومع ذلك فإن ممارسات العمالة

---

(١٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٩ .

فى اليابان تتعرض لحصار من المنظمات عبر الوطنية باعتبارها سياسات الحمائية المستترة . ثانيها أن المعضلة الاقتصادية فى ألمانيا لها سمات مميزة مماثلة . كما أن المستويات المرتفعة للحماية الاجتماعية تعتبر جزءًا لايتجزأ من الرأسمالية التوافقية فى ألمانيا فيما بعد الحرب. ولاتستطيع الدولة الألمانية التخلى عن دورها باعتبارها الضامن الأخير للعمالة الكاملة ، ولا هى تستطيع أن تطمع فى أن يكون سبيلها الأساسى فى تحقيق هذا الهدف هو انتهاج مرونة فى العمالة على الطراز الأمريكى . ومع ذلك فإن المعتقدات الاقتصادية الدولية مازالت تطالب ألمانيا بتطبيق أساليب التعيين والفصل المطبقة فى السوق الحرة الأنجلو سكسونية .

وهذه الدروس لم يستوعبها بعد لا البنك الدولى ولا غيره من المنظمات عبر الوطنية المنهمكة فى محاولة إقامة سوق حرة عالمية . كما أن التنظيم العالمى لن يكون مستدامًا إلا بقدر ما يقبل تنوعًا من النظم والثقافات والاقتصادات باعتباره شرطًا دائمًا .

إن التنظيم المطلوب فى اقتصاد عالمى حقًا يجب أن يشجع على وجود طريقة للعيش بين أنواع الرأسمالية التى ستكون مختلفة دائمًا . ولنتأمل التجارة . إن القواعد الموضوعة لتنظيم التجارة ، والتى تعامل ممارسات الرأسمالية الأمريكية على أنها معايير عالمية ، هى معايير لاتحترم ذلك التنوع . فالقواعد التنظيمية التى تحظر على الحكومات أن تعمل على حماية ترابط مجتمعاتها ، والأنواع الخاصة من الرأسمالية التى تطورت لديها ، لاتهيىء إطارًا للتجارة الحرة ؛ وإنما هى تحابى نوعًا واحدًا من الرأسمالية فى المنافسة الدائرة بينه وبين الأنواع الأخرى. وثمة حاجة إلى إطار تستطيع فيه الحكومات أن تحمى ما هو متميز وعالى القيمة فى ثقافاتها الاقتصادية .

وذلك لايعنى ضمنا أيًا من السياسات المرتبطة بمذهب الحماية . إذ إن هذا المذهب ، هو على غرار الاشتراكية الديمقراطية ، ينتمى إلى عالم لايمكن إحياؤه . فالدول ذات السيادة سوف تستمر فى بسط حمايتها على الصناعات التى ترى أن لها أهمية إستراتيچية . ولكن السياسات الكلاسيكية للحماية التجارية ، كما هى مطبقة عبر اقتصادات بكاملها ، هى سياسات غير عملية ، أو لعلها سياسات ضارة. وعندما يكون فى وسع الشركات تجزئة عملياتها ، ونقلها عمليا إلى أى مكان فى العالم ، يكون من المستطاع التعاقد على الخدمات مع دول نائية عن طريق استخدام تكنولوچيات المعلومات ، والاتجار فى الأصول المالية عبر الفضاء الكونى، وبذلك تصبح السياسة الحمائية غاية لاجدوى من ورائها .

ولكن التنظيمات التى تصف بالحمائية أي سياسات تسعى إلى الحفاظ على الثقافات أو أشكال الحياة المتميزة، لاتشجع على قيام الانسجام بين الاقتصادات العالمية ، بل هى تجعل التعاون فيما بينها على المدى الطويل أمراً مستحيلاً . وما لم يتم إصلاح هذه التنظيمات فإن القوى الاقتصادية الجديدة فى العالم سوف تسقطها من حسابها .

وعندما تسعى المنظمات الرأسمالية الأمريكية عبر الوطنية إلى إرغام كل اقتصاد على الدخول فى قميص ضيق محكم مخيط من الممارسات الفريدة للرأسمالية الأمريكية ، فإنها تجبر البلدان على اتباع سياسات اقتصادية لاتتلاءم مع تاريخها واحتياجاتها . ولكن السلطات عبر الوطنية ليست أجهزة لها حرية التصرف ، وإنما هى تعمل فى ظل الدول ذات السيادة التى تخدم أغراضها وفلسفتها . كما أن جميع الوكالات عبر الوطنية تنفذ اليوم تنويعات من الفلسفة **الولسونية**(*) الجديدة التى تعتبر الآن النوع السائد فى السياسة الخارجية الأمريكية . وهذا النهج إزاء العلاقات الدولية إنما يقوم ويسقط على افتراض أن بلدان العالم سوف تقبل ، إن آجلا أو عاجلا ، «الرأسمالية الديمقراطية» .

والولايات المتحدة منهمكة فى إحداث تحول ثورى فى الاقتصاد العالمى . فسياساتها المتعلقة بالتجارة والمنافسة تقضى بالموت على كل حضارة اقتصادية أخرى . فإذا كانت متاجر النواصى فى اليابان ، **والأسواق الأوروبية المضمونة للموز**(**) ، تعدّ قيوداً على المنافسة بالصورة المفهومة فى مصطلحات السوق الحرة الأمريكية ، فلابد من حظرها مهما تكن منافعها فى الترابط الاجتماعى .

إن صانعى السياسات العامة ومشكلى الرأى العام فى الولايات المتحدة لم يتأملوا كيف تنظر بقية العالم إلى الحالة الأمريكية ، ولم يسألوا أنفسهم لماذا تنظر الشعوب إلى الحالة الأمريكية بالريبة أو الرعب فى كل أنحاء أوروبا وآسيا ، ولماذا ترفض هذه الشعوب دعاواها الكونية باستنكار أو ازدراء .

إن التصميم على إخضاع كل الاقتصادات الأخرى للسوق الحرة الأمريكية وإلحاقها

(*) الإشارة هنا إلى توماس وودرو ولسن ، الرئيس السابع والعشرين للولايات المتحدة ـ المترجم .

(**) كانت دول الاتحاد الأوروبى تستورد معظم احتياجاتها الضخمة من الموز من دول أمريكا اللاتينية (دول الموز) حيث توجد مزارع الموز الهائلة المملوكة للشركات الأمريكية ، ولكنها تحولت إلى استيراد معظم احتياجاتها من هذه الفاكهة من دول الكاريبى ، فأثار ذلك حفيظة الولايات المتحدة وغضبها ، وردت بفرض عقوبات تجارية على دول الاتحاد ، فتقدمت هذه الأخيرة بشكاوى إلى منظمة التجارة الدولية مطالبة برفع تلك العقوبات ـ المترجم .

بها لايمكن أن ينجح ، وهو يؤدى إلى تفاقم تعارض المصالح بين القوى الاقتصادية فى العالم ، كما يعد بداية لمحاولات ترمى إلى الإفلات من سيطرة المنظمات عبر الوطنية التى تقودها الولايات المتحدة ، مثل الاقتراح (الذى نوقش فى أواخر عام ١٩٩٧ فى عدة بلدان آسيوية) بأن يُستكمل صندوق النقد الدولى ، أو يُستعاض عنه ، بصندوق آسيوى مستقل . وقد تكون النتيجة الأكثر دواما للسياسة الأمريكية هى أن تفض بعض البلدان والمناطق ارتباطها بالمؤسسات عبر الوطنية التى تجسد السوق الحرة العالمية .

وبمحاولة فرض حضارة اقتصادية واحدة على البشرية قاطبة ، فإن التأييد الأمريكى لتوافق واشنطن يخاطر بتحويل ما بين الدول من فروق قابلة للمعالجة إلى نزاعات عسيرة الحل .

وتوافق واشنطن لن يدوم إلى الأبد . فلاريب أنه سيهتز نتيجة للصدمات الاقتصادية والتحولات الجيوسياسية . إنه مرحلة فى سعى الولايات المحدة للعثور على هوية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وهى فترة ليست أكثر استقراراً أو دوامًا من أى جانب آخر من الآراء أو السياسات الأمريكية . وكما يوحى المثال الذى قدمه الرأى المتغير للبنك الدولى ، فإن سلامة ذلك الموقف هى بالفعل موضع تساؤل .

ولكن يبدو أن المشروع الأساسى لغرس الأسواق الحرة فى كل أنحاء العالم سوف يستمر بالنسبة للمستقبل المنظور . فهل ينبغى أن يعانى العالم أزمة كبرى ـ اقتصادية ، أو بيئية ، أو عسكرية ـ قبل أن تطرح الولايات المتحدة جانبا فلسفة «دعه يعمل» التى تعتنقها ، وتستخدم قوتها التى لانظير لها للمساعدة على توفير ظروف ملائمة لنجاح التنظيم العالمى ؟

ما بعد « دعه يعمل »

إن الفترة التى أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرة فتنتها أعراض هذيان «نظام عالمى جديد» . وقد مرت الآن تلك الفترة . وليس باستطاعة أحد أن يصف الساحة الدولية فى القرن المقبل إلا بصورة غير واضحة ، وإن كان فى الوسع منذ الآن رؤية المصادر الأساسية للنزاع ، وهى الانقسامات الكلاسيكية القائمة على أساس العرق أو الأرض ، والتى يزيدها تفاقما ازدياد الندرة فى الموارد الطبيعية الحيوية وميراث مرعب من أسلحة الدمار الشامل .

إن خطر العودة إلى «اللعبة الكبرى» فى أواسط آسيا وشرقيها ، حيث تتنافس دول العالم من أجل السيطرة على النفط ، إنما هو نذير بما يمكن أن يكون مدّخرا لنا . ذلك أنه إذا وصل استهلاك الصين من الطاقة إلى مستوى استهلاكها فى بلدان أمريكا اللاتينية عند نهاية القرن ، فإن مجموع استهلاكها من النفط يمكن أن يتجاوز استهلاك كل البلدان الأوروبية الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مجتمعة . وحتى إذا وصلت الصين إلى مستويات استهلاك الطاقة فى كوريا الجنوبية ، فإن مجموع استهلاكها سيكون قرابة مثلى استهلاك الولايات المتحدة اليوم . وفى عام ١٩٩٥ أكدت الصين سيادتها على المياه الغنية بالنفط القريبة من الفلبين . كما أن الصين وتايوان واليابان وماليزيا وبروناى وڤيتنام لها جميعا ادعاءات إقليمية متعارضة فى بحار جنوبى الصين وشرقيها . وجميعها تقريبًا لها تأثير حاسم على موارد النفط وغيرها من الموارد الطبيعية الشحيحة . ولا غرابة فى أن شرقى آسيا يعد الآن الموقع لسباق تسلح إقليمى .(١١)

ولم يترتب على انتهاء الحرب الباردة اختفاء التهديد للسلم . كل ماحدث هو أن طبيعة الحرب قد تغيرت . وكان من نتائج الاقتصاد العالمى أن أصبح العالم مغموراً بالأسلحة . كما أن المجمع العسكرى ـ الصناعى السوڤييتى السابق قد تحول إلى بازار للأسلحة . وحتى خطر تفجير الأسلحة النووية لم يتضاءل ، بل ربما يكون قد ازداد . إذ إن انتشار القوة النووية بغير ضوابط جعل من الأيسر على الدول الصغيرة والمنظمات السياسية حيازة تلك الأسلحة واستخدامها .(١٢)

وقد زاد خطر الإرهاب النووى نتيجة للاتساع الشديد للمجال الدولى للجريمة المنظمة . وتتفاقم هذه النتائج غير المتوقعة لاقتصاد عالمى مفتوح بسبب إضعاف الدولة الذى عززه توافق واشنطن بصورة فعالة .

إن الحركة العالمية التاريخية التى نسميها العولمة لديها زخم لايحيد عن مساره . فنحن لسنا المسيطرين على التكنولوچيات التى تحرك الاقتصاد العالمى : بل إنها هى التى تكيّفنا

---

(١١) انظر ، كنت إى. كالدر ، **Asia Deadly Triangle : How Arms, Energy and Growth Threaten to Destabiize Asia - Pacific** ، لندن : نيكولاس بريالى ، ١٩٩٧ ، الصفحات ٥٠ و ١٢٢ و ١٢٠ .

(١٢) فيما يتعلق بالخطر النووى الجديد ، انظر ، فريد تشارلس أيكل ، **"The second coming of the nuclear age"** ، فى مجلة فورين أفّيرز ، العدد ١ ، يناير ـ فبراير ١٩٩٦ ـ الصفحات ١١٩ إلى ١٢٨ .

بطرق كثيرة لم نشرع فى فهمها . والمؤسسات التى تستطيع أن ترصد آثارها الجانبية الخطيرة أو تتصدى لها ليس لها وجود . ومن المشكوك فيه ما إذا كان باستطاعة أى مجتمع حديث فرض قيود على التطور التكنولوچى إذ ما ترتبت عليه نتائج ضارة بالاحتياجات البشرية الحيوية . ذلك أن تلك المجتمعات شديدة البعد عن اليقين فيما يتعلق بقيمها ، وشديدة الالتصاق بفهم الأرض على أنها مورد ينبغى استهلاكه لصالح حاجات بشرية غير محدودة ، بحيث يستحيل عليها الاضطلاع بتلك المهمة البطولية .

إن **محطمى الآلات(اللودين)**(*) والأصوليين الذين يسعون إلى أن يعيدوا إلى الوراء تيار الاختراع والمعرفة العلمية ، إنما يكشفون عن إحدى الخصال الرئيسية للعالم الحديث الذى يزعمون أنهم يرفضونه ـ ألا وهى الاعتقاد بأن علل البشرية يمكن أن تعالج بعمل من أعمال الإدارة .

إن طوفان الاختراعات الذى يحرك الاقتصاد العالمى لايمكن التحكم فيه بحيث لانحصل إلا على منافعه . ذلك أن شرور التكنولوچيا الجديدة كثيرا ما يتعذر انفصالها عما تتيحه من خيرات . ولكن بإمكاننا أن نأمل فى أن ترجح إحدى الكفتين الأخرى على نحو يجعل آثار التكنولوچيا أقل إضرارا برفاهة البشر .

ويشكل العلم والتكنولوچيا ميراثًا مشتركا . وإذا تصورنا أنه يمكن استخدامهما (على حد تعبير أشعيا برلين) من أجل صنع «رداء سلمى متعدد الألوان» ، أى عالم تعددى تستطيع فيه الثقافات المختلفة أن تعيش معا ، فإن ذلك ليس مثالا يستحيل تحقيقه ، إنما هو تعبير عن أمل يشاطره مفكرو التنوير مع كل الأديان والفلسفات ، قديمها وحديثها ، التى تعترف بمبدأ التسامح . كما أن احتمال وجود سوق حرة عالمية واحدة ذاتية التنظيم جعل من هذه الرؤية لأسلوب المعايشة وهما وخيالاً .

وبناء عليه فإننا لسنا على أعتاب عصر الوفرة الذى يتوقعه المتعاملون مع السوق الحرة ، وإنما نحن على أعتاب عهد تاريخى تعمل فيه السوق الفوضوية والموارد الطبيعية المتناقصة على الزج بالدول ذات السيادة فى تنافسات تزداد خطورة يوما بعد يوم .

(*) **Luddites** : الاسم الذى أطلق على العمال الذين قاموا خلال عام ١٨١١ بتحطيم الآلات الجديدة اعتقادا منهم أنها ستؤدى إلى انخفاض الطلب على الأيدى العاملة . والكلمة مأخوذة من نيد لود (Ned Ludd) ، وهو اسم صبى مختل العقل قام فى نوبة غضب بتحطيم آلة فى ليستر شاير قبل ذلك ببضع سنوات ـ المترجم .

والدرس واضح . فالرأسمالية العالمية ، على النحو الذى تنظم به اليوم ، ليست مهيأة على الإطلاق لمواجهة مخاطر النزاع الچيوسياسى التى تعم عالما تتفاقم فيه أزمة الموارد . ومع ذلك لايظهر على أىٍّ من جداول الأعمال التاريخية أو السياسية موضوع إعداد إطار تنظيمى للتعايش والتعاون بين اقتصادات العالم المتنوعة .

وقد تفاعلت المنافسة على السوق العالمية والمبتكرات التكنولوچية ، وهو تفاعل كانت نتيجته اقتصادا عالميا تعمه الفوضى . واقتصاد كهذا محتوم عليه أن يكون مسرحاً لنزاعات چيوسياسية عظمى . ويعتبر توماس هوبز وتوماس مالتس دليلين أكثر كفاءة من آدم سميث أو فردريك ڤون هايك لفهم العالم الذى خلقه شعار «دعه يعمل» على نطاق العالم، العالم الذى تهدده الحروب والندرة بدرجة لاتقل عما يحويه من توافقات التنافس الخيّرة .

وينبغى أن يكون ما نرجحه هو أن إصلاح نظام «دعه يعمل» لن يتحقق . وبدلا من ذلك فإنه سيتمزق ويتفتت ، لأن تفاقم ندرة الموارد واحتدام النزاعات بين المصالح يجعلان التعاون الدولى يتزايد صعوبة باطراد . وما يدخر للبشرية هو ازدياد الفوضى الدولية عمقا .

ترى هل ستمكننا موارد العقلانية الحاسمة التى ورثناها من التنوير من التعامل مع الاضطرابات التى خلقها أحدث مشروعاتها أو جعلها تتفاقم ؟ أو أن الفوضى التى تحيط بنا هى قدر تاريخى علينا أن نناضل ضده ، ولكننا نعجز عن التغلب عليه؟ ولاشك أنه سيكون من أشد سخريات القدر إظلاما أن ينتهى مشروع التنوير لحضارة عالمية إلى فوضى تتصارع فى خضمها دول ذات سيادة وشعوب لاجنسية لها من أجل ضرورات الحياة .

إن انتشار التكنولوچيات الجديدة فى كل أنحاء العالم لايساعد على تعزيز الحرية البشرية ، بل أدى بدلا من ذلك إلى تحرير قوى السوق من السيطرة الاجتماعية والسياسية. ونحن إذ نسمح بهذه الحرية للأسواق العالمية، إنما نكفل أن يكون ما سنذكره عن عصر العولمة هو انعطاف آخر فى تاريخ العبودية .

ملحق(*)

إن الرأسمالية العالمية ، فى تركيبها الحالى ، تحمل فى طياتها بذور عدم استقرارها . فالسوق الحرة العالمية ليس باستطاعتها تنظيم نفسها بنفسها بأكثر مما كان فى استطاعة الأسواق الوطنية فى الماضى . ذلك أنه ماكاد عقد واحد من الزمان ينقضى عليها حتى باتت تحوى بالفعل اختلالات خطيرة . وما لم تتم إعادة إصلاح جذرى للاقتصاد العالمى ، فإنه سيكون مهددا بالتمزق عندما تتكرر ـ بشكل مفجع وموجب للسخرية فى آن واحد ـ الحروب التجارية ، والتخفيضات التنافسية للعملات ، والانهيارات الاقتصادية ، والانتفاضات السياسية ، التى شهدتها ثلاثينات هذا القرن .

وترى أحزاب التيار الرئيسى فى جميع البلدان أنه ليس هناك بديل عن الأسواق الحرة ذات النطاق العالمى . وهذا الكتاب يعارض تلك الفلسفة الاقتصادية . وعندما صدر كتاب **الفجر الكاذب** فى بريطانيا فى ربيع عام ١٩٩٨ تعرض للهجوم من جميع اتجاهات الطيف السياسى . ووصف ما ادعاه الكتاب من أن الرأسمالية العالمية ، فى صورتها الراهنة ، إنما تحوى بذورا عميقة لعدم الاستقرار ، بأنه شديد التشاؤم ، دعك من غموضه . ولكن بعد أقل من عام واحد بُرِّئت بدرجة كبيرة ساحة ذلك الادعاء .

وقد كان الاستقبال الذى لقيه **الفجر الكاذب** تأكيداً لإحدى أفكاره الأساسية ، وهى **أن الرأى العام المعاصر أصبح ـ سواء فى السياسات أو وسائل الإعلام أو دوائر الأعمال ـ منفصلا عن الواقع البشرى المتصل ، بحيث لم يعد قادرا على التمييز بين ما هو يوتوبيا وما هو واقع . وهو لذلك ليس مهيأ لعودة التاريخ على النحو الذى نشهده الآن ، بنزاعاته المألوفة الصعبة المراس ، وخياراته المأسوية ، وأوهامه المهدّمة الأركان .**

(*) صدرت الطبعة الأولى لكتاب **الفجر الكاذب** فى ربيع عام ١٩٩٨ ، ثم صدرت له طبعة ثانية فى عام ١٩٩٩ أضاف إليها المؤلف هذا الملحق ـ المترجم .

وفى غضون الفترة القصيرة التى انقضت منذ صدور الطبعة الأولى للكتاب أيدت الأحداث ما ورد فيه من تحليلات . بل إن الرأى الرسمى أخذت تساوره الشكوك فى أن المشكلات الاقتصادية فى آسيا ليست صعابا محلية فى بلدان نائية . وسرعان ما سيرغم هذا الرأي على مواجهة الحقيقة ، وهى أن ما كان يعدّه أزمة للرأسمالية الآسيوية إنما هو فى الواقع أزمة للرأسمالية العالمية تتطور بسرعة . ولم يعد هناك مجال للشك فى أننا نقترب من انتفاضة هائلة فى النظام الاقتصادى الدولى . وإنه لرهان كاسب أن نقول إنه سيكون من الصعب أن نجد ، فى غضون بضع سنوات من الآن ، شخصا واحدا يسلم بأنه أيّد فى أىّ وقت النظام العالمى الذى مازال الرأى المستقر الآن يؤكد أنه نظام منزه عن الخطأ .

ويقول **الفجر الكاذب** إن السوق الحرة العالمية ليست قانونا حديديا للتطور التاريخى ، وإنما هى مشروع سياسى . كما أن العيوب العميقة فى هذا المشروع أحدثت بالفعل معاناة هائلة بغير موجب . ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمى المقام وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلو سكسونية هو الهدف المعلن لصندوق النقد الدولى والمنظمات عبر الوطنية المماثلة . والأسواق العالمية هى قاطرات التدمير الإبداعى . وعلى غرار الأسواق فى الماضى ، فإن هذه الأسواق الحرة لاتمضى فى طريقها فى موجات سلسة ومطردة ، وإنما هى تتقدم من خلال دورات من الازدهار والنكوص ، وهوس المضاربة ، والأزمات المالية . والرأسمالية العالمية ، على غرار الرأسمالية فى الماضى ، تحقق إنتاجيتها المتزايدة اليوم عن طريق تدمير الصناعات العتيقة ، والمهن وطرق الحياة القديمة ، وإن يكن ذلك يتم على نطاق العالم بأسره .

وقد فهم جوزيف شومبيتر الرأسمالية أفضل مما فهمها أى اقتصادى آخر فى القرن العشرين . وكان يرى أنها لاتسعى إلى الحفاظ على تماسك المجتمع ، وأنها إذا تركت وشأنها يمكن أن تدمر الحضارة الليبرالية . وذلك هو ما دفعه إلى قبول القول بأن الرأسمالية لابد أن تستأنس ، وبأن هناك حاجة إلى التدخل الحكومى للتوفيق بين دينامية الرأسمالية والاستقرار الاجتماعى . ويصدق القول نفسه على الأسواق العالمية اليوم .

إن المؤمنين الحاليين بمبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى إنما يرجعون صدى شومبيتر دون أن يفهموا آراءه . فهم يعتقدون أن الأسواق الحرة بتشجيعها للرخاء تعمل على تعزيز القيم الليبرالية ، ولم يلاحظوا أن وجود سوق حرة عالمية يؤدى إلى توليد أنواع جديدة من القومية والأصولية ، حتى عندما تخلق نُخبا جديدة . والرأسمالية العالمية إذ تدمر أسس

المجتمعات البورچوازية، وتفرض عدم استقرار واسع النطاق على البلدان النامية، فهى تعرّض الحضارة الليبرالية للخطر، وتزيد من صعوبة قيام تعايش سلمى بين الحضارات المختلفة .

لقد أصبح مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى تهديداً للسلم بين الدول . فالنظام الاقتصادى الدولى لايحوى أي مؤسسات فعالة لصيانة ثروة البيئة الطبيعية . وأخطار ذلك تتمثل فى أن الدول ذات السيادة سيزج بها فى صراع من أجل السيطرة على ما يوجد فى الكرة الأرضية من الموارد الطبيعية المتناقصة . وفى القرن المقبل، ستحل حروب مالتسية مبعثها الندرة محل التنافسات الأيديولوچية بين الدول .

والأزمة الآسيوية علامةٌ على أن الأسواق الحرة العالمية قد أصبحت خارج نطاق السيطرة . فالفقاعة المتفجرة ذات الأبعاد التاريخية فى الولايات المتحدة ؛ والانكماش الراسخ فى اليابان والذى أخذ يظهر فى الصين ؛ والكساد فى إندونيسيا وكثير من البلدان الآسيوية الأصغر حجما ؛ والأزمة المالية والاقتصادية فى روسيا والتغير المحتمل للنظام فيها ـ هذه كلها ليست تطورات من شأنها تعزيز الاستقرار . وهى تكشف عن الاضطراب فى الاقتصاد العالمى برمتـه .

وسوف أوضح فى هذا الملحق كيف أن التطورات الأخيرة تؤيد الحجج الواردة فى **الفجر الكاذب** وتساندها . وبعد ذلك سأعرض بعض السيناريوهات بالنسبة للمستقبل، وأفكر فيما يمكن عمله .

فهل تنبئ الأزمة الراهنة فى آسيا بنهاية النماذج الآسيوية للرأسمالية ، على نحو ما سارعت الحكمة التقليدية للبلدان الغربية إلى استنتاجه ؟ وهل باستطاعة اليابان الحفاظ على ثقافتها الاقتصادية المميزة ؟ وهل باستطاعة الاتحاد الأوروبى ، الذى تزوّد حديثا بعملة موحدة ، أن يعزل نفسه عن صدمات الأسواق العالمية ؟ وهل باستطاعة الرأسمالية الألمانية أن تجدّد نفسها ؟ وماذا سيكون عليه التزام الولايات المتحدة بالأسواق الحرة عندما ينفجر **اقتصاد الفقاعة**(*) لديها ؟

هذه بعض الأسئلة التى طرحتها الأحداث التى وقعت منذ أن صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، والتى أرمى هنا إلى محاولة الإجابة عنها . وقد يكون من المفيد ، قبل ذلك ، أن نعود إلى الحجة المحورية للكتاب ، والتى تتألف من ثمانى نقاط رئيسية مترابطة .

(*) **Bubble economy** : اقتصاد تجرى فيه مضاربات مفرطة فى أسعار الأسهم بحيث تندفع إلى مستويات تتجاوز قيمتها كثيرا، ثم لاتلبث الفقاعة أن تنفجر ـ المترجم .

إن السوق الحرة ليست ـ كما تفترض الفلسفة الاقتصادية اليوم ـ حالة طبيعية تحدث عندما يزال التدخل السياسى فى مبادلات السوق . ذلك أن السوق الحرة فى أى منظور تاريخى طويل المدى وواسع الأفق ، انحراف قصير الأجل نادراً ما يتحقق . والقاعدة المألوفة هى الأسواق المنظمة ، والتى تنشأ تلقائيا فى حياة كل مجتمع . أما السوق الحرة فهى بنيان تقيمه سلطة الدولة . والفكرة القائلة بأن السوق الحرة وحكومة الحد الأدنى تمضيان معـًا ، والتى كانت جزءًا مما فى جعبة اليمين الجديد ، إنما هى فكرة تقلب الحقائق . ولما كان الاتجاه الطبيعى للمجتمع هو تقييد الأسواق ، فإن السوق الحرة لايمكن أن تكون إلا وليدة لسلطة دولة مركزية . فالأسواق الحرة هى من خلق الحكومات القوية ، ولاتستطيع أن توجد بدونها . تلك هى الحجة **الأولى فى الفجر الكاذب** .

وذلك واضح تماما فى التاريخ القصير لمذهب «دعه يعمل» فى القرن التاسع عشر . وقد تمت هندسة السوق الحرة فى إنجلترا فى منتصف العصر الفيكتورى فى ظل ظروف ملائمة بشكل استثنائى . فقد كانت لدى إنجلترا ، على خلاف البلدان الأوروبية الأخرى، أعراف فى النزعة الفردية استمرت طويلا . وعلى امتداد قرون عديدة كان المزارعون الذين يملكون الأرض التى يفلحونها هم أساس اقتصادها . ولم تظهر الرأسمالية الزراعية التى تملك مزارع شاسعة إلا عندما استخدم البرلمان سلطته لتعديل حقوق الملكية القديمة أو إلغائها ، وخلق حقوق ملكية جديدة ـ من خلال قوانين التسييج التى تمت بمقتضاها خصخصة جانب كبير من الأراضى المشاع .

وقد جاء مذهب «دعه يعمل» إلى إنجلترا نتيجة لالتقاء ظروف تاريخية مواتية وسلطة مطلقة لبرلمان لم يكن معظم الشعب الإنجليزى ممثلا فيه . وبحلول متنصف القرن التاسع عشر ، ومن خلال قوانين التسييج وقوانين الفقراء وإلغاء قانون الغلال، أصبحت الأرض والأيدى العاملة والخبز سلعًا شأن أي سلع أخرى : وأصبحت السوق الحرة هى المؤسسة المحورية فى الاقتصاد .

لكن السوق الحرة لم تدم فى إنجلترا لأكثر من جيل واحد (بل إن بعض المؤرخين يغالون فى القول بأنه لم تكن هناك فى أى وقت فترة طبق فيها مذهب «دعه يعمل») . فمنذ سبعينيات القرن الماضى فصاعدا كانت تصدر بالتدريج تشريعات تستبعد السوق الحرة من الوجود . ومع نشوب الحرب العالمية الأولى كانت الأسواق قد أعيد تنظيمها بدرجة كبيرة لصالح الصحة العامة والكفاءة

الاقتصادية ، وأصبح للحكومة دور فعال فى توفير مجموعة من الخدمات الحيوية ، لاسيما المدارس . وظل لدى بريطانيا نوع من الرأسمالية ذو طبيعة رأسمالية واضحة ، واستمرت التجارة الحرة إلى أن وقعت كارثة «الكساد الكبير» ، ولكن أعيد تأكيد السيطرة السياسية على الاقتصاد . وظل المجتمع ينظر إلى السوق الحرة على أنها تجاوز عقائدى ، أو مجرد ظاهرة غير مسايرة للزمن - إلى أن أعادها «اليمين الجديد» إلى الحياة فى ثمانينيات القرن الحالى .

وقد تمكن «اليمين الجديد» ، فى البلدان التى وصل فيها إلى السلطة ، من تغيير الحياة السياسية والاقتصادية تغييرا لارجعة فيه - لكنه فشل فى تحقيق الهيمنة التى كان يطمع فيها . ففى بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ، إلى جانب بعض البلدان الأخرى ، مثل المكسيك وشيلى وجمهورية التشيك ، تمكنت الحكومات المتأثرة بشدة بفكرة السوق الحرة من تفكيك جانب كبير من تراثها الإدماجى أو الجماعى . ولكن فى كل الحالات فإن التحالفات التى جعلت من الممكن سياسياً تطبيق سياسات السوق الحرة قد قوّضها ماترتب على تلك السياسات نفسها من نتائج متوسطة الأجل .

فالتصفية السريعة للإسكان الاجتماعى (الشعبى) - وهى إحدى سياسات تاتشر الرئيسية - كانت نجاحا مادامت أسعار المساكن آخذة فى الارتفاع . ولكن عندما انخفضت هذه الأسعار فجأة وبعنف، وقع الملايين فى فخ العدالة السلبية ، وأصبحت هذه التصفية خسارة سياسية . ولم تتحقق أي منفعة سياسية من خصخصة الأصول العامة وتحرير الأسواق إلا عندما كان انتعاش الاقتصاد يخفى أثرهما الأعمق ، وهو تفاقم انعدام الأمن الاقتصادى . وعندما أصبح ذلك الأثر ملموسًا نتيجة للنكوص الاقتصادى، بدأت حكومات اليمين الجديد تعيش على **وقت مستعار** (*) ترقبًا للتطورات المقبلة .

وقد تبين فى غالبية البلدان أن المستفيد سياسيّا من الإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد هو اليسار المعتدل . فما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر تكرر فى أواخر القرن العشرين ، إذ إن ماترتب على الأسواق الحرة من آثار مدمرة اجتماعيا جعلها غير قادرة على الاستمرار من الناحية السياسية .

وهذا ينقلنا إلى **الجدلية الثانية فى الفجر الكاذب** ، وهى أن الديمقراطية والسوق الحرة

(*) **Borrowed time** : إرجاء لايعول عليه ، ويتعذر التحكم فيه عادة ، لحدث من المحتم وقوعه - المترجم .

أمران متنافسان وليسا متلازمين . «فالرأسمالية الديمقراطية» ـ الصيحة البلهاء التى أطلقها المحافظون الجدد فى كل مكان لتوحيد الصفوف ـ تفصح عن (أو تخفى) علاقة شديدة التعقيد . **ذلك أن العنصر البديهى الملازم للأسواق الحرة ليس الحكومات الديمقراطية المستقرة ، إنما هو السياسات المتقلبة لانعدام الأمن الاقتصادى .**

ففى الحاضر والماضى ، فى كل مجتمع من الناحية الفعلية ، كانت السوق تكبح حتى لا تكون أضرارها شديدة القسوة على حاجات البشر الحيوية إلى الاستقرار والأمن . وفى المراحل المتأخرة من السياقات الحديثة كانت الحكومة الديمقراطية تعمل عادة على تخفيف آثار الأسواق الحرة . وقد تزامن زوال السوق الحرة فى أنقى صورها فى منتصف العصر الڤيكتورى مع توسيع قاعدة الاقتراع العام . ومثلما تراجع مذهب «دعه يعمل» فى إنجلترا مع تقدم الديمقراطية ، فإن تجاوزات الثمانينيات قد خففتها الحكومات المتعاقبة فى معظم البلدان ـ تحت ضغوط المنافسة الديمقراطية . ومع ذلك فإن السوق الحرة على المستوى العالمى ظلت متحررة من القيود .

وثمة مشروع تاريخى للتوفيق بين اقتصاد السوق والحكم الديمقراطى تعرض فيما يبدو لتراجع نهائى . فالاشتراكية الديمقراطية الأوروبية مازالت قائمة بحسبانها عددا من النظم ذات الوجود الفعلى . ولكن الحكومات الاشتراكية الديمقراطية تفتقر إلى السيطرة على الحياة الاقتصادية ، وهى السيطرة التى كانت قادرة على ممارستها خلال فترة نجاحها فيما بعد الحرب . **كما أن الأسواق العالمية للأوراق المالية لن تسمح للنظم الاشتراكية الديمقراطية بالحصول على قروض كبيرة ، إذ إن السياسات الكينزية تكون عديمة الفعالية إذا ما طبقت فى اقتصادات مفتوحة يكون باستطاعة رءوس الأموال فيها أن تخرج وقتما تشاء . ذلك أن قدرة الإنتاج على التنقل على نطاق العالم تسمح للمؤسسات بأن تتوطن حيث تكون الأعباء التنظيمية والضريبية أقل وطأة .**

والحكومات الاشتراكية الديمقراطية لم تعد لديها الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها بوسائل اشتراكية ديمقراطية . ونتيجة لذلك أصبحت البطالة الواسعة النطاق مشكلة بغير حل ظاهر فى غالبية بلدان أوروپا القارية . وفى حالات قليلة ، توافرت ظروف خاصة ـ مثل المكاسب المفاجئة غير المتوقعة من النفط فى النرويج ـ أعطت النظم الاشتراكية الديمقراطية فرصة أخرى للعيش . ولكن من الزاوية العامة فإن التناقض بين الاشتراكية الديمقراطية والأسواق الحرة العالمية يبدو عنيدا لايقبل الحل .

واليوم توجد مؤسسات قليلة فعالة للإدارة الاقتصادية العالمية ، ولكن لاتوجد مؤسسات ديمقراطية ولو من بعيد . ومازال من الآمال البعيدة إقامة علاقة متوازنة وذات طابع إنسانى بين الحكومات واقتصاد السوق .

ثالثا ، أن الاشتراكية كنظام اقتصادى قد انهارت بغير رجعة(*) . فمن الناحيتين الإنسانية والاقتصادية كانت تركة التخطيط المركزى الاشتراكى تركة مدمرة . إن الاتحاد السوفييتى لم يكن نظاما حقق تقدما سريعا بتكلفة بشرية مرتفعة بدرجة يؤسف لها ، بل كان دولة شمولية قتلت الملايين أو دمرت حياتهم ، وخربت البيئة الطبيعية . وفيما عدا القطاع العسكرى الهائل وبعض مجالات الصحة العامة ، لم يحقق الاتحاد السوفييتى غير القليل من المنجزات الاقتصادية أو الاجتماعية الحقيقية . وفى الصين ، فى عهد ماوتسى تونج ، ربما كانت الخسائر فى الأرواح الناتجة عن المجاعات التى تسببت فيها ، والأهوال ، والبيئة المدمرة ، أكبر حتى مما حدث فى الاتحاد السوفييتى .

ومهما يكن مايأتى به القرن المقبل ، فإن انهيار الاشتراكية يبدو لارجعة فيه . وبالنسبة للمستقبل بوسعنا أن نرى أنه لن يكون فى العالم نظامان اقتصاديان ، بل أنواع مختلفة من الرأسمالية فحسب .

رابعا ، على الرغم من أن انهيار الاشتراكية من الداخل قد قوبل بالترحاب فى البلدان الغربية ، لاسيما فى الولايات المتحدة ، باعتباره انتصارا لرأسمالية السوق الحرة ، فإنه لم يعقبه فى معظم البلدان التى كانت شيوعية فيما سبق الأخذ **بأى** نظام اقتصادى غربى .

ففى كل من روسيا والصين ترتب على اختفاء الشيوعية إحياء أنماط محلية من الرأسمالية ، شوهها فى كلتا الحالتين ما ورثتاه من الشيوعية . فالاقتصاد الروسى يسيطر عليه نوع من التكتل الإجرامى . والأصول القريبة لهذا النظام الاقتصادى ذى الطبيعة الخاصة نابعة من الاقتصاد غير المشروع فى الاتحاد السوفييتى ، ولكن تجمعه بعض نقاط التشابه مع الرأسمالية المختلطة فى المؤسسات الكبيرة التى تسيطر عليها الدولة ، ومع روح المبادرة الجامحة التى ازدهرت فى العقود الأخيرة للقيصرية . وللرأسمالية فى الصين

(*) وهكذا يتمادى المؤلف فى التهجم على الاشتراكية ويصل به الأمر حتى إلى مصادرة حق البشر فى الحلم بنظام يقوم على العدالة الاجتماعية وانتفاء المظالم . وقد تناسى المؤلف أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية هى التى تحكم الآن فى أكبر أربع دول أوروبية (فرنسا وألمانيا وإنجلترا وإيطاليا) وفى بعض الدول الأوروبية الأخرى - المترجم .

سمات مشتركة كثيرة مع الرأسمالية التى يمارسها الصينيون الذين يعيشون فى الشتات فى كل أرجاء العالم ، ولاسيما مع ما لعلاقات القرابة فى دوائر الأعمال من دور حاسم ، ولكنها بدورها موبوءة بالفساد وبانتشار الطابع التجارى فى المؤسسات ـ بما فى ذلك المؤسسة العسكرية ـ الموروثة من العهد الشيوعى . **ومفاد الرأى التقليدى أن انهيار الشيوعية كان انتصارا «للغرب» ، وبرغم أن الاشتراكية الماركسية كانت أيديولوچية غربية خالصة . وبنظرة تاريخية طويلة المدى ، فإن انفراط عقد الاشتراكية الماركسية فى روسيا والصين يمثل هزيمة لجميع نماذج التحديث الغربية . وكان فشل التخطيط المركزى فى الاتحاد السوڤييتى، وتفكيكه فى الصين ، علامة على نهاية تجربة التحديث الذى يُفرض عنوة ، والذى كان نموذجه للحداثة هو المصنع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر .**

وفى الجدلية **الخامسة** يرى **الفجر الكاذب** أن **هناك أشياء كثيرة مشتركة بين الماركسية اللينينية والمنطق الاقتصادى للسوق الحرة على الرغم من أنهما يؤيدان نظامين اقتصاديين مختلفين . فكلاهما يتخذ موقفا پروميثيوسيا(*) من الطبيعة ، ولا يبدى تعاطفا يذكر مع ما يترتب على التقدم الاقتصادى من خسائر بشرية . وكلاهما شكل من أشكال مشروع التنوير الرامى إلى الاستعاضة عن التنوع التاريخى للثقافات البشرية بحضارة عالمية واحدة. والسوق الحرة العالمية هى ذلك المشروع التنويرى فى أحدث صوره ـ وربما آخرها.**

إن مناقشات كثيرة من تلك الجارية اليوم تخلط بين العولمة ، وهى عملية تاريخية كانت جارية منذ عدة قرون ، والمشروع السياسى العابر الذى يرمى إلى إقامة سوق حرة على النطاق العالمى . وإذا فهمت العولمة على وجهها الصحيح ، فإنها تشير إلى الترابط المتزايد بين الحياة الاقتصادية والثقافية فى أجزاء متباعدة من العالم . وهو اتجاه يمكن أن يرجع إلى امتداد قوة أوروپا إلى أجزاء أخرى العالم فى السياسات الإمپريالية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً .

والمحرك الرئيسى لهذه العملية اليوم هو الانتشار السريع للتكنولوچيات الجديدة للمعلومات التى تلغى المسافات . ويتصور المفكرون التقليديون أن العولمة تتجه إلى خلق حضارة عالمية عن طريق انتشار الممارسات والقيم الغربية ، ولاسيما الأنجلو سكسونية ، على نطاق العالم .

(*) **پروميثيوس** : جبار أو مارد إغريقى قديم سرق النار من جبل أولمپس ليعطيها للبشر ، فعوقب بأن قيدّ بسلسلة إلى صخرة أنقذه منها هركيوليس ـ المترجم .

والحقيقة أن تطور الاقتصاد العالمى كان فى أغلب الأحيان فى الاتجاه الآخر . فعولمة اليوم تختلف عن الاقتصاد الدولى المفتوح الذى أقيم فى ظل الإمبريالية الأوروبية خلال العقود الأربعة أو الخمسة التى سبقت الحرب العالمية الأولى . وليست هناك فى السوق العالمية اليوم دولة غربية لديها ما كان لدى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية من تفوق فى ذلك الوقت . بل إنه فى المدى الأطول يعمل انتشار التكنولوجيات الجديدة فى كل أنحاء العالم على تآكل القوة الغربية والقيم الغربية . وما انتشار تكنولوجيات الأسلحة النووية بحيث أصبحت فى متناول نظم مناهضة للغرب إلا عَرَضاً من أعراض اتجاه أوسع نطاقا .

والأسواق التى شملتها العولمة لاتؤدى إلى امتداد السوق الحرة الأنجلو أمريكية إلى جميع أرجاء العالم ، وإنما هى تلقى فى التيه بجميع أنماط الرأسمالية ـ ومن بينها مختلف أنواع السوق الحرة . والأسواق العالمية الفوضوية تدمر الرأسماليات القديمة وتفرخ رأسمالية جديدة ، على حين تخضعها جميعا لحالة متواصلة من عدم الاستقرار .

وفكرة التنوير المتعلقة بحضارة عالمية لم تبلغ من القوة فى أى مكان ما بلغته فى الولايات المتحدة ، حيث توحدت مع القبول العام بالقيم والمؤسسات الغربية ـ أى القيم والمؤسسات الأمريكية (١) . والفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة هى نموذج للعالم كانت سمة مميزة للحضارة الأمريكية . وخلال الثمانينيات كان باستطاعة اليمين انتقاء فكرة الرسالة القومية هذه ووضعها فى خدمة أيديولوچية السوق الحرة . واليوم لم يعد ممكنا التمييز فى الخطاب العام الأمريكى بين امتداد قوة الشركات الأمريكية إلى مختلف أرجاء العالم وفكرة قيام حضارة عالمية .

ومع ذلك فإن ما تدعيه الولايات المتحدة من أنها نموذج للعالم بأسره ليس مقبولاً لدى أىٍ بلد آخر . فتكاليف النجاح الاقتصادى الأمريكى تشمل مستويات متعددة من الانقسام الاجتماعى ـ من الجريمة ، والإيداع فى السجون ، والنزاعات العرقية والعنصرية ، وانهيار الأسرة والمجتمعات المحلية ـ وهى تكاليف لن تتحملها أي ثقافة أوروبية أو آسيوية .

والفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة تقود كتلة تزداد اتساعا من الأمم الغربية هى فكرة

---

(١) ليس كل مفكرى التنوير قد فهموا الحضارة العالمية على أنها مركزة على أوروبا . ومن أجل الاطلاع على مناقشة لهذه النقطة فيما يتعلق بمفكر التنوير النموذجى ، انظر كتابى ، **Voltaire and Enlight-ment** ، لندن ، أوريون ، ١٩٩٨ .

تكاد أن تكون منافية تماما للحقيقة . ففى الظروف الراهنة ، كفّ تعبير «الغرب» عن أن يكون له معنى محدد ـ إلا فى داخل الولايات المتحدة ، إذ يعنى مقاومة ارتدادية لواقع التعددية الثقافية ، وهو الواقع غير القابل للتغيير.

والولايات المتحدة تزداد اختلافا عن المجتمعات «الغربية» الأخرى فى كثير من سياساتها المحلية والخارجية ، إذ إنها بتطرف انقساماتها وحدة التزامها بالأسواق الحرة تبدو مجتمعًا متفردًا . وعلى الرغم من أن أوروبا والولايات المتحدة مازالتا تجمع بينهما مصالح حيوية مشتركة ، فإنهما تتباعدان باستمرار فى الثقافة والقيم. وفى نظرة إلى الماضى نجد أن فترة التعاون الوثيق التى امتدت من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة مباشرة قد تبدو انحرافا فى علاقات الولايات المتحدة مع بريطانيا .

فالإطار التاريخى الأطول الذى تنظر فيه الحضارة الأمريكية إلى نفسها باعتبارها نسيجًا وحدها، وأنه لاتجمعها مع العالم القديم سمات مشتركة كثيرة ، هو إطار عاد ليصبح هو النغمة السائدة . وفى مفارقة غريبة فإن الإيمان المتزايد من جانب المحافظين الجدد بأن الولايات المتحدة تمثل نموذجًا عالميًا يبدو وكأنه يعجّل بالعملية التى تحمل الولايات المتحدة على الكف عن أن تكون بلدًا أوروبيا «غربيا» .

والجدلية **السادسة** فى **الفجر الكاذب** هى انصهار الطابع الاستثنائى للولايات المتحدة مع أيديولوچية السوق الحرة . فالسوق الحرة العالمية إنما هى مشروع أمريكى. وقد عاد هذا المشروع بالفائدة على الشركات الأمريكية فى بعض المجالات ، وذلك مع وصول الأسواق الحرة إلى اقتصادات كانت محمية حتى الآن. ولكن هذا لايعنى أن مذهب «دعه يعمل» على النطاق العالمى هو مجرد إضفاء عقلانية على مصالح الشركات الأمريكية .

إن السوق الحرة العالمية ليس فيها فائز فى المدى الطويل . وهى لم تعد تعمل لصالح الاقتصاد الأمريكى بأكثر مما تعمل لصالح أى اقتصاد آخر . والحقيقة أنه فى حالة حدوث اضطراب كبير فى الأسواق العالمية لن يكون الاقتصاد الأمريكى أقل عرضة لآثاره من الاقتصادات الأخرى .

ومذهب «دعه يعمل» على النطاق العالمى ليس مؤامرة حاكتها الشركات الأمريكية ، وإنما هو مأساة ـ واحدة من المآسى العديدة التى وقعت فى القرن العشرين ـ ارتطمت فيها أيديولوچية متغطرسة باحتياجات بشرية دائمة أخفقت فى فهمها .

ومن بين الاحتياجات البشرية التى تتغافل عنها الأسواق الحرة الاحتياجات إلى

الأمن وإلى الهوية الاجتماعية ، وهى احتياجات جرت العادة على أن تلبيها الهياكل المهنية للمجتمعات البورچوازية . وقد نشأ تناقض بين الشروط المسبقة لقيام حضارة بورچوازية سليمة ومتطلبات الرأسمالية العالمية . وتلك هى الجدلية **السابعة** : الانعدام المزمن للأمن فى المرحلة المتأخرة من الرأسمالية الحديثة ، لاسيما فى أكثر صور السوق الحرة خبثا وقسوة، الذى يدمر بعض المؤسسات والقيم المحورية للحياة البورچوازية .

وربما يكون أكثر ما يسترعى الانتباه بين هذه المؤسسات الاجتماعية هو مؤسسة الحياة الوظيفية أو العملية . ففى المجتمعات البورچوازية التقليدية لايكون باستطاعة أغلب أفراد الطبقة الوسطى أن يتوقعوا بدرجة معقولة أن يمضوا حياتهم العملية فى مهنة واحدة . فالقليلون هم الذين يمكن أن يراودهم أمل كهذا . والأثر الأعمق لانعدام الأمن الاقتصادى ليس مضاعفة عدد الوظائف التى يشغلها كل منا فى فترة حياته العملية ، وإنما هو يجعل من نفس فكرة الحياة العملية فكرة غير واردة .

وفى حياة أغلبية العاملين، فإن السجل الوظيفى العتيق ، الذى يكون للأقدمية المطلقة فيه أثرها فى الدورة العادية للحياة ، أصبح مجرد ذكرى . ونتيجة لذلك قلت كثيراً أهمية المقارنة المعتادة بين حياة الطبقة الوسطى وحياة الطبقة العاملة . فالاتجاه إلى اتخاذ الطابع البورچوازى ينعكس الآن ، والشعب العامل يعاد إليه الطابع الپروليتارى .

وبرغم أن نزع الطابع البورچوازى ربما يكون قد قطع أبعد أشواطه فى الولايات المتحدة ، فإن انعدام الأمن الاقتصادى آخذ فى الازدياد فى كل اقتصادات العالم تقريبا . وهذا فى جانب منه أثر ثانوى من آثار الأسواق الحرة العالمية ذات السلوكيات الشبيهة بقانون جريشام (القائل بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل) ، وذلك بجعل الأنواع المسئولة اجتماعيا من الرأسمالية أقل قدرة على الاستمرار المطرد . فإمكانية تنقل رءوس الأموال والإنتاج على نطاق العالم إنما تطلق العنان «السباق نحو القاع» ترغم فيه الاقتصادات الرأسمالية الأكثر إنسانية على إلغاء الضوابط وتخفيض الضرائب واعتمادات الرعاية الاجتماعية . وفى هذه المنافسة الجديدة أخذت كل أنواع الرأسمالية التى كانت تتنافس خلال فترة ما بعد الحرب تتحول وتتغير بصورة مفاجئة وصارخة .

وتتناول الجدلية **الثامنة** فى **الفجر الكاذب** مسألة ماذا يمكن عمله؟ فالولايات المتحدة لا تملك القوة المهيمنة اللازمة لجعل السوق الحرة العالمية حقيقة واقعة، ولو لفترة قصيرة . ولكن لديها على وجه اليقين القدرة على الاعتراض على إصلاح الاقتصاد العالمى .

ومادامت الولايات المتحدة لاتزال مشدودة بإحكام إلى «توافق واشنطن» بشأن مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى ، فلايمكن أن يكون هناك إصلاح للأسواق العالمية . كما أن اقتراحات ، من قبيل «ضريبة توبين» ـ وهى ضريبة عالمية تفرض على عمليات المضاربة فى العملة ، وحملت اسم الاقتصادى الأمريكى الذى اقترحها ـ سوف تصبح حبرا على ورق .

وما لم يطبق الإصلاح فإن الاقتصاد العالمى سيتفتت عندما يصبح من المتعذر احتمال ما يصيبه من خلل . ونتيجة للحروب التجارية سيصبح التعاون الدولى أكثر صعوبة ، وسيتمزق الاقتصاد العالمى إلى تكتلات تنخر فى داخل كل منها صراعات من أجل الهيمنة الإقليمية .

إن «اللعبة الكبرى» التى كانت دول العالم تتصارع فيها طيلة قرن من الزمان من أجل السيطرة على النفط فى آسيا الوسطى ، ربما تتكرر فى القرن القادم . وعندما تكون الدول أطراف تنافس من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية الشحيحة ، فإن تجنب النزاعات العسكرية سيكون أكثر صعوبة . وسوف تسعى النظم التسلطية الضعيفة إلى دعم موقفها بمغامرات عسكرية . وربما يصبح سلوبودان ميلوسوڤيتش ، قائد الشيوعية الجديدة فيما تبقى من يوغوسلاڤيا ، قالبا نمطيا للديماجوجيين المتسلطين فى كثير من البلدان الأخرى .

وعندما ينهار مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى سيكون تفاقم الفوضى الدولية هو التوقع البشرى المرجح .

الكساد فى آسيا واقتصاد الفقاعة فى أمريكا : أهما بداية النهاية لمبدأ « دعه يعمل » على النطاق العالمى ؟

كان التصور فى البلدان الغربية للأزمة الآسيوية أنها دليل على أن السوق الحرة هى النوع الوحيد من الرأسمالية الذى يمكن أن يظل على قيد الحياة فى اقتصاد عالمى . وقليلون هم الذين ينكرون أن الرأسماليات الآسيوية ربما تكون قد حققت مآثر غير عادية فى مراحل مبكرة من التطور الاقتصادى ، ولكن الجميع يتفقون تقريبا الآن على أن تلك الرأسماليات قد فات أوانها . والإجماع فى الغرب هو على أن مشكلات آسيا تعد دليلاً على أنه لايوجد الآن بديل للرأسمالية الأنجلو أمريكية فى أى مكان من العالم .

والأمر المؤكد أنه منذ بضع سنوات فقط كان الكثيرون من هؤلاء المعلقين أنفسهم

يشيدون بالرأسمالية الآسيوية بحسبانها نموذجا يحسن بالبلدان الغربية أن تقتدى به . ولكنهم نسوا الآن تلك الفترة من الآراء الغربية . وسوف يكون انتصار السوق الحرة أمرا عابرا ، وسرعان ما يتم نسيانه .

إننا على أعتاب إحدى لحظات الانقطاع التاريخى التى يجرى فيها التخلى فجأة عن النماذج السائدة فى السياسة والنظرية . وقد كان انتصار الأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية لحظة من تلك اللحظات . ويبدو أن الكساد الآسيوى سيكون تأثيره على إيديولوچية السوق الحرة مماثلا لتأثير «الكساد الكبير» والحرب العالمية الثانية على المعتقدات المالية والاقتصادية التى كانت سائدة فى الثلاثينيات .

ولم يحدث عند أى منعطف فى تاريخ الأزمة الآسيوية أن أدرك مدى خطورتها أحد من المراقبين أو صانعى السياسات الغربيين . والمرة تلو الأخرى أثبتت الأحداث خطأ المنظمات عبر الوطنية التى وضعت نفسها فى خدمة المشروع الداعى إلى وجود سوق عالمية واحدة . لقد تمسكت هذه المنظمات فى البداية بأن مشكلات شرقى آسيا كانت تكمن أساسا فى مؤسساتها المالية ، وبأنه لن تكون لها عواقب اقتصادية خطيرة . وعندما لم يعد ممكنا التمسك بذلك التفسير ، زعموا أن آسيا كانت تعانى انكماشا تفاقمه مشكلات هيكلية .

وذلك الرأى المنقح بدوره يقصر كثيراً عن تفسير حجم الأزمة . فبحلول النصف الثانى من عام ١٩٩٨ كانت البنوك الغربية تتنبأ بأن الناتج المحلى الإجمالى سينخفض خلال العام بحوالى ٢٠ فى المائة فى إندونيسيا ، وأكثر من ١١ فى المائة فى تايلاند ، وقرابة ٥ , ٧ فى المائة فى كوريا الجنوبية .[(٢)] وأفادت التقديرات بأن البطالة فى إندونيسيا تتجاوز ٢٠ مليونا ، وبأنه من المتوقع أن يكون نصف السكان على الأقل فى حالة فقر بحلول نهاية العام .

وانخفاض النشاط الاقتصادى بمثل هذه الأحجام لايعنى عادة اقتراب الانكماش ، ولكن المألوف أكثر أن يكون موشراً على بداية الكساد .

وقد بدأ المختصون فى تصور نطاق الركود الذى تتجمع نذره فى آسيا ، ولكنهم مازالوا بعيدين عن فهم أسباب هذا الركود وآثاره بالنسبة للاقتصاد العالمى .

---

(٢) هذه الأرقام أوردها لارى إيليوت نقلا عن «تقديرات درسدنر كلاينورت بنسون» ، وذلك فى مقال له عنوانه "Fairytale turns to horror story" ، فى جريدة جارديان ، عدد الاثنين ، ٢٠ من يوليه عام ١٩٩٨ ، الصفحة ١٩ .

ويعد ركود الاقتصاد الآسيوى أول برهان تاريخى على أن تنقل رءوس الأموال على نطاق العالم بغير ضوابط، يمكن أن تكون له عواقب أشبه بالكارثة بالنسبة للاستقرار الاقتصادى . فرأس المال الطليق رحل بين عشية وضحاها عن الأسواق الآسيوية ، ولكن سوف تستمر عقوداً أو أجيالاً آثار رحيله عن هذه الأسواق على الاقتصادات النوعية التى أصابها منها أسوأ الأضرار . كذلك ستدوم طويلا الندوب الاجتماعية والسياسية التى خلفتها الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تحركات رأس المال القائمة على المضاربة .

إن تحركات العملات الآسيوية فى أواخر التسعينيات لن تُسجَّل فى التاريخ باعتبارها تقلبات مالية عابرة سرعان ما تم استيعاب آثارها ، بل سيُعترف بها بأنها عناصر فاعلة مبكرة فى إحداث أزمة عالمية . ومن الأدلة على الأمية التاريخية للأفكار الغربية أنها تتوقع ضرورة حدوث تشنجات واضطرابات فى شرقى آسيا على درجة من العنف لم تعرف منذ الثلاثينيات ، دون أن تعقبها تغييرات فى الحكومات ونظم الحكم شبيهة بتلك التى مرت بها أوروبا خلال سنوات ما بين الحربين . والنتيجة المرجحة للأزمة الاقتصادية فى آسيا هى فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة . ومع تزايد سرعة الركود الاقتصادى فى آسيا ، وعودة الحياة إلى حركات القومية المعادية للغرب ، والتغييرات المفاجئة فى نظم الحكم ، واشتعال النزاعات العرقية القديمة من جديد ، وتجدد المحاولات لإقامة دكتاتوريات تسلطية ، سيحدث تحول شامل فى المشهد السياسى الآسيوى . وفى هذه التطورات جميعا لن يكون للأفكار الغربية عن الأسواق الحرة دور كبير ، إن كان لها دور أصلا .

إن الأزمة الآسيوية لا تبين أن الرأسمالية الأنجلو أمريكية هى الآن النظام الاقتصادى القوى الوحيد ـ ولو لمجرد الاضطرابات التى تشهدها كل النماذج الأخرى . وهذا تفسير لا يقبله عقل ما لم يكن مصابا بالجهل بالتاريخ وباستمرار التعصب العنصرى الغربى . وما تبينه هذه الأزمة أن الرأسماليات القائمة جميعا هى فى حالة تقلب وتغير مستمرين .

واقتصادات آسيا هى على غرار كل الاقتصادات الأخرى اليوم : فهى فى تحول مفاجئ وسريع ، وليس فى وسع أحد أن يتنبأ بعواقب ذلك على التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى . واقتصادات الأسواق الحرة ليست بمعزل عن هذه التحولات أكثر من أي اقتصادات أخرى . والأزمة الآسيوية أبعد من أن تكون علامة على الانتصار العالمى للسوق والحرة ، وإنما هى مقدمة لفترة من الاضطراب الشامل للرأسمالية العالمية .

وذلك تطور ليس الرأى الحالى مهيأ لمواجهته، لاسيما فى الولايات المتحدة. فالتصورات الأمريكية للأزمة الآسيوية تجسد بعض التناقضات المستلفتة للنظر. وقد كان هناك ترحيب فى الولايات المتحدة بالمصاعب الاقتصادية فى شرقى آسيا باعتبار أنها دليل على أن الرأسمالية الآسيوية تمر بأزمة نهاية المطاف. ولو كان الأمر كذلك لكان تحولا عالميّا ذا حجم هائل - وسيستمر طويلا. والاقتصادات الآسيوية تواجه مشكلات ضخمة، تبدو أحيانا بغير حل، ولكنها ليست فى مرحلة انحدار تنتهى بقبولها للأسواق الحرة. فالرأسماليات الآسيوية تعبر عن أنماط من الحياة العائلية، والهياكل الاجتماعية، والتواريخ السياسية والدينية، للبلدان الآسيوية. وهى ليست منظمات يمكن أن تتحول وفقا لإرادة المؤسسات الضابطة عبر الوطنية، وإنما هى إلى حد كبير مؤسسات اجتماعية وثقافية تعمل من وراء ستار وذات ممارسات يطغى عليها التاريخ المحلى والمعرفة التقليدية.

إن من عمت أبصارهم عن التاريخ، الذين يشكلون سياسات صندوق النقد الدولى، هم وحدهم الذين يتصورون أن البلدان الآسيوية ستتخلى عن ذلك التراث. وإذا ما اهتدينا بالتاريخ فإننا يمكن أن نكون على يقين من أن الرأسماليات الآسيوية سوف تخرج من الأزمة الراهنة وقد تغيرت بصورة يتعذر التنبؤ بها، ولكنها لن تعيد تشكيل أوضاعها وفقاً لأى نموذج غربى. وحتى إذا ما تقاربت الرأسماليات الآسيوية مع رأسماليات «الغرب»، فسيكون ذلك من خلال عملية مؤلمة من التغيير الثقافى والسياسى تمتد عبر عدة أجيال.

وإلى وقت قريب كان الرأى الأمريكى على ثقة من أن الأمور تسير على عهدها طيلة هذا التحول الصاخب الطويل الأجل. وكان يتوقع أن يكون تأثير الانهيار الاقتصادى الآسيوى على الولايات المتحدة طفيفا، أو حتى إيجابيا. وفى الوقت نفسه كان صانعو السياسية الأمريكيون يدركون أنه فى ظل أسواق معولمة، لابد أن يكون للتغييرات الكبيرة فى أى مكان تأثير على الحياة الاقتصادية فى كل مكان، بل كانوا فى الحقيقة يتمسكون بذلك.

وكانت هذه السيناريوهات السيئة التوقع تجسيدا لنظرة غير مستقرة إلى العالم. فالولايات المتحدة كانت تعتقد أنها قاطرة العولمة، وفى الوقت نفسه كانت تتخيل أنها بشكل ما بمنأى عن الاضطرابات الناجمة عن العولمة. كما عجزت عن إدراك أنه عندما تصبح الرأسمالية عالمية، فإن ما يلازمها من عدم استقرار من المحتم أن يصبح بدوره عالميا.

إن الأنبياء الأمريكيين ، المبشرين «بالنموذج الجديد» ، عندما نظروا إلى الماضى ، أدركوا أن الرأسمالية هى بالضرورة هدامة وبناءة فى آن واحد . فهى قد حققت إنتاجيتها التى لا نظير لها عن طريق تدمير صناعات قائمة ، وإسقاط أشكال مستقرة من الحياة الاجتماعية . وعندما نظروا إلى الحاضر والمستقبل حرصوا على تجاهل هذه الحقائق غير المريحة لهم . وكانوا يتوقعون أن تتحقق الإنتاجية غير العادية للرأسمالية ـ أو على الأقل يعدون بأن تتحقق ـ بدون أىٍ من الآلام والفوضى التى صاحبتها دائما .

وهذا التنافر المعروف بين ما كان الرأى الأمريكى يتوقعه ، وما يسجله التاريخ ، أدى إلى شعور غير واقعى بالثقة يمكن أن يدمره أى مظهر من مظاهر الضعف الاقتصادى الأمريكى .

ولم يكن ما شهدته سوق الأوراق المالية الأمريكية من ازدهار ناتجا فقط ، أو حتى أساسا ، عن إعادة الهيكلة الاقتصادية . ولاشك فى أن الفتوحات الأمريكية فى مجال تكنولوچيا المعلومات قد أتاحت للاقتصاد ميزة تنافسية كبيرة . كما أن التصغير الشديد لحجم المنشآت ، وتكرار هيكلة الشركات ، فى أوائل التسعينيات ، قد زوّدا دوائر الأعمال الأمريكية بميزات ملموسة فى التكاليف . وإلى هذا المدى كان الازدهار الأمريكى يعكس مكاسب حقيقية فى الكفاءة الاقتصادية .

وقد كان للتقديرات الشديدة الارتفاع لقيم الأوراق المالية فى وول ستريت عاملا مساندا آخر ، إذ كانت انعكاسًا لثقة الأمريكيين فى أن بلدهم حقق نصرا چيوإستراتيچيا تاريخيا . كما أن أمريكيين كثيرين رأوا فى انهيار الشيوعية ، والضعف الاقتصادى البادى فى أوروپا ، والتحلل الاقتصادى فى آسيا ـ وهى التحويلات السريعة التى جرت فى غضون أقل من عقد واحد ـ تأكيدا نهائيا «للعقيدة الأمريكية» .

وبحلول أواخر التسعينيات كان الرأى فى الولايات المتحدة على ثقة من أن القيم الأمريكية تنتشر عبر العالم بسرعة ـ وبصورة لا انعكاس لها . كما أن الفكرة الوهمية القائلة بأن الدورات الاقتصادية أصبحت من أمور الماضى باتت معتقدا تقليديا . أما احتمال «عودة التاريخ» التى كان المراقبون الأوروپيون والآسيويون يعتبرونها أمرًا مؤكدًا ، فإن الأمريكيين إما لم يدخلوها فى اهتماماتهم ، وإما أنهم أسقطوها من اعتبارهم . وأصبح الازدهار الأمريكى الطويل الأجل فقاعة محفوفة بالأخطار زادها تضخما شعور ضحل وعابر بالتفوق الوطنى .

وتلك الفقاعة كان يمكن أن تثقب فى أى وقت . وكانت تعتمد جزئيا على افتراضات بشأن الهيمنة العسكرية الأمريكية دحضتها بالفعل أحداث آسيا . كما أن سباق التسلح النووى الدائر فى شبه القارة الهندية يشكل فى حد ذاته تهديداً مباشراً للأمن الأمريكى ؛ ولكن التنافس النووى بين الهند وپاكستان قوّض الجهود الدولية التى تجرى بقيادة الولايات المتحدة لكبح جماح الانتشار النووى ، وبالتالى أصبح العالم أكثر عرضة للأخطار .

ولايمكن أن يكون هناك شك فى أن الولايات المتحدة قد استخدمت كل ما هو متاح من وسائل التأثير لتفادى اشتعال سباق تسلح نووى فى جنوبى آسيا . كذلك لايوجد شك كبير فى أنها قد أصيبت بالإخفاق . فهى فى سعيها لوقف انتشار الأسلحة النووية أرغمت على أن تواجه حقيقة غير مستساغة : وهى أن العولمة ليست دعما لقوة أمريكا ، بل هى أقرب إلى النيل منها . إن الولايات المتحدة مازالت الدولة العسكرية الأولى فى العالم ، ولكن ليست لديها سيطرة تذكر على التكنولوچيات التى تعتمد عليها الآن الكفاءة العسكرية .

كما أن القوة الاقتصادية الأمريكية محدودة بالمثل . فلو أن الصين قامت بتخفيض عملتها تخفيضا تنافسيا ، لكانت تلك الخطوة كارثة على شرقى آسيا ، ونكسة كبرى للولايات المتحدة ؛ إذ من شأنها تعميق الانكماش فى المنطقة ، وإثارة رد فعل حمائى فى الكونجرس الأمريكى . ومن المؤكد أن ذلك سيكون له وقع الصدمة على «وول ستريت» . وهناك اهتمام أمريكى طاغ بتجنب تطور من هذا القبيل . ولكن ليس لدى الولايات المتحدة الشىء الكثير الذى تستطيع أن تفعله لتفاديه .

وتلقى الصين فى بعض الأحيان ثناءً من الحكومات الغربية باعتبارها ملاذاً للاستقرار فى الأزمة الآسيوية . وبقدر ما كان ذلك صحيحًا ، فقد كان لأن الصين ظلت إلى حد ما خارج السوق الحرة العالمية . إذ احتفظت الصين بقدر كبير من السيطرة على اقتصادها . كما أن الحكومات الغربية التى تثنى على الصين أغفلت أن استقرارها النسبى إنما هو نتاج ثانوى لماتكنه للآراء والمشورات الغربية من ازدراء ثابت متين الأساس .

كما أن سياسات الصين الاقتصادية تتحدد فى الأساس بالعوامل السياسية الداخلية . وليس هناك إغراء تستطيع الحكومة الأمريكية تقديمه لحكام الصين ، ويكون أقوى أثرا من الخطر الذى يتعرضون له نتيجة لتصاعد البطالة . فالصين تمر اليوم بأكبر وأسرع تحرك فى التاريخ من الريف إلى المدينة . والعاطلون يتجاوزون بالفعل مائة مليون فرد ـ وذلك رقم

يجب بغير شك أن يعاد النظر فيه بالزيادة بسبب التوسع فى سياسة السماح للعديد من المؤسسات المملوكة للدولة بإعلان الإفلاس . وتقوم الإستراتيجية التى تتبعها حكومة الصين على إعادة استخدام بعض هؤلاء العمال فى صناعات التصدير . وثمة علامات منذرة بسوء على أن الانكماش قد أمسك بخناق بعض قطاعات الاقتصاد الصينى . وفى هذه الظروف تكون الحيلولة دون حدوث ارتفاع آخر فى البطالة ضرورة حتمية طاغية من أجل البقاء السياسى .

والرأى العام الغربى على ثقة من أن النظام الحالى فى الصين سينجو من الانكماش الاقتصادى فى آسيا دون مصاعب جدية . ولكن من المشكوك فيه أن يشاطر حكام الصين هذا الرأى . فقد شهدوا فى روسيا تحلل نظام شمولى كان يبدو شديد الرسوخ ، كما راقبوا فى إندونيسيا نظاما استبداديا قوى الحصون يطاح به فى غضون بضعة شهور بسبب الأزمة الاقتصادية . ولايمكن أن تكون لديهم أوهام تذكر بأن الشيء نفسه لن يحدث فى الصين .

وحكام الصين لديهم إدراك قوى للتاريخ ، على خلاف غالبية الحكومات الغربية . ولابد أنهم يعرفون أنهم إذا اجتازوا الكساد الذى أطبق على جيرانهم ، فسيكون ذلك أعظم المآثر السياسية التى سجلها فن إدارة شؤون الحكم فى التاريخ . وسوف يستخدمون كل وسيلة ممكنة للبقاء فى السلطة . ويعدّ التنافس على تخفيض العملة إحدى الإستراتيجيات اليائسة العديدة التى ستلجأ إليها الحكومة عندما تزداد الأوضاع الاقتصادية سوءًا ، ويتصاعد القلق الاجتماعى والسياسى . ومن المنطقى أن نتوقع أحداثا أخرى شبيهة بما حدث فى ميدان السلام السماوى (تيان آن مين) .

والتخفيض الحلزونى(*) فى قيمة العملات فى شرقى آسيا هو مجرد حدث واحد من عدة أحداث يمكن أن تشعل فتيل أزمة منتظمة فى الاقتصاد العالمى . كما أن انهيار الروبل الروسى فى أعقاب تخفيض قيمته فى أغسطس عام ١٩٩٨ يمكن أن يكن له الأثر نفسه . والأرجح أن تكون نتيجة انهيار ثان فى الاقتصاد الروسى تغيرا آخر فى النظام ،

(*) **Spiral Devaluation** : أو ما يسمى أيضا الحلزون التضخمى **(Inflationary Spiral)** ، وهو تعبير يستخدم لوصف تضخم مستمر يسبب فيه ارتفاع فى أسعار العملات مطالب بزيادة الأجور تترتب على الاستجابة لها زيادات فى تكاليف الإنتاج ، ومن ثم زيادات أخرى فى الأسعار من خلال زيادات فى الأجور تدفع إلى مزيد من ارتفاع الأسعار ، وهكذا دواليك ، بحيث تتعذر السيطرة على الوضع برمته ـ المترجم .

وليس مجرد تغيير فى الحكومة . وتغير كهذا فى النظام سيكون تأثيره عميقًا على «الغرب» الذى نظر إلى التحرك نحو الديمقراطية فى روسيا على أنه عملية لارجعة فيها . إن الحكومات الغربية ، غير المهيأة لعودة الاستبداد الروسى إلى الحياة ، وهو ترجيح وارد الآن ، من المحتمل أن تنظر إلى تطوّر من هذا القبيل على أنه خطر على النظام الدولى . وبالمثل فإن أى نظام روسى جديد ، سيكون من الأرجح أن يستغل المحاولات المتخبطة من جانب الحكومات الغربية والمنظمات عبر الوطنية لإقامة الرأسمالية فى روسيا من أجل إشعال المشاعر المعادية للغرب . ومن بين العواقب التى لاتحصى لحدوث تغير فى النظام فى روسيا اليقين من أن التعاون الاقتصادى الدولى سيكون أصعب حتى عما كان فى الماضى .

إن الانهيار الاقتصادى ، وحدوث تغيير فى النظام فى روسيا ، والمزيد من الانكماش وضعف النظام المالى فى اليابان مما يجعل من الضرورى إعادة تحويل الحيازات اليابانية من السندات الحكومية الأمريكية إلى اليابان ؛ وحدوث أزمة مالية فى البرازيل والأرجنتين ؛ وانهيار للبورصة فى وول ستريت ـ أحد هذه الأحداث أو كلها معًا ، فضلا عن أحداث أخرى يصعب التنبؤ بها ، يمكن فى الظروف الراهنة أن تكون بمثابة الفتيل الذى يشعل اضطرابا اقتصاديا عالميا . وإذ وقع أى من هذه الأحداث ، فستكون فى مقدمة عواقبه زيادة سريعة فى المشاعر الحمائية فى الولايات المتحدة ، بدءًا من الكونجرس .

والأمريكيون العاديون ليسوا مهيئين لتحمل نكسة اقتصادية تستمر وقتا طويلا . كما أن تفكيك الرعاية الاجتماعية الفيدرالية يجعل من المتعذر تحمل البطالة المتصاعدة . وإذا فقد أكثر من مائة مليون من المشاركين فى صناديق الاستثمار المشتركة نسبة كبيرة من أصولهم فى طوفان يجتاح السوق، فسيكون من الصعب مقاومة التأييد الشعبى للتوجه نحو الحمائية .

ومن الأمور المألوفة فى التاريخ الاقتصادى أن البلدان التى لاتوجد بها نظم للرعاية الاجتماعية هى التى يرجح أكثر من غيرها أن تلجأ إلى الحمائية عندما يتجه الاقتصاد الدولى إلى التراجع . وهذا نمط تاريخى سيتكرر بالتأكيد إذا ازداد الركود الآسيوى عمقا .

وفى الوقت الحالى تمضى أحداث المديونية الشخصية والإفلاس فى الولايات المتحدة عند مستويات تاريخية . وبالنسبة لكثيرين من الأمريكيين أصبح الاستهلاك الحالى متوقفا ليس فقط على بقاء أسواق الأوراق المالية مرتفعة ، بل على استمرارها فى الارتفاع .

وعندما تنخفض هذه الأسواق ، فإنهم سيشعرون بأنهم أشد فقرا بكثير ، وسيكونون كذلك . وسيكون من الضرورى أن يضاف إلى السيكلوچية الدائمة للمضاربة على نطاق واسع عنصر حاسم ، وهو الشعور بالانتصار الچيوسياسى . وفى مثل هذا المناخ المحموم يكون الهبوط السلس قريبا من المستحيل . فالغرور القومى لايجرى تصحيحه بنسبة عشرين فى المائة .

وإذا حدث هبوط فى سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة على نطاق يماثل ماحدث فى اليابان فى أواخر الثمانينيات ـ حيث انخفضت السوق بأكثر من الثلثين ـ فإن قطاعات من الطبقة الوسطى الأمريكية ستتعرض للفقر . أضف إلى ذلك أن الاختفاء المفاجئ لكميات كبيرة من الثروة التى ولدتها سوق الأوراق المالية يمكن أن يكشف بأوضح صورة عما تتعرض له الطبقة الوسطى من انعدام الأمن . وسيكون تأثير الانهيار المالى على من هم فقراء بالفعل أشد وقعا . وليس من الخيال عودة ظهور فئات شبيهة بالأمريكيين الفقراء الذين يهيمون على وجوهم ويدبرون قوتهم يوما بيوم ، والذين صورهم چون شتاينبك فى رواياته فى الثلاثينيات .

ولايمكن لأحد أن يعرف الآثار السياسية التى يمكن أن تترتب على حدوث نكسة كبيرة فى الاقتصاد الأمريكى . **ولكننا نعرف أن الالتزام الأمريكى بالأسواق الحرة لن يدوم طويلا . فهو لايعدو أن يكون شذوذا فى التاريخ الأطول للولايات المتحدة ، الذى كانت الحمائية خلاله تعود المرة بعد الأخرى .**

وقد يكون من الخطأ تفسير التوافق السياسى ذى الطابع المحافظ الجديد ، الذى نشأ فى العقدين الأخيرة ، على أنه تعبير عن معتقدات مستقرة لدى الجمهور الأمريكى . فالصعود السريع للنزعة الجمهورية اليمينية الراديكالية ، بل وسقوطها الأسرع فى أوائل التسعينيات (*) ، يبينان مدى تقلب الناخبين الأمريكيين ، وكذلك مدى نضجهم .

وإذا حدثت نكسة اقتصادية ، حادة أو عميقة أو طويلة الأمد ، فستؤدى إلى تحطيم قبضة دعاة السوق الحرة على الحياة السياسية الأمريكية . وإذا حدث أن حلت محلهم بصورة مفاجئة النزعة القومية الاقتصادية الأمريكية ، فإن ذلك يمكن أن يكون تحولا

(*) الإشارة هناك إلى تولى الحزب الجمهورى مقاليد السلطة لثلاث فترات رئاسية متتالية ، الفترتان الأولى والثانية فى عهد رونالد ريجان (١٩٨٠-١٩٨٨) ، والفترة الثالثة فى عهد چورج بوش (١٩٨٨-١٩٩٢) ، وانتهاء هذه الفترات بسقوط بوش المدوى فى انتخابات عام ١٩٩٢ ، وانتقال مقاليد السلطة إلى الحزب الديمقراطى برئاسة بيل كلينتون - المترجم .

للأحداث مثيرا للسخرية ، بالنظر إلى ما كان صانعو السياسة الأمريكية يبدونه فى السنوات الأخيرة من تفان مسيحى فى الأسواق الحرة العالمية .[3]

وليس بين أغراضى أن أقدم وصفة للكيفية التى ينبغى بها إصلاح الاقتصاد الأمريكى. وحتى لو كنت مؤهلا لأن أفعل ذلك ، فإن تلك مهمة تقع على عاتق الأمريكيين . والحجة التى يقوم عليها **الفجر الكاذب** هى أنه لايوجد نمط واحد من الرأسمالية موضع ترحيب على نطاق العالم ؛ وإنما ينبغى أن تكون لكل ثقافة الحرية فى تطوير نوع خاص بها ، وفى أن تسعى إلى العيش بطريقة تتوافق مع الأنواع التى طورتها الثقافات الأخرى .

وسيكون من الخطأ أن تحاول الولايات المتحدة محاكاة الممارسات الفريدة للرأسمالية الأوروبية أو الآسيوية ـ بقدر ما هو من الخطأ أن تحاول فرض ممارساتها على الرأسمالية فى أى مكان . فالإصلاح الاقتصادى يجب أن يهتدى بالقيم الثقافية النابعة من كل بلد . وفى حالة الولايات المتحدة فإن هذه القيم لها فى الوقت الحالى طابع أكثر فردية من طابع القيم فى المجتمعات الأوروبية والآسيوية . وليس بين مضامين حجتى أنه يتعين على الأمريكيين السعى إلى استيراد ممارسات اقتصادية قُدِّر لها أن تنجح فى ثقافات مختلفة اختلافا جذريا .

وقد لاتكون المهمة الملحة فى الولايات المتحدة هى ابتكار بدائل للأسواق الحرة، بل جعلها أكثر مؤالفة للحاجات البشرية الحيوية . (من المفارقات أنه من المرجح أن يكون من البنود المدرجة على أى جدول أعمال للإصلاح فى الولايات المتحدة امتداد السوق الحرة إلى مجال محظور فيها حاليا ـ ألا وهو اقتصاد المخدرات السرى الضخم) . ومن المؤكد أن حدوث ركود حاد فى السوق سيؤدى إلى طفرة فى المشاعر القومية الاقتصادية فى الولايات المتحدة تجعل الإصلاح الاقتصادى من النوع الهادئ والمحدود المطلوب أمرا متعذرا .

وفى أواخر عام ١٩٩٧ ، قبل صدور الطبعة الأولى من **الفجر الكاذب** ، كتبت أقول إنه «عندما يتباهى المتعاملون مع السوق الحرة الغربية بالمصاعب الاقتصادية التى تواجهها البلدان الآسيوية ، فإنهم يكشفون ـ وليس لأول مرة ـ عن قصر نظر وغطرسة قومية .

---

(٣) للإلمام بتحليل مضيء لسياسات انعدام الأمن فى الولايات المتحدة، انظر ريتشارد. لونجويرث ، Global Squeeze : The Coming Crisis for First World Nations ، شيكاغو ، كونتمبورارى بوكس، ١٩٩٨ ، الفصل الرابع .

ولاريب فى أن بعض الاقتصادات الآسيوية تحتاج إلى إصلاحات بعيدة الأثر . ولكن الأزمة المالية فى آسيا لاتنبئ باحتمال انتشار الأسواق الحرة على نطاق العالم . وبدلا من ذلك فهى قد تكون مقدمة لأزمة انكماشية عالمية ، تتراجع فى غضونها الولايات المتحدة نفسها عن نظام التجارة الحرة والأسواق المتحررة من الضوابط الذى تسعى حاليا إلى فرضه فى آسيا وفى كل أنحاء العالم»(٤) . وذلك تكهن لا أرى سببا يدعونى إلى العدول عنه .

هل تستطيع اليابان الحفاظ على ثقافتها الاقتصادية المتميزة ؟

اليابان هى الدولة الاقتصادية العظمى الوحيدة فى آسيا ، وسوف تحتفظ بهذا الوضع فى المستقبل المنظور . وهى باعتبارها أول بلد آسيوى يقتحم ميدان الصناعة ، وأكبر دائن فى العالم ، تتمتع بميزات لايتمتع بها أى اقتصاد آسيوى آخر . كما أنها بمستوياتها التعليمية العالية ، واحتياطياتها الهائلة من رأس المال ، مهيأة لاقتصاد القرن المقبل المعتمد على المعرفة ربما بدرجة أفضل من اقتصاد أى بلد غربى . ومع ذلك فهى تواجه أزمة مالية واقتصادية أصبح معها نفس وجود ثقافة اقتصادية يابانية متميزة فى مهب الريح .

ومن غير إيجاد حل لمشكلة اليابان الاقتصادية فلن يكون هناك مفر من أن تزداد الأزمة الآسيوية سوءًا . وفى تلك الحالة ، فإن الاقتصاد العالمى يواجه خطر السير على درب اليابان نحو الانكماش والركود . وتواجه اليابان فى الوقت الحالى انخفاضًا فى أسعار الأصول وتقلصا فى النشاط على النطاق الذى واجهته الولايات المتحدة والبلدان الأخرى فى الثلاثينيات . ومالم يتم التخلص من الانكماش فى اليابان فستكون الاحتمالات ضئيلة فى أن تنجو منه بقية آسيا وبلدان العالم جميعا .

والوصفات الغربية التى تقدم لحل مشكلات اليابان الاقتصادية تمثل خليطا متنافرًا . فاليوم ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، تتمسك المنظمات عبر الوطنية بأن تعيد اليابان هيكلة مؤسساتها المالية والاقتصادية وفقا للنماذج الغربية ـ وبعبارة أكثر دقة وفقا للنماذج الأمريكية ـ أى أن الحل لمشكلة اليابان الاقتصادية هو أمركتها بالجملة . وبالنسبة لها فإن اليابان لن تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية إلا شريطة الكف عن أن تكون يابانية . وهى فى بعض الأحيان تقول ذلك صراحة . وكما قال كاتب فى مجلة أمريكية تنطق باسم

---

(٤) "Forget Tigers, Keep an eye on China" ، فى جريدة جارديان ، ١٧ من ديسمبر عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٧ .

المحافظين الجدد ، فإن «**على أمريكا أن تدفع صندوق النقد الدولى لأن يكرر المهمة التى قام بها القبطان پيرى**»(٥) .

وسياسة كهذه ترمى إلى فرض التغريب ، لن تقتصر نتائجها على إطفاء جذوة ثقافة فريدة ولاتغنى عنها ثقافة أخرى ، بل ستؤدى إلى تدمير التماسك الاجتماعى الذى صحب الإنجاز الاقتصادى غير العادى فى اليابان على امتداد نصف القرن الماضى ـ دون أن توفر حلاً للمشكلة الاقتصادية التى تواجهها اليابان حاليًا .

فالحكومات الغربية تطالب اليابان ـ وحدها ، فيما يبدو ، دون سائر الاقتصادات الصناعية المتقدمة ـ بأن تتبع سياسات كينزية . والتوافق الغربى هو أنه يجب على اليابان أن : **تخفض الضرائب ، وتتوسع فى الأشغال العامة ، وتعمل بعجز كبير فى الميزانية** . وفى الوقت نفسه تطالب المنظمات الغربية عبر الوطنية اليابان بأن تقوم بتفكيك سوق الأيدى العاملة التى كانت تضمن عمالة كاملة على امتداد السنوات الخمسين الماضية . وإذا ما استجابت اليابان لهذه المطالب ، فلن تكون النتيجة غير استيرادها لما تواجهه المجتمعات الغربية من معضلات لا حل لها ، دون حل لأي مشكلة من المشكلات التى تواجهها .

كما أن السياسات الكينزية من الأنواع التى تضغط البلدان الغربية حاليا على اليابان لتطبيقها ، لن تكون فعالة فى منع حدوث مزيد من الانكماش . ففى المقام الأول لا تأخذ هذه السياسات فى اعتبارها الميل الثقافى لدى اليابانيين لزيادة مدخراتهم فى أوقات عدم اليقين . وفى الظروف الحالية فإن الأموال التى تتحرر نتيجة لمزيد من الاقتطاعات الضريبية لن توجه للاستهلاك ، بل ستضاف ببساطة إلى المدخرات الحالية . وقد أدى انتشار عدم اليقين بشأن الاقتصاد إلى تضخم المدخرات فى اليابان بما يفوق كثيرا مستوياتها المعتادة. وحتى إذا كان يعتقد أن تخفيضات الضرائب ستكون دائمة ، فلن يكون لها من أثر غير معدل أعلى للادخار .

وإذا ما استثمر الدخل الناتج عن تخفيضات الضرائب فى اليابان استثماراً منتجًا ، فالأرجح أن يكون ذلك فى الخارج . كذلك فإن التمويل بالعجز لن يكون له الأثر المطلوب على الاقتصاد . وعندما تكون رءوس الأموال قادرة على التنقل فى كل أرجاء العالم ، فلن يكون هناك مايضمن أن يكون لزيادة الاقتراض العام أثر على تعزيز النشاط الاقتصادى

---

(٥) سباستيان مالابى ، "An Asia's Mirror : From Commodore Perry to the IMF" ، فى مجلة ذى ناشونال انترست ، العدد ٥٢ ، صيف عام ١٩٩٨ ، الصفحة ٢١ .

المحلى. فكينز يعترف بأن سياسات التمويل بالعجز لاتكون فعالة إلا إذا طبقت فى اقتصادات مغلقة. أما عندما تكون تنقلات رأس المال حرة، فإن فعالية سياسات كهذه تكون محدودة. ونتيجة لذلك، فإن اليابان تجد نفسها فى فخ السيولة الذى لاتستطيع السياسات الكينزية تخليصها منه. ويبدو أن الحكومات الغربية لم تلاحظ أن حرية تنقل رءوس الأموال والتحرر من الضوابط، وهما الأمران اللذان كانت تضغط فى إصرار منذ عشرات السنين من أجل فرضهما على اليابان، إنما يلغيان تأثير السياسات الكينزية التى تسعى الآن إلى إجبار اليابان على تنفيذها .

وإذا ماوافقت اليابان على المطالب الغربية بأن تكون سوق الأيدى العاملة متحررة من الضوابط ، فإن الأمور ستزداد سوءاً . وإذا ما طُبقت سياسة تحرير سوق الأيدى العاملة من الضوابط بصورة مطردة فى اليابان وفقا لأى نموذج غربى - لاسيما نموذج الولايات المتحدة - فستؤدى تلك السياسة إلى زيادة البطالة إلى مثلى مستواها الحالى ، وربما إلى ثلاثة أمثاله . وذلك بطبيعة الحال هو الأثر الذى يُقصد أن تفعله . ولكن ستكون نتيجتها تقوية إحساس العاملين بعدم الأمان ، وتعزيز ميل اليابانيين إلى الادخار . وهى بهذه الطريقة تجهض المرتجى من التخفيضات الضريبية، وهو تنشيط الإنفاق .

وربما تكون الطريقة الوحيدة التى تستطيع بها الحكومة اليابانية تنشيط الإنفاق، هى هندسة تضخم يجعل الادخار عملا غير مربح . ولكن استجابة المدخرين للتضخم فى البلدان الأخرى كانت مزيدا من الادخار - حتى عندما يفقدون بعض المال . وليس من الواضح لماذا ينبغى أن يكون سلوك المدخرين اليابانيين على هذا القدر من الاختلاف . وعلى أي حال فإن النتيجة المحتومة لسياسة كهذه ستكون انهياراً للين . ونظراً لأن إجراء من هذا القبيل سيثير استجابةً مماثلة من جانب البلدان الآسيوية الأخرى ، وبخاصة الصين، فإن خشية الحكومات الغربية من هذه النتيجة هى من الناحية الفعلية أكثر من خشيتها من أي نتيجة أخرى .

ولم يدرك صانعو السياسة الغربيون أن المرونة التى يسعون إلى فرضها على سوق الأيدى العاملة فى اليابان، إنما تتعارض مع السياسات الكينزية التى يسعون إلى إرغام حكومتها على تنفيذها . كما يبدو أنهم لم يعوا أن السياسات التى يرجح أن تكون أشد فعالية فى تنشيط الطلب فى اليابان ستحقق ذلك على حساب إشعال فتيل تخفيض تنافسى لأسعار العملات فى آسيا ، وبالتالى تشجيع الاتجاهات الحمائية فى الولايات المتحدة وأوروپا .

إن الزيادة فى البطالة التى ترمى سياسة تحرير سوق الأيدى العاملة من الضوابط إلى إحداثها، يمكن حتى أن تكون آثارها الاجتماعية فى اليابان أشد تمزيقا منها فى البلدان الغربية . فهى تحدث فى بلد لم تقم فيه دولة رفاهة . وتبين خبرة البلدان الغربية أن ذلك لايمكن أن يحدث بين عشية وضحاها .

وإذا استوردت اليابان المستويات الغربية للبطالة الواسعة النطاق ، فستكون مرغمة فى نهاية المطاف على إقامة دولة رفاهة ذات طراز غربى . ومع ذلك فإن الحكومات الغربية تجرى عملية تقليص لدولة الرفاهة على أساس أن هذه الدولة خلقت طبقة دنيا مناهضة للمجتمع القائم . وهكذا مرة أخرى نجد اليابان مطالبة باستيراد مشكلات لم يتمكن أى مجتمع غربى من حلها .

وسواء أقامت اليابان ، أو لم تُقم ، دولة رفاهة على الطراز الغربى ، فلن يترتب على تصاعد البطالة غير زيادة كبيرة فى التفاوت الاقتصادى . وعن طريق إصرار المنظمات عبر الوطنية على أن تتخلى اليابان عن سياسة العمالة الكاملة ، فإنها تطالبها بأن تتخلى عن نوع الرأسمالية المتسم بقدر أكبر من المساواة ، وهو النوع الذى حافظ حتى الآن على السِلْم الاجتماعى فى البلد .

والرأسمالية اليابانية ، على خلاف الأنواع الأخرى التى تهمين عليها مصالح حملة الأسهم ، إنما تستمد مشروعيتها الاجتماعية والسياسية من فرص العمل التى تولدها . كما أن بعض السياسات التى نفذتها الحكومة اليابانية تحت الضغط المتواصل من جانب المنظمات المتعددة الجنسية ذات التوجه الغربى كان يمكن أن تجعل هذا النمط الرأسمالى اليابانى المتميز غير قادر على الاستمرار .

وقد كانت **«الفرقعة الكبرى»**(*) التى حدثت فى اليابان فى عام ١٩٩٨ ، والتى تم فيها تحرير مؤسساتها المالية من الضوابط ، خطوة مهلكة لها . فالتحرر من الضوابط المالية لايتمشى مع الحفاظ على الرأسمالية اليابانية المعتمدة على العمالة . وعندما تجرى البنوك الأجنبية تقييماً لأداء الشركات اليابانية ، فإنها ستستخدم معايير مستمدة من القيمة المتحققة لحملة الأسهم ، وليس من الهموم اليابانية فيما يتعلق بالإبقاء على فرص العمل . وفى المشروعات المشتركة التى تضم منشآت يابانية وغربية ، سيكون هناك ضغط ذو اتجاه واحد

(*) **"Big Bang"** ، هذا التعبير مأخوذ من نظرية فى علم الفلك **(Big Bang Theory)** تقول إن الكون نشأ منذ بلايين السنين فى انفجار هائل من نقطة واحدة وبطاقة جبارة غير محدودة ـ المترجم .

لتطبيق المعايير الأنجلو أمريكية للنجاح والإنتاجية . وبمرور الوقت إذا مضى التحرر من الضوابط المالية وفقًا لخطة ، فإن الشبكات المترابطة من البنوك والشركات التى تتمسك بالعمالة الكاملة فى اليابان سوف تتفكك .

وينبغى أن يكون الأثر الطويل الأمد لهذه الضغوط هو استيراد اليابان لبطالة من النوع الغربى . وسيكون معنى تطور كهذا نهاية العقد الاجتماعى غير المكتوب الذى كان باستطاعته احتواء النزاعات الاجتماعية والصناعية منذ الخمسينيات . وما لم يتم تجديد ذلك العقد فى صورة جديدة وقابلة للاستمرار ، فإن التماسك الفريد الذى يتميز به المجتمع اليابانى سيأخذ فى التمزق . ويمكن عندئذ أن تتبع اليابان نفس الخطى التى انتهت بالبلدان الآسيوية الأخرى إلى عدم الاستقرار السياسى . وعند تلك النقطة ، مهما بدت بعيدة فى الوقت الحالى ، لايمكن أن يستبعد حدوث تحول جذرى مفاجئ نحو التمسك بالمصالح الوطنية .

وأى حل للمشكلة الاقتصادية فى اليابان يجب أن يكون إصلاحًا بالثقافة الاقتصادية النابعة من ظروفها ، وليس محاولة لتفكيكها . والخلل المحدق فى الوصفات الغربية للاقتصاد اليابانى هو افتراضها أن اليابان بلد غربى ، أو أنها ستصبح كذلك إن آجلا أو عاجلاً . وليس فى تاريخ اليابان ما يؤيد هذا التوقع . وقد شهد تاريخ اليابان حالات عديدة للتغيرات المفاجئة فى السياسة القومية ، ولكن لم يكن أىٌّ منها ينطوى على التخلى عن ثقافتها النابعة من داخلها . فتحديث اليابان خلال فترة ميجى كان راجعًا فى الأساس إلى أنه نابع من داخلها . وبالمثل فإن التحديث الاقتصادى لن ينجح فى اليابان اليوم إلا بقدر ما يكون بعيداً عن سياسة للتغريب تفرض عليه من الخارج .

وأى إصلاح للاقتصاد يخاطر بالتضحية بالترابط الاجتماعى لن يكون مقبولاً لدى الناخبين اليابانيين باعتباره إصلاحًا مشروعًا ، فهل يمكن جعل سوق الأيدى العاملة فى اليابان أكثر مرونة دون إحداث زيادة كبيرة فى انعدام أمن الوظائف ؟ هل ينبغى لليابان أن تسعى إلى محاكاة المجتمعات الصناعية المتقدمة الأخرى فى العمل على بدء النمو الاقتصادى من جديد ؟ أم أنه ينبغى أن يعاد تعريف النمو الاقتصادى ليصبح معناه النمو فى نوعية السلع والخدمات وطريقة الحياة ؟ هذه بعض الأسئلة التى ستثار ويجاب عنها فى اليابان على امتداد السنوات القادمة ، ولكنها لاتحوى حلولا للأزمة الراهنة .

ولم يعد بعيدًا ، أو افتراضاً نظريا ، احتمال أن يؤدى تعمق الانكماش فى اليابان إلى

إشعال فتيل ركود على نطاق العالم . فهذا الركود خطر حقيقى وقريب، ومكمن الخطر فى الوضع الراهن أن الحكومات الغربية تحث اليابان على اتباع سياسات لن تنقذها من الانكماش ، بل ستؤدى إلى تمزيق العقد الاجتماعى الذى حافظ على التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى منذ الحرب العالمية الثانية .

إن الضغط الغربى على اليابان لتحرير أسواقها من الضوابط لم يترك أمام حكومتها سوى خيارات قليلة ، ليس بينها خيار يخلو من مخاطر جسيمة على الاقتصاد العالمى .

هل ثمة مستقبل لاقتصادات السوق الاجتماعية الأوروبية ؟

كاد حدوث أزمة منتظمة فى المؤسسات المالية العالمية أن يحول دون بدء العمل بعملة «اليورو» . ولكن إذا ما تم اجتياز تلك الأزمة ، فإن العملة الموحدة ستعطى الاتحاد الأوروبى حضورا فى الأسواق العالمية لم يتح له قط من قبل . وقد كانت المناقشات تدور حتى الآن حول العقبات الداخلية التى تحول دون نجاحها ، وليس حول تأثيرها على الاقتصاد العالمى .[(٦)] ومع ذلك فإن هذا التأثير من المحتمل أن يكون عميقاً .

ولكن العملة الموحدة لاتجعل فى استطاعة الاتحاد الأوروبى أن يعزل نفسه عن الأسواق العالمية ، ولكنها تخلق قوة اقتصادية قادرة على التفاوض على قدم المساواة مع الولايات المتحدة . وإذا انضم إلى منطقة «اليورو» كل الأعضاء الحاليين فى الاتحاد الأوروبى ، فستصبح هذه المنطقة أكبر اقتصاد فى العالم ، وسيشكل «اليورو» تحديا للدولار الأمريكى بوصفه العملة المسيطرة فى العالم . وإذا استقر «اليورو» كعملة لها مصداقية ، فإن انهيار الدولار يصبح أكثر احتمالاً . وإذا مضى «اليورو» فى طريقه ، فإن ذلك يعجّل بالوقت الذى لاتعود فيه الولايات المتحدة قادرة على الازدهار باعتبارها أكبر مدين فى العالم . وبمرور الوقت ، وربما يكون ذلك قريبا جدا، سيحدث دون هوادة تحول فى توازن القوة الاقتصادية فى العالم .

والحقيقة أنه لم تتوافر حتى الآن الشروط الداخلية لنجاح العملة الجديدة . ففى ظل نظام موحد لسعر الفائدة ستضعف بعض البلدان والمناطق ، وتزدهر أخرى . والشروط اللازمة لذلك غير موجودة فى الاتحاد الأوروبى ، وهى الشروط التى مكنت الولايات

---

(٦) من أجل الاطلاع على مناقشة توضيحية ، انظر ، س . فريد برجستن ، **Weak Dollar, Strong Euro? The International Impact of EMU** ، مركز الإصلاح الأوروبى ، لندن ، ١٩٩٨ .

المتحدة من التكيف مع هذه الفروق . فأوروبا تفتقر فى الوقت الحالى إلى إمكانية تنقل الأيدى العاملة على نطاق القارة . كما أنه ليست لديها آليات مالية تحول دون تفشى مجموعات كبيرة من العاطلين فى المناطق المحرومة فى أوروبا .

وبمجرد أن يبدأ العمل «باليورو» ستكون المؤسسات الأوروبية مرغمة على تصحيح هذه العيوب ، كما ستكون مضطرة إلى وضع سياسات تسمح للاقتصاد بالاستجابة بمرونة أكثر لضرورات وقيود نظام نقدى موحد . ولكن سيكون عليها أن تدرك أن أوروبا ليست الولايات المتحدة ، ولن تكون كذلك فى أي وقت . وإمكانية تنقل الأيدى العاملة الأمريكية مستحيلة ، ويمكن القول أيضا إنه أمر غير مرغوب فيه ، فى قارة استقرت أوضاعها منذ وقت طويل ، ومؤلفة من مجتمعات تاريخية متنوعة . بل إنى لا أجازف بالقول إنه لن تقوم دولة أوروبية لها السلطات نفسها التى تتمتع الحكومة بها الفيدرالية فى الولايات المتحدة . وسوف تستمر المؤسسات الأوروبية فى التطور ، ولكنها ستظل مؤسسات هجين . وستظل أوروبا محكومة بتوزان قوة متغير يتأرجح بين الحكومات الوطنية والمنظمات غير الوطنية .

وستظل الرأسماليات الأوروبية مختلفة اختلافًا عميقًا عن الأسواق الحرة الأمريكية . وليس هناك بلد أوروبى - حتى ولا المملكة المتحدة - على استعداد لتحمل مستويات التسيّب الاجتماعى الذى تفرزه السوق الحرة فى الولايات المتحدة . ومثلما كانت الحال فى الماضى فإنه سيظل ممكنا التسلل عبر الحدود بين الدولة والمجتمع المدنى والانتقال من أحد الجانبين إلى الآخر . ذلك أن الذكريات والارتباطات التاريخية بالأماكن ستسد الطريق أمام الحراك الواسع النطاق وفق النموذج الأمريكى . ولهذه الأسباب جميعًا لن تحل السوق الحرة محل الأسواق الاجتماعية فى بلدان أوروبا القارية .

ومع ذلك فإن الأسواق الاجتماعية لايمكن أن تظل قائمة فى أشكالها الحالية . فبداية تزيد البطالة بمعدلات لايمكن أن تستمر بلا نهاية (تتجاوز البطالة ١١ فى المائة فى الاتحاد الأوروبى ككل) . ونظرًا لأن السكان فى مجموعهم **يتقدمون فى العمر**(*) ، فإن الآثار المالية لبطالة على هذا النطاق تفوق كل احتمال . غير أن المشاكل المالية لبطالة واسعة النطاق ليست أسوأ مالها من مخاطر .

(*) **Ageing or Aging** : عندما تزيد نسبة الكهول فى المجتمع ، فإن ذلك يشير إلى أن مجموع السكان يسير نحو التعمير (أو التهريم) أو التقدم فى العمر - المترجم .

وقد أدت البطالة الواسعة النطاق إلى تفاقم الاستبعاد الاجتماعى والشعور بالغربة السياسية على نطاق أوروپا . وتضم غالبية بلدان أوروپا القارية أحزابا لليمين المتطرف قوية النفوذ . ففى فرنسا والنمسا تملى أحزاب اليمين المتطرف قواعد الممارسة السياسية على الأحزاب المعتدلة ، وذلك جزئيا على أساس التأييد الذى تلقاه من الفئات المستبعدة اجتماعيا . وفى السنوات المبكرة للعملة الموحدة سيكون الخطر الذى يواجه المؤسسات الأوروپية هو أنها سترتبط فى أذهان المواطنين بالبطالة الواسعة النطاق . فالناخبون الذين ينظرون إلى المؤسسات الأوروپية بهذه الطريقة يسهل على الأحزاب اليمينية استغلالهم . وليس من المتوقع ، فى غضون بضع السنوات القادمة ، أن يدخل اليمين المتطرف فى الحكومات الوطنية فى أى بلد من بلدان الاتحاد الأوروپى ، ولكنه يستطيع أن يؤثر بعمق فى البيئة التى تضطلع فيها الإدارات المنتمية للوسط بتشكيل السياسات .

وفى أوروپا الأوسع ، التى يشكل الاتحاد الأوروپى جزءاً منها ، تستطيع أحزاب اليمين المتطرف أن تمارس قدراً أكبر من القوة . وحيثما تكون الدول ضعيفة ، فعندئذ يكون من السهل بلقنتها . والدول التى تضم أقليات لها وزنها يمكن أن تكون ضحايا للمشاعر القومية العرقية . وتعتبر الأحداث التى وقعت فى أجزاء من أوروپا ما بعد الشيوعية تذكرة قوية بأن أوروپا مازالت عرضة للقلقلة والاضطراب .[٧]

وفى السوق الحرة العالمية فإن الفئات الاجتماعية التى استبعدت من المشاركة الاقتصادية تعود لتخيم على الحياة السياسية باعتبارها مؤيدة للحركات المتطرفة . وقد قدم زوجمونت بومان وصفا جيدا لهذا التطور بقوله «إن جزءا لايتجزأ من عملية العولمة هو حدوث ظواهر مكانية متزايدة من العزل والفصل والاستبعاد . فالاتجاهات القبلية الجديدة والأصولية ، التى تعكس وتجسد خبرة الأهالى فيما يتعلق بالطرف الذى يستقبل العولمة ، هى نتاج شرعى للعولمة بقدر شرعية عملية «التهجين» التى كثر الحديث عنها فى ثقافة القمة - أى ثقافة القمة المعولمة»[٨] .

ويعتقد الاشتراكيون الديمقراطيون أن الأسواق الاجتماعية فى أوروپا يمكن تجديدها

---

(٧) حـول هذا الموضع ، انظر ، م . هنتـر ، "Nationalism Unleashed : Le Pen Moves East" ، ترانساكشن ، المجلد الخامس ، العدد ٧ ، يوليه عام ١٩٩٨ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٨ .

(٨) زوجمونت بومان ، **Globalization : The Human Consequences** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٨ ، الصفحة ٣ .

فى إطار «دعه يعمل» على النطاق العالمى .[٩] ولكن إمكانية تنقل رءوس الأموال على نطاق العالم إنما تقضى على فعالية السياسات الكينزية التى اعتمدت عليها النظم الاشتراكية الديمقراطية فى الماضى لتحقيق العمالة الكاملة .[١٠] ومن شأن التجارة الحرة العالمية أن تزيد من صعوبة تأييد التكاليف التنظيمية والضريبية الناجمة عن قيام رأسمالية مسؤولة اجتماعيا . ومادامت هذه الأحوال سائدة ، فإن الأسواق الاجتماعية فى أوروبا ستظل واقعة تحت ضغط متواصل من جانب قوى السوق العالمية ، وسيكون الاستبعاد الاجتماعى والشعور بالغربة السياسية خطرين دائمين .

وذلك لايعنى القول أن نموذج «الراين» للرأسمالية مصيره إلى الاختفاء . على النقيض من ذلك فإن الرأسمالية الألمانية خرجت من أهوال توحيد شطريها باعتبارها القوة الاقتصادية السائدة فى أوروبا . والسؤال بالنسبة لنموذج الراين هو ما إذا كان قادرا على الاستمرار فى إخضاع مصالح حملة الأسهم (أصحاب المصالح المالية) لمصالح أصحاب المصالح غير المالية . ومادامت قواعد «دعه يعمل» على النطاق العالمى سارية دون اعتراض، فإن الإجابة لابد أن تكون أنها لا تستطيع .

وستمارس الأسواق العالمية ضغطاً نزوليا متصلبا على أسعار أسهم الشركات التى تحاول أن تفعل ذلك . وحتى فى أوروبا التى توحدها عملة موحدة ، فإن السوق الاجتماعية الألمانية لاتستطيع أن تظل على ماهى عليه اليوم . ولن يحدث فى ألمانيا ، ولا فى أى بلد من بلدان أوروبا القارية ، تقارب بين الأسواق الاجتماعية والأسواق الحرة الأنجلوسكسونية . ومع ذلك فبعد جيل واحد من الآن من الأرجح أن تصبح الأسواق الاجتماعية الأوروبية مختلفة عما هى الآن بحيث يتعذر التعرف عليها .

وليس باستطاعة العملة الموحدة أن تعزل أوروبا عن الضغوط التنافسية المتزايدة الحدة، الناشئة عن عمليات العولمة السارية منذ مئات السنين . فبعد مرور وقت طويل منذ

---

(٩) من أجل الإلمام ببيان جيد لهذا الرأى الاشتراكى الديمقراطى، انظر ، فرانك ڤاند بروكه ، Globoliza-tion, Inequality and Social Democracy ، لندن : معهد بحوث السياسات العامة ، ١٩٩٨ .

(١٠) من أجل اهتمام أكثر توسعا بالاشتراكية الديمقراطية ، انظر ، البحث الذى أعددته تحت عنوان After Social Democracy ، لندن : ديموس ، ١٩٩٦ ؛ والذى أعيد نشره كفصل فى كتابى Endgames : questions in late modern political thought ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٧ ، الفصل الثانى .

أصبح مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى من أمور الماضى ، ستظل أوروبا بحاجة إلى أن تجد مكانها فى عالم غيّره التصنيع تغييراً لارجعة فيه .

كذلك ليس باستطاعة العملة الموحدة أن تحمى أوروبا من الغبار المتساقط من الانهيار الاقتصادى فى البلدان المجاورة . وإذا سقطت روسيا فى براثن الفوضى بعد انهيار الروبل ، فقد لايكون الأثر الاقتصادى المباشر لهذا الانهيار على الاتحاد الأوروبى مما يتعذر معالجته . أما الأثر الاجتماعى والسياسى فقد يكون كبيرا . فكيف ستتمكن بلدان مثل پولندا من التغلب على مخاطر التحركات السكانية الكبيرة عبر حدودها الشرقية ؟ وماذا سيكون تأثير مثل هذا التدفق السكانى الكبير على إستراتيچية الاتحاد الأوروبى للتوسع فى اتجاه الشرق؟

إن العملة الموحدة لن تكون ذات عون كبير لأوروبا فى معالجة مشكلات من هذا القبيل ؛ ولكنها تعطى الاتحاد الأوروبى ميزة قوية فى الاستجابة للأزمة الأكبر ، أزمة «دعه يعمل» على النطاق العالمى . فإذا ما بدأت السوق العالمية فى التفكك تحت الضغوط التى لم يعد فى وسعها أن تحتويها ، فستكون أوروبا أكبر كتلة اقتصادية . وسيمكّنها حجمها وثروتها من أن تضغط من أجل إجراء إصلاحات تحد من إمكانية تنقل رءوس الأموال . وإذا نجحت فى تخطى اضطرابات السنوات المقبلة ، فإن الوضع المحورى «لليورو» سيعزز صوت أوروبا فى الحث على تنظيم تجارة المضاربة فى العملات . وحتى فى حالة حدوث ركود عالمى شبيه بالركود الذى حدث فى الثلاثينات ، فإن تأثر أوروبا به سيكون أقل من تأثير الولايات المتحدة أو بلدان آسيا .

ولم يحدث من قبل أن كان للسوق الحرة فى أوروبا الوضع المهيمن الذى كان لها فى بعض الأحيان فى البلدان المتحدثة بالإنجليزية . وليس من غير المتصور أن يكون باستطاعة الاتحاد الأوروبى الاضطلاع بالدور القيادى فى بناء إطار جديد للاقتصاد الأوروبى فى أعقاب انهيار مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى .

هل هناك ما يمكن عمله ؟

ومع ذلك لايوجد حتى الآن توافق فى الرأى على أن الاقتصاد العالمى يمر بأزمة . فالمنظمات عبر الوطنية وأحزاب التيارات السياسية الرئيسية ترى أن الركود الآسيوى يمكن احتواؤه . كذلك لم يكن هناك فهم لضرورة إحداث إصلاح جذرى للاقتصاد العالمى . وهذا الإخفاق المتواصل فى الفهم هو مدعاة تشاؤم بشأن المستقبل .

وكان مرجع عدم فهم الأزمة الآسيوية أنه وفقا لوجهة النظر السائدة فى العالم ما كان لهذه الأزمة أن تحدث . فمن وجهة النظر العالمية هذه، تعتبر التدفقات الحرة لرؤوس الأموال حافزا على الوصول إلى الحد الأقصى للكفاءة الاقتصادية . وهى تفعل ذلك ، حتى وإن أدى ـ كما حدث فى إندونيسيا ـ إلى تدمير اقتصاد بكامله . ففى إطار الرأى السائد عن العالم فى الوقت الراهن أصبحت الكفاءة الاقتصادية منبتة الصلة برفاهة البشر .

ويتطلب الأمر تحولاً جذريا فى الفلسفة الاقتصادية . ذلك أن حرية الأسواق ليست غاية فى ذاتها ، وإنما هى وسائل ، أدوات استنبطها البشر من أجل مقاصد إنسانية . [11] **إن الأسواق تصنع لخدمة الإنسان ، والإنسان لم يوجد لخدمة السوق . وفى السوق العالمية الحرة تم تحرير أدوات الحياة الاقتصادية بصورة خطرة من الضوابط الاجتماعية والسيطرة السياسية .**

وثمة علامات على أنه فى داخل المنظمات عبر الوطنية، أصبحت أصولية السوق الحرة موضع شك وتساؤل . وتتعرض للانتقاد فى بعض الأحيان العقيدة الجامدة القائلة بأنه يجب أن يكون باستطاعة رءوس الأموال التنقل بلاد قيود ، والتمتع بالوصايا الأخرى المماثلة الواردة فى «توافق واشنطن» . ومع ذلك فإن السوق الحرة الأنجلو سكسونية مازالت هى النموذج للإصلاح الاقتصادى فى كل مكان . ولم يوجد حتى الآن اعتراض جدى على الفكرة القائلة بأن الاقتصاد العالمى يجب تنظيمه كسوق عالمية واحدة .

ولايمكن العثور فى أي نظرية اقتصادية على التفسير النهائى لقوة السوق الحرة . وهى تكمن فى النزعة اليوتوبية التى لاتفتأ تتردد فى الحضارة الغربية . فقيام سوق حرة على نطاق العالم إنما يجسّد المثل الأعلى «للتنوير» الغربى بشأن وجود حضارة عالمية . وهذا يفسر ماتلقاه من قبول ـ لاسيما فى الولايات المتحدة، كما يجعلها شديدة الخطر فى الوقت الحالى .

إن العولمة ـ أى انتشار التكنولوچيات الجديدة التى تلغى المسافات على نطاق العالم ـ لاتجعل من القيم الغربية قيما عالمية ، وإنما هى تصنع عالما تعدديا لارجعة فيه . كما أن الترابط المتزايد بين اقتصادات العالم لايعنى نمو حضارة اقتصادية موحدة ، ولكنه يعنى ضرورة إيجاد وسيلة للتعايش بين ثقافات اقتصادية ستظل دائما مختلفة .

---

(١١) من أجل الاضطلاع على بحث للسوق الحرة ذى طابع فلسفى مفيد ، انظر ، چون أونيل ، "The Market : Ethics, Knowledge and Politics"، لندن ونيويورك : روتلدچ، ١٩٩٨ .

وينبغي أن تكون مهمة المنظمات عبر الوطنية هي وضع إطار لنظام تستطيع في داخله أن تزدهر شتى اقتصادات السوق . أما في الوقت الحالي فإنها تفعل نقيض ذلك . فهي تسعى إلى أن تفرض إعادة تشكيل ثورية على الثقافات الاقتصادية المختلفة في العالم .

والتاريخ لايحمل الأمل في أن مبدأ «دعه يعمل» على نطاق العالم يمكن إصلاحه بسهولة . وقد تطلب الأمر وقوع كارثة «الكساد الكبير» وخبرة الحرب العالمية الثانية لزعزعة قبضة نسخة سابقة من معتقدات السوق الحرة على الحكومات الغربية . وليس بوسعنا أن نتوقع وجود بدائل عملية لمبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمي حتى تحدث أزمة اقتصادية أعمق تأثيراً مما مررنا به حتى الآن . والأرجح أن الركود الآسيوي سينتشر إلى أجزاء كثيرة قبل أن يتم التخلي في النهاية عن الفلسفة الاقتصادية التي تدعم السوق الحرة العالمية .[١٢]

وما لم يحدث تحول أساسي في سياسات الولايات المتحدة ، فإن كل الاقتراحات بشأن إصلاح الأسواق العالمية ستولد ميتة . فالولايات المتحدة تجمع في الوقت الحالي بين إصرار مطلق على سيادتها الوطنية الخاصة ، على إدعاء عالمي بولاية على نطاق العالم . ونهج من هذا القبيل لايتناسب في شيء مع العالم التعددي الذي خلقته العولمة .

والنتيجة العلمية للسياسة الأمريكية لايمكن أن تكون شيئا غير أن تتصرف الدول الأخرى منفردة إذا ما بات من الصعب تحمل عدم استقرار الأسواق العالمية . وعند تلك النقطة فإن الصرح الهش لمبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمي سيبدأ في التفتت .

إن السوق الحرة العالمية هي مشروع كان مكتوبا عليه الفشل؛ وهي في هذا، مثلما هي في أمور أخرى كثيرة ، شبيهة بتجربة القرن العشرين الأخرى في الهندسة الاجتماعية اليوتوبية ، أي الاشتراكية الماركسية . فقد كانت كلتاها مقتنعة بأن التقدم البشري يجب أن يكون هدفه إقامة حضارة موحدة ، كما كانت كلتاهما تنكر أن الاقتصاد الحديث يمكن أن يأتي في أشكال متعددة . وكانت كلتاهما على استعداد لأن تقتضي من البشرية ثمنا غاليا من المعاناة من أجل فرض رؤيتها المتفردة على العالم . وقد ارتطمت كلتاهما بالاحتياجات البشرية الحيوية .

ونحن إذا اتخذنا من التاريخ هاديا لنا ، فلابد أن نتوقع أن تصبح السوق الحرة العالمية عما قريب منتمية إلى ماض لاعودة له . أما مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمي فسيُبتلع في عمق ذاكرة التاريخ شأن غيره من يوتوبيات القرن العشرين .

---

(١٢) من أجل الاطلاع على نقد حاد لفلسفات التقدم الاقتصادي فيما يتعلق بالسوق الحرة ، انظر ، ريتشارد برونك ، **Progress and the Invisible Hand** ، لندن : ليتل براون وشركاها ، ١٩٩٨ .

الفهرس

الفجر الكاذب أوهام الرأسمالية العالمية

رقم الإيداع ١٥٨٧٢/٩٩
الترقيم الدولى 9 - 0590 - 09 - 977